T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA K.T...LIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: ~~1192~~

1295
طب
٢١

RAĞIP P.
Ka. N.
1355

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذى جعل علم النحو مفتاحا لحل عويصات كلامه وكلمانه ومصباحا لمستضئ
بضوءه فى معرفة احاديث بنيته ومعجزاته • وامر عباده بان يدعوا له باحسن اسمائه
وصفات كماله • ومن شاء منهم خبره على حروف الكاينات ليكون فاعلا بافعاله
ورفع براقعه غشاوة الغمة عن بصاير اهل الوداد ونصب لهم طريقا قويما سواء قوم
مناهج الرشاد فسبحان من له العزة والرفعة حيث ابداء الخلق واعاد • واظهر
دين حبيبه صلعم باشاد ومن تصدى لمعارضته فمحقه واباد ومن اطاعه بالاخلاص من العباد
فاعزه كما اراد • وعلى اله واصحابه الذين رفضوا عن الارض الفساد والصلوة والسلام
على افضل من بعثه فاساد وعلى من تبعهم باحسان الى يوم المعاد وبعد فان من
اجل العلوم منفعة واشرفها مرتبة • علما لا يخفى على احد رفعة شانه ولا يحصى جلالة
قدره وبنانه مكانه • وما هو الاعراب الذى به تستقيم فهم كلام الله المنزل وبه يتضح
معنى حديث حبيبه المرسل فانهما الذريعة الى السعادة الابدية والوسيلة الى المصالح
الدينية والدنيوية ولما علم ان اشرف العلوم بشرف المعلوم ويوقف عليه معنى كلامه
المكنوم كان ذلك اية على رجحانه وبرهانا على قصور كل علم عن شانه واني بعد ما
صرفت عنفوان الشباب الى اقتنائه واخذه من اولى الالباب وتميز عندى قشره
من اللباب قد شرحت فيما مضى كتاب المصباح واغنيته بالاصباح عن الضوء والمصباح
شرحا مقتصرا على حل الفاظه ومرتبطا اعجازه باسلافه ثم رايت كثيرا من الفضلاء
يشتغلون بتدريسه وتحقيقه ويبالغون فى تفصيله وتدقيقه وقد اتفق له
شروح انكشفت اضواءها اما من جهة الاشكال واما لانه مجرد حصل قال فالتمسوا
منى ان اشرحه ثانيا وافصح عن الاقتصار والاختصار ثانيا الا اذا كنت محفوفا بشواغل

بشواغل التحصيل وممنوعا عن ذلك بحوادث الزمان بالتغيير والتبديل مع غصص تجرع
من معارفة الاخوان وخطوب ملمة اشاهدها من طوارق الزمان وهلم جرا الى ان
هبت نسيم التاييد • وفاضت على انوار التوفيق والتسديد فشرح الله صدرى
لذلك الامر الخطير وبدت على فى دجية الليل طلعة البدر المنير فجردت سيف العزيمة
الاهتمام بشرح حقايقه ومعانيه والاقدام على تشييد قواعده ومبانيه كما خلا
بابراز لطايفه اتى فيه فى حجب العبارة ضامنا لما يراد لآليه المكنونة فى صدف الايماء
والاشارة صارفا زمام الاعتناء الى توجيه كلام المص بقدر الامكان شارطا
على نفسى شريطة الانصاف فى التحقيق والبيان دافعا لكثيرما اورد عليه من الا
الاعتراضات قابلا لما يجب قبوله فى اثناء هذه الاشتغالات سائلا من الله قاضى
الحاجات ان يجعل سعيى هذا مشكورا وعلى مسيرى واثرى يجعل على هذا فى ظلمة نورا وان
يجعل زلة قدمى عسيرا مثبورا فانه لا مفزع لى الا بابه ولا مقصد لى الا جنابه
وهو حسبى ونعم الوكيل قال المص بلغه الله واولاه الى ما يحفه فى اخراه وعقباه اما بعد
حمد الله ذى الانعام واقول وانا الفقير المحتاج الى رحمة ربه الهادى شيخ على بن مجلد
الشهير برودنى البسطامى • وفقه الله لما يحبه ويرضاه واعطاه متمناه فى اولاه
واخراه افتتح المص كتابه بالتسمية والتحميد اقتداء بخبر الكلام وعملا بخبر النهى عم ثم
صح باز التحميد له رتبة التقديم وان كلا ما سواه فانما يستحق ان يكون واقعا بعده بلا
اشتباه وتعليق الحمد اولا باسم الذات وتعقيبه ثانيا ببعض الصفات تنبيه على انه عز
وعلى (اى بلفظة الله) هو المنفرد بالجمع بين الاستحقاقين وان هذا هو منصب الالوهية وحده لا شريك له
وتعقيبه فى الصلوة تنبيه على انه ليس فى غيره الا احد نوعين وايثار الحمد على المدح جرى على
الوتيرة المستقيمة والطريقة الصحيحة فانه جل وعلى فاعل بالاختيار • وعلى الشكر تنبيها على
ان جهة الاستحقاق لا تنحصر فى الفواضل بل تعم الفضايل والصنايع الاستعارية شاكر

(حاشية) مصدر مضاف الى المفعول اى بعجز الله عن احصاء ثنايه او الى الفاعل اى بعجز الله عن احصاء ثنايه فاضيف الى المفعول لقيام الفاعل عليه فاضيف الى الفاعل لدلالة الفعل عليه محرره

(حاشية) ان المدح يعم بالاختيار للممدوح فيه بخلاف الحمد فانه يختص بالمحمود فيه باختيار محرره

وتصوير المحمد في صورة الاضافة تنبيه على الاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة
كمال وايماء خفي الى ان كمال الذات وعظمة الصفات والانعام كل ذلك مخصوص به
تعالى وتقدس وان كل كمال في غيره فانما هو باعطائه وتهيئته لا كامل في الذات الا هو
ولا كامل في الصفات الا هو ولا معطي ولا منعم الا هو ولهذه النكتة اطلق الانعام
وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن في هذه المقام وعقب الانعام بذكر الخاص بعد
العام للاشارة اعظم النعم وافضلها بالنسبة المقصود واستعار اداة الاستدلال وايماء
الى ان هذا ايضا من جملة النعم العظام واراد بالكلام جنس ما يتكلم بلسان العرب والكلام اسم
بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم والنكال بمعنى التنكيل والطلاق بمعنى التطليق
وتصدير الكلام بما تنبيه على اللزوم والتوكيد في المعنى وايماء الى انه لا يلزمه التفصيل
المقتضى لسبق الاجمال فانه اما حرف تفصيل بمعنى انه فيه كثير وحرف شرط وتوكيد بمعنى ان
الشرطية التوكيد لا ينفكان عنه ابدا قال سيبويه اما زيد فذاهب معناه مهما يكن من شيء
فزيد فذكر في كلامه تنبيه على معنيين الاول انه حرف شرط الثاني انه حرف توكيد قال صاحب
الكشف فائدة اما في الكلام انه يعطيه فضل توكيد بقول زيد ذاهب فاذا قصدت
توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب البته وانه منه عزيمة قلت اما زيد
فذاهب ويدل على ذلك ان ارباب المعاني تعدوا اما من المؤكدات اصطلاحا فقولهم اما زيد
فذاهب معناه ان يكون في الدنيا شيء فزيد ذاهب فاما حرف شرط مطلقا في كل كلام بمعنى
ان حذف شرطه وجوبا اذ هي كثيرة الاستعمال فتناسبها التخفيف ولانهم اراد وا وضع
الملزوم في مقصد المتكلم وهو زيد موضع الملزوم في كل كلام مطلقا وهو الشرط فصار اما
زيد فذاهب وفي وضع زيد موضعه رعاية لما هو المتعارف بينهم من ان ما وجب
حذفه يجب ان يوضع موضعه شيء لشغل حيزه وتفسيره بيهما ارشاد الى المعنى
وتصوير للمراد وتبيين لمعنى الشرطية والجزائية وتنبيه على اللزوم المعتبر بينهما على ما هو

هو قانون الشرط والجزاء واشارة الى التوكيد كما اشرنا اليه لان اما بمعنى مهما
فان مهما اسم واما حرف ولن يكون الاسم والحرف مترادفين ولانه اما كان في الاصل
مهما فغير الى اما اذ لم يعهد تصدير الاسم بالتغيير حرفا وانما اخرت الفاء من المبتدا الى الخبر
لئلا يلزم الجمع بين حرف الشرط والجزاء فقولهم زيد ذاهب جزم بذهابه وقطع بتحققه
اذ هو لازم لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية لا بد من وقوع شيء فيها وما
كان اما متضمنة لمعنى الابتداء اذ هي واقعة موقع اسم هو المبتدا وبمعنى الشرط اذ هي واقع
موقع فعل هو الشرط لزمها امران الاول ان يكون بعدها اسم الثاني ان يقع في جوابها فاء
التنبيه رعاية لما كان بعد لا مكان وتذكرا للعهد وبالحمى وليكون دمنة تكلم ام اوفى
فان قيل اللزوم الاول منقوض بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان و
الثاني منقوض بقوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم وبقوله من قال اما
القتال فلا قتال لديكم وبقوله الا خبر من يفعل الحسنات الله يشكرها اجيب عن الاول
بان المبتدا بعده محذوف تقديره اما المتعرض في انكار من المقربين وعن الثاني بان الجواب
محذوف تقديره فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فسقط الفاء في الحذف
وكثيرا ما يحذف الشيء تبعا ولا يحذف استقلالا وعن الثالث والرابع بانه مبني على ضرورة
الشعر والكلام في سعة الكلام وفيه نظر اذ لا تختلف الوزن في البيت الثاني بذكر الفاء
وتركها وبالجملة فضابطة الفاء ما قاله بعض المحققين ولا يحذف الفاء في جواب اما الا
مع قول يدل عليه نحو الآية المذكورة او لضرورة الشعر واما التفصيل في اما فقد
ادعى قوم لزومه لها وعدم انفكاكه عنها وليس كذلك فان جواز السكوت على قولك اما
زيد فذاهب يقطع دعواهم الباطل بالكلام المصنف كما اشرنا اليه واما بعد فهو من الظروف
الزمانية وله حالتان تارة الاعراب اذا اضيف وذكر المضاف اليه نحو جاءني زيد بعد عمرو
اي بعده في الزمان والبناء اذا اضيف ونوي المضاف اليه نحو لله الامر من قبل ومن بعد

وهو ههنا معرب اذ المضاف اليه مذكور فهو اذن ظرف منصوب وفي عامله ههنا خلاف
فذهب الجمهور الى ان العامل في مثله واما عليه سيبويه والمازني اما الاول فلان مذكور بعد الفاء
وقد تقرر ان خبر ان لا يتقدم عليها فامتناع تقديم معموله بالطريق الاولى ولهذا قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى يوم ينبطش البطشة الكبرى انا منتقمون انه من قبيل الاضمار قبل
الذكر كانه قيل انا منتقمون يوم ينبطش فان قيل قد تقرر ان اما حرف شرط بمعنى ان
فكيف يعمل في الظرف وهو بعد قلنا نعم هو حرف الا انه نائب مناب فعل الشرط فلهذا
عمل بعمل الظرف كانه قيل ان تكن شيء في الدنيا بعد الحمد والصلوة فان الولد حاله كذا
ثم انه وان كان نائبا عن الفعل الا انه لكونه حرفا ضعيفا في العمل فلا يجوز له ان يعمل في غير
الظروف اذ الظرف يكفيه رائحة من الفعل ولان في الظروف توسعا ليس في غيرها فجوزوا
عمله في الظروف خاصة سواء كان الظرف زمانا كاذ واذا وبعد ونحو ذلك او مكانا
كالجهات الست او جارا ومجرورا نحو اما في الدار فانه جالس ومذهب المبرد وابن درستويه
والفراء ان العامل في مثله ما بعد انه حتى توسع الفراء فجعل اخوات ان عليها وجوز الاعمال
في الجميع ويجب ان يعلم ان محل النزاع بين الفريقين هو الموضع الذي يكون ما بعد اما
ظرفا ويكون ان مذكورا بعد فائها نحو اما اليوم فانه ذاهب واما في الدار فانه جالس
فهنا قيد ان ظرفية ما بعد اما وذكر ان بعد فائها ففي مثل هذه الصورة العمل لما عند سيبويه
والمازني وجمهور النحاة والعمل للفعل الخبر عند المبرد والفراء وابن درستويه وحاصل
نزاعهم راجع الى حرف واحد وهو انه هل يجوز ان يعمل ما بعد انه فيما قبلها ام لا فالاول يقول
بمنعه ذلك والاخرون يجوزونه فان انتفى احد القيدين المذكورين فان كان المنفي
القيد الاول وهو ظرفية فقط نحو اما زيدا فانه ضارب فالمسئلة ممتنعة عند الاولين جائزة
عند الاخرين قال صاحب لباب الاعراب واياه اعني بالشارح الفاضل في هذا الكتاب
انما ذكر ويروى ان سيبويه مع المجوزين وينصر هذا المذهب ما قاله ابو الدرداء

الدرداء رضي الله عنه اما بادئ بدء فاني احمد الله فان بادئ نصب حال من المستتر
في احمد وفيه بحث لانا لا نسلم ان بادئ حال لم لا يجوز ان يكون ظرفا كما صرح به الكشاف
في قوله بادئ الراي واشار اليه صاحب الصحاح في قولهم افعله بادئ بدء اي اول شيء فيجوز
اذن ان يكون العامل فيه اما تقديره لكن في الدنيا اول شيء فاني احمد الله فان قيل لا يخفى
ان المقصود ان الحمد واقع اولا وح فجعله ظرفا غير نافع لانه ان جعل معمولا لاما فات المقصود
وان جعل معمولا لاحمد فهو رجوع الى ما يقصد الفرار عنه قلنا هذا ممنوع اذ ليس
مضمون التركيب هذا وحقيقة الا ان مضمون الجزاء لازم لمضمون الشرط على ما حققنا
مرارا وضرب عنابه سمعك سترا وحيارا فتقديره اذن ان يكن في الدنيا اول شيء فحمدي
الله لازم له لا ينفك عنه اصلا وهذا معنى صحيح لاعتبار عليه صلا اذ اللازم للاول اول
لا محالة وان كان المنفي هو القيد الثاني فقط وهو ذكر ان بعد فائها نحو اما اليوم
فانا خارج فالمسئلة جائزة عند الجميع لا خلاف لاحد في جوازها فمن شاء فليعمل نفس اما ومن شاء فليعمل
الجزاء ان لا تتصور ههنا مانع اصلا وان كان المنفي كلا القيدين معا نحو اما زيدا فانا ضارب
فلا خلاف لاحد في جواز هذه المسئلة ايضا ولا خلاف ايضا لاحد في ان العامل نفس
الخبر وهو ضارب اذ قد سمعت مرارا ان اما لا يقدر على ان ينصب المفعول به لان عمله لا
يجاوز الظرف وبالجملة فقد دلت المباحث السابقة دلالة قطعية لا يحول حولها شك
ان ما بعد فاء اما يجوز ان يعمل فيما قبلها جوازا قطعيا اجماعيا فليتامل جاعل النحو
في الكلام كالملح في الطعام ذكر الانعام وعقبه بذكر الخاص بعد العام بينها على جلالة
هذه النعمة وانها من جملة النعم العظام وحريا على وتيرة سرعة الانتقال الى المقصود
والمرام لان هذا هو الذي سبق له الكلام وقصد حصوله في الافهام وفي كلامه تشبيه
للنحو بالملح صريحا وللكلام بالطعام ضمنا ووجه الشبه في الاول ان المقصود من الكلام
تفهيم المرام وتحصيله في الافهام ومن الطعام التغذية والتمنية في الاجسام وحيام

الاول برعاية الدلالات والمحافظة على الترتيب المخصوص على ما يقتضيه فوائين
النحو وقيام الثاني بادراج اللحم في تلبيته على ما يقتضيه قانون الطبخ فوجه الشبه اذن من ترتب
المقصود وعند استعمال كل منهما على الحد المعهود وفوات المقصود وعند الاخلال به اذ لا معتبر
بالقلة ولا بالكثرة انما المعتبر هو الحد المعهود وبهذا يظهر ان جعل وجه الشبه الصلاح بالنظر
والف دباجهما لها لا يخ عن قصور وكذا جعله كون القليل مصلحا والكثير مفسدا وان صح في
جانب الكثرة في الجملة بالجمع بين الدليل والوجوه الكثيرة النحوية فانه افساد للكلام وابعاد
له عن المرام ومن ههنا ترى ارباب المعاني شارطين في فصاحة الكلام خلوصه عن ضعف
التأليف وعن التعقيد واما وجه الشبه في الشائع فهو كون كل منهما غذاء يريد به المقتدى
وجوده وبقاء غاية الامر ان الطعام في كلام المص في افعال القلوب ومن خصائصها
امتناع الاقتصار على احد المفعولين ووافقه ابن الحاجب ايضا وكذا الكلام المفصل
صريح في ذلك فلنا كل ذلك مزيف او مؤول والمقصود ان عدم الامتناع في باب اعطيت
كثير بخلاف هذا الباب فانه ليس في مرتبته فافهم فعلم المرء ينفعه والسر في التفاوت ان
المفعولين ههنا معا كاسم واحد اذ مضمونهما مفعول به في التحقيق ولا كذلك باب اعطيت
فخذ احدهما بمنزلة حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ولعلنا نفصل هذه المباحث
في مواضعها اذا افضت النوبة اليها باذن الله تفصيلا لا مزيد فوقه واما اذا اجعل
جاعل النحو بلا فهو وان كان بدل النكرة من الموقة الا انه لا حاجة ههنا الى التوصيف
اذ الثاني مفيدة لما لا يفيده الاول نص عليه الشيخ ابو علي الفارسي في الحجة وهو الحق
فالحكم بالوجوب كما فعله ابن الحاجب ولعدم الحسن كما فعله صاحب المفصل ليس بشيء
فليتأمل والصلوة مجرور معطوف على حمد الله على رسوله محمد عطف بيان لما قبله عقب
التحميد بالصلوة اذ هو وسيلة القبول والذريعة الى فتح باب الافاضة والاستفاضة
وتعليق الصلوة اولا باسم الصفة وثانيا باسم العلم تنبيه على ان الاستحقاق ههنا وصفي

وصفي بخلاف الحمد فان الاستحقاق هناك ذاتي ووصفي والرسول والنبي لفظان
متداولان في الالسنة كثيرة الذكر في القرآن والفرقان ناطق بان بينهما فرقا قال الله
تعالى وما ارسلنا قبلك من رسول ولا نبي وقال انه كان رسولا نبيا الى غير ذلك
وهذا القدر معلوم واضح لاخفاء فيه انما الخفاء في وجه الفرق بينهما واضطرب
في ذلك كلام صاحب الكشاف فظاهر كلامه في سورة الحج ان الرسول مشروط بكونه
صاحب كتاب والنبي مشروط بعدمه فبينهما اذن تباين وظاهر كلامه في سورة
مريم ان النبي عم وبين كلامه وان كان منافاة الا انه مع ذلك يرد عليه ان كثيرا من
المرسلين لم يكونوا ذوي كتاب فانه تعالى قد صرح بان اسمعيل والياس ويونس
ولوطا من المرسلين وهؤلاء لم يكن لهم كتاب وقال بعضهم النبي هو الذي ينبئ
عن ذات الله عز وجل وصفاته وبما لا يستقل العقل بدايته ابتداء بلا واسطة بشر
والرسول هو المأمور مع ذلك باصلاح النوع فالملحوظ في النبوة هو الانباء عن الله
عز وجل وفي الرسالة هو اصلاح النوع فالنبي اعم وواو الرسول ههنا بالذكر
على النبي اذ هو المحل سيد الانام من قبيل مصارع مصر وسيد قريش وعالم
البلدة فصح تم وصح جعله وصفا للعلم والانام المخلوقات وهو جمع لا واحد له من
لفظه وقيل هو اسم جمع وعلى اله ذكر ههنا على ليلا يتوهم انه معطوف على محمد فيلزم
بتوه هؤلاء فاعادته قطع لهذا الوهم ابتداء وتنبيه على تجديد الصلوة ههنا وان كان
بالتبعية فاختلف كلمتهم في تفسير الاول فقيل اله ذريته وقيل اله بنو هاشم وبنو
المطلب وقيل اله كل مؤمن ومؤمنة والال اهيل بدليل ان تصغيره هيل سئل
الرسول الله عم من الك فقال آلي كل مؤمن ومؤمنة والآل اهيل بدليل ان تصغيره
اهيل فلو كان معتل العين من الوادي لقيل اويل ومن الياء يقال اهيل فقلبت
بائه همزة كما في ماء واصله ماه بدليل جمعه على امواه وقلب الهاء همزة شايع لما بينهما

من قرب المخرج اذكرا منهما من اقصى الحلق فصارا الفا فاجتمع همزتان الاولى
مفتوحة والثانى ساكنة فابدلت الثانية الفا كما فى آدم اصله أأدم ففيه اذن
تغيير ان فجيء بنقصه بان جرى فيه تخصيصان الاول انه لا يضاف الى البلاد والحرف
فلا يقال آل هراة ونيسابور كما يقال اهل هراة ونيسابور ولا يقال ال البيت
ولا آل النجارة كما يقال اهل البيت واهل التجارة الثانى انه لا يضاف من العقلاء
الا الى من له خطر وشرف فى امر الدين والدنيا معا كآل النبى عم او فى امر الدنيا فقط
كآل فرعون فحاصل التخصيص اذن تخصيصه بالعقلاء موصوفين بالشرف والخطر فالتقييد
بالعقلاء احتراز عن آل مصر وآل الاسلام وآل البيت وآل النجارة والتقييد بالشرف
والخطر احتراز عن آل الحجام وآل الحائك ونحو ذلك واصحابه جمع صاحب كالاشهاد
جمع شاهد والاطهار جمع طاهر وهذا مذهب البصريين والمحققون على ان
اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار او جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كتمر وانمار
لان جمع فاعل على افعال لم يثبت وبالجملة هو من صحبه يصحبه صحبة وصحابة بالفتح وفى
الصحاح والاصحاب جمع صحب نحو فرخ وافراخ والصحابة بالفتح وهذا الاصل مصدر وجمع
الاصحاب الاصاحيب والصحابة من اشتهر بصحبة النبى عم سنة او سنين وشهد معه
غزوة وغزوتين مؤيدى الاسلام مجرور على انه صفة لاصحابه والاضافة معنوية
لان اسم الفاعل هنا بمعنى الماضى اى ناصره فهو اسم الفاعل من ايد يؤيد بمعنى نصر وهو هنا جمع
واصله مؤيدين فحذفت النون للاضافة والياء لالتقاء الساكنين وحذف الياء انما
هو فى اللفظ لا فى الخط والا لالتبس بالواحد فان قيل فهلا حرك ياؤه لتحريكهم ليا
التثنية عند التقاء الساكنين نحو قوله مررت بغلامى القوم قلنا الياء اخت الكسرة فلو كسرت
لزم اجتماع الكسرات ولا كذلك التثنية فان ما قبل الياء هناك مفتوح وايضا اذا كانت
ساكنة زائدة وما قبلها مكسورا كانت مدت والمدة بمنزلة الالف والالف لا يقبل الحركة

الحركة عند التقاء الساكنين نحو جاورى علما الدوم فكذا ما هو بمنزلته واورث الاسلام على الايمان
والملة والدين ونحو ذلك تنبيها على ان التأييد تاثيره فى جانب الظاهر واما فى جانب الباطن
فامره الى الله وفى لفظ الاصحاب تنبيه على ان ذلك انما هو بتأييد الله عز وجل لا بالكثرة
ولا بالشوكة البدنية او المالية واطلاق التأييد اشارة الى ادراج الحروب والسيف
تحته وفيه رمز خفى الى ان هؤلاء ومع انهم راشدون مرشدون فهم الموصوفون مع الكمال
بالتكميل وعطف الاصحاب على الآل من قبيل التخصيص بعد التعميم تنبيها على رفعة شان الخلفاء
وعلو مكان الخلفاء وان اريد بالآل امة المتابعة وهو حق الذى يشهد الروايات
وينطق الايات وان اريد به غير ذلك فهو من قبيل الترقى من الادنى الى الاعلى وعلى
كل تقدير ففيه تعظيم للخلفاء الاربعة وتنبيه على رفعة شان الائمة رضوان الله عليهم اجمعين
فان الولد الاعز الفاء فى جواب اما بعد والاعز نصب صفة للولد وهو اسم ان وخبره
الجملة الابتدية وهو قوله اردت كما يجئ تحقيقه لا زال كاسمه مسعودا هذه الجملة الدعائية
مع ساقتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب اصلا فقوله لا زال
من الافعال الناقصة واسمها هو الضمير المستتر فيه الراجع الى الولد وخبرها قوله مسعودا وقوله
كاسمه صفة لمصدر محذوف تقديره كان الولد ابد اسعودا كما ان اسمه مسعود اى كان
مسعودا كونا مثل كون اسمه مسعودا ففيه تشبيه للابد بين الوجود والعدم بما هو محقق الوجود
ولهذه النكتة اوثر توسيطه بين الاسم والخبر كما يقال كان زيد كالاسد شجاعا اى كان
شجاعا كونا مثل كون الاسد شجاعا وهذه وتيرة مستمرة لا تكاد تجد التشبيه مؤخرا
فالكاف سواء جعلناه حرفا او اسما فى موضع النصب على انه صفة للمنصوب كما قدرناه
وقد يعكس فيجعل قوله كاسمه خبرا وقوله مسعودا ابدا منه اى لا زال كائنا كاسمه ان جعل
الكاف حرفا ولا زال مثل اسمه مسعودا ان جعل الكاف اسما يرد عليه انه لا يلايم القرينة الت
لفظ لا الا يدخل على الماضى الا ان يكون مكررا نحو فلا صدق ولا صلى او يكون دعاء مثل

لا زالت عينك جامدة ولا سلب الله عنه الى غير ذلك والى اهل الخير مودودا اى محبوبا
من ود بمعنى احب وفيه ايماء الى الدعاء له بالصلاح كانه قيل رزقه الله الصلاح لان
هذا المعنى ملزوم له قال الله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن
ودا اى فى قلوب عباده والتقييد بالخبر تنبيه على ان المعتبر من السعادة ما هو فى العقبى
وقلوب اهل الله معدن الرحمة ومظهرها والكاين فى محل الرحمة مرحوم وغير العذاب محفوظ و
تقديم المعمول على عامله اما تنبيه على الحصر اشارة الى ههنا المعنى اورعاية للمناسب فقوله
مودودا خبر لازا الخبر ما فمقتضى المناسبة ان يجعل ما بها بله وهو مسعودا كذلك
لما استظهر ظرف لقوله اردت ولما هذه ظرف بمعنى حين وهى لوقوع الشئ موقع غيره
وهى مضافة الى الجملة بعدها ابدا ولا يكون الجملة بعدها الا فعلية اذ هى بمعنى اذ والعامل ابدا
جوابها وهو ههنا اردت وهذه الجملة اعنى اردت مع ما يتعلق بها فى موضع الرفع على انها خبر ان
فى قوله ان الولد الاغر محتضر الاقناع نصب مفعول به لقوله استظهر الشئ اى استعان به واستظهر
الشئ اى حفظه وقراءة غ ظهر العلت كذا فى الصحاح والمراد ههنا هو المعنى الثانى واضافة
المحتضر الى الاقناع من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو وعلم التصريف الصرف
وكتاب الكشاف وكتاب المفتاح والاضافة بيانية عند من يجوزه او لامية من قبيل مسجد
الجامع ويحتمل ان يكون من قبيل اضافة الاسم الى المسمى اى المحتضر المختص بهذا الاسم لقولهم
سبحان ذات مرة اى سبحانه مختصة لهذا الاسم فالاضافة اذن لامية اشارة الى النسبة
الاختصاصية بين الاسم والمسمى وكشف عنه اى عن نفسه فالضمير للولد او عن المحتضر
فالضمير له بحفظه اى بحفظ الولد فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول
محذوف اى بحفظه المحتضر اياه الولد او بحفظ المحتضر فهو من قبيل اضافة المصدر الى
المفعول والفاعل محذوف اى بحفظ المحتضر الولد فضلت القناع فضله الشئ بقيه
والفضلة والفضالة ما فضل من شئ والقناع بكسر القاف ما تستر المراة به راسها فى

فى الصحاح والمقنع والمقنعة بالكسر ما يتقنع به المراة راسها والقناع اوسع
من المقنعة والكشف مجاز عن المعرفة والادراك شبه نفس الولد او معانى المحتضر
بالاشياء المحجبة تحت الاستار فاثبت لها ما هو من لوازم المشبه به وهو القناع
فالمشبه هو نفس الولد او معانى المحتضر والمشبه به هو الصور الحسنة المحجبة تحت الاستار
فههنا استعارة بالكناية لان ذكر لازم المشبه به كناية عن كونه اسمه مستعارا للنفس
ففيه دليل على ان النفس او المعانى صور حسنة محجبة تحت الاستار فذكر المشبه ههنا
استعارة بالكناية وذكر القناع استعارة تحقيقية تصريحية شبه نفس الولد او معانى
المعانى خفاء بالقناع بل بالستر بالقناع ففرح بالمشبه به على نمط قوله تعالى ينقضون
عهد الله فان العهد مشبه بالحبل وهو استعارة بالكناية وذكر النقض استعارة تحقيقية
تصريحية بقرينة شبه ابطال العهد بنقض الحبل فلفظة القناع اذن مجاز عن الجهل او الخفاء
هذا على راى الجمهور من ارباب البيان واما على راى صاحب المفتاح فالنفس والمعانى مستعار
فى الصور الحسنة والقرينة ذكر القناع فذكر المشبه استعارة بالكناية وذكر القناع
استعارة تخييلية والقناع حقيقة لا مجاز كالمشبه واما على راى صاحب الايضاح
فشبه النفس او المعانى بالصور الحسنة استعارة بالكناية وذكر القناع استعارة تخييلية
فعلى هذا اكل من لفظ المشبه والقناع حقيقة لا مجاز وانما المجاز فى الاثبات وعلى كل
تقدير ذكر الفضل معجم والنكتة فى ذكرها هى التنبيه على ان الولد كان عليه بقية جهل قبل حفظ
المحتضر فاذا حفظها زالت تلك البقية ايضا وفيه تنبيه على ان ادراك الكتاب فقط شئ
وحفظ شئ اخر وان الادراك والحفظ معا اكمل من احدهما فقط وههنا دقة لابد
من التنبيه لها وهى ان كشف القناع عن المحتضر معناه جعل المحتضر معلوما وعن نفس الولد
معناه جعلها عالمة وذلك لان الاحتجاب بالحجاب كما انه سبب لستر المحجب كذلك سبب
لستر الاشياء الخارجة عن المحجب فالمحجوب فى الدار جاهل عما فى خارجها واحاط اى

الولد بمفرداته اى مفردات المختصر حفظا تمييزا اى احاط حفظه مفرداته فان فى
شبه احاط الى الولد ابهاما والتمييز رافع له كانه قيل احاط شئ ولدٍ ثم فسر
ذلك المبهم بالحفظ اى احاط حفظه على نمط قولهم طاب زيد نفسا فالتمييز
ههنا فى المعنى فاعل ويجوز ان يكون مفعولا له كقولهم طاب زيد فرحا واتقن من
الاتقان وهو معرفة شئ ببراهين ما فيه اى ما فى المختصر من النحو بيان للاسم الموصول
وهو اما حال او وصف وقد تقدر ان كلمة من ان كانت بيانا للمعرفة فحال وان
كانت بيانا للنكرة فوصف فكلمة ما ان كانت موصولة فمفعوله من النحو حال منه وجعله
حالا من المستتر فى فيه ايضا جائز وان كانت موصوفة فهو وصف اى اتقن اشياء
كائنة فيه كائنة من النحو فهو ذو صفة بعد صفة وصفة الموصوفة يحتمل ان يكون مفردا
كما اشرنا اليه ويحتمل ان يكون جملة اى اشياء كانت فيه ويجوز ان يكون استينافا وبيانيا
كما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى فلما بلغ معه السعى كانه قيل من اى شئ فصيل من النحو
ومن البيانية رافع للابهام الذى تضمنه لفظ ما سواء كانت موصولة او موصوفة
والنحو يطلق على نفس الاصول والقواعد وعلى ادراك تلك المعلومات وعلى الملكة الحاصلة
من الادراكات المخصوصة والمناسب لهذا المقام هو المعنى الاول واتقان
تلك الاصول والقواعد التى يشتمل عليها ذلك المختصر يحتمل ان يكون باتقان تلك
القواعد فقط ويحتمل ان يكون مع اتقانها باتقان الفاظها الدالة عليها فقوله بمعنى
ولفظا رافع لهذا الاحتمال والابهام بتصريح بالشق وقوله للاول اى اتقن الاشياء
المتعلقة بعلم النحو التى يجوبها المختصر باعتبار معانيها والفاظها اى اتقن بمعنى ما فيه
ولفظا فان التمييز فى المعنى مفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا لانه تمييز عن النسبة
المفعولية المبهمة فيجوز ان يجعل معنى ولفظا بدلا من ما اى اتقن معنى فيه ولفظا فيه
والمعنى سفسر من عنى يعنى اذا قصد ومعناه المقصد او مخفف معنى بالتشديد فان

فان اصله معنوى اجتمع الواو والياء والاولى ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء فى الياء فصار معنى ثم خفف بحذف احدى الياءين لكثرة الاشياء فهو اسم مفعول
ومعناه المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى عبارة عن الصورة الذهنية من حيث انها مقصود
من اللفظ الدال عليه دلالة وضعية او منتهية اليها اردت جواب لما وعاملها و
هو مع كونه جوابا لما فى موقع الرفع على انه خبر ان فى قوله فان الولد الاعز اى ان الولد
مرادى بتلميظه وقت استظهاره ان المظه فى موقع النصب مفعول اردت اى اردت
تلميظه والتلميظ جعل الشئ متحركا فى الفم ليأخذ بقية الطعام فى الفم وتجمعها لياكلها
من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام فى فمه قال ابن السكيت اللمظ
الشئ الكلة كذا فى الصحاح والتلميظ ههنا عبارة عن التعليم ففيه تشبيه للكلام بالطعام
والتعليم بالاطعام ووجه الشبه كون كل منهما غذاء يزيد المغتذى به وجودا وبقاء وذكر
التلميظ المشعر بسبب اصله بالقلة والتقليل تنبيه على ان متعلق التعليم هو المسائل القليلة
السهولة الاحد اما لان الولد المذكور صبى لا يناسبه المسائل الكثيرة الصعبة المشكلة و
اما لان الامام جنابه عالٍ ولعلوه بابى كلامه ان يفهم كل احد فمن تصدى لتعليمه وتفهيمه
فعليه بالقليل الواضح دون الكثير المشكل ففى الاول رمز الى رعاية مقتضى المقام ورعاية مناسبة
الكلام بالافهام وفى الثانى رمز الى علو جناب الامام فقوله فنظرت فى مختصره اى المضبوط
دون كتبه المبسوطة بلايم الوجهين هذين فكلمة من فى قوله من كلام الامام المحقق
تبعيضية اى علمه بعض كلامه لان كله ليس فى وسع كل احد وجعلها ابتدائية ايضا جائز
والمحبر المدقق اى الامام موصوف بصفتين كل منهما سبب للتفضل والتقديم والسبق التحقيق
والتدقيق ومن بين الصفتين ترى بعض العلماء وصلوا الى السمك واخرين وصلوا
الى السماك وقدم التحقيق على التدقيق بتبينها على ان التحقيق هو الاصل والمدار والتدقيق
بعده به يدخر فى الاعتبار وآثر فى جانب التحقيق لفظ الامام وفى جانب التدقيق تزيين

الكلام تنبيها على ان مدار الامامة على الاول وان هذا الوصف هو الذى يستحق به
صاحبه التقدم والاقعاد وانه بمنزلة العرش وان الثانى بمنزلة النقش ثبت
العرش ثم النقش والخبر بالكسر والفتح لغتان والكسر افصح وهو فى الاصل واحد الا خبار
وانما قيل بالعالم خبر لانه العالم بتحبير الكلام وتحسينه وتزيينه كذا فى الصحاح ابو بكر
عطف بيان للامام عبد القاهر عطفا بيانيا للاول والثانى ابن عبد الرحمن الجرجانى
الجمع بين اسمه وكنيته واسم ابيه وذكر بلده ونسب اليه كما ذلك اعتناء بشانه وتنبيه
على مكانه مكانه والجرجانى نسبة الى جرجان وهو بلدة من بلاد خراسانه وحوارزم
كانت فى قديم الايام تابعة لها ولهذا يقال لها جرجانية حوارزم ولقد كانت بلدة
عظيمة واهلها كانت كثيرة الان عجز عن فتحها ملوك ساسان ولم يقدر على اخذها فبال
وانوشروان وخسرو ونحوهم من ملوك خراسان والعراق والسواد حتى ان السدة
من جانب بسطام طريق خراسان وقد كان الناس يسيرون اليه من جانب كرمان
الى ان بعث الله بنباء عم ففتح الله تعالى تلك المدينة مع كثرة اهلها واحكام جدرانها
وسورها على اهل الاسلام ببركة النبى عم وفتحها يزيد بن المهلب فى ايام خلافة
سليمان بن عبد الملك سقى الله ثراه اى مسكنه ومدفنه وسقيه عبارة عن جعله
معمورا بحيث يطيب حال من سكنه وهذا ايضا عادة العرب لان مساكنهم برية
لا يوجد فيها الماء فوجدان الماء عندهم كناية عن الفوز بالسعادة كما ان بلادهم
حارة والبرودة عندهم فوز عظيم ولهذا يقال فى الدعاء برد الله مضجعه ويقال
فى ابنائهم قرة العين ثم ان جعله معمورا كناية عن فوز صاحبه وطيبه حال ساكنه
فقوله سقى الله ثراه معناه طيب الله حال ساكنه وجعل الجنة مثواه اى مسكنه ومأواه ٥
حتى يعلق بطبعه اى طبع المولد من لفظ الحلو ضمير لفظ الامام والحلو صفة لفظه
ما يتخمر منه بنابيع النحو الموصول مع صلته فى موضع الرفع على انه فاعل الفعل المذكور

المذكور قبله وهو يعلق فقوله حتى يعلق لا يتضح معناه الا بعد ضبط معناه حتى
ووجه الضبط ههنا على نمط الاختصار ان حتى على ثلثة اقسام الاول ان حرف
جر الثانى انه حرف عطف بمنزلة ثم الثالث ان يكون حرف ابتداء اى حرفا يبتداء
بعدها الجملة ويستأنف فان كان حرف جر فهو بمنزلة الى فى العمل والمعنى الا انه
يخالفه فى امور الاول انه يختص بالظاهر بخلاف الى فانه يدخل على الظاهر والضمير الثانى
ان مجروره يجب ان يكون مسبوقا بذى اجزاء قبله ويكون مجرور آخر تلك الاجزاء نحو
اكلت السمكة حتى رأسها او ملاقيا لآخر جزء من تلك الاجزاء كقوله تعالى سلام
هى حتى مطلع الفجر الثالث ان يدخل على المضارع المنصوب كقولهم سرت حتى
ادخلها والنصب بتقدير ان وان هذه والفعل معه بتقدير محفوض بحتى بخلاف
الى فانه لا يقال سرت الى ادخلها الرابع ان حتى موضوعة ليدل على ان الفعل قبلها
مما يقتضى شيأ فشيأ الى ان يبلغ مجروره ولهذا قال صاحب المفتاح ولا بد فى
حتى من الله يرشدك اليه قوله من قار وكنت فتى من جند ابليس فارتمى الى الحا صل
حتى صار ابليس من جندى والخامس انه اذا دخل على المضارع المنصوب فله معنيان
الاول معنى الى الثانى معنى كى التعليلية وعليه قوله تعالى ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم
وقوله هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله بخلاف الى فانه ليس كذلك
وان كان حرف عطف فهو بمنزلة ثم فى المهلة والتراخى الا انه مشروط بالتدريج كما مر
بخلاف ثم ويكون مدخوله ظاهرا او يكون مدخوله بعضا من جمع قبلها كقولهم قدم
الحاج حتى المشاة واجزاء من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كجزء نحو اعجبتنى الحادثة
حتى حدثانها ويكون مدخوله غاية لما قبلها اما فى الزيادة نحو مات الناس حتى الانبياء عم
او فى النقصان نحو جاء فى الناس حتى المجانين والشرط الآخر انها مخصوصة بعطف
المفردات فلا يعطف بها الجمل وهذا الشرط مختلف فيه فبعضهم جوزوه والجمهور

منعوه وهو الصحيح لان شرط معطوفها ان يكون جزءا او كجزء كما مر تقديره آنفا ولا يتأتى ذلك الا في المفردات واذا كانت حتى استينافية فهي تدخل على الجملة الاسمية كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعليه قوله تعالى حتى يقول والذين آمنوا مع الرسول متى نصر الله بالرفع يقول في قراءة نافع وقوله حتى رءوسها وقد جمعت الام الثلثة في سؤلك اكلت السمكة حتى رأسها فان كانت جارة فرأسها مجرور بعض اكلت السمكة الا رأسها وان كانت عاطفة فرأسها منصوب اي اكلت السمكة ثم رأسها وان كانت استينافية فرأسها مرفوع اي اكلت السمكة حتى رأسها ما كول انضحت بهذه الاقسام وبعضها عندك عن بعض فاعلم ان الظاهر ان قوله حتى يعلق من قبيل القسم الاول وان حتى جارة والمضارع بعده منصوب بان اي اردت تعليمه الى هذا الغاية وفيه محافظة على شرطه حتى من رعاية التدريج وكون السابق ذا اجزاء اذ التعليم تدريجي ينقضي شيئا فشيئا اما ان يبلغ اخره فيلائمه العلق بالطبع كتلاني طلوع الشمس الفجر لآخره جزء من الليل في سلام هي حتى مطلع الفجر فلا يحتاج الى ان يجعل من قبيل اقامة الملزوم اذ العلق من لوازم التلميط ليكون اللازم مقام الجزء وان جعل حتى عاطفة فهي معطوفة على ان المعنى اي اردت تعليقه والتعليق كالجزء فليتأمل وان جعل حتى استينافية فقوله يعلق مرفوع منزل منزلة المصدر وهو مبتداء وخبره محذوف اي اردت تعليمه حتى تعليقه حاصل فتأمل في هذا المقام ففيه خفاء ودقة قوله يعلق من قولهم علق بالكسر من باب علم يعلم علمها وعلق حبها وعلق بها علوقا كذا في الصحاح فقوله حتى يعلق بطبعه لفظه اي حتى يدخل في قلبه لذته ويجد ذوقه وقوله من لفظ حال من الموصول الفاعلي من بيانية اي حتى يعلق بطبعه ما ينفجر منه ينابيع النحو حال كونه لفظا موصوفا بالحلاوة ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن في منه لان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذلك

ما في حيز المجرور وضمير منه لما وما موصولة او موصوفة بجملة وينابيع النحو رفع فاعل ينفجر والينابيع جمع ينبوع والينبوع عين الماء قال الله تعالى حتى تفجر لنا من الارض ينبوعا يقال نبع الماء ينبع ونبع ينبوعا اي خرج كذا في الصحاح وقوله ينفجر اي ينفتح والتفجر والتفتيح قال الله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي فتحناها تفتيحا يقال فجرت الماء فانفجر اي فتحته فانفتح فجرة شديدة وكثرة والفجرة بالضم موضع نبع الماء فقوله ينفجر منه ينابيع النحو اي ينفتح منه مواضع ظهور الماء وخروجه وهي العيون ففي الكلام تشبيه للفظ بالارض او بالحجر الصلب وللنحو وسائله بالماء ووجه الشبه في الاول كون كل منهما منشأ للخيرات ومحلا للبركات وما خذا ما يؤخذ منه جميع الانتفاعات ومورد ايرد عليه الخواص والعوام وينتفع به الصغير والكبير ولا يحرم منه احد ولا يخيب منه قاصد وفي الثاني الصلابة والمتانة وفي الثالث كون كل منهما سببا للحيوة وموجبا للسعادة والبقاء والاحياء ففي قوله ينابيع النحو استعارة الكنائية تخييلية والتحقيقية والتفجر ترشيح وفي الكلام اشارة الى كثرة العيون التابعة والمسائل النافعة

فنظرت في مختصراته المضبوطة معطوف على قوله اردت اي اردت تعليمه من كلامه فنظرت في مصنفاته نظر تفتيش وتفحص الامام ما اذا قاصده يقال نظر اليه اذا كان بالبصر ونظر فيه اذا كان بالبصيرة ونظر له رحمه ونظر انتظره ففي كلامه اشارة الى ان نظره كان عن بصيرة دروية لا عن ذهول وغفلة وتوصيف المختصرات بالمضبوطة ملاحظة لجانب الامام او لجانبه حيث عدل عنها مع كونها مضبوطة الى ما هو اضبط منه وهو كتابه هذا كما اشير اليه بقوله فاستصفيت الى اخر فان قيل الصفة الفعلية يجب مطابقتها لموصوفها في عشرة امور منها الافراد الجمعية على ما صرح به المص في اخر الكتاب فكيف وقعت المضبوطة وهي مفردة صفة للمختصرات وهو جمع قلنا هو من قبيل قوله تعالى لهم ازواج مطهرة وحقيقته انه ماول اذ الجمع بمعنى الجماعة كانه قيل فنظرت في جماعة مضبوطة

من مختصراته دون كتبه المبسوطة اما لان مسائلها لا تناسب الصبي المذكور واما لضيق الا
وقات وعدم الفرصة وكثرة الاشتغال فقوله دون حال من فاعل نظرت اى مجاوزا اياها
غير ملتفت اليها وفي الكلام تنبيه على كثرة مصنفاته فوجدت معطوف على قوله فنظر
اكثرها اى اكثر مختصراته تعاور بين الائمة العلماء والحجر والائمة وجدت ان كانا بمعنى علمت
فقوله اكثرها مفعول اول وقوله العلماء والائمة مفعول ثان وقوله تعاور تميز اى علمت
اكثر المختصرات من حيث التداول بهذه الكتب الثلثة والقلب اعلق بالقلب اى وجدت
بهذه الكتب الثلثة اشهر والتعاور والتداول والاشتغال والاشتغال به والظرف
اى بين الائمة متعلق بالتعاور وفي الكلام تنبيه على ان المشتغل بهولاء اكابر العلماء
وان جعل وجدت بمعنى صادفت فقوله اكثرها مفعوله وقوله الائمة بدل منه او نصب
على المدح والرواية فيه النصب فلا وجه لجعله خبر المبتداء محذوف والوجه هو الاول
فاستطلت معطوف على قوله فنظرت والاستطالة عد الشئ طويلا من طال
يطول وهو لازم فاذا نقل الى باب الاستفعال صار متعديا ان الكلف في موضع النصب
لقوله استطلت جمعها نصب مفعولا ثانيا لقوله اكلفه اى استطلت تكليف الولد
جمع هذه الكتب الثلثة في القرآن والضبط والحفظ واحمله رفعها اى اجعله حاملا
لها كراهة ما فيها من الاشياء المعادة بيان لسبب الاستطالة قوله كراهة نصب
على انه مفعول له لقوله استطلت فكلمة ما ان كانت موصولة فهو من قبيل حذف الموصوف
وان كانت موصوفة فلا خفاء فقوله من الاشياء بيان لما حاصله على التقدير الاول
ووصف على الثاني والكراهة مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى كراهتي
ما فيها والمعادة المكررة وان كانت اى تلك الاشياء المعادة لا يخ من الافادة
لانه اقل فوايد التكرير التقرير والحفظ وهو فايدة معتدة فقوله وان كانت من قبيل
زيد بخيل وان كان غنيا اى ان كانت خالية عن الفايدة فالكراهة بالطريق الاولى

* المفعول لاجله

الاولى على ما لا يخفى واستصفيت اى احترت منها اى من هذا المختصرات المذكورة
هذا المختصر اشعار بان ترتيب الخطبة بعد تاليف الكتاب وهو من قبيل تنزيل المقدر
منزلة المحقق لقوة اسبابه ووصفه بالاختصار ترغيب للنظار وتعجيب للحفاظ
حيث جمع الكتب الثلث مع الاختصار ونقيت اى محوت عن كل منها اى عن كل
واحد منها فالتنوين عوض عن المضاف اليه على خط قوله تعالى وكلا اتيناه حكما وعلما
ما تكرر اى تكرار ما تكرر ان كانت ما موصولة او النفي راجع الى القيد لا يخ آنفا فلا
حاجة الى تقدير المضاف وان كانت مصدرية فالمعنى نقيت عن كل منها التكرر والمستتر
في تكرر راجع على التقدير الاول والكل على التقدير الثاني لان ما المصدرية حرف لا يعود
اليه عود الاستثناء للمعاد حال من فاعل نقيت اى حال كونه مستثنى او مفعوله
والمعاد اسم مفعول ومناط الحكم هو القيد على ما صرح به الشيخ عبد القاهر من انه ما من كلام
فيه امر زايد على مجرد اثبات الشئ للشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض الاصلي والمقصود الاولى
وقد يجعل المعاد مصدرا ولا حاجة اليه لانه عدول عن الظاهر واضراب عن المناسب بلا حاجة
اليه والاستثقال عد الشئ ثقيلا والمعاد اسم مفعول من افاد يفيد افادة فهو مفيد
وذلك مفاد يقال هذا اللفظ يفيد هذا المعنى فهذا المعنى هو المفاد او هو مفعوله بلا
واسطة والمفاد هو الفايدة لان الذي يفيده اللفظ هو الذي يقال له فايدة فقوله
استثقالا للمفاد اى استثقالا للفايدة في ذكر المسايل المتكررة يعني نقيت عن كل
منها المكررات اذ التكرار تثقيل والفايدة تحته قتيل وهذا معنى واضح مرتبط لا غبار
عليه اصلا والعجب ان الشارح انه قال المفاد اسم مفعول والمراد به الصبي المتقدم ذكره و
اللام فيه للعهد او كل من يستفيده واللام للجنس هذا كلامه ولا يخفى انه لا معنى لاستثقال
المعاد بهذا المعنى اللهم الا ان يقدر ههنا مضاف او يعتبر الاستثقال من جانب الصبي
او يرتكب ههنا ضرب من التاويل وعلى كل تقدير فهو تعسف والعدول عن الظاهر الجلي الى

وهو استثقالا لما فاد او ان استثقال عد الشئ
ثقيلا كالاستثقال عده ثقيلا صح

البعيد الخفي بالاصارف يصرفه اليه والحاصل ان قضية المناسبة قاضية بان يرد الكلام
على منوال واحد فان جعل المعاد اسم مفعول جعل المفاد ايضا كذلك وان جعل مصدرا
فالمفاد ايضا كذلك اى استقلالا لا عادة واستقلالا لا افادة وكذا الكلام فى
جانب المنصوبين فيجعل كل منهما مفعولا له ويجعل كل منهما حالا رعاية لحق التناسب
فى جانبى اللفظ والمعنى لان هذا هو الواضح الجلى وهو الصراط السوى غير مدخر فضل
النصيحة فى رعاية عبارة النصيحة لفظ غير اسم لازم للاضافة فى المعنى وقد
يقطع عنها لفظا كقولهم للغير وليس غير وهو فى معنى النفى حقيقة والادخار جعل الشئ
ذخيرة اى جعله باقيا للنفع ممنوعا عن اشاره لغيره كذا فى الصحاح الذخيرة واحد
الذخاير وقد ذخرت الشئ ذخرة ذخرا وكذلك ادخرته فضل الشئ بقيته والنصيحة
فعيلة من نصح الثوب خاطه فى الصحاح النصح بالفتح مصدر قولك نصحت الثوب
اذا خطته ومنه توبة النصوح لقوله عليه السلام من اعتاب خرق ومن استغفر وفاء
والناصح الخياط ونصحتك نصحا ونصاحة وهو بالام افصح قال الله تعالى وانصح لكم
والاسم النصيحة والنصيح الناصح والناصح الخالص وحقيقة النصح للغير ارشاده الى مصلحته
والرعاية المحافظة والنصيحة من نصح اللبن اذا احذر غوته وذهب لباءه ونصح
الاعجمى بالضم جادت لغته ولم يلحق ورجل نصيح وكلام فصيح اى بليغ ولسان فصيح
اى طليق والفصاحة عند ارباب المعانى كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة
من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم والمدخر اسم فاعل
وفيه ثلثة اوجه اذ قد تقرر فى علم الصرف انه اذا اجتمعت الدال والتاء الافتعال ففيه
ثلثة اوجه الاول الادغام مع القلب اى قلب الدال المهملة ذالا معجمة نحو اذخر فهو
مذخر الثانى الادغام مع القلب بالعكس نحو ادخر الثالث البيان مع قلب التاء دالا
نحو اذدكر فقوله غيرا بالنصب حال من الضمير المتصل باستصفيت او من المختصر مجازا كما يقال

يقال هذا العلم باحث عن كذا فالحال على الاول مبنى للفاعل وعلى الثانى مبنى للمفعول
وان رفع غير ففيه وجوه الاول انه خبر لمبتدا محذوف اى انا غير مدخر او هو غير مدخر
مجاز الثانى انه مبتدا لا خبر له بل ما بعده مجرور لفظا مرفوع معنى بالابتداء كانه
قيل ما مدخر على نمط قولهم ما قايم زيد فهو صفة واقعة بعد حرف النفى رافعة لظاهر
ونظيره قول من قال غير ماسوق على زمن ينفضى بالهم والحزن كانه قيل ما ماسوف
على زمن كذا ذكره ابن مالك مصرحا بان غيرا مبتدا لا خبر له بل ما بعده محفوض لفظا
مرفوع محروب الزيدان الثالث ان غيرا خبر مقدم على المبتدا تقديره فضل النصيحة
غير مدخر ونفى الادخار فى فضل النصيحة اى بقيتها كناية من اشارة النصيحة كلها بحيث
لا يبقى شئ منها ذخيرة عنده وفى الكلام اشارة الى تعظيم الامام وتنبيه على مكانه
مكانه وانه لا يقدر على النقل بمعنى من كلامه اذ هو لكمال عبارته جامعة بحيث لا تقدر
احد على نقل معانيها فقط اذ لا يقوم عبارة غيره مقامها فلعل عبارته تدل على مالا
يفهم الناقل فيفوت عنه عبارته ولو صيف عبارته بالفصاحة تاسيس للدليل
بالاشهر هو به اذ هو صاحب دلايل الاعجاز واسرار البلاغة ومدون المعانى
والبيان وهو المعدل الزكى للكلام فكيف لا يكون عبارته فصيحة ولم اطو ذكر شئ
من مسايلها اى من مسايل مختصرته الثلثة الا ماندر او شاع فيما بينهم وانتشر
قوله ولم اطو معطوف على استصفيت او على نفيت اى ما طويت فالمعطوف
ايضا من المعنى ماض لازم لم يقلب المضارع الى الماضى فالتناسب بين التابع والمتبوع
مرعى والتصريح بالمسايل تنبيه على انه لم يترك نكتة ايضا من لكانه اذ المفروض
ان العبارة عبارة على ما مدح به والنكتة متعلقة بالعبارات فاذا لم يكن مسئلة
من مسايلها متروكة كانت الاصول والفروع كلها محفوظة وكلمة ما فى قوله الا ماندر
موصولة او موصوفة فى موقع النصب على الاستثناء او على البدلية من مفعول اطويت

سقط بعض غير الخبر على نمط ما

وهو ذكر شئ على تقدير المضاف اى لم اطول ذكر شئ الا ما ذكر ماندرا ذ لولا تقدير
المضاف لكان البدل غلطا او فى موقع الجر على انه بدل من شئ او من مجرور من فى قوله
من مسائلها اى اطول ذكر شئ الا ذكر ماندرا ولم اطو ذكر شئ من مسائلها الا ذكر
شئ الا ماندر وهذا الوجه لا يخلو عن ضعف وجعل بدلا من الضمير المجرور المتصل بالمسائل
غلط اذ التقدير ولم اطو ذكر شئ من مسائل الكتب الثلثة الا الكتب النادرة
فليفهم والنادر ما يكون وجوده فى غاية القلة والشائع ما يكون فى غاية الشهرة و
لا طائل تحت ذكر الاول لانه لا يحتاج اليه احد ولا يجب ذكر الثانى لانه يعرفه من كل
احد ولم از د فيه اى فى هذا المختصر على مسائل الكتب الثلثة شيئا اجنبيا عن الكتب
المذكورة الا ما كان بالزيادة حريا اى حقيقا جديرا يعنى انه كتاب بهذا مع انه مختصر
مشتمل على مسائل الكتب الثلثة وعلى زوائد خلت عنها تلك الكتب ففيه اشعار
بمدحه لنفسه وترجمته بكتاب المصباح يقال ترجم كلاما اذا فسره بلسان آخر ومنه
الرجمان والجمع التراجم مثل زعفران وزعافر وصحصحان وصحاصح ولك ان تضم الباء
لضم الجيم كذا فى الصحاح والمراد بالترجمة ههنا التسمية اى وسميت بكتاب المصباح
والتعبير عن التسمية بالترجمة تنبيه على انه لما عبر عن كتابه بهذا اولا بالمختصر كان
ذلك ضربا من التعبير عنه فاذا عبر عنه ثانيا بالمصباح صار كانه فسره بلسان آخر فكانه
قيل لا نيله المختصر ولكن عبر عنه بالمصباح فانه يضئ قلوب المستفيدين وينور بيوت
صدور المقبلين وذكر الكتاب واقحامه تعظيم لشانه وتفخيم لمكانه وتأييد لترجمته
ليستضئ اى الولد المذكور او كل من هو بصدد الاستضاءة اضمر لظهوره بانواره
ويستضئ بمغانم اثاره الفئ الخراج والغنيمة ومنه يقال افاء الله على المسلمين مال
الكفار اى رجعه اليهم واستفاءت هذا الماء اخذته فيأ والمغانم جمع مغنم والمغنم
الغنيمة قال الله تعالى وعدكم الله مغانم كثيرة يأخذونها فقوله ويستضئ اى يجعلها فيأ

فيأ فان قيل هو تكرير لما طائل تحته اذ لا معنى لقوله يجعل الفئ فيأ قلنا المراد بالا
مجرد الاخذ او هو من قبيل اصفيت اليه اذا وقفته بغتة او يقال اصل الكلام يستضئ
اثاره اى ليأخذ اثاره فيأ ثم اريد ان يصرح ثانيا بان
الآثار هى الغنايم فقيل يستضئ آثاره التى هى المغانم ثم قدم واخر رعاية للسجع
ففيه قلب والنكتة ما ذكرنا ومع ذلك فالاضافة بيانية ولا يخفى على الذوق
السليم والطبع المستقيم ان اللائق بالبيان هو الاثار فليفهم ففيه دقة وتشبيه
الاثار بالمغانم والاستفادة بالاستفادة تنبيه على ان العلوم كسب للاعداء
وترويج للملة البيضاء وتأييد للانوار وتضعيف للكفار والله اعلم بحقايق
الاسرار ومن خفى عليه ان تحصيل العلوم جهاد جلى فان قيل تعليل التسمية بذلك
ليس بجيد اذ الاستضاءة انما هى لمن المسمى ذو انوار لا لمن اسمه مصباح قلنا
قوله ليستضئ ليس متعلقا لقوله وترجمته بل هو متعلق بجميع ما سبق من استصفيت
وما يليه اى عملت جميع ذلك ليستضئ بانواره وينطق اسمه عن مسماه ويدل
لفظه على معناه فليتأمل وكسرة على تحت ابواب اى بنيته عليها وطويته على
كسر الشيخ عبد القاهر اى رتبته على ترتيبه مأخوذ من كسر الثياب اذ الناصح اذا نصح
الثوب كسره على نمط مخصوص وكذا القصار اذا غسل الثياب يكسرها على نمط خا
ص وقد جرت العاده بان الثياب المنصوحة او المغسولة اذا سيرت لحديث
على كسر الخياط والقصار ففيه تشبيه لمسائل كتابه بالثياب المنصوحة والمغسولة وللشيخ
عبد القاهر بالخياط والقصار ووجه الشبه فى الاول ان ترتيبه بمنزلة الخياط وفى الثانى
ان تنقيحه بمنزلة الغسل والطهارة ففى كلامه تنبيه على انه تابع وان الاقتداء
بالاستاذ لازم او هو مأخوذ من كسر الطائر جناحيه اذا ضمهما اليه ففيه تشبيه
لنفسه بالطائر ولجولانه فى ميدان العلوم بالطيران ولترتيب كتابه بضم جناحيه

ستفاء

واكثر من الاعداد عدد الجملة الباب الاول في اصطلاحات النحوية الباب
الثاني في العوامل اللفظية القياسية الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية
الباب الرابع في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول
العربية اى من اللغة العربية الباب الاول في الاصطلاحات النحوية قدم هذا
الباب على سائر الابواب لان لكل طائفة لسانا يتكلمون فيما بينهم تلك اللغة
ولكل قوم اصطلاحات يصطلحون فيما بينهم عليها مدار الكلام والبيان فمن حاول
ان يشرح في علومهم ويتكلم بلسانهم كان الواجب عليه اولا ان يعرف السنتهم
واصطلاحهم ليمكن له ان يستفيد من علومهم ويطلع على ما في ضمايرهم والا
لكان سعيه ضلالا وامره عبثا كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة يعني
ان من الالفاظ المصطلحة فيما بينهم هو لفظ الكلمة واما قدمها على سائر الالفاظ
المصطلحة لوجهين الاول ان معرفة الكلام الثاني موقوفة على معرفة الكلمة
الثاني ان موضع النحو هو الكلمة لانه باحث عن عوارضها الذاتية من الاعراب والبناء
ومعرفة الموضوع وان لم يكن مقدمة الشروع الا انها يزيد في البصيرة لان تمايز
العلوم بحسب تمايز الموضوعات فمن عرف موضوعها اولا كان على بصيرة في طلبه
بعد شروعه واعلم ان المقصود الاصلي ههنا تعريف الكلمة وبيان ماهيتها الا
صطلاحية الا انه ترك الاسلوب المعهود في الحدود وقدم واخر واد خل فاء
السبب في المحدود ولفظ الكل في الحد لنكتتين الاولى التنبيه على ان اهل العربية
لا يلتزمون جميع القواعد المنطقية بل هم كثيرا ما يخرجون عنها ويصطلحون على خلافها
الا يرى انهم يسمون تعريف الاسم والفعل والحرف حدا مع ان الفصل المميز في البعض عندهم
ويجعلونها انواعا للكلمة كما سيصرح المصنف ويجعلون بعض القيود ههنا جنسا
وبعضها فصلا والحد عندهم ما يتركب من الجنس القريب والفصل والجنس والفصل عندهم

عندهم يستعملان في الحقايق الموجودة كالانسان ومفهوماتها الالفاظ مفهومات
اصطلاحية غير متعاصلة في الوجود الى غير ذلك ولقد صرح بذلك اى بما ذكرناه
آنفا من ان اصطلاحهم غير اصطلاحهم صاحب المفتاح في علم الاستدلال فقال والحد
عند نادون جماعة من ذوى التفصيل عبارة عن القول الجامع المانع سواء كان مركبا
من الذاتيات او العرضيات فحاول المصنف بتنبيه السامع الزكي من اول الامر على
تباين الاصطلاحين في الجملة كسر السورة استبعاده فيما يرد عليه بعد هذا
في فنه هذا الثانية التنبيه من اول الامر على ان المخاطب في كتابنا هذا انما هو الزكي
الفطن الذي متنبه للمقاصد اذا ورد عليه عبارتها فيقدم ويؤخر ويفعل ما يجب
ان يفعل في الاكيب فيأخذ مقاصدها ويعرف موارد ها فلا يعجزه ظواهر ها عن بواطنها
فان الالفاظ لباس المعاني والمعاني كالانسان فربما يلبس الواحد منهم ملابس كثيرة متلونة
فمن يعرف الناس لا يعجزه اللباس فمن لا يكون بهذه الصفات محوناه عن د فسر المخاطبين فالسامع
الزكي اذا ورد عليه هذه العبارة وسمع لفظ كل وسمع لفظ الفاء الدالة على البيية
الدالة على استحقاق اللفظة لكونها كلمة انما هو بسبب دلالتها على موضع مفرد بالوضع
علم علما قطعيا لا شبهة فيه ان حقيقة الكلمة اصطلاحا لفظ دال على معنى مفرد بالوضع
فهو اذن يأخذ حقيقة الكلمة من العبارة وتنبيه لسائر المعاني بطريق الايماء والاشارة
فيتيقن اذن ان هذه العبارة جيء من اسلوب التعريف لان هذا الاسلوب تكثير للمعاني و
تقليل للالفاظ وتفريح للسامع بالتنبيه والايقاظ فالاعتراض في هذا المقام بان كلمة
كل غير واقعة موقعها من قبيل زلة الاقدام وتضييع حقوق الكلام فقوله كل لفظة دلت
فهي كلمة من قبيل قولهم كل رجل اتاك غدا فله درهم فالماضي في مثل هذا المقام بمعنى المستقبل
لتضمنه معنى الشرط وهو المصحح لدخول الفاء وضمير دلت لكل لفظة وتأنيثه تنبيه على ان
المضاف اكتسب التأنيث من المضاف اليه فان لفظة كل يأخذ دائما حكم المضاف اليه فيقع ظرفا

بهذا الاعتبار نحو تؤتي كل حين باذن ربها ويقع جمعا نحو كل في فلك يسبحون الى
غير ذلك ويجوز ان يكون تأنيثه باعتبار المدلول كل مؤنث اذ المعنى كل فرد
من افراد اللفظ ويجوز ان يكون تأنيثه باعتبار الميل الى جانب المعنى كانه قيل الفاظ
دلت وكلمة على متعلق بدلت ومفرد صفة معنى وقوله بالوضع متعلق بدلت وضمير
هي في قوله فهي كلمة ضمير الفصل وفائدته قصر الخبر على المبتدا اى اثباته له ونفيه عن غيره
فقوله كل لفظة دلت فهي كلمة اشارة الى الاطراد اى كلما وجد الحد وجد المحدود وضمير
النصب اشارة الى الانعكاس اى كلما لم يوجد الحد لم يوجد المحدود واذا كان في الكلام
دلالة على الاطراد والانعكاس فكيف لا يؤخذ منه الحد والحقيقة كما ينبهنك عليه
واذا عرفت هذه الامور فلنشرع في شرح القيود وهي ههنا خمسة الاول
اللفظ الثاني الدلالة الثالث المعنى الرابع الافراد الخامس الوضع اما القيد
فقد فسره ابن الحاجب بان اللفظ ما لفظ به الانسان قلت حروفه او كثرت و
قد يفسر بانه ما يتلفظ الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد باللفظ ههنا
الملفوظ فاللفظ اخرج لدال ليس بلفظ كالدوال الاربعة الثالثة للكلمة في
الدلالة على المعنى وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب وقد يراد بالدوال
على المعنى في الدنيا مما لا يتناهى فلا وجه للتخصيص فان قيل تفسير اللفظ بالملفوظ
بالحركة الاعرابية اذ هي ملفوظة وليست بكلمة وبالمنوي في ضرب في زيد ضرب
فانه كلمة فليس بملفوظ اجيب عن الاول بان المراد باللفظ ما يستعمل في التلفظ
وفيه نظر اذ هو منقوض كثير من الكلمات وعن الثاني بانه وان لم يكن ملفوظا حقيقة
الا انه ملفوظ حكما بدليل جريان الاحكام اللفظية عليه كالاسناد والتاكيد
والابدال والعطف ونحو ذلك فان قيل ففيه اذن جمع بين الحقيقة والمجاز
قلنا ممنوع اذ اللفظ والملفوظ عرفا حقيقة في ذلك فلا جمع حينئذ الى الثا

فلا حاجة ك

التاء في اللفظة فاعلم ان التاء ههنا ذكره جار الله في المفصل حيث قال
الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وقال صاحب المفتاح في قسم
النحو الكلمة هي اللفظ الموضوعة للمعنى واعترض ابن الحاجب على هذه التاء
في شرح المفصل بان اريد باللفظ اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربه فهو فاسد
لان اقله حرف واحد فيلزم ان يكون مثل همزة الاستفهام فقط كلمة دون غيرها
وان اريد عدد مخصوص ينتهي اليه فليس مشعرا به وان اريد معنى اللفظ فاللفظ
اولى للاختصار ودفع الاجمال وزاد بعض الافاضل على هذا التقرير فقال
بان اريد به الاقل فهو فاسد لما ذكرنا وان اريد عدد مخصوص ينتهي اليه كالذي
على حرفين ورد عليه ما قوله وان اريد ما هو على عشرة احرف مثلا ورد عليه ما دونه
وان اريد المتوسط ورد الاعلى والاسفل بهذا الكلام هؤلاء الفحول والكل بمعزل
عن القبول لانا نختار اولا ان المراد به الاقل فقوله خرج ما سواه قلنا هو فاسد
لان اخذ الاقل في الحد جائز ليكون تنبيها على انه لا يكون اقل منه ومن هذا القبيل
قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والاصل في الوحدة الوحدة الحقيقة
فلا اجمال وتختار ثانيا ان المراد باللفظ الواحد ما هو اعم من هذه الاقسام
بمعنى ان كل ما يوجد منها فهي كلمة فالقول بانه ان اريد هذا يخرج ذاك وان اريد
ذاك يخرج هذا فاسد فالتحقيق في هذا المقام ان المراد باللفظ اللفظ الواحد
عرفا اى ما هو واحد في عرف النحاة فدخل فيه نحو عبد الله اذا جعل علما ونحو ضرب
زيد وتابط شرا وحضرموت ونحت نصر وامثال ذلك في حال العلمية اذ الكل
كلمة عند النحاة فما قاله الشارح الفاضل ههنا من ان نحو عبد الله لا يعد كلمة
بل هو كلمتان لانه معرب باعرابين والكلمة الواحدة لا يكون معربة باعرابين
وان تاء اللفظة احتراز عند بعض شيء لانا لا نسلم انه معرب باعرابين بل هو معرب

باعراب واحد فقط واما حركة المضاف اليه فهي محكية وليس بحركة اعرابية في هذه الحالة
فان قيل فيلزم وقوع الاعراب في وسط الكلمة قلنا فليكن ولا بأس فان آخره
لما امتنع ان يظهر عليه الاعراب اظهر الاعراب في وسط الذي اذا كان صفة بمعنى غير
يظهرون الاعراب على ما بعده لانه حرف واعرابه يمتنع فان قيل فما يقول في مثل
مسلمان ومسلمون بصري فانها كلمة مع ان المعنى فيها ليس بمفرد وكذا المعرف باللام
مثل الرجل وكذا تاء التأنيث في قائمة وكذا اسم الضرب وضربت وضربنا بل الضرب
ايضا قلت امثال هذه داخلة في اللفظ لانهم يعدونها كلمة واحدة عرفا الا
ان هذا التسامح منهم لان كلا منها كلمتان صارتا لشدة الامتزاج وفرط الاتصال
والالتصاق كلمة واحدة فلا بأس بشمول اللفظة اياها لانها وان كانت داخلة
تحتها الا انها خارجة بتقييد المعنى بالافراد وبهذا وجه آخر سليم وهو ان اللفظة
للمرة فاللفظة اذن ما يتلفظ به مرة حرفا واحدا كان او كلمة واحدة كضرب
او كلمتين كضربت واللفظ قد يتلفظ به مرة وهو موضوع بازاء المعنى بدفعتين
وقد يتلفظ به مرتين فصاعدا وهو موضوع بازاء المعنى دفعة كما اذا سمي رجل
بكلمات ثلث واما القيد الثاني وهو الدلالة فهي عبارة عن فهم المعنى من اللفظ
وزعم بعض المحققين ان دلالة اللفظ تابعة للارادة وهو فاسد اذ الدلالة عبارة
عن الفهم ونحن اذا سمعنا لفظا وعلمنا ان معناه وكذا اوضاع تفهم معناه البتة
اراده اللافظ او لا فان قيل فاذا كانت الدلالة عبارة عن فهم المعنى من اللفظ
كان ذكر المعنى مستدركا وكان صفة للسامع فكيف صح جعلها صفة اللفظ كما فعله
المص قلنا ذكر المعنى تمهيد وتوطئة للافراد ذكره ليصفه به والفهم المجرد وان كان
صفة للسامع الا فهم المعنى من اللفظ اي فهم معناه منه صفة اللفظ وبهذا تقول لهم
العلم حصول صورة الشيء في العقل وبهذا يظهر فساده ما يقال من ان مراد المص

المص بالدلالة ههنا مجرد الفهم فلا يكون ذكر المعنى مستدركا بهذا والاظهر ان يقال الدلالة
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بالوضع واما القيد الثالث
وهو المعنى فقد تبين بما ذكرنا ان المعنى ما يراد من اللفظ ويعنى واما القيد الرابع وهو
الافراد فهو صفة للمعنى والمراد من المعنى المفرد ما لا يكون بعضه معنى ما من بعض اللفظ
والبعض الآخر من البعض الآخر فان قيل التاء في لفظة قد دلت على الوحدة ووحدة
اللفظ يستلزم افراد المعنى فذكر الافراد مستدرك قلنا قد نبهناك فيما سبق
على ان المراد باللفظ الواحد ما يعد واحدا في عرف النحاة والوحدة غير الافراد ووحدة
اللفظ لا يستلزم افراد المعنى اذ قد تبين ان نحو الرجل والتثنية والجمع واشال
ذلك لفظ واحد في عرف هؤلاء مع ان المعنى في الجميع مركب ليس بمفرد نعم افراد
اللفظ يستلزم افراد المعنى بالعكس فاما وحدة اللفظ فلا واما القيد الخامس
وهو الوضع فقد يفسر تارة بانه عبارة عن تعيين اللفظ للدلالة على نفس المعنى
فقولهم نفس معناه ان الدلالة على المعنى نفس اللفظ لا بقرينة يعبر اتصافها
اليه وهو احتراز عن المجاز فان دلالة على معنى المجازي انما هي بدلالة القرينة
لا بدلالة نفس اللفظ فقط وفسره المحقق الرضي بان الوضع عبارة عن جعل اللفظ
اولا المعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا وضع بدون
التواطئ وبهذا القيد خرج المجاز اذ ليس هناك قصد التواطؤ وقد يفسر بان الوضع
عبارة عن تعيين اللفظ بازاء المعنى والمجاز خارج اذ ليس هناك تعيين اذ المراد
بالتعيين التعيين المعروف بقصد التواطؤ وقد يفسر الوضع بانه عبارة عن تخصيص
شيء بشيء متى اطلق الشيء الاول فهم منه الثاني والمراد بالوضع ههنا في كلام المص
انما هو هذا المعنى لئلا يكون ذكر الدلالة وذكر المعنى مستدركا فاندفع ما اورده
صاحب اللباب على المفصل والمفتاح بان ذكر الدلالة والمعنى مستدرك

وسقط ما اورده المحقق الرضي على ابن الحاجب ذكر المعنى مستدرك والمراد
بالتخصيص التخصيص مع قصد التواطؤ فخرج المجاز اذ ليس هناك تخصيص بهذا
المعنى بل هناك مجرد الاستعمال واذا تقرر عندك مفهومات هذه القيود وعلمت
فلنشرع في شرح فوائدها واحترازاتها فالقيد الاول احتراز عن الدوال التي ليست
بالفاظ والقيد الثاني والثالث اي الدلالة على معنى احتراز عن المهملات
فانه لا معنى لها القيد الرابع احتراز عن الالفاظ التي معانيها مركبة كالنسبة
والتثنية والجمع ونحو ذلك فان قيل فخرج الفعل اذ ان معناه مركب وهو
الحدث والزمان واحدهما مدلول المادة والاخر مدلول الهيئة فقد دل بعض
اجزاء اللفظ على بعض المعنى والبعض الآخر على البعض الآخر قلنا المعتبر في جانب
التركب التعقب والترتب في السمع وفي جانب الافراد خلافه فاندفع النقض اذ
والمادة في الفعل مسموعتان معا من غير ترتب واما القيد الخامس فهو احتراز
عن المجاز فان العوام فانها يدل على المعنى الا انها ليست بكلمات اذ هي ليست موضوعة
بازاء المعاني المفهومة منها فان قيل فلا يكون المجاز كلمة اصلا اذ هو يدل على
المعنى المجازي وليس موضوعا بازائه قلنا دلالة المجازات على المعاني المجازية انما
هي باعتبار الوضع وبملاحظته والتوسط فهي مندرجة تحت التعريف ولا كذلك
الحرفان فانها ليست بتوسط الوضع فهي خارجة فكل لفظ دل على معناه التضمني
والالتزامي فهو بالنسبة الى هذا المعنى كلمة اذ الكل بتوسط الوضع ومن ههنا ترى
القوم اعني المنطقيين يسمون الدلالات الثلث كلها وضعية ومن ههنا يظهر
فساد ما ذكره الشارح الفاضل ههنا من ان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق
المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة
والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع والكلام في الدلالة الوضعية والعلم

واعلم ان لفظ الكلمة قد يطلق على الكلام يقال كلمة الشهادة قال الله تعالى وتمت
كلمة ربك صدقا وعدلا وقد يطلق على القصيدة فيقال كلمة امراء القيس اي قصيدته
الى غير ذلك والكل مجاز من قبيل ذكر الجزء وارادة الكل وجمعها كلمات ظاهر كلامه
مشعر بان كلها منتظم في سلك الكلمات وان كلا منها جمع صيغي وليس كذلك
فان فعلام يجيء في اوزان الجمع بل هو جمع جنسي كتمر وتمرة مما يفرق بينه وبين واحده
بالتاء قال الله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وظاهر كلام الشارح الفاضل ههنا
انه لم يفرق بينهما وانه جعل كلا منهما جمعا صيغيا ان الفرق بينهما ان الاول جمع قلة من
العشرة فما دونها الى الثلثة والثاني جمع كثرة بتناول ما فوق العشرة وقد عرفت
انه فاسد واذ قد ذكر المصنف جمع الكلمة فلا بأس علينا ان نذكر اشتقاقها وانها مشتقة
وانها مشتقة من الكلم وهو الجرح والتأثير ومنه الكلام وسمي كل منها بذلك لتأثيره
في النفس وهي ثلثة انواع يريد ان الكلمة جنس تحته انواع ثلثة وذكر الثلثة
اذ النوع مذكور ووجه الحصر على تقرير المصنف ان الكلمة اما ان حدثا ومحدثا عنه فهو اسم
واما ان حدثا ولا يكون محدثا عنه فهو فعل والعكس ممتنع بالاستقراء ولما لم يكن شيء
من ذلك فهو حرف وقد بين الحصر ههنا بوجوه اخر الاول ما اشار اليه صاحب المفتاح
وهو ان الكلمة ان استقلت بالافادة فان اقترن معناها باحد الازمنة الثلثة
فهو الفعل والا فهو الاسم وان لم يستقل بالافادة فهو الحرف وعليه منع ظاهر يدفع
بالاستقراء ويضر المستقل بان الذي يتم به الجواب اذا قيل من جاء فتقول زيد واعترض
عليه الشارح الفاضل بانه يلزم ان يكون الموصول حرفا وجوابه ان المعتبر اصل الوضع
حين وضعها لم يشترط في دلالتها على معانيها ذكر الصلة على انه لا منع من ان
يقال في جواب من جاء او ذهب الذي لوالى ونظيره ذو فانه اسم بالاتفاق
مع انه لا يفيد بدون الاضافة ثم يرد على هذا نعم وبلى ولا فانه يتم الجواب به اذا قيل

بل جاء زيد مع ان كلا من ذلك حرف الثاني انا نجد هذه الانواع الثلثة يعبر
بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هناك قسم رابع لزم بقاء شيء
لا في النفس فلا يمكننا التعبير عنه واللازم منتف فالملزوم يكون منتفيا الثالث ان
الكلمة ان اقترن معناها باحد الازمنة الثلثة فهو الفعل والا فان كان لها اعراب فهو الاسم
والا فهو الحرف والاولى ان يقال على الاستقراء لانه لا يتم ما لم يثبت اليه اسم وفعل وحرف
قدم الاسم لانه اشرف لان به ينعقد الكلام به بخلاف اخويه واما نحو يا زيد فهو في التحقيق
فعل واسم لا حرف واسم ولان الاسم من السمو وهو العلو والعلو يقتضي التقدم
وقدم الفعل على الحرف لانه يكون جزء الكلام ثم الاسم اصله سمو بكسر السين او فتحها
او ضمها وجمعه اسماء كقفد واقفاد وثوب واثواب وقفل واقفال حذفت الواو لانه
كثير الاستعمال فيناسبه التخفيف فبقي سم فنقل حركة السين الى الميم ليمكن الوقف
لان تسكين الساكن تحصيل للحاصل ثم جيء بهمزة الوصل لرفضهم الابتداء بالساكن
واختصاص الهمزة باول المخارج وكسرت الهمزة اذ الاصل في همزة الوصل الكسر نحو انطلق
واستخرج واقتدر الى غير ذلك وسمي الاسم اسما لاسام على اخويه لانه يجوز ان يكون
مخبرا عنه وبه وذهب الكوفيون الى ان اصله اسم فهو دال على مسماه سمة عليه ويرد
عليه انه لو كان كذلك لصح في فعله وسمت لاسميت وفي التصغير وسيمة لا سُمَيّ
نحو وعيدة في تصغير عدة ولصح في جمعه اوسام دون اسماء كوقت واوقات
والفعل مأخوذ من التلفع وهو الاشتمال فهو لاشتماله على الحدث والزمان سمي
به ويسمى الحرف حرفا اذ الحرف في اللغة الطرف وهو على طرف من الاخبار عنه وبه
فسمي به اولانه لما عجز عن الافادة اشبه الحرف وهي الناقة التي يعجز عن طي المهالك
وقطع المسالك قال الحريري في مقاماته واما الكلمة التي هي حرف مجبوب او اسم
حرف حلوب فهي نعم ان اردت بها تصديق الاخبار او العدة عند السؤال فهي

فهي حرف وان اردت بها الابل فهي اسم وانما سميت الناقة حرفا تشبيها لها
بحرف السيف او بحرف الجبل اذ هي ضخمة فالاسم ما جاز ان يحدث عنه فقسم الكلمة اولا
الى انواعه الثلثة وفسرها ثانيا بالاسم والفعل والحرف فاراد الآن ان يشرع
في تفسير كل من هذه الثلثة فقدم الاسم وعرفه بجواز الحديث عنه اي بجواز كونه
مخبرا عنه وبه بلفظ الجواز على صحة الانفكاك ولهذا قال ما جاز ان يحدث عنه ولم
يقل ما يحدث عنه وهو تعريف بالخاصة ولهذا لم يذكر الحديث به اذ هو يوجد في الفعل ايضا
والاحسن ان يقال ما جاز ان يسند اليه اذ الاسناد اعم من الاخبار فان المسكن
في الامر مسند اليه لا مخبر عنه ولهذا اثر جار الله في المفصل فعال ومنها جواز الاسناد
اليه والعجب من الشيخ ابن الحاجب انه فسر الاسناد اليه بالاخبار عنه الا ان احره سهل
لان فتحة الاخبار لا تنفك عن الاسم والانفكاك في بعض المواضع لعارض غير قادح
في ذلك اذ المعتبر انما هو اصل الوضع وبهذا يظهر فساد ما ذهب اليه الشارح الفاضل
من ان تعريف الاسم بصحة الحديث عنه ليس بجيد اذ هي ليست بفصل مقوم له ولا
يلازم من لوازمه اذ لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية على ان التعريف باحد
الشيئين غير جيد هذا كلامه وجواب الشق الاول ان او ان للتنويع لا للتشكيك
والمراد ان الاسم ما هو على احد الوصفين وقد نبهناك فيما سبق على ان اهل العربية
لا يلتفتون في مثل هذه المقامات الى ما يعتبره المنطقيون كزيد والعلم والجهل
تثليث الامثلة تنبيه على ان الاسم ينقسم الى عين وهو ما يعاين كشخصه كزيد وعمرو
ونحوهما والى معنى وهو ما يدرك بالعقل وانه قسمان وجودي كالعلم وعدمي كالجهل و
بعبارة اخرى فيه اشعار بان الاسم ينقسم الى عين وهو ما دل على معنى يقوم بذاته
كزيد وعمرو ونحوهما والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته وانه قسمان وجودي كالعلم
وعدمي كالجهل في قولك خرج زيد لا يخفى ان زيدا ههنا مسند اليه اذ هو فاعل لا محدث عنه

ای مخبر عنه الا ان یقال انه فی معنی زید خارج او یقال المحدث عنه اعم من المسند الیه و
المخبر عنه وفیه یحسن العلم وقبیح العلم والجهل ههنا مخبر عنه بلا خفاء
او کان ای اسم ما یحدث عنه کاذ واذا ومتی ونحوها فانک لا تحدث عنها ای لا یجوز
لک ان تحدث عنها للزوم ظرفیتها لما عرف الاسم یجوز الحدیث عنه وکان ذلک
منقوضا بالاسماء الازمنة الظرفیة اراد ادراجها فی التعریف فزاد قوله او کان
فی معنی ما یحدث عنه لان هذه الاسماء وان کانت مما لا یجوز الحدیث عنها
ولکنها بمعنی الوقت وهو مما یحدث عنه فی قولک مضی الوقت وطاب واتسع
الوقت ههنا فاعل لا محدث عنه الا انها کما بنهناک علیه فی قوة الوقت ماض
والوقت طیب والوقت متسع وکلامه ظاهر ومراده لا حاجة الی تقریره وتحقیقه
وههنا اشکال من وجوه الاول انه اعتبر فی النقض لزوم الظرفیة ولا حاجة الیه
اذ النقض غیر متوقف علیه اذ الظرف لا یصح ان یقع محدثا عنه بل بتعریف الاسم منقوض
بالاسماء التی هی ظروف لزمت ظرفیتها اولا اذ لا یخفی ان تلک الاسماء حین
کونها ظروفا اسماء فتوجه النقض بان الظرف کیف یکون اسما مع انه لا یصح کونه
محدثا عنه الثانی انه حکم علی هذه الاسماء الثلثة وهی اذ واذا ومتی بانها لازمة
الظرفیة ولیس کذلک اما اذ فلما مر مشهورة التنزیل بمشحون وهو فی اکثر استعمالاته
انه لیس بظرف بل القوم تصرحون بان اذ فی اوایل القصص فی التنزیل مفعول به
فقد صرحوا فی قوله تعالی واذکروا اذ کنتم قلیلا فکثرکم بان اذ مفعول به ای اذکروا
وقت قلتکم وفی قوله واذ قال ربکم للملائکة ای اذکروا وقت قول ربک واذ فرقنا
بکم البحر اما اذکروا وقت فرق البحر لاجلکم قال صاحب الکشاف فی قوله تعالی واذکر
فی الکتاب مریم اذ تنبذت ان اذ بدل من مریم بدل الاشتمال اذ الاحیان مشتملة
علی ما فیها ای واذکر وقت انتباذها والابدال تنبیه علی ان المقصود من ذکر مریم

ذکر مریم ذکر وقتها اذ هو مشتمل علی القصة العجیبة والانتباذ الاعتزال والا
جتناب عن الناس وکذلک اذ فی کل موضع اضیف الیه لفظ بعد کقوله عز وجل بعد
اذ هدیتنا وبعد اذ نجانا الله اذ المعنی بعد وقت الهدایة وبعد وقت النجاة
اذ لو کان ظرفا امتنع الاضافة الیه وقال فی قوله تعالی لقد من الله علی المؤمنین
اذ بعث فیهم رسولا انه قرئ لمن من الله وان التقدیر لمن من الله علی
المؤمنین منه فقوله منه مبتدا وخبره لمن وان اذ فی موقع الرفع علی انه بدل من
المبتدا ای وقت بعثه فاذ مبتدا ثم قال ونظیره اذا فی قولهم اخطب ما یکون
الامیر اذا کان قائما فان اذا ههنا فی موقع الرفع علی انه خبر المبتدا ای اخطب
اکوان الامیر وقت قیامه وقال فی قوله تعالی واذکر عبدنا ایوب اذ نادی ربه
ان اذ بدل من ایوب ای واذکر وقت ندائه واما اذا فهو ایضا غیر لازم للظرفیة
لما ذکرناه آنفا من انه فی موقع الرفع علی انه خبر المبتدا وقال الشیخ عبد القاهر اذا
ههنا فی موضع رفع علی انه خبر بدلیل قولهم اخطب ما یکون الامیر یوم الجمعة بالرفع
وقال بعض المحققین فی اخطب ما یکون الامیر قائما ان اصله اخطب اوقات اکوانه
الامیر اذا کان قائما واذ فی موقع الرفع علی انه خبر فحذف لفظ الاوقات
ونابت عنها ما المصدریة ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وتبعتها کان التامة
مع فاعلها فی الحذف ثم نابت الحال عن الخبر وقال الامام ابو الفتح ابن جنی فی قوله
تعالی اذا وقعت الواقعة الایة نصب حافضة رافعة ان اذا الاولی مبتدا واو
الثانیة خبر وکل من المنصوبین حال وکذا جملة لیس لتقدیره وقت وقوع الواقعة
حافضة لقوم رافعة لاخرین هو وقت رج الارض وقال ابن مالک فی قوله
علم لعایشة رضوانی لا علم اذا کنت عنی راضیة واذا کنت علی غضبی
ان اذا فی موضعین مفعول به ای انی لا علم وقت کونک راضیة عنی ووقت کو

حرداته على وقال الامام المرزوقي في قول الحماسي وبعد غدٍ بالهف نفسي من غد
اذا راح اصحابي ولست براح ان اذا ابهنا في موقع الجر على انه بدل من غداي
بالهف نفسي من رواح اصحابي وفراقهم وقال ابو الحسن الاخفش في قوله تعالى حتى
اذا جاؤها ان حتى ههنا جارة وان اذا المجرور بحتى اي حتى وقت مجيئها وقال
سيبويه في الكتاب في قولهم اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ان اذا في الاول ابتداء
وفي الثاني خبرها اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقال بعضهم في قوله تعالى والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى ان اذا ليست ظرفية بل هي اسم بمعنى الوقت وبدل من
الليل تقديره اقسم بالليل بوقت غشيانه واما متى فهو ايضا ليس بلازم الظرفية
اذ هو يكون اسم استفهام نحو متى نصر الله واسم شرط نحو متى اضع العمامة تعرفوني
واسم مرادف للوسط الى غير ذلك وبالجملة فشيء من هذه المذكورات لا يلزم النظر
اصلا الثالث ان ما ذكره من ان الاسماء الازمة الظرفية بمعنى الوقت كلام
لا معنى له لانه ان اراد انها مرادفة له فهو فاسد اذ هي ليست كذلك وهو ظاهر
وان اراد انها تستلزم له لكن استلزام المقيد للمطلق لزم ان يكون الحروف باسرها
اسماء لان معانيها مقيدة بقيود مخصوصة معلومة والاستلزام ههنا موجود
وانما قلنا الترادف باطل اذ الظرف عندهم عبارة عما كان منصوبا بتقدير في نحو
سرت يوم الجمعة وجلست امامك واما ما هو مجرور باظهار حرف الجر نحو سرت في
يوم الجمعة فليس بظرف عندهم بل هو اسم بمعنى الوقت فان المنصوب بتقدير
في هو الذي اعتبر فيه وقوع الفعل فيه بتقدير في فاذن يمتنع ان يكون الظرف
مرادفا للوقت ويمتنع كون الظرف مخبرا عنه والا لزم كون الشيء الواحد منصوبا
ومرفوعا معا وهو ممتنع وبهذا يظهر ضعف ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
فاذا نودي للصلوة من يوم الجمعة حيث قال اذا ههنا ظرفية ومن بيانية تبيان لها

لها فان قيل كون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة باعتبارين مختلفين
جائز بل هو واقع الا ترى الى قولهم في قولنا بحسبك درهم ان حسبك مبتدا ودرهم
خبره فانه من حيث انه مدخول الجار مجرور ومن حيث انه مبتدا مرفوع قال سيبويه
في لولاه وعليه الجمهور ان لو لا حرف جر وان الضمير بعده مجرور به وهو مع ذلك
مرفوع المحل باعتبار انه مبتدا وخبره محذوف وجوبا لدلالة الكلام عليه وسد الجواب
مسده ومن هذا القبيل قوله تعالى وكفى بالله شهيدا فان الاسم المقدس فاعل مع
انه مجرور بدخول الحرف عليه بالجملة فمظاهره في العربية كثيرة قلنا لا نزاع في ان
الشيء الواحد اذا قيد بحيثيتين مختلفتين يجوز ان يتصف بصفتين متقابلتين
اذا كان معناه قابلا للتقييد في حاله واحدة فاما ما نحن فيه فليس من هذا القبيل
لان المنصوب بتقدير في واعتبار وقوع الفعل فيه لا يمكن ان يكون مرفوعا بكونه
محدثا عنه في حالة واحدة وان قيد بالف حيثية لان معناه غير قابل للاشتراك
والاجتماع حتى يعتبر فيه التقييد بخلاف ما ذكروه اما الاول والثالث فلان الباء زائدة
والمعنى حسبك وكفى الله وكذا الثاني اذ المعنى غير متغير الرابع ان تعريف الاسم المتعلق
منقوض باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ونحو ذلك فانك لا تجد
عنها ولا عن معناها اذ يمتنع ان يكون اسكت محدثا عنه وقس على هذا والجواب
عن الاشكال الاول والثاني ان اللزوم ههنا مستعمل في معناه اللغوي وهو الثبوت
فان اللزوم واللزوب لغة معناه الثبوت قال الله تعالى انا خلقناهم من طين
لازب وفرى من طين اي من طين ثابت والمعنى واحد فاندفع الاشكالان
معا والجواب عن الثالث ان الاسماء الازمة الظرفية بحسب اصل الوضع موضوعة
بمعنى الوقت واما النصب بتقدير في باعتبار وقوع الفعل فيها فهو امر عرض لها
بكثرة الاستعمال وقصد الاختصار والمعتبر في القيود التي عليها مدار الاسمية

والفعلية والحرفية انما هو اصل الوضع فلا عبرة بالعارض الذي حصل بعد ذلك وان كان
بالوضع الثاني الا يرى ان كلا من اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال مع ان الاسمية تنافي اعتبار الاقتران بالزمان كما ان عدم الاقتران
بالزمان في بعض الافعال لا يخرجها عن حد الفعل ولا يدخلها في حد الاسم ومثله كثير
وبهذا يظهر الجواب عن الاشكال الرابع ايضا لان اسماء الافعال باسرها منقولة
عن المصادر الاصلية كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول او عن المصادر الكائنة
في الاصل اصواتا نحو صه ومه او عن الظروف نحو اماتك زيدا او عن الجار والمجرور
نحو عليك زيدا او عن الجار والمجرور نحو عليك والیك عني فمجموع المضاف
والمضاف اليه في اماتك صار كلمة واحدة وكذا اصار مجموع الجار والمجرور
ايضا كلمة واحدة وبعض اسماء الافعال كان في الاصل فعلا ثم صار اسم فعل
نحو كذب الحج وكذب عليك فالذي اصله الاسم داخل في الاسم الذي اصله الحرف
داخل في الحرف والذي اصله الفعل داخل في الفعل اذ المعتبر هو الاصل فلا
اشكال لا في حد الاسم ولا في حد الفعل ولا في حد الحرف وعدم استعمال بعضها في
اصله غير قادح اذ قد يكون الاصل مرفوضا والعارض لازما واما ما قاله الشارح
الفاضل من ان اسماء الافعال اسماء موضوعة مواضع مصادرها السادة
مسد افعالها فان صه معناه سكوت بالنصب على معنى اسكت سكونك وان
قولهم اسماء الافعال تجوز وتسامح والمقصود انها اسماء المصادر السادة مسد
افعالها وانهم فعلوا كذلك قصدا للمضافة فلا يخفى ضعفه اما اولا فلان المصدر
المنصوب ايضا لا يجوز كونه محدثا عنه والا لزم كون الشيء منصوبا ومرفوعا
معا بعين عامل في الظرفية مع اعتبار كونه محدثا عنه واما ثانيا فلان هذه الاسماء
اذا كانت موضوعة مواضع المصادر كانت معربة فلا وجه لبنائها فان اعتبر

فان اعتبر في مفهومها كون المصدر سادا مسد الفعل كما يشعر به ظاهر بعض
عبارته حصل الوقوع في الاشكال الذي هو بصدد الفرار عنه لانه اذا كان الفعل
داخلا في مفهومها لما صح اسميتها اذ لا يصح الحديث عنها ولا غير معانيها وهو
ظ واما ثالثا فلان التجوز الذي ارتكبه لا حاجة اليه اذ قد ذكرنا ان المعتبر هو
الاصل واسماء الافعال على كثرتها منقسمة الى ثلثة اقسام قسم اصله اسم وقسم
اصله فعل وقسم اصله حرف فالقسم الاول داخل في الاسم والثاني في الفعل و
الثالث في الحرف وح فلا اشكال اصلا بل كلام الشارح الفاضل وتوجيهه مبني
على انه لم يعرف حقيقة الامر ولم تتيسر له تحقيق الكلام فان قلت لم حكموا على
هذه الكلمات بانها اسماء مع انها مفيدة لمعاني الافعال لم لم يجعلوها افعالا
حتى يحصل لهم الخلاص عن التكلمات قلت سبب ذلك امر لفظي لان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال ولا تتصرف فيها كما يتصرف في الافعال وادخال اللام على بعضها
وادخال التنوين على بعضها وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قال ابن
الحاجب والذي يدل على اسميتها يعدد الحرفية والفعلية فيها اما الحرفية فتعذرها
واضح وكذا الفعلية لتفاوت صيغها وكونها ممتنعة عن تصرف الافعال ولوجود
علامات الاسم كاللام والتنوين ونحو ذلك فان قيل جميع ذلك حسن واضح الا
انه يرد على كلام المصنف اشكال وحاصله انه اذا بني الامر على اصل الوضع حتى يصير
الاشكالات مندفعة بهذا السبب فقوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه كاف ولا حاجة
الى قوله او كان في معنى ما يحدث عنه الى الاخر قلنا نعم الا انه لما كان ملاحظة اصل
الوضع مما فيه بعض الدقة والخفاء ولم يكن ذلك مما يطلع عليه كل احد بسرعة وكان
ههنا مظنة الانتقاض بالاسماء الملازمة الظرفية نادرا الى رفعها يجعلها راجعة
الى اصلها تكثيرا للفائدة وتنبيها على القاعدة واعلم ان الاسم قد يستعمل مقابل

الظرف فيقال هذا اسم اى ليس بظرف ومنه عبارة اللباب حيث قال واذا
يكون ظرفا فى نحو الليل اذ يغشى ويستعمل اسما فى اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
وقد يستعمل فى مقابلة الصفة فيقال هذا اسم اى ليس صفة ومنه عبارة الكافية
الالف والنون اذا كانا فى اسم فشرطه العلمية وان كانا فى صفة فانتفاء فعلانة
وقد يستعمل فى مقابلة الفعل والحرف فيقال هذا اسم اى ليس بفعل ولا حرف فاذا
عوّل بالظرف يدل على انه ليس ظرفا ولا يدل على نفى الاسمية المقابلة الفعل والحرف
من الظرف فليتأمل • وانما اطيبت فى هذا المقام • اذ هو منزلة الاقدام • ومزلة
الافهام • فما لم يطنب فى الكلام ولم يبسط فى الدلايل لا يتميز الطيب
من الخبيث والحق عن الباطل ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام
نحو الغلام والفرس ههنا عبارات ثلث الحد والخاصة والعلامة والفرق
بين هذه الثلثة ان الحد ما يكون مطردا منعكسا والعلامة والخاصة كلاهما
واحد وهو ما يطرد ولا ينعكس والمراد بالاطراد الحكم بوجود المحدود فى كل موضع
يوجد فيه الحد اى كلما وجد الحد وجد المحدود والمراد بالانعكاس الحكم بانتفاء المحدود
فى كل موضع ينتفى فيه الحد اى كلما لم يوجد الحد لم يوجد المحدود قال المحقق الرضى والمراد
بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد وتجعل مبتدأ وتجعل لفظ المحدود خبرا فتقول
كل ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل عكسا لـ
هذين نقيضهما فتقول كل ما لم يدل على معنى فى نفسه غير مقترن فليس باسم وبهذا يتبين
ان العلامة ما يطرد اى يصح الحكم بوجود ذى العلامة فى كل موضع يوجد فيه العلامة
فانه يصح ان يقال كل ما دخله اللام فهو اسم ولا ينعكس اى لا يصح الحكم بانتفاء ذى
العلامة فى كل موضع ينتفى فيه العلامة فلا يصح ان يقال كل لفظ ليس فيه اللام فهو
ليس باسم لان كثيرا من الاسماء خالية عن اللام وفى الكلام ايماء الى ان ما سبق من

من جواز التحديث عنه علامة معنوية وهذه علامة لفظية وهذا موافق لعامة
الكتب فانهم جعلوا كونه محدثا عنه من العلامات والخواص يعنى ان ما ذكرناه و
ان كان فى صورة التحديد الا انه علامة فى التحقيق فاندفع الاشكال عليه بانه
منقوض باسماء الافعال وبان او تشكيك والتعريف بيّنا فيان فقوله ومن علامته
خبر وقوله دخول الالف واللام مبتدأ ومن هذه تبعيضية او ابتدائية والاول
اشعار بكثرتها وان المذكورات بعضها والثانى اوجه لمكان جمع القلة المبنى عن
قلتها وفى حرف التعريف ثلثة مذاهب الاول ان حرف التعريف هو اللام فقط
وعليه سيبويه واتباعه الثانى ان حرف التعريف هو الالف واللام معا وقد يعبر
عنهما فيقال ال وعليه الخليل واصحابه الثالث ان حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة
فقط وعليه المبرد واشياعه وعلى كل تقدير من التقادير المذكورة فهما متلاصقان
لا يفترقان فان فى علامة الاوقات ودخولها معا علامة للاسم وكلام المصنف منطبق
على المذاهب المذكورة كلها بل اختار هذه العبارة على ما اشتهر من حرف التعريف
كما وقع فى المفصل ومن اللام كما وقع فى غيره لنكتتين الاولى لانطباق المذكور
آنفا الثانية اخراج حرف النداء فانه ايضا حرف التعريف واخراج لام الابتداء
ولام جواب لو فان كلا منهما لام فان قيل نعم الا انه خرج منه الميم فى لغة حميّر
وتفه من طى وعليه قوله عم ليس من امبر امصام فى امسفر وحرف التعريف
بيّنا وله قلنا ممنوع فان النائب هو المنسوب والبدل هو المبدل ولو سلم فلعله
لم يعتبره لقلته وندرته ولو سلم فليس هو بصدد استيفاء جميع العلامات فليتأمل
ووجه الاختصاص ان الالف اللام موضوعة للتعريف ومدلول الفعل والحرف
غير قابل له فاختص به والاضافة بالرفع اى من علاماته اللفظية الاضافة و
اطلاقها ادراج القسمين كون اللفظ مضافا وكونه مضافا اليه اى من علاماته

الاضافة اى اضافة الشئ واضافة شئ اليه ولهذه النكتة لم يقل ومن علاماته
ان يضاف الى شئ كما قاله بعضهم او يضاف اليه كما قاله الآخرون ففى عبارة المص
اختبار وتعميم وتكثير للمعنى وتقليل للفظ واما قوله يقع يوم يجمع الله الرسل فالمضاف
اليه فى الحقيقة هو المصدر اى يوم جمع الله الرسل فلا نقض والمراد بالاضافة الاضافة
المصطلحة المشهورة وهو جعل المضاف اليه مجرورا بالمضاف بنيابته عن حرف
الجر اوتمث كلمة فارتفع النقض بنحو مررت بزيد وان عده سيبويه من قبيل الاضافة
والجر اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فاندرج فيه يوم يجمع الله ونحو اخذت
مال احمد فلبناء اصل ووجه اختصاص الاضافة بالاسم ان الاضافة موضوعة للتعريف
او التخصيص او لاثبات كل والفعل والحرف بمعزل عن ذلك لانه موضوع لمعنى لا يجرى فيه التعريف
والتخصيص واما الثبات كل فلان كلمة يختص بالاسم واما المضاف اليه فهو فى التحقيق محكوم عليه
كما صرح به ابن الحاجب فى ايضاح المفصل والفعل والحرف بمعزل عن ذلك فاختص بالاسم
فان قيل المذكور فى بعض الكتب ان الاضافة من العلامات المعنوية والمص جعلها من
العلامات اللفظية فكيف التوفيق بينهما قلنا الاضافة فى الحقيقة عبارة عن النسبة
المعنوية بين الاسمين الا انها اثر يظهر لفظا وهو الجر فى المضاف اليه ممن عدها من المعنوية
فقد اعتبر الحيثية الاولى ومن عدها من اللفظية فقد اعتبر الحيثية الثانية وكلاهما جائز
نحو دار زيد وحق التمثيل الايتمال نحو دار زيد وغلام رجل وضارب زيد الا انه اعتبر
الاصالة فاعتبر التعريف وجعل التخصيص تبعا كان كل فجعل ذكر الاصل ذكرا للفرع وحرف
بالرفع بتقدير المضاف اى من علاماته اللفظية دخول حرف الجر لا بالحرف عطفا على الالف
واللام فانه فاسد نحو بزيد فى نحو مررت بزيد واثر الباء فى التمثيل لانه اشهر الحروف
الجارة واكثرها دورانا فى الكلام ووجه الاختصاص ان حرف الجر موضوع ليجر معنى الفعل
الى الاسم فاختص دخوله بالاسم الثالث انه قد تقرر ان الجر علم المضاف اليه والفعل والحرف

الجر

والحرف بمعزل عن ذلك فان قيل فقد ذكر الاضافة معطوفا عن ذلك لان اختصاص
الاثر اختصاص للمؤثر قلنا فيكون ذكره بعد ذكرها احسن لانه عبارة عن ذكر الشئ
بعد برهانه فيكون اوضح وابلغ واتم على ان الجر قد يوجد بدون مقيد ونائبه فوقع
الاحتياج الى ذكر حرف الجر فى كلامه تنبيه على ان المخصوص بالاسم انما هو الجر الحاصل
والعامل الذى هو الحروف الجارة او نائبها لا مطلق الجر وصورته فاندفع النقض
بقوله تعالى قل الحق وقوله لم يكن الذين كفروا الى غير ذلك لان صورة الجر ههنا
ناشئة من التقاء الساكنين لا من العامل الذى هو الجار فان قيل الحركة الناشئة
من العامل قد يوجد فى غير الاسم ايضا نحو يوم يجمع الله الرسل ويوم يقوم زيد الى غير
ذلك فان المضاف اليه ههنا مجرور محلا وجره ناش من العامل قلنا قد بينا هناك
فيما سبق على ان المضاف اليه ههنا هو المصدر وان الفعل بمعنى المصدر على نمط
سمع بالمعيدى خير من ان تراه فالاعتبار بالمعنى لا باللفظ والا لم يقع سمع مبتدأ
ولو سلم فالمعتبر فى الاختصاص هو الحركة الاعرابية الناشئة من عامله المعلوم
والحركة ههنا ليست باعرابية اذ هى محلية والحركة المحلية لا تعتبر فى الاعراب انما المعتبر
فى الاعراب هو الحركة اللفظية نحو بزيد والتقدير نحو لقاض بمعنى ان كل كلمة تحركت
بهذه الحركة فهى معربة واما الحركة المحلية فلا اعتبار لها فى الاعراب بمعنى ان الكلمة
المتحركة بهذه الحركة لا تصير معربة فان المبنيات باسرها يجوز ان تتحرك بهذه الحركة
مع انها مبنية وبهذه الحركة لا تصير معربة ولهذه النكتة تراهم يقولون المعرب
ما يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فان بهذا منهم تصريح بان الحركة
اللفظية والتقديرية الناشئة من العامل حركة اعرابية وكل لفظ وجد فيه ذلك
فهو معرب ومعدود من المعربات واما الحركة المحلية فليست باعرابية ولا نصف
صاحبها بكونه معربا فقولهم هؤلاء فى جادى هؤلاء اعرابه محلى تسامح والمقصود انه

لو كان في محل لفظ معرب لكانت هذه الحركة اعرابا وانما وقع في المفعل حيث
قال الاسم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او محلا فهو صالح
واراد به او تقديرا فالتقسيم اذن ان يقال الاعراب ثلثة اقسام لفظي وتقديري
ومحلي فالتقديري معناه ان الكلمة المتحركة بهذه الحركة معربة وليست بمبنية الا
ان اخرها حرف لا يقبل الاعراب لانه متعذر كالمقصور نحو رضى وعصا او لانه متعسر
كالمنقوص نحو القاضي والمحلي معناه ان الكلمة الواقعة في هذا المحل مبنية الا ان هذا
المحل محل لو كان فيه كلمة معربة لظهر في اخرها تلك الحركة الاعرابية فالمانع من ظهور
الاعراب في التقديري هو اخر الكلمة وفي المحلي هو تمام الكلمة والاعراب في الاول
تعذر على حرفه الاخير وفي الثاني على المجموع اذ المانع من الاعراب ههنا انما هو في
جملته فلتيأس فان قيل فتحو احمد مثلا في حالة الجر خارج عن الاقسام الثلثة وهو
ظاهر قلنا ممنوع بل اعرابه لفظي لان جره فتحة والتنوين بالرفع عطفا على دخول
بتقدير المضاف الى لحوق التنوين والمراد به النون الساكنة التابعة لحركة الاخر
للتاكيد الفعل او مصدر من المبني للمفعول اي كون اللفظ منونا فالتقدير
والتنوين خمسة اقسام الاول تنوين التنكير نحو صه فانه ان نون فمعناه افعل سكوتا ما
وان لم ينون فمعناه افعل السكوت فهذه التنوين فارق بين المعرفة والنكرة الثاني
تنوين التمكن وهو التنوين الذي يدل على امكنة الاسم نحو زيد وعمرو الثالث تنوين العوض
وهو ما لحق عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذ وساعتئذ ومررت بكل قائما الرابع تنوين
المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم فلا تكون الا في جمع المؤنث كمسلمات الخامس
تنوين الترنم وفسروه بانه هو الذي يؤتى به بدلا عن حرف الاطلاق وهو الالف و
الواو والياء فان هذه الحروف يسمى حروف الاطلاق كما يسمى حروف المد واللين
معناهما واحد لان هذه الحروف محل الاطلاق الصوت ومده وقابل للترنم فيدل التنوين

التنوين منها قطعا للترنم وتركا فقولهم تنوين الترنم الاضافة فيه لادنى الملابسة
لانه اذا كان قاطعا للترنم كان بينه وبين الترنم ملابسة بهذا الوجه وهذا
التنوين غير مختص بالاسم بل هو يلحق الفعل والمعرف باللام قال الله تعالى والفجر وليال
عشر والشفع والوتر والليل اذا يسر فانه قرئ هكذا او الفجر والشفع والوتر ويسر بالحاق
التنوين بالمعرف باللام في المواضع الثلثة وبالفعل وهو يسر بخلاف التنوينات
الاربعة السابقة فان كلا منها مختص بالاسم ووجه الاختصاص على ما لوحنا اليه
ظاهر وهذا التنوين الذي سميناه تنوين الترنم قد يلحق الكلمة لا بدلا عن حرف الاطلاق
كما يقال في الحرق المحترق بفتح القاف او بكسرها ويسمى اذن تنوين الغالي لانه
اذا لحق القافية المقيدة فقد جاوز حده وبه يخرج الشعر عن الوزن فهو اذن غال اي
متجاوز عن حده من الغلو وهو التجاوز عن الحد او الغالي هو الشعر فهو اذن وصف
للشئ بوصف صاحبه وعلى الاول وصف للشئ بوصف نفسه فهذا التنوين بالذات
واحد وبالاعتبار اثنان فان اعتبر ابداله عن حروف الاطلاق فاسمه تنوين الترنم وان
اعتبر لحوقه في القافية المقيدة فاسمه هو تنوين الغالي فاختلاف التسمية تنبيه
على اختلاف الحيثية وانما لم يوضع بازاء التنوين في الكتابة صورة خطية مع انه
نون ساكنة لاحقة بالكلمة اذ قد تقرر في علم الخط ان الاصل في كل كلمة ان تكتب
بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولهذا اكتب تاء التانيث بصورة
الهاء في نحو رحمة فقوله ومن علاماته التنوين اشعار بان التنوين موجود في اللفظ
وان لم يكن موجودا في الخط فهو علامة لفظية لا خطية وبما ذكرنا من التحقيق المذكور
يظهر ان حق العبارة ان يقال ومن علاماته اللفظية التنوين غير الترنم والغالي
وان يقال في تمثيله نحو زيد وصه واذ وساعتئذ فقوله نحو رجل اذن قاصر كما قلنا لان سوق
تنوينه يحمل التمكن والتنكير فبقي تنوين العوض والمقابلة متروك التمثيل وزعم ابن

للحاجب ان تنوين رجل تنوين التمكن فقط ثم قال وقد يتوهم انه للتنكير وهو غلط اذ لو جعل
علما فالتنوين ثابت فهو اذن للتمكن فقط هذا كلامه وفيه نظر اذ يجوز ان يكون تنوينه
بعد العلمية مثل تنوين زيد وقبل العلمية محتملا للامرين فليتامل والفعل ما دخله قد تكرير
للاشارة الى ان ما ذكره في حد الاسم انما كان علامة لاحدهما او ان كان في صورة التعريف
وكلمة قد قسمان اسم وحرف والاسم ايضا قسمان اسم وفعل بمعنى تكفى يقال قدزيدا درهم
اى يكفى زيدا درهم وقدني درهم اى يكفيني درهم واسم مرادف طيب وهذا القسم يجئ
على وجهين الاول ان يكون مبنيا على السكون اذ هي شبيهة بقد الحرفية فيقال قدزيد
درهم بسكون الدال وقدني بالنون درهم اى حسبك زيد درهم وحسبي درهم الثاني
ان يكون معربا كحسبك فيقال قدزيد درهم برفع الدال اى حسب زيد درهم وقدني
درهم بالنون اى حسبي درهم واما القسم الثاني وهو قد الحرفية فهي مختصة بالفعل المتصرف
المجرى المثبت المجرد من جازم وناصب وهي معه كالجزء فلا ينفصل منه بشئ فقولهم قد يكون
وقد لا يكون عبارة عرفية بعربية فان قيل دخول لام الابتداء عليها كثير قال الله
تعالى لقد آثرك الله علينا لقد من الله على المؤمنين لقد تاب الله على النبي من قبيل الى
غير ذلك مما لا يحصى فكيف دخل الحرف على الحرف قلنا قد تنهناك انفا على انه لشدة
اتصاله بالفعل صار كالجزء منه فاللام اذن كانه داخل في الفعل وبالجملة فقد الحرفية
الداخلة على الفعل لمناسبة معان التوقع مع المضارع نحو قد يقدم الغائب اليوم ومع
الماضي نحو قد قامت الصلوة اذ الجماعة منتظرة الثاني تقريب الماضي الى الحال فيقول
في الماضي القريب قد قام وفي البعيد قام الثالث التقليل مع المضارع نحو ان
الكذوب قد يصدق وان البخيل قد يجود والتقليل المستفاد منه قسمان تقليل
الفعل نفسه كهذين المثالين وتقليل متعلق الفعل كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه
يعني ان ما انتم عليه قليل الرابع التكثير نص عليه سيبويه وصرح به صاحب الكشاف في

في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك حيث قال اى ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية
الخامس التحقيق كقوله تعالى قد افلح من زكاها وقد يعلم الله ولقد علم الذين اعتدوا
الى غير ذلك وبالجملة فهذه التحقيقات يظهر ان حق العبارة ان يقال والفعل ما دخله
قد حرفا اذ قد ظهر عليك ان قد الاسمية تدخل على الاسم وانما قدم قد على غيره اذ هو
اعم واشيع لفظا اذ هو غير مختص بالمضارع ولا بالماضي واكثر معنى بخلاف اخواته
فانها مخصوصة بالمضارع ومفيدة لمعنى واحد ووجه اختصاصه بالفعل قد تبين لما ذكرنا
وسوف والسين هما سترادفان عند الجمهور وزمان الثاني اضيق من الاول عند
البصريين والقوم يقولون ان السين حرف تنفيس اى حرف توسع اذ هي تنقل
المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال والتسويف
التاخير يقال سوفت الامر من يوم الى يوم اى اخرته وفي مقامات الحريري السين هذه
عازلة ناقلة كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فان ينصب المضارع قبل السين
وبعدها لا فهذا اعزلها وان ناصبة قبلها وبعدها مخففة من المثقلة فهذا انقلها والسين
اسم ليست والاسم ههنا غير المسمى فلهذه النكتة ادخل الالف واللام فيه واما قد
وسوف فهما ايضا وان كانا اسمين الا ان الاسم والمسمى ههنا واحد فلهذا لم يدخل
الالف واللام فيهما فليتامل ففيه دقة نحو قد خرج وسيخرج وسوف يخرج قدم
سوف على السين في الذكر اولا وعكس الامر في التمثيل ثانيا اذ قد ذكرنا فيما سبق ان
بعضهم على ان السين هذه منقوصة مختلسة من سوف فاخره ليكون اللام اشارة الى
ما سبق فهو في الذكر ناظر الى العهد وفي التمثيل ناظر الى الترقي لان زمان سوف اوسع وازيد
والزيادة بعد ثبوت الاصل فليتامل وجه الاختصاص ان كلا منهما موضوع لنقل
المضارع الى الاستقبال وتخصيصه به فلا يكون الا في الفعل وحرف الجزم نحو لم يخرج
وجه الاختصاص ههنا ان اثره الجزم وهو مختص بالفعل لانه عوض عن الجر في الاسم لاختصا

الاثر اختصاص للموثر والفعل معطوف على دخله اى الفعل ما اتصل به الضمير المرفوع
البارز فالتقييد بالمرفوع احتراز عن المنصوب والمجرور فان الاول كما يتصل بالفعل
نحو ضربنى فكذلك يتصل بالحرف ايضا نحو انى وانك وشباههما والثانى لا يتصل
بالفعل بل يتصل بالاسم نحو غلامك وبالحرف نحو مررت بك والتقييد بالبارز احتراز
عن المستتر فانه يكون فى الاسم ايضا نحو زيد ضارب والمص ترك هذا القيد اما اعتمادا
على المثال او قصدا الى معنى اللغة فى الاتصال فان قيل الحكم بالاختصاص منقوض باسماء
الافعال نحو هاتوا فانه ضمير مرفوع بارز قلنا كون هذا ضميرا ممنوع بل هو حرف لا محل له
من الاعراب كالكاف اياك وهاك وارايتك فيها تو مسند الى الضمير المستكن فيه والواو
بعد ان بان المستكن ضمير الجمع للواحد كوا واكلوا فى البراغيث وقوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا على راى كذا قاله الشارح الفاضل وليس شئ بل الجواب ان ضمير هاتوا ضمير مرفوع
بارز ولحوقه به وان كان اسم فعل غير قادح اذ قد سبق ان المعتبر هو الاصل وان كان
مهجورا مرفوضا ولا اعتبار بالعارض وان كان مشهورا مفروضا وهاتوا فى الاصل
فعل من هات بمعنى اعط وتصريفه يقال هات يهاتى هاتيا هاتوا هاتى هاتيا هاتين تصريف
الافعال برهان ظاهر على فعليته فلا حاجة الى التخريج وجه بعيد فى تصحيحه نحو اكرمت واكرما
واكرموا وتاء التانيث الساكنة اى الفعل ما اتصل به تاء التانيث والتقييد بالساكنة
احتراز عن المتحركة فانها مختصة بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فهى مختصة بالفعل
نحو نصرت ونعمت وبئست ووجه التخصيص بهذا النمط رعاية التعادل اذ الفعل ثقيل
والاسم خفيف ولانه لو حرك فى الفعل لزم اربع حركات متوالية فى كلمة واحدة وله ثلثة
امثلة اى ثلثة اوزان ووجه الحصر ان الفعل ان تصدر بحروف اتين فهو المضارع والا
فان التزم فتح آخره فهو الماضى والا فهو الامر وعليه يمنع ظاهر بدفع الاستقراء الاول
المفتوح الاخر ويسمى هذا الذى وجب فتح آخره الماضى وهو مبنى على الفتح اذ الاصل فى الا

فى الافعال البناء اذ المعانى المقتضية للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة
فيها فلا وجه لاعرابها فيكون مبنية وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء هو السكون ليس
الا اذ الماضى شبيه بالاسم لوقوعه موقعه فى نحو مررت برجل قام كما يقال مررت برجل
قائم وعلى الفتح لخفته وثقل الفعل ولانه لو بنى على الضم لاجتمعت ضمتان فى المضموم
العين وهو مستثقل وللزوم الخروج من الكسرة الى الضمة فى المكسور العين ولا لبس الواحد
بالجمع اذ حذف الواو واكتفى بالضمة كقوله فلو كان الاطباء كان حولى ولانه لو بنى على
الكسر لاجتمعت الكسرتان فى المكسور العين وللزوم الخروج من الضمة فى المضموم العين
ولان المقصود تفضيله بالحركة على الامر اذ هو لاشائبة الاسم بوجه من الوجوه والفتح
كاف فى المقصود فلا حاجة الى الزيادة فقوله المفتوح الآخر اى الذى آخره مفتوح ابدا
اذا كان صحيحا ومجردا عن اتصال شئ به فان اعتل فهو ساكن نحو دعى ورمى والاصل
دعوو رمى فقلبوا الواو والياء الفا اذ قد تقرر فى التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما وجب قلبهما الفا والالف لا يقبل الحركة اذ الالف حقيقتها هى المدة الساكنة
التى لا يقبل الحركة اصلا اذ هى هوائية يجرى مع النفس جريا لا اعتماد لها فى الفم والحركة
بمنع الحرف من الجرى وتقطعه فتحريكها اذن ابطال لحقيقتها فان اتصل به الضمير المرفوع
المتحرك نحو ضربت ونحوه فهو ساكن الآخر لا مفتوحة لئلا يلزم اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة اذ قد تقرر ان الفاعل كالجزء من الفعل وان اتصل به واو
الضمير نحو ضربوا فهو مضموم الآخر لا مفتوحة اذ الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم
ابدا فقوله المفتوح الآخر اى بشرط الصحة والانفراد وجب فتح آخره ابدا والثانى
اى المثال الثانى من الامثلة الثلثة المضارع وفسره بانه ما يتعاقب على اوله
الزوائد الاربع اى فعل يتعاقب فى صدره الزوائد الاربع بمعنى انه اذا ذهب احد الزوائد
جاء الآخر مكانه يقال يعاقب الرجلان اذا جاء احدهما وذهب الآخر فان قيل تفسيره

منقوض بامثلة والزوائد هناك تعاقب في صدر الماضي والا لدخلت الزوائد على
حروف المضارعة وبطلانه ظاهر قلنا في الكلام اضمار اي يتعاقب على المحل اوله
فالمقدر اذن هو المضاف او يتعاقب على اول ماضيه فالمقدار اذن هو المضاف اليه والزوائد
جمع زائدة لان فاعلا صفة لا تجمع على فواعل ولكان التانيث في الاربع بخلاف
الامثلة فانه جمع مثال ولهذا قال هناك وله ثلثة امثلة فقوله ما يتعاقب اي فعل
يتعاقب وترك التصريح به لظهوره اذ الكلام في اقسام الفعل فلا ينتقض بنحو يجوم
ويعفور وشبهه وهي التاء شروع في تفسير الزوائد للغايب المذكر اي هو للغايب
المذكر فهو خبر لمبتدا محذوف للاحتراز عن الصفة فان قيل منقوض بنحو يفعل الله ما يشاء
ويحكم ما يريد وبنحو يفعل انا قال الفرزدق • انا الزائد الحامي الزمار • واغاير دافع عن
احسابهم انا او مثلي • فان غيبة الفعل وخطابه انما هو باعتبار فاعله قلنا يريد
ان هذا اكثري اذ اللغة تنظر الى المخلوقين فهي ناظرة الى الاكثرية وقد يجاب بان
الكلام في الموضوعات اللغوية دون الامور الشرعية والمنع من جهة الشرع لا ينافي
اللغة وبان المتكلمين اطلقوه عليه في مباحث السمع اذ قالوا السمع والبصر
قياسا للغايب على الشاهد اذ المراد بالغايب الغايب عن خواستنا وان كان شاهدا
باعتبار آخر وبان الامام حجة الاسلام على الله درجته في دار السلام قد صرح
بجواز الاطلاق بالصفات بلا توقف على اذن الشرع والكل ليس بشيء لان اطلاق
الغايب عليه ضرب من سوء الادب وابهام لما يجب تنزيهه عنه ويقبح الامام انما
هو فيما اذا لم يوهم شيئا لا يليق بحضرته وقد يجاب بان المراد بالغايب ما ليس بمتكلم
ولا مخاطب وهذا ايضا ليس بشيء والتاء للمخاطب المذكر او المؤنث ولو اكتفى
بذكر المخاطب كان احسن او الغايب المؤنث والالف للمتكلم الواحد سواء كان
مذكرا او مؤنثا والنون لما فوقه مذكرا كانوا ما فوقه او مؤنثا او مختلفا فان قيل

فان قيل منقوض بنحو نحن نقض ونحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحيوة الدنيا قال
الله تعالى الم نهلك الاولين ثم نتبعهم الآخرين كذلك نفعل بالمجرمين الى غير ذلك
والتنزيل يسلمون به فانه مستعمل في الواحد فقط قلنا جميع ذلك مجاز والكلام في الحقيقة
وقد جرت عادة السلاطين والحكام على انهم يقولون نحن نفعل ونحن فعلنا تعظيما
لانفسهم لانه قد جرت العادة على انهم يعدون المعظم كالجماعة وقد شاع في المحاورات
لفظ الجمع في المخاطب تعظيما لجانبه خصوصا في مخاطبات الملوك والاكابر قال باني نوا حي
الارض بني وصالكم وانتم ملوك ما مقصدكم نحو ولقد صارت هذه الوتيرة لازمة
حتى لو خاطبهم احد بانت عدة ذلك من سوء الادب الآن القوم يصرحون بان ذلك
كلام المولدين وليست بعبارة عربية اصلية ولم يرد ذلك في الكلام القديم واما
قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن فليس من هذا القبيل
بل هو تنزيل اي بنفس القوم وقد نهم منزلة كلهم ويرد عليهم انه قرئ لتستجنه بتاء الخطاب
في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين وهو خطاب للعزيز
وحده على وجه التعظيم نص عليه صاحب الكشاف ثم اشار الى امثلة الكل بقوله يقول يفعل
هو مثال للغايب المذكر وتفعل انت مثال للمخاطب المذكر او تقول تفعل هي للغايب
المؤنث او فعلت انا في المتكلم الواحد ونفعل نحن في المتكلم مع الغير وههنا مباحث
الاول ان في عبارة المص قصورا ما فان قوله والياء للغايب المذكر ليس بجيد لانه اراد
بالغايب الغايب مطلقا فهو منقوض بالمؤنث الغايب والمؤنثين الغايبين لانه يصدق
على كل منهما انه غايب وان اراد بالغايب الغايب المفرد كما يشعر به مثاله فهو منقوض بقولك
الرجلان يضربان والرجال يضربون وبقولك الناء يضربن بالياء فحق العبارة ان
ان يقال والياء للغايب المفرد المذكر كزيد يضرب والمثناه كالرجلان يضربان والجمع
كالرجال يضربون والجمع المؤنث الغايب كالناء يضربن واما قوله والتاء للمخاطب

المذكر فهو ايضا غير جيد لان ظاهر عبارته مشعرة بانه للمخاطب المذكر المفرد فقط وكذا
يشعر بذلك مثاله ايضا وليس كذلك فحق العبارة ان يقال والتاء للمخاطب المذكر نحو
تضرب يا رجل وللمخاطبين المذكرين نحو تضربان يا رجلان وللمخاطبين المذكرين نحو
تضربون يا رجال وللمخاطب المؤنث نحو تضربين يا هند وللمخاطبتين المؤنثتين نحو
تضربان يا هندان وللمخاطبات المؤنثة نحو تضربن يا هندات واما قوله والغائب
المؤنث الغائب فهو ايضا ليس بشئ لانه ان اراد بالغائب المؤنث الغائب المؤنث
مطلقا فهو منقوض بقولهم النساء يضربن فان هذا مؤنث غائب بلا تاء وان اراد
بالغائب المؤنث الغائب المؤنث المفرد كما يشعر به ظاهر عبارته ويدل عليه مثاله فهو منقوض
بقولهم للمرأتان تضربان فان ههنا بالتاء وليس بمفرد بالجملة فقد جرت عادة المصنف
على اهمال القيود واطلاق الصور وهذا نقصان في الكلام واخلال بالافهام سيما في امثال
هذه المقامات اذ المقصود بيان اللغات والتمييز بين الصيغ الدائرة في المحاورات والله اعلم
بحقايق الحال الثاني ان حروف المد واللين هي حروف العلة وهي الواو والياء والالف
فحرف العلة اذا سكن يسمى حرف لين ثم اذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد فكل ما هو
حرف مد فهو حرف لين ولا ينعكس فالالف حرف مد ابدا لانه ساكن دائما واما كل من الواو والياء
فتكون تارة حرف مد وتارة حرف لين وتارة لا هذا ولا ذاك بل هو بمنزلة الصحيح هذا ما
يطلقون عليها حرف المد واللين من غير تفصيل بل هو اسم لهما وانما سميت بها اذ بها يحصل
مد الصوت ولينه ويسمى حروف العلة ايضا تشبيها لها بالامراض اذ هي تخرج مدلولها
عن اصولها التي هي بمنزلة الصحة والقوة في الحيوان كما خراج الامراض اياه وكذلك
واما اوثر هذه الحروف وزيدت في اول المضارع اذ هي اكثر دورانا في الالسنة واشد
استعمالا في المحاورات الا ترى ان المحاورات غير خالية عنها وعن اجزائها التي هي الحركات
او الحركات في الحقيقة البواقي الحروف حروف العلة فان الضم في الحقيقة بعض من الواو

الواو والكسر بعض من الياء والفتح بعض من الالف فاشباع الضمة اتيان بالواو واشباع
الكسرة اتيان بالياء واشباع الفتحة اتيان بالالف فتحريك الحرف في الحقيقة اتيان ببعض
هذه الحروف بعد الحرف وجعله مائلا الى مخرج حرف المد والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام
فلا تحل في الاصوات وهذه الحركة بعد حروف اللين انما من جهة فرط اتصاله وانتصاقه به بحيث
انها معه لا بعده وليس لك الالف على ضربين ليّنة ومتحركة فاللينة سميت الفا والمتحركة سميت
همزة فقوله فالالف للمتكلم اراد به الضرب الثاني من الالف وانما اختير هذا الضرب دون
الضرب الاول ليتأتى الابتداء بها فقوله من قال قمت وانا الى الالف فحركوها لحاجته اليه
والسر في تخصيص الالف بالمتكلم الواحد ان المناسبة بينهما ظاهرة من جهة المبدائية
اذ الالف هذه مخرجها مبداء المخارج والمتكلم مبداء الكلام فكل منهما مبدا ولانها الف
اخف والمتكلم يحمل تعب الكلام ويثقل بسببه فالالف امداد له وجبر لبعض ثقله حيث خلص
من مؤنة تغيير اخر ولانه ينوب لفظا اخر موضوعا بازائه وهو انا ولانه لو زيد الواو
في العطف اجتماع الواوين وان قلب اشبه وانما اوثر الياء للغائب لمشاركتها
من جهة التوسط اذ الياء من وسط اللسان والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب
واما التاء فهي منقلبة عن الواو والواو اصلها على نمط تراث وتجاه فان الاصل
وجاه وو راث وخص الواو بالمخاطب لان الواو مخرجها منتهى المخارج لان مخرجها
ما بين الشفتين والمخاطب منتهى الخطاب والكلام ولما استكرهوا وقوع الواو
الزائدة في اول الكلمة قلبوها تاء كما في تراث وتجاه مع انها اصلية فما ظنك بالزائدة
قطعا لتلك الكراهة واما خص التاء للخطاب والتانيث جريا على رعاية الموافقة
بين المضارع والماضي فان التاء ههنا علم على الامرين نحو نصرت ونصرت واما
حركت ههنا دون الماضي اذ هو واقع ههنا في اول الكلمة والابتداء بالساكن مرفوض
فيجب تحريكها بخلاف الماضي فانه واقع ههنا في اخر الكلمة وفتحت اذ الفتحة اخف

ولانه لو ضم لالتبس المعروف بالمجهول ولانه لو كسر لالتبس بلغ من يكسر حرف المضارعة
فتقول تِعلَم وايضا التاء لكونه بدلا من الواو ثان والمؤنث ثان للمذكر فانوثية هي
الجهة الجامعة بينهما وسر تخصيص النون بالمتكلم مع الغير ان النون صار علما له مشعرا
به بدليل قولهم في الماضي ضربنا فزيد في اول المضارع ايضا ما كان يقدر الامكان
والسر في تخصيص المضارع بالزيادة دون الماضي ان الماضي والمضارع لما كان متخالفين
من حيث المعنى جعلوا احدهما مخالفا للآخر من حيث اللفظ ليدل اللفظ على المعنى و
يكون التغيير الصوري مشعرا بالتغيير المعنوي ولان الماضي اول فعل وضعه الواضع فلما اراد
ان يضع فعلا آخر لزمان آخر وضع المضارع فان لم يغيره التبس وان غير بالنقصان خل
حروفه وخرج عن الاعتدال اذ اللفظ المعتدل ما هو على ثلثة احرف فوجب تغييره بالزيا دة
ولان للحال والاستقبال بعد الماضي والمزيد بعد ما زيد عليه فالبعدية جامعة بينهما فخص
بالزيادة ويسمى اي الفعل الذي يتعاقب على اوله الزوايد المذكورة المضارع اخذا
من المضارعة بمعنى المشابهة تنبيها على انه مشابه للاسم لفظا لانه يوازنه في حركاته
وسكناته وعدد حروفه فان يضرب يشابه ضاربا ونحوه بهذا السبب وبمعنى اذ هو
صالح للحال والاستقبال ويختص باحدهما بدون اللام والسين وسوف كما ان اسم
الجنس شايع ثم يختص بواحد بلام العهد مثلا والى هذه المشابهة المعنوية اشار المص
بقوله وهو مشترك بين الحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه لام الابتداء خلص للحال
قال الله تعالى اني ليحزنني واذا ادخلت عليه السين او سوف خلص للاستقبال قال
الله تعالى وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار وبهذا الاشتراك والتخصيص يصير شبيها
بالاسم من جهة اخرى اذ الاسم صالح للفاعلية والمفعولية والاضافة ثم اذا دخل
عليه العامل يختص بواحد منها فكذلك المضارع من جهة الاشتراك والتخصيص وله
شابهة معنوية من جهة اخرى وهو ان الذهن يتبادر من كل منهما الى الحال

الحال نحو زيد يصلي وزيد مصل واستعمالا اذ يقال زيد يقوم كما يقال زيد قايم ويقال
ان زيدا ليقوم كما يقال ان زيدا لقايم فقوله خلص للحال اشارة الى ان لام الابتداء
موضوعة للحال واما قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ولسوف اخرج حيا فاللا م
فيه مستلخ عن معنى الحالية متمحضة للتوكيد واما قوله جل وعلا ان ربك ليحكم بينهم يوم
القيمة فمبني على هذا الاعتبار او هو من قبيل تنزيل الاستقبال منزلة الحال لان ما
اخبر الله عنه حق لا يكون حوله شك فكانه واقع في الحال او هو من قبيل حكاية الحال
المستقبلة وبالجملة فالمضارع والمضارعة مأخوذان من الضرع كان كلا الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فلهما اخوان رضاعا وبالجملة ثلثة اقوال الاول انه مشترك بين
الحال والاستقبال موضوع لكل منهما لوضع على حدة الثاني انه حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال الثالث عكسه والاصح من هذه الاقوال القول الثاني اذ المضارع اذا
اطلق ينصرف الى الحال ولا ينصرف الى الاستقبال الا بقرينة صارفة اليه وهذا
بيان الحقيقة والمجاز وظاهر كلام المص انه مايل الى القول الاول اذ قد اطلق الاشتراك
اولا واعتبر التعين في كل من المعنيين بقرينة معينة ثانيا اللهم الا ان يراد بالاشتراك
الاشتراك اللغوي وهو صلوحه لكل منهما في الجملة فقوله وهو مشترك بين الحال
والاستقبال كان مقتضى القياس ان يقال ويشترك فيه الحال والاستقبال كما قال صاحب
المفصل لان الاشتراك والاشتراك تقتضي فاعلين فصاعدا يقال اشتركنا في
المال وتشاركنا فيه قال الله تعالى انكم في العذاب مشتركون وقال ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون فالاشتراك كالاجتماع تقتضي امرين الاول
التعدد في الفاعل الثاني محل الاشتراك وهو الذي يدخل فيه وهو المال في المثال
الاول والعذاب في الايتين الكريمتين وهو واحد لا تعدد فيه ولا يخفى عليك
ان الحال والاستقبال يشتركان في المضارع اي كل منهما شريك للآخر فيه فمحل الا

اذن هو المضارع البتة والمشترك ان هما الحال والاستقبال فالطريق اذن ان يقال
ويشترك فيه الحال والاستقبال واشكل منه عبارة اللباب حيث قال ويشترك
بين الحاضر والمستقبل ان كان حقه ان يقول ويشترك فيه الحاضر والمستقبل فكل
من العبارتين اذن مفتقر الى التوجيه فالتوجيه ههنا انه من قبيل الحذف والايصال
يصال اى هو مشترك فيه بين الحال والاستقبال وهذه عبارة شايعة يقال المال
مشترك بين زيد وعمرو والدار مشترك بين خالد وبكر ومثله اكثر من ان يحضر قال
الله تعالى ذلك وعد غير مكذوب اى مكذوب فيه وقال عز قوله واوفوا بالعهد ان
العهد كان مسؤلا اى مسؤلا عنه وقال عز قوله كل اولئك كان عنه مسؤلا اى
مسؤلا عنه لا ان عنه فاعل مقدم كما زعم صاحب الكشاف ويدل عليه عبارة اذ الفاعل
لا يتقدم وفى حديث عايشة رضى الله عنها يوم مطر اى مطر فيه ذكره جار الله فى الفايق
ومن هذا القبيل قولهم هذا اللفظ مشترك بين المعنيين فصاعدا واما عبارة اللباب
فتوجيهها ان يقرأ قوله ويشترك على لفظ المبنى للمفعول لا على لفظ المبنى للفاعل
فانه غلط ثم يعتبر فيه الحذف والايصال اى ويشترك فيه بين الحاضر والمستقبل فان قيل
فلزم اذن حذف الفاعل ههنا وفى عبارة المص ايضا اذ الفاعل فى كل من اللفظين هو
الجار والمجرور قلنا ممنوع بل الضمير الذى كان متصلا بالجار كان ضمير المجرور فاذا حذف
الجار انقلب هذا الضمير المجرور ضمير امرفوعا فاستتر فى الفعل وشبهه وقد نبهناك على
هذا المعنى فيما سبق بجعله من قبيل الحذف والايصال فليتأمل فان قيل فهل يجوز ان يكون
بين الحال والاستقبال فاعلا لقوله مشترك ههنا ولقوله يشترك فى عبارة اللباب
قلنا لا بل الظرف لغو معمول لما قبله او مستقر حال من الضمير المستتر اى مشترك فيه
كائنا او صفة لمصدر محذوف اى هو مشترك فيه اشتراكا كائنا بينهما وذهب بعض
شروح اللباب الى انه فاعل ولا يخفى على ذى لب انه باطل قوله واذا ادخلت عليه

علية السين اختص للاستقبال هذه ليس على اطلاقه بل السين اذا كان استقباليا
كان الامر كذلك واما اذا كان لمجرد التاكيد فلا قال الله تعالى سنكتب ما قالوا وقال
سيقول السفهاء من الناس الى غير ذلك فان السين ههنا لمجرد التاكيد للاستقبال
بشهادة المعنى صرح به صاحب الكشاف وغيره والثالث اى المثال الثالث من الا
مثلة الثلثة الموقوف الاخر ويسمى هذا الثالث الامر حكما اولا بان الفعل ثلثة
امثلة ثم فصل تلك الامثلة كما ترى ثم صرح بالثالث ثم ذكر ان الثالث الموقوف
الآخر ثم ذكر ان اسم الامر كل ذلك تنبيه وتكرير للتنبيه على مذهب البصرية والرد على الكو
فية
لانهم يقولون الفعل مثالان الماضى والمضارع حذف منه حرف المضارعة ولام
الامر عندهم ليس مثالا برأسه بل هو داخل فى المضارع والتعبير عنه بلفظ الموقوف الآخر
اولا ثم تفسيره بالامر ثانيا تنبيه على تكتين الاولى الاشعار بان المراد بالامر هو الصيغة
لا المعنى المصدرى ولا المعنى العرفى الذى هو الشان الذى باعتباره هو واحد الامور
الثانية الاشعار بان سكون بناء كما ذهب اليه البصرية اذ قد تقرر ان الوقف
لقب للسكون البنائى وسيأتيك تحقيقه ان شاء الله تعالى لا سكون اعراب كما ذهب
اليه الكوفية حيث سموه جزما ويقولون انه معرب مجزوم اذ الاصل فى افعل لتفعل
كامر الغايب اصله ليفعل ووجه الاشعار انه لم يقل الثالث المجزوم الآخر وتقرر المذ
هبين ههنا ان الامر عند البصريين مبنى على السكون اذ قد تقرر ان الاصل فى الافعال
البناء وان الاصل فى البناء السكون وان اعراب المضارع انما هو لاجل مشابهته
بالاسم على التفصيل الذى ورد على سمعك ولا يخفى انه لا مشابهة بين الامر وبين
الاسم بوجه من الوجوه فلا وجه اذن للاعراب فى الامر فيكون باقيا على ما هو اصله
وهو البناء والكوفيون يقولون ان الامر معرب وان سكونه سكون اعراب وهو الجزم
لا سكون بناء والعامل المقتضى لهذا الاعراب الذى هو الجزم مضمر وهو اللام الجازمة

لان اصل افعل لتفعل كما يقولون في امر الغايب ليفعل والحجة في ذلك انه قد جاء هذه
اللام في بعض المواضع مذكورة لا محذوفة منها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبذلك فلتفرحوا اى افرحوا ومنها قولهم لتأخذوا مصافكم اى خذوا ومنها ما قاله
حسان بن ثابت رضي في مدح رسول الله عم محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر تبالا فان اصله لتفد حذف اللام لظهوره ولان الالتباس فاذا جاء البعض
باللام فالطريق ان يجعل الباقي عليه طرد الباب واجراء للكل على وتيرة واحدة تنبيها
للاقسام ويجعل الحذف مبنيا على التخفيف لكثرة الاستعمال في الكلام وللبصريين ان يقولوا
لو كان الامر مضمنا للحرف كما زعمه هؤلاء لكان مبنيا لخوخ عشر وهي على السكون او قد
تقرر ان الاصل السكون ليس الا لخوانصر تنبيه بل تكرير للتنبيه على ان المعتبر عند النحويين
هو الصيغة السماة في اصطلاحهم بالامر سواء كان استعلاء او لم يكن او ايجابا او لم
يكن الى غير ذلك من محامل هذه الصيغة والضابطة في هذا المقام في اشتقاق الامر من
المضارع واستخراجه منه ان يحذف حرف المضارعة اولا ثم ينظر الى اوله فان كان ساكنا
يؤتى بهمزة الوصل اذ الابتداء بالساكن مرفوض عندهم لا ممتنع كما زعمه الفاضل الشارح
فتقول من تنصر انصر ومن تضرب اضرب وان كان اوله متحركا تركته على حركته فتقول
من تقتل صل ومن تصل اشار الى القسم الاول بقوله لخوانصر والى الثاني بقوله لخوعد
واخويه فقال وكذا ما كان مشتقا اى من المضارع على طريق افعل لخوعد ووضع
وجرب وحاسب فقوله مشتقا احتراز عن نحو صه ومه فانها وان افادا معنى
الامر مع كونه موقوف الآخر الا انهما ليسا بمشتقين من المضارع وقوله على طريق
افعل احتراز عن نحو نزال وتراك فانهما وان كانا مشتقين من المضارع مفيدين
فائدة الامر الا انهما ليسا بموقوف الآخر اذ هما ليسا على طريقة افعل والحاصل ان كل
ما هو مشتق من المضارع على هذه الطريقة فهو مبني على السكون وما ليس كذلك فلا فان

فان صل الهمزة في انصر همزة وصل وكذا الهمزة في اضرب فبأي سبب صارت الهمزة
الاولى مضمومة والثانية مكسورة فلتبيان الفرق بينهما موقوف على تمهيد مقدمة
نافعة في هذا المقام وهي ان الهمزة الداخلة في الامر قسمان همزة وصل وهمزة قطع
فهمزة القطع لا يكون الا في الرباعي وهي لا تسقط في الدرج واما همزة الوصل فهي التي
في غير الرباعي وهي تسقط في الدرج وهذه الهمزة باعتبار الحركة قسمان لانها اما ان يكون
مضمومة الثانية ان يكون مكسورة ولكل من القسمين ضابط بها ينضبط حركة الهمزة
فيه وعليها به وحركتها فالضابطة في القسم الاول ان يكون ثالث المضارع مضموما و
الضابطة في القسم الثاني ان لا يكون ثالث المضارع مضموما فحينئذ يجب كسر الهمزة سواء
كان ثالث المضارع مكسورا كيضرب او مفتوحا كيذهب بفتح فالهمزة في
يا بين الحالتين مكسورة البتة والعبارة الوجيزة المنقحة في هذا المقام ان يقال الامر
الحاضر مأخوذ من المضارع وطريقة ان يحذف حرف المضارعة اولا فان كان ما بعد حرف
المضارعة متحركا فاتركه على حركته فتقول من تقول قل ومن تقعد عد ومن تخرج تدحرج
وخرج وان كان ما بعده ساكنا فان كان رباعيا فأت بالهمزة المحذوفة من المضارع
لانتفاء سبب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم فتقول من تكرم اكرم وهذه الهمزة
همزة القطع البتة وان كان ثلاثيا فأت بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن
فان كان العين مضموما فالهمزة مضمومة وان كان مكسورا او مفتوحا فهي مكسورة
فتقول اقتل اضرب اعلم فقوله عد امر من وعد يعد واصله اوعد على وزن اضرب
لان مضارعه يوعد حذفت الواو لانها واقعة بين ياء وكسرة لئلا يلزم الانتقال
من الضمة الى الكسرة ومن الكسرة الى الضمة اذ الياء اخت الكسرة والواو اخت الضمة
فاذا حذفت الواو في المضارع حذفت في الامر ايضا اذ هو مبني عليه فصار اعد فحذفت
الهمزة اذ لا حاجة اليها اذ العين متحركة فصار عد واما قوله ضع فهو امر من وضع يضع

فان نظر الى الظاهر فالظاهر ان لا يحذف الواو لان ما بعدها مفتوح الا ان جانب
التحقيق تقتضي حذف الواو لان يضع اصله يوضع بكسر العين فحذفت الواو لما مر
آنفا في تقدم ثم جعلت الكسرة فتحة لامكان حرف الحلق لثقل الكسرة عليها ولم يفعل كذلك
في بعد ليكون دليلا على الاصل فاذا فعل كذلك في المضارع فعل في الامر ايضا اذ كد سبق
انه مبني عليه والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل هذا التعريف ذكره سيبويه في صدر
كتابه فآثره المصنف اقتداء به فان قيل هذا التعريف صادق على المهملات لانه يصدق عليها
انها جاءت لمعان ليست بمعاني الاسماء ولا الافعال قلنا لفظة ما كناية عن الكلمة الا
انه وضع الاعم موضع الاخص اعتمادا على ما ذكره من قبيل من ان الحرف من انواع الكلمة
نحو هل وبل فان كلا منها موضع لمعنى خاص ليس بمعنى اسم ولا فعل وما كان في نفس الحرف
اجمال مفتقر الى التفسير الى اشارة الى تفسيره واراكة خفاية فعال وذلك اي ذلك المعنى
الذي يجيء الحرف له هو ان الاسم يكون حدثا اي خبرا ومحدثا عنه اي مخبرا عنه والفعل
يكون حدثا ولا يكون محدثا عنه والحرف اداة اي رابطة بينهما اي بين الاسم والفعل
لا يكون حدثا ولا يكون محدثا عنه حاصل ذلك ان المعنى الذي جاء الحرف له هو معنى لا يكون
حدثا ولا محدثا عنه وهذا المعنى ماخوذ من مجموع هذا الكلام بعد تعيين معنى اخويه
وذلك لانه لما فسر هذا المعنى بانه معنى ليس بمعنى اسم ولا فعل كان قضيته المناسبة قاضية
بان يفسر اولا معناهما حتى اذا عرف ذلك حصل العلم بمعنى الحرف فلهذه النكتة قدم
تعيينهما في التفسير على معناه فان قيل اي سر في ان الحرف لا يكون حدثا ولا محدثا عنه و
الاسم يكون والفعل يكون ولا يكون قلنا السر في ذلك ان المعنى قد يكون ملحوظا استقلالا
واصالة وقد يكون ملحوظا تبعا ومعنى الاسم بحسب الوضع ملحوظ اصالة فصح وقوعه محكوما به
ومحكوما عليه ومعنى الفعل ملحوظ تبعا من وجه واصالة من وجه اذ الحدث معناه وهو
ملحوظ اصالة ونسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وهي ملحوظة تبعا فصح ان يكون حدثا

حدثا ولا يصح ان يكون محدثا عنه واما الحرف فمعناه ملحوظ تبعا على انه آلة لملاحظة
غيره فلا يصح ان يقع محكوما به ولا محكوما عليه والى هذه النكتة اشار المصنف بقوله و
الحرف اذاة بينهما لا يكون حدثا ولا محدثا عنه اي ان معناه آلة لملاحظة طرفيه ومن اراد
ان يطلع على هذا المعنى فعليه ان يتفكر في النظر في المرآة وان الناظر فيها له حالتان الا ولى
ان ينظر والمقصود الاصلي مشاهدة وجهه ومطالعة جماله الثانية ان ينظر والمقصود
ملاحظة المرآة في الحالة الاولى لا يصح ان يكون محكوما بها ولا محكوما عليها اذ هي في تلك
الحالة آلة لملاحظة الغير بل المحكوم عليه وبه في تلك الحالة هو الوجه لا غير وفي الحالة الثا نية
يصح ان يحكم بها وعليها وبهذا القدر هو اللايق بهذا المختصر والزايد عليه يطلب
في المطولات واذ قد عرفت ان كلامه هذه الثلثة اي الاسم والفعل والحرف
يسمى كلمة اي يطلق عليه لفظ الكلمة كما يطلق لفظ الحيوان على الانسان والفرس والبقر
اذ التسمية لها معنيان الاول تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول غيره
ومن هذا القبيل قولهم سماه ابوه محمدا الثاني مجرد الاطلاق اي اطلاق اللفظ عليه ومن
هذا القبيل قولهم سمى زيدا انسانا اي يطلق عليه لفظ الانسان لانه اسم له بخصوصه فقوله
سيمى كلمة من قبيل القسم الثاني فاعلم انه اذا ائتلف اي اذا تركب منها اي من هذه الثلثة
فعل واسم نحو قام زيد او اسمان نحو زيد قايم وافاد اي اللذان هما الفعل والاسم
او هما الاسمان سميا كلاما وجملة اي يطلق عليهما لفظ الكلام ولفظ الجملة على ان هذه
التسمية ايضا من قبيل القسم الثاني المذكور آنفا وههنا مباحث الاول ان الظاهر
ان اذ متعلق بقوله فاعلم وهذا في سدا مآ اول لا فلان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها واما ثانيا
فلان جواب اذ لا يصدر بالفاء اصلا الثاني ان قوله اذا ائتلف منها لين يحيد اذ لا يدخل
الحرف في التركيب كما يشهد به قوله فعل واسم او اسمان بل الصواب ان يقال اذا ائتلف من الا سم
والفعل الثالث ان ظاهر كلامه مشعر بان الكلام والجملة مترادفان كما ذهب اليه بعضهم

ليس كذلك اذ قد سوى بينهما فقال سميا كلاما وجملة والجواب عن الاول انا لا نسلم ان
اذ متعلق به بل هو متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام تقديره واذ قد عرفت ذلك ان يد
لك على ذلك فاعلم فالمذكور مستفرع على ذلك المحذوف ولو سلم فهو من قبيل الاضمار
والتفسير فان قيل تقديم الظرف على المظروف محال فكيف وجه قلنا فليجعل الزمان
ممتدا او لفظ قد ينبه على هذا المعنى اذ هو لتقرير الماضي الى الحال ولو سلم فهو من قبيل
التشبيه اذ قد يشبه اذ بان فيعامل به معاملته على ما صرحوا به في قوله تعالى فاذا هم بالوا
بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون ولو سلم فهو من قبيل اجراء الظرف مجرى الشرط
على ما نص عليه سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه وعن الثاني ان الائتلاف من
الثلثة لا تقتضي ان يكون لكل منها دخل في ذلك بل يكفي تحصل ذلك من البعض في
الجملة ونظير ذلك ما يقال في العرف زيد خرج من البلدة مع انه خرج من بيت من بيوته
ومحلة من محلاته قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان واصل ذلك انه اذا اسند
شيء الى ذي تعدد ملتبس بعضه ببعض لما بينهما من الملابسة فالتبس الى البعض كاف
في صحة الاسناد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وعن الثالث ان
دلالة كلامه على الترادف في حيز المنع بل ليس حاصلا الا ان لفظ الجملة يطلق على ما يطلق
عليه لفظ الكلام ولا نزاع لاحد في ذلك ولا دلالة على الترادف كما فهمه الشارح الفاضل
حيث قال انهما مترادفان بين النحويين فانه باطل قطعا اما اولا فلانهما ليسا مترادفين
عند النحاة فهو قرينة ما فيهما مرية واما ثانيا فلان شرط الترادف التساوي في الاستعمال
كالليث والاسد ولا تساوي هنا فالحق ان الكلام اخص من الجملة والجملة اعم فكل كلام
جملة ولا عكس فان الجمل الواقعة صفة للنكرة او صلة او حالا او خبرا للمبتدا كل ذلك جمل
وليست بكلام ومن العجائب في هذا المقام ما ذكره صاحب المغني في شرح المفصل حيث
قال الكلام اعم والجملة اخص فكل جملة كلام ولا عكس وهذا غلط فاحش لم يقل به قائل

قائل ولا نطق بثبوته كتاب فقوله فعل واسم او اسمان تنبيه على طريق تحصيل الكلام
من الانواع الثلثة يعني ان التراكيب الممكنة ههنا وان كانت كثيرة كالتركيب
من اسمين والتركيب من فعلين والتركيب من حرفين والتركيب من اسم وفعل
والتركيب من اسم وحرف والتركيب من فعل وحرف الا ان الكلام لا يحصل الا من
اسمين او فعل واسم او الكلام تقتضي الاسناد والاسناد تقتضي طرفين احدهما
مسند والاخر مسند اليه وهما لا يوجدان الا بين اسمين او بين فعل واسم واما نحو بازيد
فهو اسم وفعل لا حرف وقد بينا ذلك عليه فيما سبق ولا تنس ثم اشار الى ان هذين الا
مرين وان كانا يوجدين فيما بين مطلق الاسمين كشبه الفعل مع فاعله الا ان هذا ايضا
غير كاف بل هناك قيد اخر وهو الافادة فقوله فعل واسم او اسمان اشارة الى استقاط
سائر التراكيب المذكورة عن درجة الاعتبار في تحصيل الكلام وقوله وافاد اشارة
الى اسقاط التراكيب بين شبه الفعل وفاعله فبقي ههنا طريقان التركيب الواقع
بين الفعل وفاعله نحو قام زيد والتركيب الواقع بين المبتدا والخبر وخبره نحو زيد
قايم فقوله وافاد تخصيص للاسمين بالمبتدا والخبر واخراج لشبه الفعل مع فاعله
بل هو اخراج للمركب التقييدية بالسر بازا ومثل بعلبك ومعدي كرب ونحوه فقوله وافاد
معناه افاد المخاطب بحيث اسكته وجعله غنيا عن الانتظار لشيء اخر وفي ضمن
اختيار الافادة على الاسناد نكتة الاولى اخراج التركيب بين شبه الفعل وفاعله
اذ الاسناد لا يخرجه لان الاسناد ههنا موجود والبرهان المبتدا على ذلك قولهم الفاعل
ما اسند اليه الفعل او شبهه فان فيه تصريحا بوجود الاسناد في شبه الفعل مع فاعله
ووجه الاخراج بالافادة انه لو قيل قايم زيد فلابد ههنا من شيء اخر اذ هو لا يعمل
بدون الاعتماد وكونه مبتدا غير جايز اذ هو نكرة فلا احكام ولا سكوت ههنا
الثانية التنبيه على ان جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة ونحو ذلك ليس بكلام

اذ لا اسكات ههنا ولا سكوت فان قيل الاسناد في عرفهم عبارة عن ضم الكلمتين
على وجه الافادة الثانية اي على وجه يحسن السكوت عليه فاذن لا فرق بين الافا دة
والاسناد وبهذا الاعتبار ترى القوم يفسرون الكلام تارة بما تتضمن كلمتين
بالاسناد وتارة ارشاد بما فيه الاسناد وتارة بانه المركب من كلمتين اسندت
احديهما الى الاخرى وهذه عبارة المفصل قلنا من فسر الاسناد بهذا الوجه
ان اراد ان الاسناد هو فقط وانه ليس شيئا آخر غيره فلا بد له من احد امرين الاعتراف
بانه لا اسناد بين شبه الفعل وفاعله وهو باطل قطعا لما ذكرناه آنفا والاعتراف
بان ههنا ايضا كلام وهذا ايضا باطل قطعا وان اراد ان الاسناد قسمان قيد الافا دة
في احد القسمين ماخوذ وفي الآخر غير ماخوذ والمغايرة بين شبه الفعل وفاعله انما هو
القسم الثاني لا الاول فقد لزمه احد الامرين تفسير الاسناد بما خوذ في تفسير الفاعل بالمعنى
الآخر حيث ينحصر ان هذا القسم هو امكان الابهام والاشتراك في تعريف الكلام
فان فسر ذلك بمطلق النسبة انتقض بالمركبات التقييدية ونحو حسن الوجه وكريم
الاخوان ونحو ذلك ولا يخفى فساده فلما لاحظ المصنف هذه المفاسد ترك
لفظ الاسناد واخذ ما هو المقصود الاصلي وهو قيد الافادة قطعا للشغب وردا
للتركيب الواقع بين شبه الفعل وفاعله واخرجا لنحو التعديد والتقييد ونحو ذلك
فليتأمل فقوله واناد اشير الى ما ذهب اليه المحققون المتقدمون من النحاة في تفسير الكلام
حيث قالوا الكلام هو المركب المفيد وبعضهم قالوا الكلام هو القول المفيد ويفسرون الافا دة
باسكات المخاطب بحيث لا ينتظر شيئا آخر بعد سماعه والحق عندي هذا ان الافا دة
مقتضية للاسناد دون العكس بدليل وجوده في مواضع لا اسكات فيها فقوله و
افاد او قولهم المفيد اخراج لجملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة ونحو ذلك اذ لا
افادة فيها ولا اسكات وكذا الجمل الواقعة في محل المفرد وسر ذلك ان النسبة التي

الى اشتملت عليها تلك الجمل ليست مقصودة بالذات بل هي الة لملاحظة
غيرها وتابعة له بتبعية صرفة بحيث سلبت تلك التبعية عنها صلاحية الافا دة
والاسكات والجمل اربع لما ان الكلام السابق الى ذكر الجملة وكانت الجملة
اقساما اربعة ناسب ان نتعرض لتقسيمها ونشتغل بذكر اقسامها تتميما للفائدة
وتعليما للقاعدة فان قيل هذه الاقسام المذكورة ههنا كما انها جملة كذلك هي
كلام اذ هو مركب مفيد وقد صرح سابقا بان المركب من فعل واسم ومن اسمين اذا افاد
اسميا كلاما وجملة فلاي سبب اعتبر هذا التقسيم ههنا في الجملة دون الكلام ولاي
سر جعل مورد القسمة الجملة فقط قلنا ههنا نكتة دقيقة وهي انه يريد ان ينبه
السامع الذكي على ان الكلام اخص والجملة اعم وان الجملة توجد حيث لا يوجد فيه
الكلام لانه بعد تقسيم الجملة وذكر اقسامها قال وكل منها يقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه
محلا اذ لا شك ان الجملة الواقعة من موقع المفرد جملة فقط لا كلام لانتفاء الافا دة
والاسكات فجعل مورد القسمة شيئا يكون اسمه باقيا بعد القيام وصله بخلاف الكلام
فان اسمه سلوب بعد القيام وههنا نكتة اخرى وهي انه لا يقال في العرف كلام اسمي وكلام
فعلي وكلام ظرفي وكلام شرطي وان كان يصدق على كل منها انه كلام بل يقال جملة اسمية
وجملة فعلية وجملة ظرفية وجملة شرطية فلهذا اجعل مورد القسمة لفظ الجملة دون الكلام
ومن هذه النكتة خرجت نكتة اخرى وهي ان الجملة يطلق حيث لا يطلق الكلام فتظهر
الاعمية في الجملة والاخصية في الكلام واما وجه الحصر في الاربع فيمكن تقديره بطرق الاول
ان المركب المفيد ان يصدر بالفعل فالجملة فعلية ان يصدر بالاسم فهي اسمية وان يصدر
بالظرف فهي ظرفية وان يصدر بالشرط فهي شرطية ولا مزيد على ذلك بحكم التتبع والاستقراء
الثاني ان الجملة ان تضمنت للشرط والجزاء فهي شرطية والا فان اقيم الظرف مقام الفعل
فهي ظرفية والا فهي فعلية ان تقدم الفعل وان تقدم الاسم فهي اسمية الثالث ان الجملة ان

عرضت لها عارضة سلبت عنها الافادة والاستكات فهي غير طلبية والا فالمسند اذا كان
فعلا فهي فعلية وان كان ظرفا فهي ظرفية واذا كان اسما فهي اسمية فعلية او اسمية كما ذكرنا
اراد به كالسبق من قوله خرج زيد والعلم حسن وقدم الفعلية اذ الاصل في الاسناد الفعل والاصل
في المسند اليه هو الفاعل وقدم الاسمية بعدها على البواقي اذ قد تقرر ان الاسم اشرف والمنسوب
الى الاشرف اشرف وظرفية قدمها على الشرطية اذ هي اخص لان كلا من ظرفي الشرطية جملة
بخلاف الظرفية نحو عندي مال مثال للجملة الظرفية وكذا قولهم في الدار زيد وامامك بكر
فان الكل جملة ظرفية بلا فرق بين ان يكون الظرف حقيقيا كظرف المكان كما ذكرنا وكظرف
الزمان نحو يوم الجمعة الخروج واصطلاحيا كالجار والمجرور وبنى الكل على انه ان تصدر الجملة
بالظرف فهي ظرفية اصطلاحا على بنهناك اعلية فيما سبق من غير نظر الى التدقيق المبتنى
على ان ما بعده مبتدا وهو في التقدير اسمية اذ لو اعتبر هذا التدقيق فالجملة الظرفية غير
متحققة اصلا فان عامل الظرف ان جعل اسما فالكل اسمية وان جعل فعلا فان نظر
الى الكل فهو اسمية او فعلية وان نظر الى الجزء فهو فعلية اذ التقدير حصل عندي مال وامامك
بعمل او لا يعمل وان ما بعده مبتدا او فاعل كما ذكره الشارح الفاضل بهنا وفصله وليس
بنافع بهنا ولا بدافع للاشكال اصلا وان تاتى اكرمك مثال للشرطية وكل منها
اى من هذه الجمل الاربع يقوم مقام المفرد فتكتسي من كسوة الثوب فاكتسى اى تاخذ
وتكتسب اعرابه اى اعراب ذلك المفرد محلا تمييز من النسبة الفاعلية في قوله فتكتسي اى
تكتسي محلا اعرابي ذلك المفرد فيقال محله مرفوع اى لو كان في محله مرفوعا او قد
بنهناك فيما سبق على ان الاعراب اللفظي ما هو والتقديري ما هو والمحلي ما هو وفي كلام المص
سبل الى ما ذكره القوم من ان الجملة سنبنية يرشدك اليه قولهم والظروف المضافة الى
الجملة يجوز بناؤها على الفتح ويكون فيها اى في تلك الجملة الواقعة موقع المفرد ضمير عائد
الى الاسم الاول اى الاسم الذي هذا المفرد المفروض مربوط به اذ المفروض ان الجملة الواقعة

واقعة موقع المفرد مربوط بما قبله وان ارتباط الجملة بذلك انما هو بنيابتها ارتباط المفرد
به وفي الكلام اشارة الى ان كل جملة وقعت موقع المفرد ولا بد لها من ضمير راجع الى ما
قصد ارتباطها به اذ لو لم يكن كذلك لكانت الجملة منقطعة عما قبلها فلا يكون موقعها محلا
والمفروض خلافه فقوله ويكون فيها ضمير اخراج للجملة التي هي خبر عن ضمير الشان نحو هو الله
احد اذ الجملة غير واقعة موقع المفرد لان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد فقوله ويكون فيها ضمير بهنا
حيث لم يقل ويجب ان يكون فيها ضمير كما قاله غيره اشعار بجواز حذفه وتنبيها على انه قد
يحصل الرابط بغير الضمير ايضا لان روابط الجمل كثيرة والكل مع كثرتها من قبيل وضع الظاهر
موقع الضمير فالضمير هو الاصل المرجوع اليه فلهذا اختصته المص بالذكر وبالجملة فالرابط
كثيرة منها اشارة قال الله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك
اصحاب النار هم فيها خالدون وقال عز قوله والذين امنوا وعملوا الصالحات
لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة وقال ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك
كان عنه مسؤلا وقال ولباس التقوى ذلك خير ومنها اعادة المبتدا بلفظه
وهو في التنزيل كثير جدا قال الله تعالى الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
ومنها اعادته كقولهم زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له قال الله
تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين وقال
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا الى غير ذلك ومنها
عموم التعريف قال الله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة
هي المأوى اى مأواه ومنها الفاء وثم بل الواو ايضا عند بعضهم في العطف وفي
الحال اتفاقا كما سيجيء تفصيله وذلك اى وقوع الجملة في محل المفرد في ستة مواضع
بحكم الاستقراء الدال على الانحصار المانع من الزيادة والنقصان في خبر المبتدا بدل
من ستة مواضع بدل البعض من الكل والضمير محذوف اى منها على نمط قولهم مررت

بثلثة زيد وعمرو وخالد اى منهم وقد يصرح بهذا الضمير قال الله تعالى ثم عموا
وصموا كثير منهم وقد يحذف قال الله تعالى البيت والله على الناس حج من استطاع
اى منهم وانما اعاد فى اذ البدل بتكرير العامل قال الله تعالى للذين استضعفوا
لمن امن منهم وبالجملة فخبر المبتدا من تلك المواضع الستة نحو زيد قام وزيد ابوه
قايم وزيد ان تعطه بشكرك وزيد فى الدار والخبر فى باب ان اى الموضع الثانى
من المواضع الستة خبر باب ان نحو ان زيدا قايم وان زيدا ابوه قايم وان
زيدا عنده مال وان زيدا ان تعطه بشكرك فقوله فى باب ان تبينه على ان حكم
سايراخواته حكمه والخبر فى باب كان نحو كان زيد قد قام ابوه او ابوه قايم
وان تعطه بشكرك او عنده مال وكذا اخوات كان والمفعول الثانى فى باب
ظننت نحو ظننت زيدا قام ابوه او ابوه قايم او ان تعطه بشكرك او عنده
مال وكذا اخوات ظننت وفى صفة النكرة نحو رايت رجلا ابوه قايم او قام ابوه
او عنده مال او ان تعطه بشكرك وفى كلامه اشارة الى ان الجملة بعد النكرة صفة وهذا
حديث اجمالى وتفصيل ذلك ان الجملة الواقعة فى التركيب ان كانت مرتبطة بنكرة
محضة فهى صفة لها وان كانت مرتبطة بمعرفة محضة فهى عنها وان كانت مرتبطة
بما هو دايربين الامرين فالجملة حكمها اذ ذاك على الاحتمال وكل ذلك بشرط وجود
المقتضى وانتفاء المانع فالضابطة اذ ذاك ههنا مشتملة على قيود الاول كون
الجملة خبرية اذ الانشائية لا تقع صفة ولا حالا الا بضرب من التاويل الثانى
صلوح تلك الجملة للاستغناء عنها وهو احتراز عن جملة الصلة وجملة الخبر الثالث
وجود المقتضى اى ما تقتضى الحالية والوصفية وهو اخراج لنحو فعلوه فى قوله
تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر اذ هو صفة فقط لكل او لشئ ولا يجوز ان يكون حالا
من كل مع جواز الوجهين فى نحو اكرم كل رجل جاءك اوليس ههنا ما يعمل فى الحال و

ولا يصح ان يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شئ وكذا قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله
مصدق فان جملة مصدق صفة ثانية لكتاب لا حال منه اذ الابتداء لا يعمل فى الحال
ولا من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف اذ قد تقرر ان الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر
الخبر فلا يكون خبرا ايضا الرابع انتفاء المانع والموانع اربعة منها ما يمنع الحالية
ولولاه لكانت متعينة نحو زارنى زيد ساكافيه ولن انسى له ذلك فان الجملة
بعد المعرفة المحضة حال الا ان السين ولن ما نعان اذ الجملة الحالية لا يصدر بعلم
الاستقبال فالجملة اذ ذاك استيناف ومنها ما يمنع الوصفية كقوله تعالى عسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى ان يحبوا شيئا وهو شر لكم فان الواو وهنا يمنع الوصفية
فتتعين الحالية ومنها ما يمنعهما معا كقوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد
لا يسمعون اما القسم الاول وهو النكرة المرتبطة بنكرة محضة فهو كقوله تعالى
حتى تنزل علينا كتابا نقرءه فان جملة نقرءه صفة كتابا وكذا قوله تعالى لم يعطوا
قوما الله مهلكهم او معذبهم واما القسم الثانى فكقوله تعالى ولا تمنن تستكثر
فان جملة تستكثر حال من الفاعل اذ هى واقعة بعد المعرفة المحضة وكذا قوله تعالى
ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى واما القسم الثالث فهو ضربان الاول الجملة
المحتملة للامرين بعد النكرة الثانى المحتملة بعد المعرفة اما الاول فكقوله تعالى وهذا
ذكر مبارك انزلناه فجملة انزلناه صفة للنكرة وهو ظاهر ويحتمل ان يكون حالا منها
اذ هى قد تخصصت بالوصف حتى انهم اجازوا وصف مثل هذه النكرة بالمعرفة كما مر
به فى قوله تعالى فاخوان يقومان والذين استحق عليهم الاوليان فانهم جعلوا الاوليان
صفة لآخران لانه موصوف بيقومان ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة حالا عن المعرفة
وهو الضمير فى مبارك ويرد عليه انه مبارك فى جميع الاوقات والحالات فلا وجه
لتقييده بحين الانزال واما الضرب الثانى فهو كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرفة

الجنسي في المعنى كالنكرة فصح جعل الجملة بعده حالا ووصفا وكذا قولهم ولقد امر
على اللئيم يسبني وانما اطنبت بهنا هذا القدر من الاطناب ليعلم ان ما اشتهر
بينهم من ان الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال ليس على اطلاقه والحال
يعني ان الموضع السادس من المواضع الستة التي تقوم الجملة فيها مقام المفرد انما هو باب
الحال فالحال اذا كان مفردا فلا خفاء فيه اذ هو مرتبط بصاحبها برابطتين الاعراب
والضمير ان كان مشتقا والاعراب ان كان جامدا واما اذا كانت جملة فان كانت اسمية
فرابطتها الواو والضمير نحو جاء زيد وابوه قايم او الواو فقط نحو لقيتك والجيش
قادم اجراء لها مجرى الظرف كانه قيل لقيتك وقت قدوم الجيش او الضمير وحده على ضعف
وان كانت فعلية ففعلها ان كان مضارعا مثبتا فالرابط بالضمير وحده وفي غير ذلك
بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد وقد تحذف وبالجملة فتفاصيل
ذلك موضعها باب الحال وبهذا يظهر ان الواو رابط قايم مقام الضمير في لقيتك والجيش
قادم فلا يتوجه السؤال بهنا بان الجملة حال فكيف خلت عن الضمير هذا وظاهر كلام المص
على ما تقتضيه لفظه وعبارته ان الجمل التي لها محل من الاعراب ست وليس كذلك بل هي على ما فصله
القوم وتفصوه في كتبهم في مواضع متفرقة اكثر من عشرة الاول الجملة الواقعة في محل المبتدا
نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه عندنا لا يقدر ان معه قال الله تعالى سواء عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان الجملة وهي انذرتهم في محل الرفع بانه مبتدا وسواء خبره صرح
به صاحب الكشاف وغير الثانية الجملة الواقعة في محل الفاعل وثانيه وبهذا حديث اجمالي
تفصيل ذلك انهم اختلفوا في انه هل يجوز ان يكون الفاعل او نايبه جملة ام لا فبعضهم منعوه
مطلقا وبعضهم اجازوا ذلك مطلقا نحو يعجبني قام زيد وبعضهم فصلوا ذلك وهولاء هم
الفراء وجمع كثير من النحاة ونسبوا ذلك الى سيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا وكان
هناك معلق عن العمل جاز والا فلا فيجوز عندهم اذ ظهر لي اقام زيد ام قعد وابذلك

بذلك وجعلوا قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين من هذا
القبيل اي بدا لهم السجن فهو لا يجوز ان يقال يعجبني يقوم زيد والظاهر انه
لا مانع لانه كما يجوز ان يكون تسمع في قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه مبتدا بمعنى سماعك
يجوز ان يكون يقوم زيد فاعلا بمعنى يعجبني قيام زيد واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
وبخو ذلك فليس من هذا القبيل وكذا قوله عم لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
وكذا قول العرب زعموا مطية الكذب فان الكل مفرد والكلام في الجملة الثانية الجملة
الواقعة في محل المستثنى وهو كثير لا يحصى تقول العرب لشدتك الله الا فعلت ويقال
ما الناس الا يعجبه زيد وما زيد الا يقوم وما جاء زيد الا يضحك وما جاء من رجل الا
يقوم ويقعد وقد وقع بعد الا لفظ الماضي بشرط ان يكون معه قد نحو ما الناس الا قد عبروا
او يكون هناك ماض آخر سابق عليه نحو ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعليه
قوله عم ما انسل الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء ويروى ان ابن عباس
اتى وليمة دعي اليها مع ولدان الانصار فلما دخل عليهم قاموا له فقال يا لابواء الا جلستم
ويروى عنه انه لما انتقل رسول الله عم من هذه الدار الى دار البقاء دعى ابو بكر رض حبشا
قمروا ببلاد ضماء فلما جاؤا هناك وقف اميرهم ونادى يا معشر العرب اغزم على كل رجل
اصاب شيئا من اهل الارض الا ردده وفي حديث عمر غزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا
فان لا ههنا بمعنى الا اي الا ضربت كاتبك سوطا وبالجملة فوقوع الجملة موقع المستثنى
اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى الثالث الجملة الواقعة في محل المفعول وذلك في مواضع
الاول باب القول قال الله تعالى قال اني عبد الله اتاني الكتاب الثاني باب ظننت وباب
اعلمت وقد اجتمع في قول ابي زويب ثلثة امور كون خبر كان جملة وكون خبر ان جملة وكون
المفعول الثاني في باب ظننت جملة وهذا قوله فان تزعمني كنت اجهل فيكم فان شرخ الشباب
بعدك بالجهل الثالث باب التعليق وهو غير مختص بباب ظن بل هو جار في كل فعل قلبي

والجملة في هذا الباب اقسام ثلثة الاول ما يكون في محل المفعول المقيد بحرف الجر نحو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلننظر اتها از كى طعاما ايكم ايان يوم الدين فانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسألت عنه فالجملة المعلقة بالاستفهام في موقع المفعول القسم الثاني ما يكون في موضع المفعول المطلق نحو عرفت من ابوك اذ يقال عرفت زيدا القسم الثالث ما يكون في موضع المفعولين جميعا قال الله تعالى وليعلمن ايتنا اشد عذابا وابقى وقال ليعلم اى الحزبين احصى لما لبثوا امدا الرابعة الجملة الواقعة في محل المضاف اليه ومحلها الجر ولا يضاف الى الجملة الا هذه الالفاظ التي ينفصلها الاول اسماء الزمان ظروفا كانت او اسماء نحو والسلام علي يوم ولدت وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب لتنذر يوم التلاق يوم هم بارزون هذا يوم لا ينطقون فاليوم ظرف في الاول و مفعول في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ومن اسماء الزمان ما اضافته الى الجملة واجبة بالاتفاق وهو اذ واما اذا فهي لازمة الاضافة الى الجملة عند الجمهور الثاني حيث واضافته الى الجملة لازمة واجبة الا عند من قرأ حيث سهيل بالجر وهو اسم للمكان عند الجمهور وقد يجيء ظرف زمان كقوله تعالى وامضوا حيث تؤمرون اى وامضوا في وقت تؤمرون بالمضي فيه اشارة الى قوله فاسر بأهلك بقطع من الليل وفي اعرابه ثلثة اوجه الاول النصب على الظرفية وهو غالب احواله الثاني الجر بمن الثالث النصب على انه مفعول به وعليه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته اى الله اعلم بمعنى نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا انه يعلم شيأ في المكان الثالث لفظاية بمعنى العلامة فانها يضاف الى الجملة جوازا كقوله اية يقدمون الخيل شعثا الرابع لفظ ذو في قولهم اذهب بذي تسلم اى اذهب من ذي تسلم فالباء ظرفية الخامس لدن كقوله لدن لا شاهقا لهمونا فلا يكاد يعلم للخلاف جنوح السادس لفظ رئيت وهو مصدر رأت اذا ابطأ وعوملت معاملة اسماء الزمان في الاضافة الى الجملة كما عوملت المصادر معاملة

اسماء الزمان في التوقيت قعدت كقولهم جئتك صلوة العصر السابع لفظ من قول الثامن لفظ من قائل وقد يذكر لا من يقال احببت قائل كيف انت الخامسة الجملة التابعة لما له محل من الاعراب سواء كان المتبوع جملة او مفردا نحو قولك زيد منطلق ابوه ذاهب قال الله تعالى خاسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فان قوله هل هذا الا بشر مثلكم بدل من النجوى فهي في محل النصب ويجعل التفسير قاله صاحب الكشاف وغيره ومن هذا القبيل قول من قال الى الله اشكو ان لي بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان فان الجملة الاستفهامية وهي كيف يلتقيان بدل من حاجة واخرى اى الى الله اشكو حاجتين تعذر التقائهما كذا قاله الامام ابو الفتح ابن جني فهذه هي الجملة التي لها محل من الاعراب وما عداها لا محل لها وان شئت تفصيل ذلك ايضا فاعلم فان هذه الجمل سبع الاولى الابتدائية وسيأتي مسألتها ايضا بان الاول ما يفتتح به في النطق كقولك ابتداء زيد قائم والجمل الواقعة في صدر السور من هذا القبيل الثاني ما يكون منقطعا عما قبله نحو مات فلان رحمه الله الثانية الجملة المعترضة لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا الثالثة الجملة التفسيرية وهي الجملة تفسر ما قبلها قال الله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فان قوله خلقه مع تتمته تفسير لمثل آدم وقال عز قوله هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله ولا فرق بين الاثنائية والخبرية في صحة التفسير فالخبرية كالمسألة المذكورة انفا واما الاثنائية فكما يقال احسن الى زيد اعطه الف دينار والجملة المفسرة ثلثة اقسام الاول المجردة من حرف التفسير كالمسألة المذكورة الثانية المقرونة بأي كقوله وترميني بالطرف اي انت مذنب الثالثة المقرونة بأن قال الله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك باعيننا ويقال كتب اليه ان افعل كذا اذكره العوم والظاهر انه اطلاق القول في ذلك ليس بجيد بل الواجب ههنا ان يفصل فيقال ان الجملة التفسيرية تابعة

لما قبلها فان كانت الجملة السابقة ذات محل من الاعراب فمحلها ايضا محل الاول والا
فلا محل لها خصوصا في الجملة المقرونة بأي فانهم يقولون ما بعدها عطف بيان لما قبلها
وبعضهم يجعلونها بدلا وبعضهم يجعلونها عطفا بحرف الرابعة جواب القسم قال الله تعالى
يسين والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم
او جازم غير مقرونة بالفاء ولا باذا المفاجأة فالاول جواب لو ولولا ولما الشائع نحو
ان تقم اقم واذا قمت قمت السادسة الجملة الواقعة صلة الموصول فان الصلة لا محل
لها من الاعراب صلا وبالجملة فقد ظهر من التحقيقات السابقة ان الجمل التي لا محل لها من الاعراب
غير منحصرة فيما ذكره المص بل هي كثيرة على ما فصلناه فان قيل كلام المص في الجمل الحقيقية
انها لا تكون في معنى المفرد بل هي واقعة موقع المفرد والجمل التي ذكرتموها في معنى المفرد
اذ المبتدأ لا يكون الا اسما وكذا الفاعل ونائبه وكذا المستثنى والمفعول وكذا المضاف
اليه قلنا هذا جواب ذكره الشارح الفاضل وليس بشيء اذ لو سلمنا ذلك في الكل فلا
نسلم ذلك في المستثنى والمضاف اليه اذ لا فرق بين الحال والمستثنى فان كلا منهما من
المنصوبات فان كان مفردا فذاك وان كان جملة فهي مؤولة بالمفرد وكذا في جانب
الاضافة فان اذ واذا لا يضاف ان الى الجملة وكذا حيث عند الجمهور فالامر هنا
كالامر في الجملة الحالية الحالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم فكما ان تلك الحال لا تكون
الا جملة كذلك المضاف اليه في اذ واذا وحيث لا يكون الا جملة فافهم والحق ان كل
جملة لها محل من الاعراب فهي في معنى المفرد البتة وكيف لا والمفعول الثاني في باب
علمت اذا كان جملة فانه جعلت الجملة مفعولا ثانيا فهي مؤولة بالمفرد البتة ليصح
كونها مفعولا واذا لم تجعل مفعولا ثانيا لزم الاقتصار على احد المفعولين وزعم ثولاء
انه ممتنع بهكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى ما يقال من انه يكفي في ضرورة
الجملة ذات محل من الاعراب انها تقع موقع المفرد فليتأمل وستري ذلك ان شاء الله

الله تعالى وعد بيان من هذه الاشياء الستة لا تفاصيل الجمل هناك
اذ ليس تفاصيلها هناك مذكورة اي ستقف على تفاصيل الاشياء الستة
واحكامها واقسامها هناك فقوله ترى من الرؤية البصرية تشبيها للمعلوم
بالمحسوس بالبصر مبالغة في الظهور او من الرؤية القلبية اي تعلمها مفصلة
واضحة هناك ان شاء الله تعالى وذكر الاشياء اقتداء بكلام السماء
وتربية لقوة الرجاء والله اعلم بحقايق الاشياء فصل ههنا امور اربعة
الاعراب والمعرب والعامل والمقتضي والمطلب الاعلى من هذا العلم هو معرفة الا
عراب الان الاعراب شيء لا يتحصل ولا يتحقق الا بعد تحقق امور ثلثة هي المعرب
والعامل والمقتضي ولا وجود لهذه الاربعة الا بوجود مركب متضمن لهذه الامور
وهذا المركب هو الذي سميته القوم كلاما وقد تقرر ان الكلام مركب من كلمتين صادر
من فاعل مختار وهو المركب وقد تقرر في العلوم العقلية ان كل مركب يصدر عن فاعل
مختار فلا بد له من علة مادية وعلة صورية هما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وغائية
هما خارجتان عنه فالعلة الصورية ههنا هو الاعراب والمادية هو المعرب والفاعلية
هو العامل والغائية هي المعاني المقتضية للمنحصرة في الثلثة وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة بحكم الاستقراء فهذه الاركان الاربعة هي المقصد الاقصى من علم النحو فلذه
النكتة الجليلة ترى المص وضع ابواب الكتاب لبيان هذه الاركان ولما كان اعتناء
النحوي بشأن الاعراب والمعرب قدم بيانهما على سائر الاركان المذكورة فوضع
الباب الاول لبيانهما الا انه لما توقف معرفة كل منهما على معرفة الكلام والجملة وكان
معرفة الكلام والجملة موقوفة على معرفة الكلمة واقسامها صدر الباب الاول بتعريف
الكلمة وعقبها بتقسيمها وتعريف اقسامها ثم عقب ذلك بتعريف الكلام والجملة ولما
كانت هذه مقدمات وكان المقصود الاصلي الاعراب وضع لبيانه فصلا على حدة

في هذا الباب تميز ابين المقصود وبين ما هو وسيلة الى المقصود وتنبيها على ان الا
عراب ممتاز عما قبله بكونه المقصود بالذات ولما كان بين المعرب والاعراب غاية الاتصال
والاتصال وضع فصلا آخر على حدة لبيان المعرب وتعريفه وتقسيمه وعقب فصل الاعراب بفصله
تميز ابين القسمين وتنبيها على غاية الاهتمام لشان هذين ولما كان هذا الباب مصدرا بمباحث
المقدمات سماه بباب الاصطلاح ترغيبا للنظار وتنبيها على الاعتناء بشانها وفرط الا
عتبار ولما لم يكن الامر تماما ببيان الركن الثالث وهو العامل وكانت العوامل مختلفة
وكان بعضها لفظيا وكان بعضها معنويا وكان اللفظي منقسما الى القياسي والى السماعي
وكانت المباحث المتعلقة بها كثيرة متضمنة لفوائد كثيرة وضع الباب الثاني لمباحث
العوامل اللفظية القياسية والباب الثالث لمباحث العوامل اللفظية السماعية والباب
الرابع للعوامل المعنوية ولما كان تكميل الكل ببيان الركن الرابع وهي المعاني المقتضية وضع
الباب الخامس لبيان الركن الرابع واضاف اليه عدة مباحث هي مهمة والحاجة اليها شديدة
فتمت الاركان الاربعة التي هي المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من فننا هذا وهي خلاصة النحو وثفالته
والبواقي لتكميلها وتتميمها فهذا هو السر في وضع الكتاب على هذه الابواب وكانت قضية
المناسبة قاضية بان يكون عدد الابواب على نهج عدد الاركان الا انه فعل ما فعل تنبيها على
شدة الاهتمام لشان العوامل واشعارا بفرط الاحتياج الى سائر المباحث الاعراب
ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل عرف الاعراب نفس اختلاف آخر الكلمة بسبب اختلاف
العوامل فيرد عليه انه يلزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب وان الاختلاف اذا لم يتحقق
بثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا وان الاختلاف شيء واحد ناش عن مجموع الضم والفتح والكسر
لا عن كل واحد منها اذ لو لزم واحد منها آخر كلمة فلا اختلاف اذن فالاختلاف اذن شيء
واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا فاكذا ذكره الشيخ
ابن الحاجب مصرحا بان بسبب عدوله عن هذا التعريف الى قوله الاعراب ما اختلف آخره

اخر المعرب انما هو بهذه الوجوه المذكورة والكل ليس بشيء اما الاول فلان حقيقة
الاختلاف ان ينتقل آخر الكلمة من حال الى حال والاسم في اول التركيب كذلك
او قد انتقل آخره من السكون الى الحركة واما الثاني فلما ذكرناه انفا اذ الانتقال من
حال الى حال امر ثابت في الاخر واما الثالث فلذلك ايضا اذ كون الاختلاف
امرا واحدا ممنوع بل هو ايضا امر متعدد اذ الانتقال من السكون الى الحركة اختلاف
ومن الضم الى الفتح اختلاف ومن الفتح الى الكسر اختلاف اذن ثلثة بحسب تغاير
الحالات المنتقل اليها كالاعراب فصح تفسير الاعراب بالاختلاف ثم تقسيمه الى انواع الثلثة
والعجب من ابن الحاجب انه يعترض كثيرا بمثل هذه الوجوه الواهية ومن بديع الاعتراض
بهنا ما وقع في بعض شروح الكل وهو ان الاختلاف مصدر لازم والاعراب مصدر متعد
فكيف يصح تفسير المصدر المتعدي بالمصدر اللازم ووجه فساده ظاهر اذ الاعراب
في الاصطلاح اسم للاختلاف فان قيل الاختلاف صفة قائمة باخر الكلمة اصطلاحا
والاعراب وصف قائم بالمتكلم اصطلاحا بدليل انه يقال اعرب الكلمة اي جعلها
معربة فكيف يصح تفسيره قلنا الاعراب له اطلاقان احدهما نفس الاختلاف كما ذكر
وثانيهما مصدر ماخوذ منه بحسب الاصطلاح فاحدهما اذن غير الآخر فاذا قيل اعربت
الكلمة فكانه قيل جعلت اخرها مختلفا باختلاف العوامل هذا والحق ان تفسير الاعراب
بالاختلاف ليس بشيء اما اولا فلانه لو كان الاختلاف هو الانتقال على ما مر آنفا
لزم ان يكون الاسم المعرب في التركيب معربا في التعديد وهو فاسد واما ثانيا فلان
الاعراب امر وجودي هو الحركة المخصوصة في آخر الكلمة بدليل ان القوم متفقون على ان
انواعه ثلثة الرفع والنصب والجر والاختلاف امر عدمي والحركة ليست من انواع الاختلاف
اذ لو كان كذلك لصح ان يقال الرفع اختلاف وهو فاسد اللهم الا ان يقال مرادهم ان
الاختلاف ملزوم له اولازم له وهو من قبيل تفسير اللازم بالملزوم او العكس سالغة

او يقال ان ههنا مضافا مقدرا اى الاعراب ذو اختلاف فالتفسير الصحيح الذى
لا يحول حوله شك ان يقال الاعراب حركة فى اخر الكلمة حاصلة بحصول العامل او حرف
حاصل بحصوله وسيجئ ان كل حركة فى اخر الكلمة حصولها بسبب حصول العامل ووجوده فهو
اعراب وما لا فلا وكذا الحرف فان قيل فكيف يشمل التعريف نحو مسلمان ومسلمون اذ
الحرف ليس فى اخر الكلمة لان اخر الكلمة هو النون قلنا النون ههنا كالتنوين فى زيد
وهو عارض مثله وكل منهما لعروضه لا يخرج ما قبله عن كونه اخر الكلمة واذا ثبت ان
الاعراب هو الحركة او الحرف فاعلم ان الرفع عبارة عن امور ثلثة الضم والالف
والواو نحو جاءنى مسلم ومسلمان ومسلمون ابوك والنصب عبارة عن امور اربعة
الفتح والكسر والالف والياء نحو ان مسلما ومسلمين اباك ومسلمين ومسلمين و
الجر عبارة عن ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبابيك
قوله اخر الكلمة يعنى ليس الاعراب فى اولها او وسطها والسر فى الاختصاص باخر الكلمة
ان الاعراب بمنزلة الوصف للكلمة اذ هو مشعر بكونها عمدة او فضلة والوصف
متأخر عن الوصف فكذا ما يقوم مقامه ويدل عليه فان قيل اليس سبق ان عبد الله علما
كلمة والاعراب ههنا فى الوسط فالتعريف اذن منقوض به وكذا لفظ ابو حنيفة وابو
عمرو ونحو ذلك قلنا الوسط ههنا قايم مقام الاخر ولو سلم فالضرورات تبيح المحظورات
والاحكام الضرورية مستثناة عن القواعد الكلية وقوله باختلاف العوامل تنبيه
على ان الاعراب ليس مجرد اختلاف اخر الكلمة والا فاخر من يختلف فمارة يكون
ساكنا نحو من زيد واخرى يكون مكسورا نحو من ابنك وطورا مفتوحا نحو من الرجل
فينبغى ان يكون اعرابا مع انه وقف لا حظ له من الاعراب فالاعراب اذن هو الاختلاف
الحاصل من اختلاف العامل وجميع العوامل اذ الاختلاف فى هذه الصورة اظهر واذا
عرفت هذه الفوائد فاعلم ان الاعراب فى اللغة الابانة والاظهار من اعرب الرجل

الرجل عن حجته اذا بينها واظهرها وعليه قوله غم الغيب يعرب عنها لسانها اى يظهر
او من العروب من النساء وهى المتحببة الى زوجها وعليه قوله تعالى انا انشاناهن
انشاء فجعلناهن عربا اترابا فان عربا جمع عروب وهى المتحببة الى زوجها وقوله
اترابا اى امثالا مستويات فى السن او من قولهم عربت معدته اى فسدت والعربة
للسلب نحو اشكيته اى ازلت شكايته وفى الاصطلاح الاختلاف كما ذكره المص او
الحركة المخصوصة والحرف المخصوص فان اعتبر اخذه من الاول فالمناسبة ظاهرة اما اولا
فلما ذكرنا من ان الاعراب يبين وصف الكلمة من كونها عمدة او فضلة واما ثانيا
فلانه يبين معنى الكلام ويوضحه ولولا الاعراب لاشتبهت المعانى ولاستترت المقاصد
وهذا هو السر فى ان كل عالم هو اكمل فى النحو اقدر على استنباط المعانى وهو المعول عليه
فى فهم المقاصد ومن لا وقوف له عليه فلا ثقة به ولا اعتماد على فهمه ولا تعويل على
استنباط المعانى من الالفاظ وان اعتبر اخذه من الثانى فالمناسبة ان الاعراب بحيث
الى السامع كلامه لانه يبين عليه مرامه الا يرى ان الكلام اذا اشتبه بحيث صار مغلقا
ينفر الطبع عنه ولا يحبه احد وان اعتبر اخذه من الثالث فالوجه ان الاعراب منصوب
لازالة الفساد واما لحة الالتباس والاشتباه من الكلام نحو جاءنى زيد فى حال الرفع
ورايت زيدا فى حال النصب ومررت بزيد فى حال الجر هذا مثال لما يكون اعرابه
بالحركة وترك مثال ما يكون اعرابه بالحرف اذ هو سيجئ بعد هذا والتمثيل بزيد تنبيه على ان
كل اسم مفرد معرب اخره صحيح فاعرابه لفظى بالحركة فى الاحوال كلها فان كان اخره حرف
العلة ففيه تفصيل وحاصله ان حرف العلة ان كان الفا فاعرابه تقديرى فى الاحوال
كلها نحو هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا اذ الالف لا يقبل الحركة فالاعراب
اذن مستعذر وان كان اخره ياء فان كان ما قبل الياء مكسورا كالقاضى مثلا فاعرابه
فى حال الرفع والجر تقديرى وفى حال النصب لفظى وان كان ما قبل الياء ساكنا

كبطيء فاعرابه لفظي في الاحوال الثلث كلها وان كان آخره واوًا نحو دلو فاعرابه لفظي
في الاحوال كلها لان هذا الواو لا يكون ما قبلها الا ساكنا لانهم لا يجوزون اسما متمكنا
آخره واو وما قبل الواو متحرك فالحاصل ان الاعراب التقديري قسمان متعذر و
متعسر فالمتعذر في اسم اخره الف والمتعسر قسمان يائي وواوي على التفصيل المذكور
فصارت الاقسام ثلثة فاشار المصنف الى القسم الاول بقوله وما في اخره الف لانظهر
فيه الاعراب لتعذر النطق به واستحالته كالعصا والرحى اراد بالالف الالف اللينة
وتحريكها محال لان تحريكها يخرجها عن حقيقتها فاعرابه اذن تقديري في الاحوال كلها
واعلم انهم شبهوا الحروف بالناس حتى فكما ان مراتبهم ثلث بعضهم صحيح وبعضهم
مريض وبعضهم ميت كذلك مراتب الحروف ثلثة ميت ومريض وصحيح فالميت
هو الالف اذ هو لا يحتمل الحركة اصلا كالميت ولهذا سميت الفا مقصورة اذ القصر
المنع قال الله تعالى حور مقصورات في الخيام اى محبوسات ممنوعات والالف بهذه
لما لم يحتمل حركة كانت ممنوعة عنها فهي مقصورة عن الحركة والمريض هو الياء الذي
قبلها كسرة اذ هو تقبل الحركة في حال دون حال والصحيح هو الياء الذي قبلها سكون
والواو مطلقا لاحتمال الحركة ههنا مطلقا فقوله وما في اخره الف مبتدا وما بعده
موصولة او موصوفة وخبره قوله لا يظهر فيه الاعراب والتمثيل بمثالين تنبيه على انه لا فرق
بين ان يكون الالف منقلبة عن الواو كالعصا او عن الياء كالرحى فعصى اصله عصو
رحى اصله رحي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولذا انكتبه
كتب العصا بالالف والرحى بالياء فرقا بين الالف التي اصلها الواو وبين الالف
التي اصلها الياء وانما لم يعكس رعاية للمناسبة اذ الياء بالياء انسب واشار الى القسم
الثاني بقوله وما في اخره ياء مكسورة ما قبلها مبتدا خبره قوله سكن في الرفع والجر
اى سكن الياء او اخره يعني ان اعرابه في حال الرفع والجر تقديري اذ الضمة ثقل الحركات

الحركات فلو فعل جاء القاضي بضم الياء كان ثقيلا على اللسان اذ الياء متحركة و
الضمة ثقيلة بل هي اثقل ولو قيل مررت بالقاضي بكسر الياء اجتمعت هناك
كسرات كثيرة كسرة القاف الضاد وكسرة الياء والياء التي هي بمنزلة كسرتين او
ثلث كسرات اذ قد تقرر الحركات ابعاض للحروف وحرك اى الياء او آخر الاسم
في حال النصب يعني ان اعرابه في حال النصب لفظي لا تقديري لخفة الفتحة على الياء
نحو جاء القاضي بسكون الياء في الرفع ومررت بالقاضي حالة الجر بالسكون ورايت
القاضي بفتحة الياء حال النصب وما سكن قبل واوه وياءه كدلو وظبي فحكمه
حكم الصحيح في ان اعرابه لفظي في الاحوال كلها وهذا اشارة الى القسم الثالث
فتم التفصيل الذي وعدناك فيما آخره حرف علة فقوله وما سكن ما موصولة او
موصوفة مبتدا خبره قوله فحكمه حكم الصحيح وصدره بالفاء تشبيها له بالموصول
الذي صلته فعل او بالنكرة الموصوفة او الفاء على توهم اما او هو من قبيل قوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قبل الفعل المذكور اعني سكن ان كان مسندا
الى الضمير الراجع الى ما لزم ان يكون الساكن هو الكلمة لان ما كناية عن الكلمة ولا معنى
له ولا يجوز ان يكون مسندا الى ما بعده لان لفظ قبل من الظروف التي هي غير
متصرفة بل هي دائما على صيغة واحدة هي النصب على الظرفية او الجر بمن فهو
منصوب على الظرفية فلا يصلح ان يكون فاعلا ولا يجوز ان يكون فاعله محذوفا
اذ قد تقرر ان حذف الفاعل ممتنع وبالجملة فالامر في فاعله مشكل ولكأن هذا
الاشكال وقوته غير بعض الاكابر المشهورين هذه العبارة فزاد فيها لفظ ما هكذا
وما سكن ما قبل واوه قلنا ههنا وجوه الاول انه من قبيل قوله لعمرك ما يغني الثراء
عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر يعني ان فاعله مضمر اى سكن
حرف قبل واوه الا انه اضمره لظهوره بقرينة المقام بعد الاطلاع على معنى الكلام

ع ولمتانة نخ

وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة وحاصله ان الاضمار غير
متوقف على ان يكون فيما قبله شئ يصلح ان يكون مرجعا للضمير فان كون المرجع مذكورا
صريحا سابقا غير لازم بل يكفي في صحة الاضمار ان يكون مرجعه معلوما بدلالة القرينة
وشهادة المقام الا يرى ان قوله تعالى ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها
من دابة قد اشتمل على الاتيان بالضمير في ظهرها مع انه لم يسبق قبله شئ يصلح ان يكون
مرجعا للضمير ولكنه لما كان معلوما بدلالة القرينة وشهادة الدابة اتى بالضمير اي ما ترك
على ظهر الارض وهم يسلكون في الفاعل هذا المسلك فكثيرا ما يضمرونه بلا سبق المرجع
صريحا تعويلا على المقام وتفويضا لفهمه الى الافهام من ذلك قول العرب اذا كان
عداء فاثنى فانه اضمر فاعل كان لانه معلوم اي اذا كان ما نحن عليه من السلامة وطيب
العيش ومن هذا القبيل قولهم فلم جعلت ان لم احدع الرجال اي للحية وبالجملة فهذا
النمط كثير وهو باب واسع وعليه مخرج قوله تعالى لقد تقطع بينكم اي تقطع الامر
الثاني انه فاعله قوله قبل وان كان منصوبا وهذا ايضا مبني على اصل ذكره القوم
وقرروه وحاصله انه قد يجعل شئ لفظ قبل وبين فاعلا وان كان منصوبا قصدا
الى حالة الرفعية نص على ذلك ابو الحسن الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم فقال ان
بين فاعل يفصل الا انه ما غير نصبه الى الرفع محافظة له على حاله من النصب المستمر
في اغلب احواله واكثر استعماله من هذا القبيل قوله تعالى ومنا دون ذلك فان
لفظ دون مبتدا مع انه منصوب وهذه قاعدة عربية وضابطة شريفة دقيقة
فليكن على ذكر منك ينفعك في مواضع كثيرة الثالث ان سكن من قبيل الاسناد
الى المصدر اي ما وقع السكون قبل واوه ومن هذا القبيل قوله تعالى لقد تقطع بينكم في
احد الوجوه اي لقد وقع التقطع بينكم وبالجملة فالاسناد الى المصدر وتاويل الفعل
بالوقوع باب واسع واصل الاعراب ان يكون بالحركات اي الاولى والاليق والاكثر

والاكثر والارجح ان يكون الاعراب بالحركة لا بالحرف اذ الحركة اخف من الحرف و
الخفة امر مطلوب فقوله واصل الاعراب مبتدا وخبره قوله بالحركات وعامله
محذوف تقديره واصل الاعراب كونها بالحركات وان يكون بالحركة وحق العبارة
ان يقال واصل الاعراب ان يكون بالحركة وقد يكون بالحرف اذ القيد في الكلام ناظر
الى نفي ما يقابله والمقصود هنا تقابل الحركة بالحرف لا الجمع بالمفرد فالجمعية طابعه
لاطائل تحتها وقد يكون بالحروف ان جعل الحرف نائبا عن الحركة فالاصل بمعنى الواجب
وان جعل ذلك مبتدا برأسه فاعرابا برأسه فالاصل بمعنى الراجح والامر على الاحتمال
وذلك اي كون الاعراب بالحرف دون الحركة يكون في ثلثة مواضع الاول الاسماء
الستة الثاني التثنية والجمع الثالث كلا فاشار المص الى الموضع الاول بقوله
في الاسماء الستة اي يكون في الاسماء الستة مضافة حال من ضمير الخبر اي حال
كونها مضافة الى غير ياء المتكلم فلهذه الاسماء حالتان الاولى ان لا يكون مضافة
اصلا الثانية ان يكون مضافة الى ياء المتكلم الثالثة ان يكون مضافة الى غير ياء المتكلم
الرابعة ان يكون مكبرة الخامسة ان يكون مصغرة واعرابها في بعض هذه الحالات
يغاير اعرابها في البعض الاخر فاعرابها في الحالة الاولى بالحركات فقال جاءني ابٌ ورايت
ابًا ومررت بابٍ واخ واخا وباخٍ وفم وفما وبفم وحم وحما وبحم وهن وهنا و
بهن والكل ظاهر الا ان الامر في ذو مشكل وفي الحالة الثانية وهي الاضافة الى ياء
المتكلم بالحركة تقديرا فيقال جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وفيه قولان الاول
ان اعرابه بالحركة التقديرية كما ذكرناه انفا الثاني انه مبني لاضافة الى ياء المتكلم
وفي الحالة الثالثة وهي كونها مضافة لكن لا الى ياء المتكلم وفيه قولان الاول ان
اعرابها بالحركة فيقال اَبَهُ وَاَبَهُ وَاَبِهِ الثاني اعرابها بالحروف وهذا اما اشار اليه المص
بقوله مضافة وبقوله وهي ابوه واخوه وفوه وحمو ها وهنوه وذو مال يقول جاءني

ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذا البواقي وفي الحالة الرابعة لها حالان لانها ان
لم يكن مضافة اصلا فحكمها حكم الحالة الاولى وقد بيناه وان كانت مضافة فان كانت
مضافة الى ياء المتكلم فحكمها حكم الحالة الثانية كما ذكرنا وان كانت مضافة الى غير ياء المتكلم فحكمها
ماذكره المص وفي الخامسة اعرابها بالحركة لفظا فيقال جاءني اخيك ورايت اخيك
ومررت باخيك ولا يخفى على ذي خبرة ان التصريح بهذه الاسماء وتعديدها بهذا
النمط نعني عن التقييد بكونها مكبرة وبكونها غير مثناة ولا مجموعة وبكون اضافتها الى
غير ياء المتكلم اذ هي كذلك فلا حاجة الى شئ من القيدين اذ به يحصل الاحتراز عن الحال
الخامسة وهي كونها مصغرة فان قيل فلا حاجة الى التقييد بكونها مضافة وان اذ
التصريح بعين هذه الاسماء بهذا النمط تصريح بالاضافة ايضا قلنا الاصل في القيود
ان يصرح بها فالتصريح بها جرى على الاصل والجرى على الاصل من حيث انه جرى
على الاصل تقتضي نكتة ولا يطلب عذرا ولا علة فاذا ترك التصريح بها مع انها
مقصودة اقتضى ذلك عذرا وعلة والاكتفاء بالمثال من جملة الاعذار ففي
المتروك نحن نتشبث بالمثال نشبث الغريق بالحشيش وفي المذكور لا يحتاج الى
ان نتشبث بشئ على ان ههنا نكتة في ذكر الاضافة اذ التعديد بهذا النمط وان كان
تنبيها على ان المراد بالاضافة الاضافة الى غير ياء المتكلم الا انه مظنة لتخصيص الغير
بالضمير فتوهم السامع انه لو اضيف الى الظاهر فيقال ابو كاتب زيد مثلا كان حكمها غير
ذلك فدفع هذا التوهم باطلاق الاضافة والتعديد ليكون الجمع بين الامرين كالتنبيه
على الاطلاق في جانب الغير فتبصر فانه دقيق فيدل الواو على الرفع والالف على
النصب والياء على الجر بتصريح غب تصريح وتنبيه اثر تنبيه وحاصله ان اعرابها في هذه
الحالة بالحروف بهذا النمط وهذا الكلام ظاهري وحديث اجمالي والتفصيل في هذا
المقام ان هذه الاسماء مزلة للاقدام ومزلة للافهام كم حام حول اعرابها الفحول

الفحول لم يتيسر له ما يدخل في حيز القبول والكل متحيرون في اعرابها ومن حيرتهم ازدحمت
اقوالهم في ذلك وتكثرت الى ذلك مذاهب الاول رضي وهو ظاهر مذهب سيبويه
ان لها اعرابين تقديري بالحركة ولفظي بالحرف لانه قدر الحركة ثم قال في الواو وهي
علامة الرفع الثاني ان اعرابها بالالف في الاحوال الثلث كلها وعليه قول من قال
ان اباها وابا ابا يها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قد استعمل اولا في حال النصب
بالالف بقوله ان اباها وفي حال الجر ايضا كذلك بالالف حيث قال وابا ابا يها والثالث
ان يقال اباريها واما قوله غايتاها فغيره ارتكاب لخلاف الظاهر من وجوه الاول
ان الضمير للمجد وهو مذكر الثاني ان المجد له غاية اي نهاية لا غايتان الثالث انه استعمل
المبني بالالف والواجب الياء وان يقال غايتيه والجواب عن الاول ان المجد بمعنى
العظمة فانث الضمير الراجع اليه اعتبارا لجانب المعنى وعن الثاني ان المجد وان كان
في الظاهر مفردا الا انه في المعنى مثنى اذ ههنا مجدان مجد ابيه ومجد جده ولكل منهما نهاية
فله اذن بهذا الاعتبار نهايتان الثالث وهو قول الكوفيين انها معربة بالحركات
على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا الرابع وهو قول الشيخ ابي علي الفارسي ان هذه
الحروف حروف الاعراب ويدل على الاعراب الخمس ان اللام في اربعة منها وهي
ابوه واخوه وحموه وهنوه اعلام للمعاني المختلفة كالحركات والعين في الباقي
وهو فوه وذو مال السادس وهو قول الجاز في انها معربة بالحركات والحروف
ناشئة من اشباعها السابع ان هذه الحروف اعني الواو والالف والياء مبدلة من
لام الكلمة في اربعة منها ومن عينها في الباقي لان دليل الاعراب لا يكون من اصل الكلمة
فالبدل يفيد ما لا يفيده المبدل منه وهو الاعراب بخلاف الواو الاصلية ولا يبقى
ذو وفو على حرف اذ البدل قايم مقام مبدله هذه اقوالهم في اعراب هذه الاسماء
واعترض على الاول بان احد الاعرابين يعني عن الآخر وانه خارج عن قياس كلامهم اذ لم يعهد

اجتماع اعرابين فى كلمة واحدة كذ ذكره ابن الحاجب قائلا بان ظاهر مذهب
سيبويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركة ولفظى بالحرف لانه قدر الحركة اولا ثم قال
فتدل الواو على الرفع انتهى وفيه نظر لانا لانسلم ان سيبويه قائل ههنا باعرابين
والاستدلال بانه قدر الحركة اولا ثم قال فتدل الواو على الرفع فاسد اذ ليس معناه فافهم
ابن الحاجب وسائر النحاة بل ان ذلك مبنى على نكتة اعتبرها سيبويه والقوم كلهم بعده
قد غفلوا عنها وتوضيح ذلك ان القانون المقرر انه اذا وقع الواو طرفا وتحرك
ما قبلها وجب قلبها الفا كما فعل فى عصا الا انه قد اتفق بحسب الاستعمال فى هذه
الاسماء انهم حذفوه فى حالة الافراد فيقال اب واخ واب وقلبوه بالالف
فى حالة النصب فى حالة الاضافة فيقال رايت اباه كما يقال رايت عصاه
واعرابه فى حالة الافراد جار على اصله من حيث انه بالحركة لفظا وخلاف الاصل
من حيث انهم حذفوا آخره على خلاف القياس وتركوا قلبه بالالف كعصى واما فى حالة
الاضافة فاعراب وان كان على خلاف الاصل من حيث انه بالحركة التقديرية الا
انه واقع على الاصل من حيث انه قلب واوه الفا حالة النصب فالطريق اذن ان يجعل
اعرابها بالحركة الاعراب التقديرية حالة الرفع والجر ايضا اجراء لباب فى الاحوال الثلث
على نمط واحد فنحن نعتبر واوه فى جميع الاحوال منقلبا الى الالف ونجعل اعرابه
بالحركة التقديرية اجراء لهذا الباب مجرى باب عصا ولما كان اعرابه بالحركة التقديرية
كان القياس ان يقال فى جميع الاحوال اباه على نمط عصاه الا انه لما وقع فى كلام
العرب هكذا على خلاف هذا القياس قلنا الواو فى حالة الرفع علامة اعراب
الرفع والياء علامة الجر لان الواو والياء حرف اعراب كما فهموه حتى يلزم اجتما ع
الاعرابين فى كلمة واحدة والمقصود حفظ القاعدة الممضاة فى عصو فكانه
قلب واوه الفا فى احوال الثلث كلها ثم جئ بالواو اسعارا برفعه اذ قد تقرر ان

ان الواو مركب من ضمتين وذ اكثر وبالياء اشعارا بجره اذ الياء مركب من
كسرتين او اكثر ومجيئه بالالف فى الاحوال الثلث فى بعض الاستعمال على ما يدل
عليه قول من قال ان اباها وابا ابا ها على ما سبق برهان نير على قول سيبويه لهذا
اغتر بعضهم به فقال اعرابها بالف فى الاحوال كلها وكان الصواب ان يقال اعرابه
بالحركة التقديرية كما قاله سيبويه لان غاية ما فى الباب انه يكون مثل عصى واعرابه
بالحركة التقديرية وكذا هذا هكذا ايجب ان يفهم هذا المقام • ولا يلتفت الى ما
سبق الى بعض الاوهام • من ان سيبويه قائل باعرابين احدهما بالحركة التقديرية
وثانيهما لفظى بالحرف فان هذا لا يقول به احد فضلا عمن هو القدوة فى الفن واذا
عرفت هذه المقدمات فعبارة المص فيدل الواو على الرفع والالف على النصب
والياء على الجر ظاهرة الانطباق على مذهب سيبويه على ما قررناه بل هذه العبارة
منطبقة على المذاهب كلها سوا جعل اعرابها بالحرف او بالحركة ولعلك لا تشبه عليك
وجه الانطباق اذا احطت علمك بما قررناه سابقا وفى التثنية والجمع اشارة الى
الموضع الثانى من المواضع الثلثة التى اعرابها بالحروف اى ذلك فى الاسماء الستة
وفى التثنية والجمع اى الموضع الثانى هو التثنية والجمع بالواو والنون احتراز عن الجمع
بالالف والتاء فان اعرابه بالحركة كما سيجئ فقوله بالواو والنون حال من الجمع
لانه مجرور بحرف الجر فهو مفعول والاظهر ان يجعل صفة اى الجمع الكائن بالواو
والنون وانما اعرب التثنية والجمع بالحرف لان كلا منهما فرع للواحد والاعراب
بالحرف فرع على الاعراب بالحركة فحرك الاصل بالاصل والفرع بالفرع جريا على قضية
المناسبة نحو جاءنى مسلمان فى المثنى فان رفعه بالالف ومسلمون فى الجمع فان
رفعه بالواو ورايت مسلمين ومسلمين فان نصب كل منهما بالياء ومررت
بمسلمين ومسلمين فان جر كل منهما بالياء ووجه الاختصاص بهذا النمط ان

حروف الاعراب ثلثة الواو والياء والالف والاصل رعاية التمييز بين التثنية
والجمع فميز التثنية عن الجمع بجعل رفعها بالالف والجمع عن التثنية بجعل رفعها بالواو فبقي
حرف واحد هو الياء فجعلوها مشتركة بين التثنية والجمع وبين النصب والجر ووجه
اختصاص الواو بالجمع ان الواو مركب من الضمتين او اكثر والضم انسب بالجمع لما في الجمع
من الضم والتثنية اخف من الجمع معنى واكثر منه استعمالا فاوثر الالف اذ هو اخف
وخص الواو بجعلها علامة للرفع اذ هو لتركبه من الضمتين ادل على الرفع والالف بجعلها
علامة للرفع اذ المقصود هو التمييز وهو حاصل به مع انه اخف فبقي لكل منهما حالتان
حالة النصب وحالة الجر وبقي من الحروف الثلثة حرف واحد هو الياء فجعلوه مشتركا
بينهما نصبا وجرا او كسروا ما قبله في الجمع وفتحوه في التثنية تمييزا بينهما والفتحة لخفتها
انسب بالتثنية لما مر آنفا واختلفت كلمة القوم في هذه الحروف في التثنية والجمع
هذه الحروف حروف الاعراب او دلائل الاعراب ونقل الاعراب فاختار كل منهم امرا
واحدا من هذه الامور الثلثة فالمختار عند سيبويه هو الاول فالالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد اى هي بمنزلة الدال اى هو حرف هو محل الاعراب
كالدال صرح بذلك الشيخ ابو علي الفارسي فقال الاعراب مقدر عند سيبويه على
هذه الحروف اذ النون عنده عوض عن الحركة والتنوين معا والممتاز عند الاخفش
والمازني والمبرد وهو الامر الثاني من الامور الثلثة وعند الكوفيين هو الامر
الثالث هذا واما النون اى نون التثنية والجمع فهو كالتنوين في الواحد اذ هو
مؤذن بتمام الكلمة وبانها غير مضافة ولهذا سقط اذا اضيفت الكلمة الا انه
الفرق بين هذا النون وبين التنوين مع اشتراكهما فيما ذكر تمام الكلمة
ان التنوين يتنوع الى اقسام ستة كما سبق تفصيلها ولهذا لا يجتمع التنوين
ولام التعريف اذ يلزم في كلمة واحدة اجتماع علامة التعريف والتنكير معا

معا ويجتمع النون مع اللام اذ هو لا يجيء للتنكير وقال سيبويه النون في الاصل
عوض عن حركة الواحد وتنوينه معلان حروف المد عنده حروف اعراب استنعت
من الحركة فجيء بعدها بالنون عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما وانما فتحت النون في الجمع وكسرت في التثنية فرقا بينهما وخصت الفتحة في
الجمع اذ الفتحة اخف والجمع اثقل معنى فروعي التعادل وفي كلا اشارة الى الموضع
الثالث من المواضع التي اعربها بالحروف سمعا فاحال من كلا لانه مجرور بحرف
الجر الى مضمر محكمه حكم المثنى لفظا تقول جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما التقييد بالاضافة الى المضمر احتراز عما اذا اضيف الى المظهر فان اعرابه
اذن بالحركة التقديرية واليه اشار بقوله واذا اضيف الى مظهر فمحكمه حكم العصا
لفظا يعني اعرابه بالحركة التقديرية نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين و
مررت بكلا الرجلين وانما اوثر في جانب المضمر الاعراب بالحرف وفي جانب المظهر
الاعراب بالحركة لان لفظه لا تغيير في جانب المظهر وتغيير في ذلك الجانب ولان كلا
اسم لمفرد اللفظ مثنى المعنى فمقتضية المناسبة قاضية بان يحفظ حق جانب اللفظ
وحق جانب المعنى ففي صورة الضمير حوفظ جانب معناه فاعرب بالحرف كالمثنى وفي
صورة الظاهر روعي جانب لفظه فاعرب بالحركة كالمفرد المقصور نحو عصا رعاية
كلا الجانبين ومحافظة على الوصفين تعذر الامكان وترك العكس رعاية للمناسبة
الى الحرف اذ الظاهر اصله بالنسبة الى الضمير والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الحرف والمفرد
اصل بالنسبة الى المثنى فان قيل لا نسلم ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى بل هو مثنى فلا حاجة
الى ذكره لدخوله تحت ذكر المثنى قلنا المثنى عندهم عبارة عن اسم كان له مفرد ثم الحق
باخره الف ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه ولا يخفى ان كلا ليس كذلك اذ لم يجيء
كل في المفرد واما الف كلا فهو بدل من الواو عند سيبويه ومن الياء عند السيرافي ومما

يجب ان يعلم في هذا المقام ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لانهما وضعا
للتاكيد المعنوي وهو مختص بالمعارف وان المضاف اليه في كل منهما يجب ان يكون مثنى
لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق هذا المثنى الا في الشعر
فلا يقال كلا زيد وعمرو وانه يجوز فيما يتعلق به حمله على لفظه مره وعلى معناه اخرى
قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا فان قوله آتت
رعاية لجانب لفظه وقوله خلالهما رعاية لجانب معناه وفي كلام المصنف اشعار بهذه
الفوائد كلها فانه اعتبر في جانب الظاهر كون المضاف اليه معرفة في الاحوال كلها
وجعله مثنى لفظا ومعنى ولم يعتبر تفريقه فليتأمل واضاف كلا الى المثنى ومنه
يعلم ان لفظه ليس بمثنى اذ لا معنى لاضافة المثنى الى المثنى ومنه يعلم انه بحسب المعنى
مثنى ويعلم من الجميع انه يجوز ملاحظة جانب لفظه وملاحظة جانب معناه فليتأمل
وفيه دقة واما قوله لفظا فقد اختلفت نسخ المتن فيه ففي بعضها هو مذكور مرتين
هكذا احكمه حكم المثنى لفظا فحكمه حكم العصا لفظا وفي بعضها هو مسطور اولا ومذكورا ثانيا
فان كان مسطورا اولا فلا اشكال وان كان مذكورا فمعناه ان حكمه حكم المثنى من حيث اللفظ
يعني ان اعرابه لفظي بالحرف كالمثنى وانتصابه على الحال بملاحظة مدلول الكلام او على كونه
صفة لمصدر محذوف كذلك او التركيب تشبيه بليغ نحو زيد اسد وحاصله ان اعرابه شبيه
باعراب المثنى حال كون اعرابه ملفوظا او شبيها لفظيا من حيث ان اعرابه لفظي لا تقديري
واما قوله لفظا في الثاني فقد اختلفت فيه كلمة القوم الى وجوه الاول انه اشارة
الى عدم التغير في المشبه بمثله في المشبه به اي كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث
كذلك لفظ كلا الثاني انه احتراز عن لحظ يعني ان حكمه حكم لفظا لا خطا، والعصى لا يكتب
الا بالالف اذ قد تقرر ان الفها منقلبة عن الواو بلا خلاف واما كلا فقد عرفت ان الفه بدل
عن الواو عند سيبويه وعن الياء عند السيرافي فمقتضى الاول ان يكتب بالالف ومقتضى الثاني

الثاني ان يكتب بالياء الثالث انه احتراز عن لحظ يعني حكمه حكم لاحظ لفظا لان كلا
يكتب في حال الرفع بالالف وفي النصب والجر واليا، والوجه ظاهر وما عصى فيكتب في
الاحوال كلها بالالف الرابع ان قوله لفظا احتراز عن معنى اي هو مثله في اللفظ من
حيث ان كلا منهما مفرد اللفظ لا في المعنى لان كلا مثنى المعنى واما عصى فهو مفرد
اللفظ والمعنى هذه كلمتهم في بيان معناه والكل حاموا حول المعنى ولم يجوسوا حول
اللفظ وحكمه لفظا ما بيناه اولا فان قيل اي سر في انهم جعلوا كلا معربا باعرابين
قلنا سره انه مفرد اللفظ ومثنى المعنى فهو من حيث انه مفرد ينبغي ان يكون اعرابه
بالحركة كالمفرد والمفرد وظيفته ان يعرب بالحركة ومن حيث انه مثنى ينبغي ان يكون اعرابه
بالحرف كالمثنى اذ هو وظيفته فاعرب بالحركة في حال وبالحرف في حال رعاية لجانبي اللفظ
والمعنى ووجه التخصيص قد بين ومعنى وسيتوى النصب والجر في خمسة مواضع ثم
ابدل من خمسة مواضع قوله في التثنية وفي الجمع بدل البعض من الكل على حذف العائد
وقد مر عليك مثله فلا تنس واعاد حرف الجر اذ قد تقرر ان البدل يتكرر بتكرر العامل
كما ذكرنا اي كلا من التثنية والجمع فان قيل الكاف للتثنية فاي شيء شبه بالمذكور
سابقا قلنا الكاف في امثال هذه المواضع ليست للتشبيه بل للتعليل
وقد ذهب النحاة في ذلك الى ان ما بعده كافة قد احدثت في الكاف معنى التعليل وعلته قوله
تعالى واذكروه كما هداكم اي واذكروه لانه هداكم فقوله كما ذكرنا معناه انه يستوي النصب
والجر في التثنية والجمع اذ قد ذكرنا قبل ما يدل على استوائهما وبيناه هناك وما هو بمنزلة البرهان
له ويجوز ان يكون الكاف للتثنية ويكون ما موصولة والرابطة محذوفة ويكون هذا
اشارة الى مثالهما اي كالمثال الذي ذكرناه سابقا والثالث جمع المؤنث بالالف
والتاء هو معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل الاول التثنية والثاني الجمع
بالواو والنون والثالث جمع المؤنث بالالف والتاء وغير الاسلوب السابق للترجيح

فان كلا من التثنية والجمع معتبر عليحدة ومعدود من المواضع الخمسة على الانفراد اولا
لانهما معا واحد من تلك المواضع الخمسة كما في المواضع الثلثة السابقة فليفهم و
ترك التصريح بالاول والثاني اختصارا وبالجملة فكلامه ههنا من قبيل تقليل
اللفظ وتكثير المعنى نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والرابع
من المواضع الخمسة ما لا ينصرف نحو رايت احمد ومررت باحمد وهذه المواضع الاربعة
وان استوى فيها الجر والنصب الا انه بينهما تفاوتا فان النصب تابع للجر في التثنية والجمع
بالواو والنون وفي الجمع بالالف والتاء واما في غير المنصرف فالامر بالعكس لان جره تابع
لنصبه وبيان اللمية المقتضية لهذا المعنى في الكل موقوف على مقدمات الاولى ان
اصل الاعراب ان يكون بالحركة واصله ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة
وجره بالكسرة الثانية ان الاصل في الاعراب بالحرف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف
وجره بالياء الثالثة ان كلا من التثنية والجمع فرع بالنسبة الى المفرد وان جمع المؤنث
السالم فرع على جمع المذكر السالم الرابعة ان الاصالة ههنا باعتبار الخفة وبهذا الاعتبار صار الاعراب بالحركة اصلا بالنسبة الى الاعراب بالحرف واذا تمهدت هذه
المقدمات فاعلم ان مقتضى المناسبة ان يكون اعراب التثنية بالحرف فرقا بين الاصل
والفرع وكان الاصل ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء الا انه قد سبق
ان حروف الاعراب ثلثة والاصل التمييز بين التثنية والجمع ومقتضاه اذن ان يتميز
كل منهما عن الآخر بحرف يختص به تحصيلا للامتياز فذهب ثلث الحروف
الثلثة اثنان وهما الالف والواو وقد سبق وجه اختصاص كل من الحرفين بهذا
الامرين فبقي حرف واحد هو الياء فسوى فيه بين النصب والجر تسوية ضرورية
اذ قد قام البرهان على ان حرف الاعراب منحصر في الثلثة المذكورة فليس ههنا
حرف آخر حتى يتميز به بين النصب والجر فلهذا السر جعل النصب تابعا للجر في التثنية و

والجمع المذكر وسوى بينهما واما جمع المؤنث فقد عرفت انه فرع على جمع المذكر و
التنصيف في الاصل تابع لجره فلو لم يفعل ههنا كذلك لزم مزية الفرع على الاصل فوجب
اجراء الفرع على سيرة الاصل فان قيل لم قيل ان الاعراب بالحركة اصلا وبها اعرب جمع
المؤنث وبالحرف فرعا وبه اعرب جمع المذكر وهل هذا الا امر بين للفرع على اصله قلنا
قد سبق ان الاصالة باعتبار الخفة والحرف في جمع المذكر دل على امرين الجمعية و
الاعراب فالحرف بهذا الاعتبار اخف بخلاف جمع المؤنث فان الالف والتاء علامة
الجمعية والحركة عليها امر زايد فالحرف وحده اخف من الحرف والحركة فليتامل واما
المنصرف فانما جعل جره تابعا لنصبه اذ المانع فيه من جره بان حال الجر على اصله مخصوص
بحالة الجر اذ هو كما سيجيء ممنوع من الكسرة ونصبه جار على اصله اذ لا مانع فيه فوجب
كون جره تابعا لنصبه بالضرورة للانحصار فليتامل واما الخامس من المواضع الخمسة
الضمير الواقع في اكرمتك فانه ضمير منصوب لانه مفعول ومررت بك فان الضمير ههنا
مجرور وفي انه وله فانه يستوي النصب والجر ههنا ايضا وكذا الجمع اي جميع المضمرات
الباقية فان انت وضع للمرفوع واياك للمنصوب ولا رفع في اللفظ ولا نصب كذا
ذكره المص في آخر هذا الكتاب في الباب الرابع ومقصوده ههنا ان الضمير المنصوب
والمجرور بالصورة واحد فيستوي الجر والنصب اذن فيكون الضمير موضوعا خامسا من
المواضع الخمسة المذكورة وفيه نظر لان استواء النصب والجر انما يقع في المعرب وفي حالة الاعراب
والمضمرات بمعزل عن ذلك اذ هي بأسرها مبنية فلا يصح عدها مما نحن فيه واما قوله
الضمير المنصوب والمجرور والمرفوع فهو تسامح وسنتلو عليك تحقيقه هناك ان شاء
الله تعالى فان قيل المبني وان كان غير معرب الا ان له محلا من الاعراب فيجوز ان يكون
كلام المص ههنا مبنيا على اعرابه المحلي قلنا قد بينا لك بالبرهان النيّر فيما سبق
ان الاعراب المحلي لا تقتضي ان يصير المبني به معربا بل معناه انه واقع في محل لو استط

هذا المبنى منه وذكر مكانه كلمة معربة لكانت تلك الكلمة مرفوعة او منصوبة او مجرورة
حسب الاقتضاآت مقامية الا يرى انهم يقيدون تعريف المعرب بقيدين لفظا وتقديرا
اخراجا لما يكون محلا اذ لو اخذ هذا القيد في التعريف لدخل المبنيات باسرها وتعريف
المعرب فالحق ان قوله والخامس الى قوله وكذا الجمع بهنوة صدرت عن المص من غير
روية ويجب اسقاطها ولهذا المعنى لم يذكره احد غيره ومن قيام الحرف مقام الحركة فرع
من بيان الاعراب في الاسماء وبيان انواعه هناك فحاول الشروع في بيان الاعراب
في الفعل فبين انه كما يكون اعراب الاسم بالحرف كذلك الفعل فان اعرابه ايضا يكون
بالحرف فقوله ومن قيام الحرف خبر مبتدا اي قوله النون اي النون في الامثلة الخمسة
من قبيل قيام الحرف مقام الحركة هذا كلامه ويجب ان يعلم ان كلام المص في هذا المقام
مختل قاصر عن المرام اذ هو خارج عن قانون التعليم والترتيب وذلك لان القانون
المفضي والطريق المرضي بعد الفراغ من بيان اعراب الاسماء ان يقال والفعل ايضا
يكون معربا ولكن المعرب منه لا يكون الا مضارعا ولا يكون المضارع معربا الا اذا لم
يتصل به نون جماعة الخ واذ لو اتصل به ذلك لكان مبنيا لاتصال فيه العوامل لفظا
نحو لم يضربنّ ولن يضربنّ ولم يتصل به نون التاكيد ايضا نحو لا تضربنّ اذ لو اتصل
به ذلك لكان مبنيا في هذه الحالة ايضا فاذا تجرد المضارع عن النونين يكون معربا
واعرابه رفع ونصب وجزم نحو ينصرُ ولن ينصرَ ولم ينصرْ والجزم عوض عن الجر فيه والمعرب
ههنا ايضا يكون معربا بالحركة ويكون معربا بالحرف والمعرب بالحركة ههنا ايضا يكون اعرابه
لفظيا ويكون تقديريا فالمضارع المعرب بالحركة هو الذي يكون صحيحا مجردا عن ضمير
بارز مرفوع والمضارع المعرب بالحرف هو الذي يتصل به الضمير البارز المرفوع فالمعرب
لفظا بالحركة بقيد الصحة والتجرد رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بالسكون نحو هو
ينصرُ ولن يضربَ ولم يضربْ والمعتل بالواو نحو يغزو وبالياء نحو يرمي اعرابه بالضمة

بالضمة تقديرا حال الرفع لثقل الضمة على الواو والياء لفظا كما مر في باب قاض
في الاسماء وبالفتحة لفظا حال النصب فانه لا يثقل الفتحة على الواو والياء فيقال
هو يغزو ويرمي كما يقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي ولن يغزو ولن يرمي
كما يقال رايت القاضيَ وبالحذف حال الجزم فيقال لم يغزُ ولم يرمِ والمعتل بالالف
نحو يخشى بالضمة تقديرا حال الرفع وبالفتحة تقديرا حال النصب نحو هو يخشى ولن
يخشى اذ الالف لا يقبل الحركة على قياس باب عصى وبالحذف حال الجزم نحو لم يخشَ واما
المضارع المعرب بالحرف اذا اتصل به الضمير البارز المرفوع فهو الذي يكون للتثنية
والجمع والمخاطب المؤنث فان اعرابه اذن في حال الرفع بنون مكسورة بعد الالف
مفتوحة بعد الواو والياء نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون وانتم
تفعلون وانت تفعلين فان هذه النون عوض عن الحركة في يفعل والى هذا التقسيم
اشار المص بقوله ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين ثم اشار الى ان هذه النون عوض عن الحركة في يفعل كما
ذكرناه حيث قال فانها اي فان هذه النون علامة الرفع اي هو عوض عن الحركة في
يفعل والدليل على ذلك انها تسقط في حال النصب والجزم وسقوطها في الحالتين
دليل على انها محتقبة بحال الرفع نحو لم يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلا ولن تفعلوا ولم
تفعلي ولن تفعلي وانما جعل الاعراب بهذه الحروف الخمسة بالحرف اذ هي شبيهة بالمثنى والمجموع
في الاسماء فان يضربان ويضربون نحو ضاربان وضاربون واما تفعلين فلشبهه
بيضربان ويضربون من حيث ان الضمير في كل منها بارز حرف علة فان قيل فمقتضى الشبه
المذكور ان يجعل اعرابها بالالف والواو والياء فلم خص بذلك النون وحده قلنا لان
هذه ضمائر فلا يمكن جعلها حروف الاعراب اذ هي ليست من نفس الفعل في الحقيقة و
لان الفعل رتبته بعد رتبة الاسم فاريد ان يكون النقص منه فخص بالنون المتاخر عن

الالف اشعارًا بخط رتبة مع رعاية المحافظة على صورة ووجه سقوط النون
في الحالتين ان النون عوض عن الحركة في المفرد فكما يسقط الحركة في الجزم فكذا سقط
عوضها واما في النصب فلان الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فكما تتبع النصب الجر
في الاسماء كذلك يتبع النصب الجزم في الافعال فقوله ومن قيام الحرف مقام الحركة
اشارة الى ان الفعل يكون معربا كالاسم والى ان المعرب منه هو المضارع والى انه
يكون اعرابه بالحركة كالاسم وبالحرف بمثله وهذا بالنظر الى نظر المنتهى واما بالنظر
الى جانب المبتدى فالطريق ما ذكرنا فقوله ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان
معطوف على قوله وقد يكون بالحروف عطفا معنويا مبنيا على ملاحظة جانب المعنى
في الجانبين تقديره وقد يكون بالحروف في الاسماء وقد يكون بالحرف في الفعل
المضارع وهذا اوضح لمن تأمل في مدلول الكلام بملاحظة المقام **فصل**
قد بهنا ك فيما سبق على ان المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من علم النحو هو
معرفة الاعراب الحاصل للكلمات الواقعة في التراكيب واعتناء النحوي جله بل كله
مصروف الى مباحث الاعراب والمعرب حتى قصر بعضهم النحو على معرفة الاعراب
لشهد بذلك ان القوم يفسرون النحو بمعرفة احوال اواخر الكلم من جهة الاعراب
وقد نبه المصنف على هذا المعنى تنبيها خفيا اولا حيث قدم مباحثها على سائر المباحث
في سائر الابواب وثانيا حيث وضع للاعراب فصلا على حدة تنبيها على الفرق
بين المقدمات وبين المقصود بالذات وثالثا حيث وضع لكل منهما فصلا على
حدة وكل ذلك تنبيه على شدة الاعتناء بشانهما وقدم الاعراب على المعرب لان
معرفة المشتق موقوفة على معرفة مبدء الاشتقاق الاسماء كلها على كثرتها على
مرين صدر الفصل بتقديم الاسم اولا الى المعرب والمبنى ثم فسر كلا منهما على
حدة اذ المقصود الاصلي كما عرفت معرفة المعرب وما اثره المصنف ابلغ واوكد لتضمنه

لتضمنه على المعرب فالعلم الاول هو الذي يستفاد من تفسيره والعلم الثاني
هو الذي يستفاد من بيان مقابله اذ الاشياء تتبين باضدادها والعلم حسن
علم واحد معرب بالرفع خبر مبتداء محذوف اى هما معرب ومبنى وبالجر والرفع
بدل من ضربين بدل البعض من الكل والضمير محذوف او هو بيان للضربين مع تابعه
وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل كما ذكر في تفسير الاعراب اذ الاعراب لما كان ... اختلاف الآخر
باختلاف العوامل كان المعرب بالضرورة ما يختلف آخره باختلاف العوامل والاولى
ان يجعل قوله كما ذكرنا اشارة الى جميع ما سبق في فصل الاعراب من ان الاعراب
هو الاختلاف ومن التمثيل بقوله جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ومما ذكر
بعده من ان الاعراب يكون لفظيا ويكون تقديريا ويكون بحركة ويكون بحرف
فلا حاجة اذن الى ما ذكره صاحب المفصل حيث قال المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او محلا بحركة او بحرف يعني ان قوله كما ذكرنا يناب مناب جميع ذلك
فلا حاجة الى ذكره ههنا فاما قوله او محلا ففيه تسامح واراد به او تقديرا كما بهناك
عليه فيما سبق والا لدخل في تعريف المعرب المبني لانه يقصد عليه انه يختلف آخره محلا
فليتأمل او هو مبني على ان كلا من اللفظيين اعني التقديري والمحلي يطلق على الآخر كما
هو مذهب الاوائل اذ التخصيص انما هو اصطلاح المتأخرين واما المتقدمون فلا
يفرقون بينهما وهذا اشبه بكلام المفصل لانه قال بعد ذلك في بيان الاعراب
التقديري واختلافه محلا في نحو العصا وسعدى والقاضي حالتي الرفع والجر والمباحث
المتعلقة باختلاف قد فصلنا ها في الفصل السابق في تفسير الاعراب فلا حاجة الى
الاعادة ههنا فلنقتصر ههنا على حرف واحد وهو ان الحق عندي ان يقال في تفسير
المعرب المعرب كلمة واقعة في التركيب في آخرها حركة او حرف يحصل بحصول العامل
لفظا او تقديرا او المبني ما ليس كذلك وان شئت اوضح فقل المعرب اسم تركب مع عامل

احدث في آخره حركة او حرف لفظا او تقديرا المبني بالكنك فقولنا اسم اخراج للفعل
اذ الكلام في الاسماء وهو ظاهر وقولنا ركب اخراج لما لا تركيب فيه بل هو تعديد
كاسماء حروف الهجي نحو الف ب ت ث وكاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثه و
نحو زيد بكر عمرو دار غلام جارية ثوب ونحو ذلك وقولنا مع عامل اخراج لمثل
التوابع مع متبوعاتها ولمثل المضاف مع المضاف اليه اذ الاسم بهذا التركيب لا
يستحق اعرابا اصلا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو كهيعص وحم
عسق الى غير ذلك وبهذا يظهر ان هذا التعريف حسن من تعريف ابن الحاجب حيث
قال المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل فان فيه هذا التعريف فاسد اذ الدور
فيه لازم لان العلم بالاحداث على النحو المذكور موقوف على العلم بان هذا الاسم
معرب فتعريفه دور وبهذا يجيء ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في تعريف كلام القوم
في تفسير المعرب بانه ما اختلف آخره باختلاف العوامل حيث قال هو تعريف دوري
اذ المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل المقصود الاختلاف الذي يصح لغة وصوفة
مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فتعريفه به دور وبهذا اعترض
حق صوبه المحقق الرضي وغيره من المحققين قلنا معرفة الاعراب والمعرب قسمان
سليقي وكسبي فالسليقي هو الذي يعرفه الاعراب الخلص والعرب العرباء بحسب
الغريزة والسليقة والكسبي هو الذي يعرفه المشتغلون بقواعد النحو ومسائلها معرفة
مستنبطة من استقراء كلام العرب الموثوق بعربيتهم مستنباطا مبنيا على قوانين
كلية ومقاييس مبنية عليها ولا يخفى على ذي فطنة ان المحتاج في معرفة الاعراب
والمعرب الى تعريف انما هو المعرفة الكسبية لا السليقية وان النحوي انما هو العارف
الكسبي لا السليقي فانه لا يسمى نحويا ولا يعد علمه نحوا صرح بذلك صاحب المفتاح
في قسم النحو فانه قال النحو ان تنحو معرفة كيفية التراكيب فيما بين الكلم العربية اصل المعنى

المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية
عليها ليحترز بها عن الخطاء فيها من حيث تلك الكيفية ثم قال والتقييد بما
ليس احترازا عن معرفة العرب العرباء والاعراب الخلص فانه لا يسمى نحوا فمن
عرف علم النحو واحاط باحوال المفردات في التراكيب وعرف ان الاعراب
ما هو والمعربات هو والمبني ما هو عرف ان الاعراب صادق على الحركة الواقعة
على دال زيد في جاء في زيد وان المعرب صادق على زيد وان المبني صادق على
مثل هؤلاء في جاء في هؤلاء فان جمع مثل الاول في تركيب من تراكيبهم عرف
انه اسم ركب مع عامله وان عامله احدث فيه حركة فيقرأه مرفوعا وان
اراد ان يركب من عنده كلاما مشتملا على مثله جعله مرفوعا وقس على ذلك
الباقي وكيف لا والمقصود من تدوين الفن انما هو معرفة التراكيب
الواقعة في التنزيل الالهي والحديث النبوي بمقاييس مستنبطة من استقراء
كلام العرب وكل مفرد في تراكيبهم يصدق عليه تعريف المعرب معرب وكل مفرد
في تراكيبهم يصدق عليه تعريف المبني فهو مبني فليتفطن حينئذ ما فعله هؤلاء
ليكون كلامه موافقا لكلامهم فان قيل جميع ذلك حسن واضح الآن قولكم
اسم ركب مع عامل لا تناول المبتدا والخبر ولا قولك قم واكرم ولا مثل
زيد في قولك زيد في جواب من قال من جاءك قلنا التركيب مع العامل ان
يكون عامله معه سواء كانت هذه المعية صورية او اعتبارية متعلقة باعتبار
المعتبر فاندفع النقض الا ترى انهم عرفوا الكلام بالمركب من كلمتين ذكره في
المفصل وغيره مع ان ذلك داخل فيه ومبني وهو ما حركته وسكونه لا بعامل
اذ المعرب لما كان عبارة عن اسم يكون حركته وسكونه بعامل كان قضية التقابل
قاضية بان المبني يكون اسما حركته وسكونه لا بعامل وعلى كل تقدير وكلمة ما في

كما سبق التعريف فيما كنايه عن الاسم اذ الكلام في الاسماء فخرج الفعل ثم المعرب
عارض بين منصرف وهو ما يدخله الجر مع التنوين وغير منصرف وهو ما لا يدخله
الجر مع التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا بين اولا قسمة الاسماء الى المعرب
والمبني ثم عقبها بقسمة اخرى وهو تقسيم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف وظاهر
هذا التقسيم ان هذه ضمنية حاصرة كالقسمة الاولى الا ان تيسره لكل واحد من
القسمين يمنع الحصر وذلك لانه فسر المنصرف بانه الذي يدخله الجر مع التنوين
وغير المنصرف بانه الذي لا يدخله الجر مع التنوين ويكون في موضع الجر مفتوحا
فبقيت بهما اسماء كثيرة لانه خرج تحت واحد منهما الجمع المذكر السالم فانه
لا يدخله الجر والتنوين فلا يكون منصرفا وليس في موضع الجر مفتوحا فلا يكون
غير المنصرف ايضا وكذلك كل اسم اعرب بالحرف فانه واسطة خارجة فالصواب
ان يقال ثم المعرب منه المنصرف ومنه غير المنصرف ليكون اشعارا بانه لم
يقصد به الحصر كالتقسيم الاول بل المقصود ان المعرب بعضه منصرف وبعضه
غير منصرف وبعضه واسطة وفي كلامه تنبيه بل تصريح بان كلا من المنصرف
وغير المنصرف من باب المعربات ولهذا اجعل مورد القسمة المعرب وقوله يدخله
الجر مع التنوين حقه ان يقال ما يدخله الجر والتنوين بالواو اذ المقصود بالتجويز
والمنع هو الانفراد لا المعية ففي جانب المنع لا يعلم امتناع دخول احدهما على
الانفراد وانما وقع فيه المص تقليدا لعبارة المفتاح حيث قال المعرب نوعان
نوع من الاسماء وهو يختص بالرفع والنصب والجر ونوع من الفعل الافعال وهو يختص
بالرفع والنصب والجزم ثم ان النوع الاسمي صنفان صنف يغير الحركات مع التنوين
ويسمى منصرفا وصنف لا يقبلها مع التنوين ويسمى غير منصرف الا ان عبارة
المفتاح جيدة لا غبار عليها اذ الكلام ههنا في القبول بخلاف عبارة المص

المص فان الكلام ههنا في الدخول والفرق واضح والعبارة الجيدة ههنا عبارة
المفتاح حيث قال الاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين
كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يجر عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويجر بالفتح
موضع الجر كاحمد ومروان الا اذا اضيف او دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف
واسم الممكن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الامكن انتهى عبارته وههنا فائدة جليلة
وحاصلها ان الكل من المعرب والمبني القابا خاصة فالقاب حركات الاعراب رفع
ونصب وجر والقاب حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف قال ابن الحاجب
وضعوا الحركات كلا من التنوين القابا مخصوصة ليكون اللقب مشعرا بخصوصية
النوع فاذا قيل رفع علم انها حركة اعراب واذا قيل ضم علم انها حركة بناء وكذلك الباقي
وكذلك قولهم مرفوع ومضموم الى الآخر ثم قال وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين
والمتأخرين واما الكوفيون فيجعلون كل واحد من اللقبين لكل واحد من القسمين
انتهى فههنا ابحاث الاول ان قوله وكان في موضع الجر مفتوحا حقه ان يقال
وكان في موضع الجر منصوبا كما قال فيما سبق وستوى النصب والجر في ما لا ينصرف
نحو رايت احمد ومررت باحمد اذ قد عرفت آنفا ان الفتح من القاب البناء وقد
صرح المص بان غير المنصرف من قسم المعرب الثاني ان قضية المعية في التفسيرين قاضية
بان المعتبر فيهما الدخول بقيد المعية وليس كذلك اذ التنوين معتبر في الاحوال الى
الثلث في المنصرف مطلقا وفي غير المنصرف مسلوب في الاحوال الثلث كذلك غالبا
ان الجر ايضا مسلوب في غير المنصرف في الحالة الاخيرة كما ان التنوين مسلوب الثالث
ان غير المنصرف على مقتضى تفسير المص عبارة عن اسم لا يقبل التنوين والجر ويكون
في موضع الجر مفتوحا ولا يخفى ان المجرور في نحو مررت بعمرنا وعثمانا وفي نحو صليت
في المساجد خارج عن تفسيره فقوله في اخر الباب وكل ما لا ينصرف اذا اضيف

او دخله الالف واللام ينجر بالكسر لا معنى له لانا لا نسلم ان المجرور ههنا غير منصرف بتفسيره وهذه المواخذة واردة على ظاهر كلام المفصل ايضا الا انه فرق بين كلام المص وكلامه اذ الاستثناء يمكن ان يجعل جزءا من التفسير هناك بخلاف كلام المص وهذا ظاهر وكذا قوله والاسباب الماخوذة من الصرف تسعة لا يرتبط بما قبله وبالجملة فالخلل في كلام المص واضح الرابع ان المخصوص بالمنع انما هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين ولا استشعار به والجواب عن الاول ان هذه عبارة سيبويه في كتابه واياثار الفتح على النصب تنبيه بينة على المشابهة الخفية بين غير المنصرف وبين الفعل لان غير المنصرف وان لم يكن مبنيا الا انه شبيه بالفعل وهو مبني فنبه بذلك على هذه المشابهة ولهذه النكتة قال ابن الحاجب غير المنصرف بالضمة والفتحة فاستعمل الضم والفتح اللذين هما مختصان بالمبني وذكر الشارح الفاضل ههنا جوابا حاصله ان النصب علم المفعولية وشعار لها ولا مفعولية في مررت بأحمد فلو ذكر النصب لكان هذا بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا فتركه وذكر الفتح حذرا عن هذا المعنى هذا كلامه وفيه نظر اما اولا فلان الفتح ايضا شعار بالبناء فلو عبر المعاني الضمنية كان هذا ايضا بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مبنيا فكونه مبنيا كونه مفعولا واما ثانيا فلانه لا شك ان المجرور في مررت بمرو ان مفعول به لان المجرور بحرف الجر مفعول به عندهم ولهذا قال الشارح الفاضل في باب الاعراب المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل اما بغير واسطة كضربت زيدا واما بواسطة حرف جر نحو مررت بزيد فالصواب اذن ان يعتبر انتفاء المفعولية في نحو جاءني غلام احمد لا في مررت باحمد واما ثالثا فلانا لا نسلم انه لو قيل وكان في موضع الجر مفعولا لكان بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا بل هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر متحركا بحركة مشعرة بالمفعولية ولا ضير في ذلك اذ قد عرفت انه في بعض المواضع

المواضع كذلك مررت باحمد بل المثال الذي اعتبره المص كذلك وعن الثاني ان معنى المعية ههنا هي الشاركة في القبول يعني المنصرف ما يقبل دخول الجر مع قبول التنوين يعني يقبلهما لان مقارنة القبول بالقبول لا يقتضي وجوب المقارنة في الدخول ومعنى المعية في الثاني هي الشاركة في عدم القبول يعني لا يقبل شيئا منهما اصلا وفي عبارة المفتاح كما يلونا عليك استشعار بهذا المعنى فالمعية ههنا مستعملة في مجرد الجمع والظرف صفة لمصدر محذوف في الموضعين اي المنصرف ما يقبل دخول الجر قبولا كائنا مع قبول التنوين وغير المنصرف ما لا يقبل دخول الجر اي شيئا قبول دخول الجر انتفاء كائنا مع انتفاء قبول التنوين والنكتة في ايثار مع على الواو هي الاستشعار بان المقصود بالمنع اولا وبالذات هو التنوين و الجر تبع له في المنع وهذا هو المذهب عند بعض النحاة لا ان كلا منهما مقصود بالمنع كما هو مذهب الآخرين وسيأتيك تحقيقه في اواخر ايا انشاء الله تعالى هذا والعبارة المنقحة في هذا المقام ان يقال المنصرف اسم يقبل التنوين في الاحوال الثلث ويقبل الجر في موضعه وغير المنصرف اسم لا يقبل التنوين في شيء من الاحوال اصلا ولا يقبل الجر في موضعه بل يكون في موضع الجر لا بالجر بل بالفتح وهذا القيد معتبر في التفسير على جميع التقادير والا انتقض التعريف بالمضاف وذي اللام لان كلا منهما لا يقبل التنوين في شيء من الاحوال والاخراج بمنع الجر وكون جره فتحا وعن الثالث ان الانصراف عنده على مقتضى تفسيره عبارة عن قبول التنوين مطلقا وعن قبول الجر في موضعه وعدم الانصراف عبارة عن عدم قبول التنوين مطلقا وعن عدم قبول الجر في موضعه ولكن لعدم الانصراف اسباب هي الاسباب التسعة التي فصلها المص ههنا فكل اسم يوجد فيه سببان يثبت عدم القبول وفي كل اسم لا يوجد فيه السببان يثبت القبول فقوله وكل ما لا ينصرف معناه كل اسم يوجد فيه السببان لعدم القبول مثل مساجد وعمر مثلا اذا اضيف مثل

بمعرفا او عرف باللام مثل في المسجد بقبل الجر في موضعه فانطبق اخر كلامه هذا
تفسيره ههنا وقوله والاسباب المانعة من الصرف معناه الاسباب المانعة من قبول التنو
والجر فان قيل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها يقوم مقامهما وحكمه انه
لا يقبل الجر ولا التنوين كما صرح به ابن الحاجب فيجوز ان يكون كلام المص ههنا بيانا
لحكمه ويكون كلامه اخرا مبنيا على ان غير المنصرف ما فيه علتان فينطبق الكلامان قلنا
هذا وان كان جايزا بتكلف الا انه خلط وتخليط الكلام المتقدمين بكلام المتاخرين
لان الاوايل يفسرون غير المنصرف بما فسره المص والمتاخرون يفسرونه بما فيه علتان
ويجعلون عدم القبول حكما له فلا معنى للتخليط مذهب الاوايل بالاواخر وعن الرابع انه اعتمد
في ذلك على تصريح القوم بحقيقة الحال وبالتفصيل في هذا المقام والاسباب المانعة
من الصرف اى من قبول التنوين والجر اعلم ان الاصل في الاسم الانصراف فهو لكونه
اصلا غير محتاج الى سبب واما المنع عنه ففرع على الاصل فهو لكونه خلاف الاصل يحتاج الى
سبب فاحتاج المص الى تفصيل اسبابه فقصلها وقال تسعة والسر في ذلك اى في ان كل
اسم وجد فيه شيء من هذه الاسباب غير منصرف ان الاسم اذن يصير شبيها بالفعل و
الفعل ممنوع من الجر والتنوين فجعل شبيهه ايضا ممنوعا منهما تحقيقا لما به المذكور و
ووجه الشبه بالفعل ان الفعل فرع للاسم وثان له وغير المنصرف ايضا فرع للمنصرف وثان له
ولان الاسم بهذين السببين يصير شبيها بالفعل من جهة ان الفعل فيه فرعيتان
اذ هو فرع الاسم اشتقاقا وافادة وكل من سببيه فرع لشيء وثان له فاجتمع في غير
المنصرف فرعيتان كالفعل فصار شبيها به فسلب منه وهو الجر والتنوين فان قيل
فاذا شابه غير المنصرف الفعل شابهه الفعل ايضا فلم غلب الفعل عليه دون العكس قلنا
اذ الفعل سبق في الاعتبار وباق على نمط الاصلي وجار على سيرة الاصالة فجعل اصلا
وشبهه اولى فقوله تسعة مبني على قول الجمهور والا فهي عند البعض عشرة عاشرها

عاشر بالف الالحاق قال صاحب المفتاح وقد عد بعض النحويين عاشرا منها و
هو الف الالحاق ومن تركه لحقه بالف حبلى التعريف هو فرع التنكير والمراد
بالتعريف هي العلمية ولهذا تراهم يقولون شرط ان لا يكون بحرف ولا اضافة
يريدون به العلمية اذ التعريف الذي لا يكون بحرف ولا اضافة منحصر في العلمية
اذ قد تقرر ان المعارف خمس المضمرات والمبهمات والمعرف باللام والمضاف
الى المعرفة والاعلام فالمضمر والمبهم خارج عن المبحث لانه مبني وغير المنصرف
من باب المعربات واذا شرط انتفاء التعريف الحرفي والاضافي كان منحصرا في
العلمية فان قلت خروج المضمر والمبهم عن المبحث ظاهر اذ هو مبني الا ان
المعرف باللام وبالاضافة يتصور فيهما منع الصرف لانهما معربان فلاي سبب
اخرجا عن الاعتبار قلت ان فسر غير المنصرف بما فسره المص فالامر ظاهر اذ كلاهما
خارج بقوله وكان في موضع الجر مفتوحا فان فسر بما فيه علتان فكذلك لانه يلزم
لهذا المعنى وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم والتانيث هو فرع التذكير
قال سيبويه في الكتاب اصل الاشياء التذكير ثم يخص بعد فكل مؤنث شيء والشيء
مذكر والتذكير اول وهو اشد تمكنا كما ان النكرة اشد تمكنا من المعرفة لان
الاشياء انما يكون نكرة ثم تعرف هذه عبارته ولان التانيث في الاكثر انما هو
بالحاق العلامة والتذكير في التجرد ورتبة الزيادة متاخرة عن رتبة التجرد
ووزن الفعل هو فرع لوزن الاسم اذ الاسم اصل فوزنه ايضا كذلك والوصف
هو فرع للموصوف والعدل هو فرع للمعدول عنه والعجمة هو فرع للعربي لان لسان
الغير فرع في كل لغة والتركيب هو فرع للافراد والجمع الاقصى فرع للواحد والالف
والنون المضارعتان اى المثبتان لا لفي التانيث الفرعيتين ههنا ظاهرة
اذ المشبه فرع للمشبه به ووجه الشبه انهما زايدتان زيدتا معا كالفين بل هما في

حكم زيادة واحدة بدليل سقوطها معًا في الترحيم متى اجتمع في الاسم سببان
منها او تكرر واحد منع الاسم الصرف لما كان الظاهر المتبادر الى الفهم من
العبارة السابقة وهي قوله والاسباب المانعة من الصرف ان كل واحد من
هذه الاسباب سبب بمنع الصرف ولم يكن الامر كذلك بل السبب اثنان منها
عقب تعداد تلك الاسباب بهذا الكلام تنبيها على المرام ودفعا لما يتبادر
من تلك العبارة الى الافهام ودفعا للسوال المشهور في هذا المقام وهو
ان السبب ما يتحقق عنده المسبب ومنع الصرف لا يتحقق بمجرد تحقق واحد من
هذه الاسباب وليكون تنصيصا على مذهب البصريين وتزييفا لمذهب الكو
فيين حيث يجوزون منع الصرف للعلمية واحدها زاعمين ان هذه قوية ولقوتها تؤثر
واحدها وتوقف تاثير كثير من الاسباب الى وجود ما يتمسكون في ذلك بقول عباس بن
مرداس شعر وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فان مرداس
علم ليس فيه سبب آخر مع انه جعله غير منصرف واجيب بان الرواية ممنوعة بل الرواية
هكذا يفوقان بالتثنية في مجمع وردّ بانه لا معنى لمنع الرواية اذ قد ثبت صحتها في الكتب
الصحيحة كصحيح مسلم وغيره والبصرية باجمعهم عجزوا عن التفصي عن هذا التمسك فآخر ما
استقر عليه جوابهم انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وبهذا وجه يمكن اعتباره
وبهوان بقراءة مرداس بكسر السين على اعتبار الاضافة بحذف ياء المتكلم والاكتفاء
بالكسرة على ما هو الكثير في الاستعمال والكسر والفتح من قبيل بيئة الاداء والتواتر
غير جار مجرى ذلك فسقط اذن تمسك الكوفية بذلك وبهذا وجه اخر يمكن اعتباره وهو
ان القواعد النحوية وان كانت كلية الا انها مبنية على سعة الكلام وحال الضرورة
مستثناة عنها الا ترى ان نحو قوله اعد ذكر نعمان لنا فونه مع انه غير منصرف
فكذا امرء القيس سقط تنوينه مع انه منصرف وقوله او تكرر زيادة من عنده زاد بها

زاد بها دفعا للسؤال المشهور بهنا لان عبارة النظم هكذا متى اجتمع في الاسم سببان
او واحد يقوم مقامهما فورد عليها ان التعدد في فاعل اجتمع شرط فكيف صح ان يقال
متى اجتمع واحد فعدل المص عنها وزاد لفظ تكرر قلعًا لهذا السؤال واغنا عن الا
حتياج الى الجواب فان قيل اجتماع السببين في سبب واحد هل يقبل توارد العلتين
على معلول واحد وهو محال مسلّم فكيف وجه قولك تسمية كل واحد سببا مجازا او السبب
في الحقيقة اثنان منها فلا توارد وقد نبه المص على هذا المعنى حيث رتب السبب اعني منع
الصرف على اجتماعهما بقوله متى اجتمع منع الصرف اي منع الصرف حكم لا يتخلف عن الاجتماع
اصلا وقد نبه على هذا المعنى بكلمة متى حيث لم يقل اذا اجتمع فقوله منع الصرف الخ منع
عن قبول الجر والتنوين فورد عليه الانتقاض بنحو صليت في المساجد ومساجدكم فاحتاج الى
توجيهم في ابواب بقوله وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الخ يعني ان هذه الحالة مستثناة
من القاعدة المذكورة فليتامل فيه وقوله منع الصرف بلفظ المبني للمفعول ونصب
الصرف على الحذف والايصال لانه يقال الاسم ممنوع عن الصرف ففي منع ضمير مستتر راجع الى
الاسم قايم مقام المفعول الاول الذي هو بلا واسطة حرف الجر وقوله الصرف نصب
مفعول ثان وحقيقته الحذف والايصال كما ذكرنا لان المنع لا يتعدى بلا واسطة الا
الى مفعول واحد ويجوز ان يقرا منع على لفظ المبني للفاعل وفاعله ضمير مستتر عايد الى
الى الاجتماع المفهوم من اجتمع ومفعوله الصرف اي متى اجتمع في الاسم سببان
منع اجتماعهما الصرف وهذا اظهر الآن العبارة المسموعة هي الاولى وما وجد
ذلك فيه احد عشر اسما ما هذه موصوله وصلته الجملة بعده وفاعل وجد قوله ذلك
وهو اشارة الى السببين ولفظ ذلك يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع فصح
ان يشار الى التثنية ولان المثنى بهنا في حكم الواحد فصح الاشارة اليه بلفظ الواحد و
العايد الى الموصول في الصلة قوله فيه والموصول مبتدا خبره قوله احد عشر اسما

وهو مبني على الفتح مثل خمسة عشر اى الذى وجد السببان فيه احد عشر اسما اى
احد عشر قسما ذكر الاسم واراد به القسم اذ الحكم غير منحصر في هذه الاسماء بل المراد
بها الاقسام وهذا ظاهر والمراد ان منع الصرف مرتب على هذين السببين في
هذه الاقسام بعضها في حالة التنكير وبعضها في حالة التعريف ولما كان التنكير
اصلا قدم الاقسام المتعلقة به على الاقسام المتعلقة بالتعريف فقال خمسة حالة
التنكير فقدم الخمسة النكرية على الستة المعرفة لتقدمها عليها وصفا وموصوفا فقوله
خمسة اى خمسة منها اى من احد عشر فقوله خمسة منها بدل بعض من احد عشر على حذف
العائد كما ذكرنا على نمط قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا بقوله حالة التنكير نصب
ظرف لقوله وجد اى الذى وجد فيه السببان معا خمسة حالة التنكير وستة حالة التعريف
ويجوز ان يقال خمسة مبتدأ لتخصصه بالصفة المذكورة وخبره محذوف وقوله حالة
التنكير ظرف للخبر المحذوف تقديره خمسة من احد عشر لوجد ذلك فيها حالة التنكير فليتأمل
ثم اخذ ان يفصل تلك الخمسة فقال وهي افعل صفة فقوله صفة حال من افعل
حملا المضمر على اسم الاشارة نحو هذا بعلي شيخا كانه قيل وهذه افعل صفة وجعلها صفة
لافعل ليس بشئ اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة نحو احمر فانه غير منصرف ان كان
نكرة لمكان السببين الوصفية ووزن الفعل وان كان معرفة بان جعل علما
فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال الشارح الفاضل وجه المنع في افعل صفة
الوصفية والوزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم وهو مردود اذا لا كثرية
موجودة في حاتم ولاشع ومستفيبة في احمر ولاوف وفعلان الذى مؤنثه فعلى
اى الموضع الثاني من المواضع الخمسة فعلان نحو سكران ووجه المنع فيه الوصفية
والالف والنون والمضارعتان لانى التأنيث ووجه المضارعة امور ثلثة الاول
ما ذكرناه عند تعديد الاسباب الثاني ان لكل من المذكر والمؤنث ههنا صيغة منفر

مفردة مخالفة لصيغة الآخر فصيغة المذكر سكران وصيغة المؤنث سكرى نحو
احمر في المذكر وحمراء في المؤنث الثالث ان تاء التأنيث لا يجتمع مع الالف والنون
فلا يقال سكرانة كما لا يجتمع مع الالفين فلا يقال حمراوة وانما قيد فعلان بالذى
مؤنثه فعلى احترازا عن فعلا فعلانة فانه منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان
وعريانة ووجه الصرف ههنا انه لا مضارعة بين ذلك وبين الالفين لانتفاء
الوجهين الاخيرين اذ لفظ المذكر والمؤنث لا يفرقان الا بالتاء وعدمها لكن
اذا جعل علما فهو ممنوع من الصرف اذ قد عرض ههنا وجه من الشبهة وهو امتناع
التاء اذ العلمية تمنع من الزيادة كما يمنعها من الحذف والمعدول اى الموضع الثالث
من المواضع الخمسة المعدول نحو ثلاث ورباع واحاد وموحد وثناء ومثنى وثلث
ورباع ومربع الى عشار ومعشر على الاكثر لان بعضهم قصروا بناء فعال ومفعل
على ما لا يتجاوز من اربعة وهذا متفق عليه لانهم يقولون احاد وموحد وثناء ومثنى
وثلث ومثلث ورباع ومربع فاذا جاوزذلك فهو مختلف فيه والاظهر انه يعبر
الى عشار ومعشر نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن و
تساع ومتسع لان استعمال هذه مع باء النسبة كثير مطرد كالخماسي والسداسي والرباعي و
الثماني والتساعي وهذا دليل على انه ثابت الى عشار ومعشر فان قيل فكيف صحت
هذه النسبة ولا تكرير في المنسوب ولا في المنسوب اليه او الثلاثي نسبة الى ما هو على ثلثة
احرف وكذا اخواته وايضا كيف صحت الضمة في الثلاثي في النسبة اليه ثلاثي بالفتح قلنا
هذا المجاز من مجازات النسب او هو من قبيل تغيير النسب على خلاف القياس نحو الحكمية بفتح
الكاف في النسبة الى الحكمة والارضية بفتح الراء في النسبة الى الارض وبالجملة فوجه
المنع في ثلث ورباع الوصفية والعدل والى هذا اشار المص بقوله عدلا عن ثلثة
ثلثة واربعة اربعة وهذا مذهب سيبويه وعند ابن السراج السببان فيهما العدل

وتكريره وعند الكوفية العدل وتعريفه اذ يمتنع فيه دخول اللام واورد على سيبويه
بهنا ان الوصف في المكرر عارض كعروضه في اربع في مررت بنسوة اربع
فلاى سبب اعتبر الوصف بهنا ولم يعتبر هناك واجيب بالمنع اى لا نسلم
ان الوصف في المكرر عارض بل هو اصلي لانه موضع كذلك فان قيل ففي المعدول
عنه سببان العدل وتكريره فيجب ان يمنع الصرف قلنا محل الصرف ومنعه هو الاسم
المفرد او ما في حكمه كبعلبك لا الاسمان فان قيل ما الدليل على ان ثلث ورباع
معدولان عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة قلنا انهم وجدوا لفظ ثلث وثلثة ثلثة
بمعنى واحد وفهموا بشهادة استعمالهما فائدتهما تقسيم ذي اجزاء على هذا
العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد قد جاء مكررا على الاطراد
في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت
العراق بلدا بلدا فالقياس اذن في باب العدد ايضا تكريرها لكن استغراء والحاقا
للفرد المتنازع المشكوك بالاعم الاغلب لما وجدوا لفظ ثلث غير مكرر لفظا ولم
يات مكررا بمعناه الا ثلثة ثلثة حكموا عليه بان اصله مكرر هو ثلثة ثلثة وكذا اخواته
فقوله عدل لا هذه الجملة في موضع النصب حال من ثلث ورباع لانهما مفعولان
معنى لان قوله نحو ثلث ورباع في قوة ان يقال انقل اليهما حال كونهما معدولين
ولفظة قد مقدرة على نمط قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وما في اخره الف
التانيث اى الموضع الرابع من المواضع الخمسة الاسم الذي في اخره الف التانيث
مقصورة او ممدودة نصب حال من الف التانيث لانه فاعل اذ التقدير الاسم
الذي يكون في اخره الف التانيث فالمقصورة نحو حبلى وبشرى والممدودة نحو حمراء
وصحراء والنسخ في ذلك مختلفة ففي بعضها الاثر للمثال اصلا وفي بعضها نحو حمراء و
صحراء بذكر مثالين للممدودة وترك المثال للمقصورة على اصله والنسخة التي قرأنا

قرأناها عنه استاذنا شمس الائمة فخر الملة شمس الله والدين محمد تغمده الله تعالى برضوانه
وبوأه اعلى منازل جنانه فانه كان سيفا من سيوف الله على اعداء الله وهو
وان كان اخي نسبا لابي وامي الا انه كان والدي تربيته وتعليما وتكميلا وارشادا
الى مصالح الدين والدنيا كانت هذه النسخة هكذا نحو بشرى وصحراء وهذه النسخة
اصح النسخ روايةً ودرايةً وسميت الف بشرى مقصورة اذ القصر في اللغة الحبس و
المنع قال الله تعالى حور مقصورات في الخيام اى محبوسات ممنوعات عن الغير وهذه الالف لما
امتنع عليها الحركات صارت كانها ممنوعة منها وسميت الف صحراء ممدودة للكان الحد وهو
ظاهر واطلاق النص ينبيه على انه لا فرق بين ان يكون الاسم المشتمل على الالف اسما
كبشرى وصحراء او صفة كحبلى وحمراء ولا بين ان يكون معرفة او نكرة ويجب ان يعلم ان
علامة التانيث في مثل صحراء وحمراء انما هي الهمزة لا الالف التي قبلها اذ قد تقرر ان
علامة التانيث محلها آخر الكلمة قال سيبويه في الكتاب الحقت الف التانيث
بعد الف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة وذلك نحو حمراء وصفراء
وصحراء ونحوها فقد جاءت الالف في هذه الامثلة كلها للتانيث انتهى وهذه الغيرة
التي هي علامة التانيث كانت الفا في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم زادوا
قبلها الفا للفرق بين المؤنثين المؤنث افعل او مؤنث فعلان وذلك لان
مؤنث فعلان هو فعلى كما يقال في سكران سكرى وفي عطشان عطشى ومؤنث
افعل هو فعلاء بزيادة الالفين اذ لو جعل مؤنث افعل ايضا فعلى واكتفى
بهذه الالف الواحدة لالتبس مؤنث احد البابين بالآخر فلما جرم زادوا في مؤنث
افعل الفا اخرى تحقيقا للفرق ودفعا للالتباس فالتقى ساكنان وامتنع حذف
احدهما اذ لو حذف لفات الفرق الذي كان مطلوبا فحركت الثانية فصارت
بهمزة فان قيل فلم خص مؤنث افعل بزيادة الالفين واكتفى في مؤنث فعلان

بالف واحدة ولم يعكس الامر قلنا لان افعل هذه شبيهة بافعل التفضيل و
وزنا وصورة ولافعل التفضيل مزية معنوية علان فاراد وا ان يكون لافعل
هذه ايضا مزية على ذلك اذ هي في صورة الاول فخصصوه بهذا القدر من المزية
حملا له على اخيه لما بينهما من التآخي فان قيل لاي سر جعلوا الالف الاولى زائدة
في المرة الثانية ولم لم يقولوا ان الثانية زائدة في المرة الثانية مع ان اعتبار ا
الزيادة في الآخر اولى فان هذا يغني عن اعتبار التقديم والتأخير فان هذا اولى
وارتكابها خلاف الظاهر على ما لا يخفى قلنا قد بينا ذلك في اثناء التقرير على هذا
السر ان تنبهت وذلك لان اصل حمراء حمرى وهو تأنيث احمر والالف علامة
التأنيث كسكرى وعطشى الا انه لو اكتفى بهذه الالف التي زيدت للتأنيث
لالتبس المؤنث كما فصلنا فاحتاجوا الى زيادة الف اخرى للفرق فهذه الالف
الف الفرق لا الف التأنيث والف التأنيث انما هي التي زيدت اولا لقصد ان يكون
علامة للتأنيث وقاعدة الفن قاضية بان يعتبر الف الفرق مقدما على الف التأنيث
ليكون علامة التأنيث واقعة في آخر الكلمة تحقيقا للقاعدة الممضاة وكلام سيبويه
في الكتاب قاض بان علامة التأنيث هي الهمزة وانها كانت في الاصل الفا الا انهم
حركوها لالتقاء الساكنين فصارت الالف همزة وقال الشارح الفاضل والدليل
على ان الهمزة منقلبة عن الالف قولهم صحارى في جمع صحراء اذ لو كانت التي للتأنيث
في خطيئة لوجب ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحارى على مثال بحاريّ كما
ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير هذا كلامه وليس بشيء لان المستعمل في جمع
صحراء والشايع في الاطلاقات صحارى بفتح الراء والف بعدها واصله صحاري
بتشديد الياء وذلك لانهم اذا ارادوا ان يجمعوا صحراء ادخلوا بين الحاء والراء الف
وكسرت الراء كما يكسر ما بعد الف الجمع في نحو مساجد وجعافر ثم قلبت الالف الاولى التي

التي بعد الراء ياء لكسرة الراء التي قبلها ثم قلبت الالف الثانية وهي الف
التأنيث ياء بالضرورة فاجتمعت ياآن فادغمت احديهما في الاخرى فصار
صحاري ثم حذفت احدى الياءين فبقي صحاري ثم قلبت كسرة الراء فتحة وقلبت
الياء الفا لامكان الفتحة فقالوا صحارى على وزن نصارى واذا كان كذلك ثبت
ان صحارى ليس نظير الخطية حتى يستدل به عليه فان قيل جميع ذلك محسن واضح الا
انه ثبت بهذه المباحث المذكورة ان الالف الاولى في نحو حمراء وصحراء الف الفرق لا الف
التأنيث وان الف التأنيث انما هي الثانية فقط فما معنى قولهم والالف والنون
المضارعتان لالفي التأنيث وهذه عبارة المصنف وكررها في تعديد الاسباب قلنا
مرادهم بالفي التأنيث الف المقصورة نحو بشرى والممدودة نحو حمراء لا الالفان اللذان
في نحو حمراء فقط فان قيل فما وجه المضارعة ح قلنا وجه المضارعة استباع الاجتماع
بين تاء التأنيث وبين الالف والنون وان لكل من المذكر والمؤنث صيغة
على حدة تخالفه لصيغة الاخرى ولو سلم ان المراد الالفان اللذان في نحو حمراء
فقط فهذا لا تقتضي ان يكون لكل منهما للتأنيث وذلك لان كون احديهما للتأنيث
فقط كاف في صحة هذه العبارة وهذا مبني على قاعدة اوردها صاحب الكشاف وغيره
وحاصلها انه اذا كان بين الشيئين تلبس بوجه من الوجوه وكان لاحديهما تلبس
بثالث صحت اضافتهما اليه معا تنبيها على التلبسين وعلى ذلك ورد قوله تعالى يخرج
منهما اللؤلؤ والمرجان ونظيره قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم
فلا حاجة الى جعله تغليبا من قبيل القمرين كما ذهب اليه الفاضل الشارح اذ لا نص ههنا
فليتأمل فان قيل فاي سر في جعل الالف والنون فرعا لالفي التأنيث مع اشتركهما
في الزيادة ولم لم يعكس قلنا السر في ذلك انهم زادوهما لمعنى كما فصل ولا كذلك الالف
والنون فهما احق بالاصالة منهما وبالجملة فالف التأنيث قائمة مقام السببين في منع

الصرف

للتأنيث ورومه اذا الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث
جاءت هذه الكلمة موضوعة بهذه الالف جاءت بحركة تأنيث كان بخلاف التاء في طلحة
وكخوه فان وضعها على الوقف الانفكاك والجمع الاقصى اى الموضع الخامس من المواضع
الخمسة الجمع الاقصى ولا نزاع لاحد في ان هذا الجمع قايم مقام السببين الا انه اضطرب
كلمتهم في وجهه ولميلة الى اقوال الاول وهو الذى اختاره الشيخ بن الحاجب انه صيغة
ينتهى الجموع فكانه جمع مرتين اما تحقيقا كالكالب لانه جمع الكلب جمع كلب او تقديرا
كالفاضل والشهلة لانه على تلك الصيغة فاخرى مجراه وظاهر كلام المصنف يشهد لهذا القول
حيث عبر عنه بلفظ الجمع الاقصى الثاني وهو اختيار الجزولي انه جمع لا نظير له في الا
حاد ففيه الجمع وعدم النظير في الاحاد الثالث انه لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه
الاعجمي الذى لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة الرابع ان سببه قوية اذ هو
نهاية الجموع الخامس وهو مختار الجمهور ان السبب قوية اذ هو لا نظير له في الاحاد
العربية وقال الشيخ بن الحاجب قول الاكثرين انه جمع لا نظير له في الاحاد منقوض
بباب افلس اذ افعل جمع لا نظير له في الاحاد فلو كان هذا سببا لكان هذا الباب
ممنوعا من الصرف وليس فليس وزاد بعضهم النقض بامحال فان هذا ايضا جمع
لا نظير له في الاحاد مع انه منصرف واجيب عن النقضين عموما بان كلا منهما
وان كان جمعا لا نظير له في الاحاد الا ان كونه جمع قلة فيعضد جمعيته لان جمع
القلة حكمه حكم الاحاد بدليل انهم يصفونه على لفظه وعن النقض الثاني خصوصا
بان سيبويه ان افعالا مفرد ولهذا اجاز ان يعود اليه ضمير المفرد وقال الله تعالى
عما في بطونه اى بطون الانعام وجاز ان يوصف به المفرد فيقال برمة اعشار
وتطفة اشاج قال الله تعالى انا خلقنا الانسان من نطفة اشاج ولا يوصف
المفرد بغير هذا الوزن من الجموع كاساور فان سوارا جمع اولا على سورة

على اسورة واسورة جمع على اساور فاساور جمع الجمع وانا عيم فانه جمع انعام
وانعام جمع نعم فانا عيم اذن جمع الجمع وما كان على مثالها اى زنتها من
الجموع مما بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن كمساجد مثال لما كان بعد
الفه حرفان ومصابيح مثال مثال لما كان بعد الفه ثلثة اوسطها ساكن فقوله
كاساور وانا عيم مثال لما جمع مرتين حقيقة وقوله وما كان على مثالها كمساجد
ومصابيح اشارة الى ما جمع مرتين حكما اذ الوزن واحد فكانه جمع مرتين
فنحو مساجد ومصابيح من قبيل الشبيه بالجمع الاقصى ووجه الشبه ان الوزن
واحد وكل منهما جمع وانه يمتنع جمعه مرة اخرى فان قيل فقد زاد سبب آخر وهو
المحل على النظير والشبيه قلنا لا بل السبب واحد هو وزن الجمع الاقصى والوزن
في الكل واحد الا ان كونه اقصى في قوة جمع آخر فقام هذا الوزن مقام السببين
لقوته فافهم فان كان الاوسط متحركا كما كان الاسم منصرفا كصيارفة فان اوسط
الثلثة اللام وهو متحرك ووجه الصرف ههنا ان هذا الوزن خرج عن مثال
اقصى الجموع ودخل في اوزان الاحاد نحو كراهية وطواعية فان هذه الهاء
يقال لها هاء الاطلاق والاعتاق اذ هي تعتق الاسم عن قيد المنع وتطلقه عن
الثقل الى الخفة قال الجرجاني في مقامه ان الهاء اللاحقة ههنا اماطت الثقل
واطلقت المعتقل كقولك صيارفة فينصرف هذا الاسم بالهاء ويمتنع بدون
الهاء فقوله اماطت اى ازالت من الاماطة وهي الازالة وفي الحديث واد نا
اماطة الاذى عن الطريق والمراد بالثقل الثقل الناشئ من منع الصرف فان غير
المنصرف لما فيه من علتين وفرعيتين شبيه بمن يحمل عدلين فاذا صرف فقد
استراح من كلفة الحمل والثقل والمراد بالمعتقل المقيد وهو كناية عن غير المنصرف
لان غير المنصرف لما كان ممنوعا عن الحركات في اداتها كان كانه شخص مقيد لا يقدر

على الحركة على مقتضى الارادة فاذا صرف فقد حصل له الاطلاق عند القيد الجنس
فان كان ثانى الحرفين بعد الالف بالخذ فتحها فى حال الرفع والجر وتوّنت الاسم
واثبتها اى تلك الياء فى حال النصب حال كون تلك الياء ملتبسا بغير تنو ين
اى بلا تنوين فلفظ الغير لانها بمعنى لا كما يقال ضربته بغير ذنب اى بلا ذنب فقوله
بغير تنوين حال من المفعول وهو ضمير اثبتها ويجوز ان يكون صفة لمصدر محذوف
اى اثبتها اثباتا ملتبسا بانتفاء التنوين نحو جاءنى جوار بتنوين الراء ومررت
بجوار بالتنوين ورايت جوارى بفتح الياء بلا تنوين فاعلم عقب بحث
جوار بكلمة فاعلم وختم بها مباحثها اذ قد جرت عادة ارباب التصانيف على
انه اذا كان فى موضع من المواضع ضرب اشكال او نوع دقة او خلاف وكان هنا مظنة
للغفلة وتوهم عبور السامع عليه بوصف الذهول ويراد هناك تنبيهه واخراجه
عن سنة الغفلة الى تيقظ التنبه يختم ذلك المبحث بكلمة يورث السامع ضربا من
التنبه ونوعا من التيقظ مثل كلمة تدبر فافهم فاعلم فتأمل ونحو ذلك ويجعلونه ذلك
بمنزلة قرع العصا وهد العضد ونحو ذلك ولما كان هذا الموضع من المواضع التى
اضطربت فيه افهام الاوايل واذ دلقت فيه اقدام الاواخر فعل المصنف ما فعل جريا
على سننهم وذهابا الى مذهبهم وتيسيرهم وتوضيح ذلك انه اضطربت فى نحو جوارٍ كلمتهم
الى اقوال الاول انه ممتنع من الصرف وانه مثل قاضٍ رفعا وجرا بلا خلاف بين
النحويين فى اللفظ وان اختلف فى التقدير فسيبويه واصحابه يزعمون انه غير
منصرف وان التنوين فيه تنوين العوض كذا ذكره ابن الحاجب الثانى انه منصرف
اذ لا موجب لمنع الصرف ههنا اذ لا يتصور فيه سبب سوى الجمع وشرطه ان يكون
بعد الفه حرفان فصاعدا والشرط ههنا منتف فوجب صرفه كسلام وكلام مما بعد
الفه حرف فقط والصحيح هو قول سيبويه اذ هو وزن الجمع الاقصى فامتنع من الصرف

لصرف امضاء كلية القاعدة الممضاة والقول بان الشرط منتف ليس بشئ اذ
المحذوف فى حكم الثابت والدليل عليه ان الاولين انهم يقولون هذه جوارٍ بكسر
الراء فلولا ان المحذوف فى حكم الثابت لقيل جوارٌ كسلام واذا دلت الكسرة
على انه فى حكم الثابت وجب الحكم بمنع الصرف لان كسر الراء حكم لفظى لمنع الصرف
فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم حرف الثانى انهم متفقون على منع الصرف
فى نحو اشقى واحوى واصله اشقيٌ واحويٌ وفيه الصفة ووزن الفعل والوزن
انما هو افعل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا فبقى احوى فلو كان الا
علال اخلالا بالوزن لكان هذا منصرفا ولوجب ان يقال زيد احوى بالتنو ين
ولا قائل به فثبت ان الاعلال لا يخل بالوزن الثالث انه ردى عن سيبويه ان
تنوينه للعوض واضطرب كلامهم فى تفسير قوله فاقوال الاول ان التنوين عوض عن
الياء المحذوف الثانى ان التنوين عوض عن حركة الياء قال ابن الحاجب والاولى
ان يقال هذا التنوين عوض عن اعلال الياء بالسكون لان حذف الياء انما كان
بسبب وجود التنوين فكيف يصح ان يكون عوضا عنها وحذف الياء انما كان بعد
وجود التنوين وانما يكون الشئ عوضا عن الشئ بعد ثبوت حذفه لغيره فوجب
ان يقال انه عوض عن الاعلال لان الاعلال ثابت قبل مجئ التنوين فلما جاء التنوين
بعد ثبوت الاعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين هذا كلامه
وتوضيح ذلك ان جوار اصله جواريٌ فالضمة ثقيلة على الياء فحذفت الضمة
فبقى جواري بسكون الياء ثم بعد ذلك فيه طريقان الاول انه لما كانت
الراء مكسورة حذفت الياء لالتقاء بكسرة ما قبلها اذ هى مشعرة بها ولما جاز ذلك
فى المفرد طلبا للخفة قال الله تعالى والليل اذا يسر اى يسرى وقال يوم يدع الداع
اى الداعى وقال عالم الغيب والشهادة المتعال اى المتعالى كان جواز ذلك فى الجمع

وانه تثقل منه بالطريق الاولى على ما لا يخفى الطريق الثانى انه بعد اسقاط الضمة و
اسكان الياء جئ بالتنوين فصار جوارين فالتقى ساكنان الياء والتنوين
فحذفت الياء فصار جوارٍ وكلام ابن الحاجب مبنى على الطريق الثانى فلهذا
منع كون التنوين عوضا عن الياء المحذوفة وهذه الطريقة هى التى اشار اليها السيرافى
فى شرح كتاب سيبويه فى تفسير قوله ههنا الا انه ذكر ان هذا التنوين اذا لكان تنوين
الصرف اذ الاعلال مقدم على منع الصرف فاذا تم امر الاعلال حذفوا تنوين الصرف
فحينئذ فوار رجوع الياء المحذوف لزوال علة حذفه وهى التقاء الساكنين فجاؤا بالتنوين
العوض عن الياء المحذوفة فهذا التنوين يسمى تارة تنوين العوض وتارة تنوين
قطع الطمع اذ هو قاطع لطمع الياء المحذوف فى العود والرجوع اذ لو رجعت عاد
الالتقاء وبهذا يظهر ان كلام ابن الحاجب غير تام اذ لو يفهم ان تنوين العوض عنده
سيبويه انه تنوين وبروى عن سيبويه انه هذا التنوين تنوين التمكن ووجهه
بانه منصرف اذ لم يبق بعد استمرار الحذف بعد الالف الا حرف واحد فخرج عن مثال
اقصى الجموع وهذه الرواية ضعيفة والحق هو الرواية الاولى وبالجملة فكل جمع مثل
اللام وزنه فواعل الفاعلة نحو عوال جمع عالية وغوال جمع غالية ومواشل جمع
ماشية للنحاة فى مثله قولان الاول ان حكمه حكم قاض رفعا وجرا يعنى ان اعرابه
غير لفظى فى هاتين الحالتين وحكم ضوارب نصبا يعنى ان اعرابه لفظى فى حالة النصب
الثانى ان حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا يعنى ان اعرابه لفظى فى هاتين الحالتين
فيقال على القول الاول جاءنى جوارٍ ومررت بجوارٍ ورايت جوارى وعلى الثانى
جاءنى جوارٍ ورايت جوارى ومررت بجوارى وعلى الثانى ورد قول الفرزدق
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالبا حيث حرك بالياء موالبا
حالة الجر وبهذا يظهر ان ما ذكره ابن الحاجب وتقلناه فى صدر هذه المباحث من

من ان نحو جوار رفعا وجرا مثل قاض بلا خلاف بين النحويين ليس بشئ و
بالجملة فلما كان القول الاول اعرف بنى المص كلامه عليه وبين القول بذلك
ثم نبه بكلمة فاعلم ان ههنا شيئا بل اشياء لا ينبغى ان يغفل عنها وستة حالة
التعريف معطوف على قوله خمسة حالة التنكير اى هذه الستة مما يوجد فيه منع الصرف
لوجود سببه حالة التعريف ولا يوجد منع الصرف فيه حالة التنكير فهذه الستة
مشروطة بالتعريف فاذا زال التعريف انصرف الاسم لزوال الشرط وهى الاعجمى
اى الاسم الاعجمى نحو ابراهيم واسمعيل فان كلا منهما غير منصرف للعجمة والعلمية
فان سميت رجلا بنحو لجام وقرندصرفته لان العجمة النكرية غير مؤثرة العجمة النكرية
معناه العجمة المنسوبة الى النكرة يعنى العجمة المقرونة بالنكارة غير معتبرة لان كون
اللفظ اعجمية يقتضى ان لا ينصرف فيه بصرفا تعتبره العرب اذ قد تقرر ان كل
سبب من الاسباب فرع لشئ والا منع الصرف لا بد له من سببين ولا بد فى كل منهما
من تحقق الفرعية حتى اذا اجتمع فرعيتان فى اسم صار شبيها بالفعل فى تحقق
الفرعيتين فيصير بهذا السبب ممنوعا من قبول التنوين والجر الكائنة به فالعجمة انما
تصير سببا وتؤثر فى منع الصرف اذا اتصفت بصفة الفرعية واتصافها بالفر
انما يتحقق اذا كانت حاصلة اى يكون عجمة محضة وهذا المعنى انما يتحقق اذا كان الاسم
محفوظا من تصرف العرب اذ لو تصرفت العرب فيه بصرفهم فى لغتهم صارت
لغة عربية وخرجت عن كونها اعجمية فانتفت الفرعية المطلوبة فانتفى التاثير وانما
يكون الاسم محفوظا من تصرفهم اذا كان علما اذ لو كان اسم جنس لصار ممزوجا بالعلا
فى اجراء الاحكام من قبول الاضافة واللام وتخفيف ما يستثقل منه بحذف بعض
الحروف وقلب بعضها بعضا كما فعلوا فى لجام ولكام وفى الاشتقاق منه كما فعلوا
فى سحيت حيث جعلوه مشتقا من السحت والسحت لغة عجمية وعليه قول من قال

هل ينفعني خلف سنحيث وبهذا يظهر ان المقصود من اشتراط العلمية حفظها
من تصرف العرب والظاهر انه اذا كان اسم جنس في اللغة الاعجمية قبل استعمال
العرب بنقله العرب هكذا ثم يجعلونه علما فاما اذا كان علما قبل ذلك فنقله العرب
هكذا او اما ما لم يكن كذلك وجعلته العرب علما ابتداء كقالون فانه وان كان محتملا
الا انه نادر والكلام مصروف بان مدار قواعد الفن على الظاهر الغالب
لا على النادر قال الشيخ بن الحاجب والنادر لا اعتداد به كما في سراويل
والجة وبهذا اندفع اعتراض اورده المحقق الرضي على القوم وحاصله ان هذا
الشرط اي كونه علما في اللغة العجمية قبل استعمال العرب ليس بلازم بل الواجب
ان لا يستعمل في كلام العرب ابتداء الا مع العلمية سواء كان قبل استعمال العرب فيه
علما كابراهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع رواية
عيسى لجودة قرائته واما كلام المص فينطبق على القولين جميعا لان كلامه ان العجمة
مع التنكير ليست مؤثرة في منع الصرف بل هي مشروطة بالعلمية واما ان العلمية
هل يجب ان يكون ثابتة قبل استعمال العرب او مع استعمال العرب فكلام المص فيه
ساكت وما اخوه معطوف على قوله الاعجمي في قوله وهي الاعجمي اي الموضع الثاني
من المواضع الستة اسم فيه الف ونون مزيدتان سواء كان فاؤه مضموما كعثمان
وسفيان او مفتوحا كمروان او مكسورا كعمران فان قيل قد جعل المص ما فيه
الالف والنون المزيدتان اولا من قبيل الخمسة حالة التنكير حيث قال وفعلان الذي
مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى فكيف يصح عده ثانيا من قبيل الستة حالة التعريف
وهل هذا الا تناقض قلنا الالف والنون باعتبار المحل قسمان الاول ما يكون في
الصفة نحو سكران الثاني ما يكون في اسم غير صفة نحو عثمان فالقسم الاول غير محتاج
الى التعريف بل هو سبب مؤثر حالة التنكير والقسم الثاني لا يؤثر به وهو التعريف لان

لان هذا القسم مشروط بالعلمية فاذا انتفت العلمية فلا تاثير له في منع الصرف
فالذي جعله المص من قبيل الخمسة هو القسم الاول والذي جعله من قبيل الستة هو القسم
الثاني فلا تناقض وكان حق العبارة ان يقول في الاول والالف والنون في
الصفة وفي الثاني والالف والنون في اسم غير صفة لان مدار الامر على هذين
القيدين الا انه فعل ما فعل لانه اعتبر المحل في الموضعين فنبه بالمثال على القيدين
ولقب سيبويه في كتابه القسم الثاني فقال هذا باب لا ينصرف في المعرفة وقال
في القسم الاول في بيان ان نحو سكران وعطشان وعجلان غير منصرف مطلقا سواء كان
نكرة او معرفة للالف والنون ولزومهما هكذا اما الحقته نون بعد الف ثم ينصرف
في نكرة ولا معرفة وذلك نحو عطشا وسكران واشباههما وذلك لانهم جعلوا النون
حيث جاءت بعد الف كالف حمراء لانها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون
وايضا فان الزايدتان قد اختص بهما المذكر ولا يلحقه علامات التانيث كما ان
حمراء قد اختص على المؤنث فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة اجرى مجراها و
لتنبهك على فايدة جليلة في هذا المقام وهي انه قد جاءت في الاستعمال الفاظ
محتملة للصرف ومنعه فان نونها يحتمل ان يكون اصلية فهي مصروفة وان يكون زايدة
فهي ممنوعة قال سيبويه في كتابه ما يكون فيه النون من نفس الحرف بمنزلة الدال من
زيد عند التسمية صرفته في المعرفة والنكرة وسالت الخليل عن رجل يسمى دهقان
فقال ان سميته من الدهق فهو مصروف وكذلك شيطان ان اخذته من
الشيطن فالنون في مثل هذا من نفس الحرف اذا كان له فعل يثبت فيه النون وان
جعلت دهقان من الدهش وشيطانا من شيط فلم تصرفه هذه عبارة سيبويه
في كتابه وقال صاحب الكشاف وجعل سيبويه ونون الشيطان في موضع من كتابه
اصلية واعتبر اشتقاقه من شطن اي بعد وفي موضع آخر زايدة واعتبر اشتقاقه

من شاط اى بطر ومن الالفاظ المحتملة لفظ حيان ان اعتبر اخذه من حين وهو
الهلاك فاللفظ مصروف وان اعتبر اخذه من الحيوة فاللفظ ممنوع وههنا
لطيفة وهى انه يروى ان واحدا من الفضلاء اسمه حيان دخل على بعض الملوك
وهو ايضا كان رجلا فاضلا فقال له الملك هل ينصرف حيان فقال فى جوابه ان
احياه الملك فهو لا ينصرف وان اماته فهو منصرف فقوله هل ينصرف فيه لطيفة
اى هل يرجع منا الى بنيته وبلده ام لا والمراد ان هذا اللفظ هل ينصرف او يمنع من الصرف
لاشتماله على الالف والنون وقوله ان احياه الملك فهو لا ينصرف ايضا يحتمل
معنيين الاول انه ان اخرجه الملك من الغلاكة التى هى بمنزلة الموت بالاحسان
والاعطاء فهو لا ينصرف عن عبيه الملك بل لا ينفك عن ملازمة العبية العالية
اذ الانسان عبيد الاحسان الثانى انه تنبيه على مأخذ الاشتقاق اى ان اعتبره الملك
مشتقا من الحيوة فهو غير منصرف لاشتماله على الالف والنون وقوله وان اماته
اى ان قهره على فلاكته التى هى بمنزلة الاماتة فهو منصرف لان من لا يجد منفعة
لدى احد فهو لا يسكن عنده بل يقر منه والمراد التنبيه على مأخذ الاشتقاق اى ان
جعله الملك مشتقا من الحين فهو منصرف اذ ليس فيه الف ونون مزيدتان
اذن ولا يخفى على الاذكياء لطف هذا السوال والجواب ويروى ان الملك لما سمع
جوابه هذا احياه واعطاه مالا يعد ولا يحصى ومما يناسب هذا المقام ما يروى ان عمر
الخيام اتى باب بعض الافاضل ودق فقال صاحب البيت من انت فقال عمر فقال
انصرف فقال عمر لا ينصرف وما فيه وزن الفعل اى الموضع الثالث من المواضع الستة
كل اسم فيه وزن الفعل كاحمد ويزيد ويشكر فان هذا ايضا ممنوع من الصرف اذا كان
علما ومعرفة ومنصرف اذا كان نكرة وانما اعتبر ضم يزيد ويشكر الى احمد تنبيها على ان الاسم
قد يكون منقولا عن الفعل ويكون ممنوعا من الصرف لكن بشرط تجرده عن الضمير اذ

اذ العرف وسمه من خواص المفرد واذا اعتبر الضمير معه كان جملة والجملة خارجة عن
البحث فاحمد غير منصرف لوزن الفعل والعلمية وكذا يزيد ويشكر اذا جعل علما فالاول
وزن غالب فى الفعل وكل من الاخيرين مختص بالفعل ففى الجمع بينهما تنبيه على ان وزن الفعل
معتبر سواء كان من الاوزان الغالبة كاحمد فانه جاء فى الاسم ايضا كاجدل واوكل
او من الاوزان المخصوصة بالفعل كيزيد ويشكر والجمع بين الاخيرين تنبيه على انه
لا فرق بين ان يقع فيه اعلال كيزيد ولا كيشكر ثم فى الكلام تنبيه على ان الوزن
المعتبر ينبغى ان يكون على احد الوصفين اما الغلبة واما الاختصاص وانه لا غير
بالوزن المشترك بين الاسم والفعل بدون الوصفين وفى ذلك خلاف يونس
فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا غلب او لم يغلب حص او لم يخص والرابع من المواضع الستة
المعدول عن المعرفة فانه ايضا ممنوع عن الصرف اذا كان علما ومصروف اذا كان
نكرة كعمر وزفر عدلا عن عامر وزافر المعرفتين فقوله عدلا حالية حال من
عمر وزفر والعامل حرف التشبيه على نمط قولهم زيد كعمرو راكبا او جملة استثنافية
كانه قيل عم اى شئ عدلا فقيل عدلا عن عامر وزافر المعرفتين وتقييد المعدول عنه
بكونه معرفة تنبيه على انه لو كان معدولا عن النكرة لوجب ان يوجد بين اسماء الاجناس
جناس وهما غير موجودين فيها اذ ليس فى النكرات شئ يسمى بعمر او زفر فعلم انهما
معدولان عن المعرفة فان قيل قد جاء عمر جمع عمرة والزفر بمعنى السيد ومنه قول الاعشى
يأبى الظلامة منه النوفل الزفر اجيب بانهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا
بانهما حال العلمية غير منقولين عن اسماء الاجناس كذا ذكره المحقق الرضى فان
قيل لم لا يجوز ان يكون كل منهما معدولا عن النكرة ثم يصير علما قلنا اذ العلمية لا تجتمع
مع النكارة وتحقيق ذلك ان العدل معناه ذكر لفظ وارادة لفظ آخر فالمستعمل
هو المعدول والمراد هو المعدول عنه الا ترى ان ثلث معناه ثلثة ثلثة وكذا اخواته

فمعناه عامر ومعنى عامر هو الذات المعلوم المشهور بهذا الاسم فان كان عمر
وزفر معدولا عن النكرة في حال العلمية اجتمع التنكير والتعريف في لفظ واحد
وهو محال قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني رفع الله درجته في العليين معنى
العدل ان تريد لفظا فتعدل عن اللفظ الذي تريد الى آخر نحو ان تذكر عمر والمقصود
عامر ففيه دلالة على شيئين اسم وهو عامر وذات وهو ظاهر وليس للاسماء الا خر
هذه الخاصية سوى هذا فالمعدول اشبه الفعل اذن لانه كما ان الفعل يدل على شيئين
وهو الحدث وزمان كذلك عمر يدل على شيئين المسمى وعامر الذي هو الاصل هذا كلامه
ولا يخفى على ذي فطانة ان هذا البيان يقتضي ان يكون العدل قائما مقام سببين
بمجرد العدلية تحققت مشابهته بالفعل من حيث الدلالة على شيئين فليتأمل فان
قيل قد ذكر سيبويه في الكتاب ان كل فعل اسما كان او صفة فهو معروف نحو حُوَّدٍ و
جعل ونحوهما وكلامه هذا ينافي ما نحن فيه من منع الصرف في عمر وزفر واشباههما فكيف
التوفيق بين الكلامين قلنا ما نحن فيه مبني على ان يكون هذا اللفظ محدودا
عن البناء الذي كان عليه قبله ومسئلة الكتاب مبنية على ان لا يكون محدودا عنه
ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا فانه قال في موضع لما كان عمر و
زفر محدودين عن البناء الذي هو اولى بهما وهو بنائهما في الاصل فلما خالفا
بناءهما في الاصل صرفوا عوفها فحكموا على منع صرفها فحكمهم هذا مبني على انهما
ليس كشيء مما ذكرنا لا يرى ان غيرهما من هذا الباب غير محدود وكذلك عن الشيء
الذي هو اولى بهما وقال في موضع آخر واما عمر وزفر فليسا محدودين من عامر
وزافر كمبيت ومبتت الا انهما اسمان بنيا من هذا اللفظ وخولف بهما بناء الاصل
الذي هو اولى بهما واما صُرَدٌ وشبهه فليسا بهذه المثابة وقال في موضع آخر لا يجيء
عمر واشباهه محدودا عن الشيء الذي هو اولى بهما الا وذلك البناء الاول معروفا واما

واما قوله يا ابى الظلامة منه النوفل الزفر فانه صفة كزافر وليس بمعدول والمؤنث
لفظا كطلحة وسلمى او معنى كسعاد وزينب اى الموضع الخامس من المواضع الستة
التي يكون ممنوعا عن الصرف حالة التعريف ومصروفا عن المنع حالة التنكير المؤنث
سواء كان بالتاء كطلحة او بالالف المقصورة الزائدة كسلمى وسواء كان التاء فيه
ظاهرة كطلحة او مقدرة كسعاد وزينب وعلامة التأنيث المقدرة لا يكون الا
التاء اذ قد تقرر انه لا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض
والانتكاك ان يحذف لفظا ويراد تقديرا بخلاف الالف فانه لا يكون مقدرا اصلا
فعلى كلام المص قسمان القسمة الاولى قسمة المؤنث الى ما يكون بالتاء كطلحة والى ما يكون
بالالف كسلمى والقسمة الثانية قسمة الى ما يكون بالتاء الظاهرة كطلحة والى ما يكون
بالتاء المقدرة كسعاد وزينب فالملحوظ في طلحة في القسمة الاولى انما هو التاء فقط
اذ هي المقابلة للالف وفي القسمة الثانية التاء مع وصف الظهور اذ المقابلة التاء
بوصف عدم الظهور الا ان المص فعل ما فعل اختصارا وهو من الاختصارات
المقبولة المفهومة وهذا الموضع من مداحض هذا الكتاب ومن الله فلقد زل
فيه اقدام الناظرين كلهم حتى ان الشارح الفاضل تغمده الله بغفرانه ولواؤه اعلى
جنانه مع مهارته في هذا الفن ومع رسوخ قدمه في هذه الصناعة بت القول بان
قوله وسلمى خطأ وان الصواب سلمة وبالجملة فحاصل الاشكال على المص ههنا ان
سلمى مؤنث بالالف المقصورة والمؤنث بالالف المقصورة والممدودة ممنوع عن
الصرف مطلقا لا يتقرر منع صرفه الى تعريف ولا الى علمية اذ قد تقرر ان السبب الواحد
القائم مقام السببين لو عن الاول المؤنث بالالف والثاني الجمع الاقصى فقوله
سلمى اذن سهو لانه جعله من الستة التي ينصرف في التنكير ويمتنع في التعريف هذا
حاصل الاشكال في هذا المقام وحل هذا الاشكال ان المؤنث بالالف المقصورة مثل

الاول مايكون على وزن فُعْلَى بضم الفاء وسكون العين او فَعَلَى بفتحهما كالبُهمى و
الحمّى والروياء والبشرى والرجعى وحبلى وكأجلى وبرَوى وجمزى الثانى مايكون على
وزن فعلى بفتح الفاء وسكون العين كرضوى فالقسم الاول الفه للتانيث البتة
والقسم الثانى الفه يجئ تارة للتانيث وتارة للالحاق نحو ارطى وعلقى لقولهم ارطاة
وعلقاة ولهذا عدّ جار الله فى المفصل القسم الاول من قبيل الصيغ المختصة بالمؤنث
والقسم الثانى من قبيل المشتركة اى بين مايكون الفه للتانيث وبين مايكون الفه
للالحاق وقال المحقق الرضى جزاه الله خير الجزاء والالف المقصورة الزائدة فى آخر
الاسم على ثلثة اضرب الاول مايكون للالحاق كارطى الثانى مايكون لتكثير حروف الكلمة
كالقبعثرى الثالث مايكون للتانيث وقال فى موضع آخر واما فعلى بفتح الفاء
وسكون العين وفِعلى بكسر الفاء وسكون العين فهما مشتركان فى التانيث والالحاق
فَعْلى ان كان اسما غير صفة فقد يكون الالف للالحاق لا كعلقى للتأنيث وقد يكون
للتانيث كالبشرى واذا تمهدت هذه المقدمات فاعلم ان ماذكره القوم من ان الالف
المقصورة قائمة مقام سببين فهو محمول على الالف المقصورة التى هى فى الصيغ
المختصة اذ التانيث ولزومه انما هو فى هذا القسم لا غير واما الالف التى هى فى الصيغ
المشتركة فليست قائمة مقام السببين اذ التانيث هنا موجود واللزوم مفقود
فهذه الالف انما يكون سببا بمنع الصرف اذا كان مع العلمية والالف سلمى من
القسم الثانى اذ هى فى الصيغة المشتركة فاحتاجت الى العلمية فالمص حين عدّ مافى
اخره الف التانيث مقصورة او ممدودة من الخمسة التى حالة التنكير اراد به الاسم
الذى هو من الصيغ المختصة وحين عدّ سلمى من الستة التى حالة التعريف اراد به
مايكون فى الصيغ المشتركة كما ينادى عليه لفظ سلمى وحبلى والاول غير محتاج الى
التنويه فى منع الصرف والثانى محتاج اليه وكيف لا وقد صرح المحقق الرضى بان

بان العلمية شرط وسبب معها فى اربعة مواضع باتفاق جميع النحاة الاول العجمة
الثانى المركب كبعلبك الثالث التأنيث بالتاء لفظا او تقديرا الرابع المؤنث
بالالف المقصورة الزائدة والثانى رحون اجمعون لما لم يفهموا مراد المص ولا مراد
القوم قالوا فى هذا المقام ماشاؤا والاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اى والموضع
السادس من الستة التى ينصرف فى التنكير ويمتنع فى التعريف المركب كمعدى يكرب
وبعلبك وجعل سيبويه لهذا بابا على حدة فقال هذا باب الشيئين اللذين ضم احدهما
الى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد نحو حضرموت وبعلبك وفى كلام المص تنبيه بل
تصريح بان المركب مشروط بالعلمية حتى اذا نكر صرف وسنفصل لك بعد ذلك
ان المركب من المواضع التى العلمية سبب وشرط معا فيها وشرط المركب هذا ان لا
يكون باضافة ولا اسناد ولا ان يكون الثانى متضمنا للحرف نحو خمسة عشر وان لا يكون
جزؤه الاخير معربا نحو ان زيدا اذا اجعل علما والمص ترك هذه القيود اعتمادا على
المثال ولانه ليس بصدد تفصيل القيود المهمة بل غرضه انه مشروط بالتعرف والعلمية
وانه ينصرف فى التنكير ويمتنع فى التعريف فقوله كمعدى والمعدى اسم مفعول من عدا
بعد فهو معدد شدد عايده عو فهو مدعوّ قلبوا الواو ياء لانه اخف ثم كسروا ما قبلها
لاجل الياء ثم خففوا فصار معدى والكرب فى اللغة الفساد وهو اسم مؤنث
نص على ذلك سيبويه فى الكتاب ثم قال قلت ليونس هلا صرفوه اى
معدى اذ جعلوه اسما واحدا وهو عربى فقال ليس شئ يجتمع من شيئين فيجعل
اسما سمى به واحد الا لم يصرف فى البعل فى اللغة الزوج قال الله تعالى اتدعون بعلا شيخا
ثم سمى به الصنم الذى كان يعبده اهل هذه البلدة فى الجاهلية وهو اعظم اصنامهم
وهو مصنوع من ياقوت حمراء وبين يديه اصنام صغار والبك فى اللغة الدق
والدك والبك والدق بمعنى ومنه بكة ثم ركب احدهما مع الآخر وجعل المجموع اسما

للبلدة المعروفة من بلاد الشام وفيه ورد قوله تعالى ادعون بعلا وتذرون
احسن الخالقين ويروى ان هذا الصنم كان من ذهب وطوله عشرون ذراعا
وله اربعة اوجه وكان اهله عظموه غاية التعظيم وكان له سدنة يخدمونه وكانت
سدنته سبعة وجعلوا هؤلاء اى السدنة انبياء وكان الشيطان يدخل في
جوف البعل ويتكلم بشريعة الضلالة وكانت السدنة يحفظونها ويعلمون الناس
وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة فرغ من تفصيل الاسباب وبيان
احكامها بقدر الحال فعقب الكل بقاعدة كلية في هذا الباب ليتميز عند المحصل باب
منع الصرف تميزا آخر مجددا وحاصلها ان كل اسم ممنوع عن الصرف بسبب
العلمية وسببا آخر فاذا انكر وزالت العلمية فهو منصرف الا اربعة اشياء الاول
باب احمر الثاني باب التأنيث بالالف مطلقا الثالث باب فعلان الرابع الجمع الاقصى
فاشار المص الى الاول بقوله الا نحو احمر ان سميت به رجلا فان احمر اذا سمي به
اى جعل علما فهو ممتنع للعلمية ووزن الفعل واذا انكر وزالت العلمية فهو منصرف
عند الاخفش وممتنع عند سيبويه للوصفية ووزن الفعل والاستثناء مبني
على قول سيبويه لانه اصح القولين وحجته ان زوال الوصفية انما كان بسبب
العلمية فاذا زال المانع عاد الساقط وحجة الاخفش ان الساقط لا يعود والحق
في هذا المقام انه ان فسر تنكير العلم بجعله وصفا فالعود ظاهر وان فسر بجعله
مسمى بهذا اللفظ وان لوحظ في التسمية معنى الحمرة مع ذلك كما لو سمي باحمر
جمع موصوف بالحمرة فالعود ههنا ايضا ظاهر والحق مع سيبويه وان لم
يلاحظ كما اذا سمي بذلك اسود مثلا فلا عود والحق في جانب الاخفش وكذا
ما فيه الف التأنيث مقصورة او ممدودة اشارة الى المستثنى الثاني من
المستثنيات الاربعة يعني ان ما فيه الف التأنيث اذا جعل علما فهو ممتنع للعلمية

للعلمية والتأنيث واذا انكر فهو في هذه الحالة ايضا غير منصرف للتأنيث ولزوم
وكذا افعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران اشارة الى المستثنى الثالث يعني ان
سكران اذا جعل علما فهو ممتنع للعلمية والالف والنون فاذا انكر فهو في التنكير
ايضا ممتنع للوصفية والالف والنون وكذا الجمع الاقصى نحو مساجد اشارة
الى المستثنى الرابع يعني ان نحو مساجد اذا جعل علما فهو ممنوع للعلمية وشبه العجمة
هذا ملخص كلام المص في هذا المقام وههنا ابحاث الاول ان افعل التفضيل ايضا
مستثنى من هذه القاعدة لانه اذا سمي بنحو اعلم مثلا فهو ممتنع عن الصرف
للعلمية ووزن الفعل فاذا انكر وكان مستعملا مع من فهو غير منصرف اجماعا للوصف
ووزن الفعل لاخلاف فيه للاخفش ولا لغيره والمص تركه وبهذا صار كلامه فاسدا
والتقييد بكونه مستعملا مع من احتراز عن كونه مجردا منه فانه بعد التنكير منصرف
اجماعا ولا اعتبار فيه للوصف الاصلي وتحقيق الكلام في هذا المقام ان افعل
اقسام اربعة الاول افعل الصفة نحو اسود واحمر الثاني افعل التفضيل نحو اعلم
وافضل الثالث افعل الذي هو اسم علم كاحمد الرابع افعل الذي هو اسم غير علم
ولا صفة ولا تفضيل نحو ارنب وارسل وهذه الاقسام ممتنعة عن الصرف سوى
الاخير اما الاول والثاني فلوزن الفعل والصفة واما الثالث فلوزن الفعل
والعلمية واما الرابع فهو منصرف البتة والمص عد الاول في الخمسة التنكيرية وعد
الثالث في السنة التعريفية ولا اثر في كلامه من القسم الثاني لا في الخمسة ولا في
ولا في الاستثناء من القاعدة الكلية فان قيل ذكر افعل صفة في الخمسة ذكره و
كذا الاستثناء بقوله الا نحو احمر اذا المراد انه ما هو على هذا الوزن فيندرج فيه افعل
التفضيل ايضا قلنا فيندرج فيه اذا القسم الاخير وهو منصرف بالاتفاق على ان
المتعارف عندهم ان افعل التفضيل مقابل لافعل الصفة فاذا قيل افعل الصفة

فهو احتراز عن افعل التفضيل اللهم الا ان يقصد الى المفهوم الظاهر دون الجرى
على المتعارف فيقال فى الاول المراد بافعل الصفة ما يكون على هذا الوزن و
يعتبر فيه الصفة وتمثيله بنحو احمر تمثيل لبعض الاقسام ويقال فى الثانى فى قوله
الا نحو احمر المراد منه الا ما كان على هذا الوزن وكان صفة فيندرج فيه القسمان معا
هذا غاية توجيه الكلام فى هذا المقام والله اعلم بما هو المقصود والمرام فان قيل
باب ثلث ومثلث ايضا اذا نكر فهو غير منصرف . فيجب على المص استثناؤه
ايضا قلنا هذا الباب غير مندرج فى القاعدة المذكورة اذ منع الصرف فى حال
التعريف مأخوذ فى القاعدة المذكورة وهذا الباب اذا جعل علما فهو منصرف
اذ العدل والوصف قد زالا بالعلمية اما الوصف فظاهر اذ هو مناف للعلمية
على ما قالوا واما العدل فلبطلان معنى العدد بالعلمية الثانية انه كان لحق على
المص ان يستثنى من الالف المقصورة المستثناة الالف المقصورة فى الصيغة
المشتركة نحو سلمى لانه جعل نحو سلمى من السنة التى يمتنع فى التعريف وينصرف فى التنكير
على ما فصلناه سابقا فى كلامه اذ هو كذب وتناقض وهو ظاهر اللهم الا ان يقال
اعتمد فى ترك الاستثناء على علم السامع به لقربه وذكره آنفا الثالث انه جعل
نحو ساجد من قبيل ما يمتنع فى التعريف والتنكير وهو فى حال العلمية غير منصرف
واحد سببى العلمية عند الشيخ ابى على والجزولى والاخر سببه العجمة عند ابى على وعدم النظير
فى الاحاد عند الجزولى فعلى هذا زاد شبه العجمة على الاسباب المذكورة وعدم النظير
وهذا ان لم يتنبها عنده يرشدك اليه تفصيل الاسباب على ما مر الرابع ان العلمية
المعتبرة فى منع الصرف اى التى يتوقف منع الصرف عليها ثلثة اقسام الاول
ما يكون سببا فقط الثانى ما يكون شرطا فقط الثالث ما يكون سببا وشرطا
معا فالاول فى اربعة مواضع اثنان منها اتفاقيان اى العلمية سبب فيهما

فيها باتفاق جميع النحاة واثنان منها خلافيان فالاتفاقيان احدهما العدل
فى اسم لم يوضع الا علما كعمر وباب قطام فى تميم وثانيهما وزن الفعل والخلافيان
باب مساجد علما فان العلمية فيه سبب عند ابى على والجزولى والسبب الثانى شبه
العجمة عند ابى على وعدم النظير فى الاحاد عند الجزولى كما ذكرنا والثانى باب مثنى وثلث
اى كل ما فيه عدل وكان قبل العلمية ممنوع الصرف فالاخفش وابو على واكثر النحاة
يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب
الجرمى ومن تبعه الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وهذا قياس سيبويه
فى احد المنكر بعد العلمية ولا ينافى بين العدل والعلمية بدليل عمر وبهذا يظهر
ان قضية كلام المص ان يستثنى باب مثنى وثلث وان ما ذكرنا من عدم الا
ندراج تحت القاعدة كان مبنيا على مذهب البعض القسم الثانى اعنى ما يكون العلمية
فيه شرطا فقط باب الالف والنون مع العلمية فان هذا القسم خلافى فبعض النحاة
على ان الالف والنون مع العلمية هكذا قائم مقام سببين والعلمية شرط و
الباقون على ان العلمية شرط وسببا القسم الثالث اعنى ما يكون العلمية فيه
شرطا وسببا معا اربعة مواضع باتفاق جميع النحاة الاول العجمة الثانى التر كيب
الثالث المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا الرابع المؤنث بالالف المقصورة فى
الصيغة المشتركة نحو سلمى فالحاصل ان العلمية المعتبرة فى منع الصرف فى تسعة
مواضع العدل ووزن الفعل والعجمة والتركيب والمؤنث بالتاء مطلقا و
المؤنث بالالف المقصورة فى الصيغة المشتركة والالف والنون فى الاسم
وباب ساجد وباب مثنى اذا جعل علما على الخلاف ففى الاولين سبب فقط
لا شرط ولهذا عد المص وزن الفعل والمعدول من السنة الاخيرة وفى الاربعة
التى بعدهما شرط وسبب ولهذا عد المص هذه الاربعة من السنة التى حالة التعر

كيب

يف

فعة الاولين منها معناه انه وزن الفعل سبب والعلمية معه سبب لانه مشروط
بالعلمية حتى لو انتفت العلمية انتفى الوزن وكذا العدل وعد هذه الاربعة
سببا معناه انه لو انتفت العلمية انتفى كل من هذه الاربعة لان كلا منها مشروط
بالعلمية والمشروط منتف عند انتفاء الشرط وثمرة هذا التفاوت انما يظهر
اذا فرض انتفاء العلمية وتحقق سبب آخر ففي كل من الاولين يصير الاسم ممتنعا
اذ العلمية سبب هنا لا شرطه وفي كل من هذه الاربعة لا يصير الاسم ممتنعا اذ المشر وط
ينتفي بانتفاء شرطه واما افعل الصفة وفعلان فعلى وتوئنث والالف التأنيث
في الصيغة المختصة والجمع الاقصى فهو لآء غير مشروطة بالعلمية فلهذا امتنع كل منها
عن الصرف في حالة التنكير اذ الوصف غير مشروط بالعلمية عليها لاجماعا
على زعمهم وكذا الالف والنون في الصفة نحو فلان فعلى والعدل في نحو عمر
ايضا غير مشروط بالعلمية وكذا الف التانيث في الصيغة المختصة وكذا الجمع
الاقصى ففي كل منها سببان مؤثران في منع الصرف بدون العلمية ففي الاول
اعني نحو احمر احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة وفي الثاني احدهما الصفة
والآخر الالف والنون وفي الثالث احدهما الوصف والآخر العدل وفي الرابع
احدهما التانيث والآخر لزوم التانيث او المفروض ان الصيغة مختصة
وفي الخامس احدهما الجمع وثانيهما كون الجمع اقصى على التفصيل الذي سمعته
سابقا فان قيل الاسباب على ما ذكره المص كانت تسعة والتقسيم ههنا باعتبار
حالة التنكير والتعريف يقتضي كونها احد عشر فما وجهه قلنا اما بحاله والرجل
بحاله الآن هذا العدد انما نشأ من انقسام الاسباب فلهذا صار احد عشر
توضيح ذلك ان الوصف واحد وهو معتبر في ثلثة مواضع افعل الصفة وفعلان
فعلى وثلث واخواته فالوصف واحد والمحل متعدد والالف والنون واحد

ضع

وط

وسط

واحد الا انه باعتبار المحل متعدد فهو باعتبار كونه في الصفة قسم وهو في
هذا القسم غير محتاج الى العلمية وباعتبار كونه في اسم غير صفة مشروط العلمية
وكذا العدل في نحو ثلث غير مشروط بالعلمية وفي نحو عمر مشروط بها اذ الاسم لم يو
الا علما وكذا الف التانيث في الصيغة المختصة غير مشروط بالعلمية وفي الصيغة
المشتركة مشروط بها فلهذا اعتبر المص الالف والنون تارة في الخمسة التنكيرية
واخرى في التسعة التوزيعية وكذا العدل والتانيث بالالف المقصورة في الصيغة
المشتركة فالحاصل ان الاسباب تسعة العلمية والتانيث ووزن الفعل و
الوصف والعدل والجمع الاقصى والالف والنون فهذه التسعة على الاطلاق في
كل منها غير مشروط بالعلمية اما العلمية فظاهرة اذ الشيء لا يكون مشروطا
بنفسه واما التانيث فمطلقة غير مشروط انما المشروط بها هو بعض اقسامها
واما وزن الفعل فغير مشروط بها اصلا وكذا الوصف واما العدل فمطلقة
غير مشروط بها بل المشروط بعض اقسامه كما عرفته واما الجمع الاقصى فكالوصف
غير مشروط بها لما بينهما من التنافي على زعمهم واما الالف والنون فمطلقة
غير مشروط بها بل المشروط بعض اقسامه كما عرفته فبقيت من الاسباب التسعة
سببان البحتة والتركيب وكل منهما مشروط بالعلمية لا تأثير له دونها فلهذا تركهما
المص في الخمسة الاولى وجعلها من التسعة الاخيرة على الاطلاق هذا التفصيل
الكلام وضبط الاقسام في هذا المقام واللام الساكن الاوسط بحرة الا
على الاضافة نحو الضارب الرجل يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ووعد ونوح ولوط
تحقيق هذا المقام يتوقف على تمهيد مقدمة وهي ان مدار كلام العجم على الطول
والثقل وهم لا يعتبرون الاوزان الخفيفة ولا يراعونها ومدار كلام العرب
على الخفة والخفة امر مطلوب عندهم ولهذا تراهم يحذفون كثيرا بعض الحروف

من بعض الكلم تخفيفا وتتصرفون في الالفاظ بالاعلال والادغام وغير ذلك
من وجوه التصرف طالبين في الكلام ضربا من الخفة ونوعا من السهولة في التلفظ
فاذا وجد في كلمة خفة بان كان ثلاثيا ساكن الوسط فالكلمة في غاية الخفة فان
وجد في مثل هذه الكلمة عجمة فالعجمة ضعيفة لان هذه الكلمة لخفتها كانها خارجة
عن اوزان كلام العجم ولاحقة بكلام العرب فضعف اذن امر العجمة فالعجمة اذن
لها حيثيتان حيثية باعتبار الوجود والتحقق وحيثية بملاحظة ضعفها وعدم
قوتها باعتبار محلها فيجوز اذن ان تعتبر نظرا الى ذاتها ويجوز ان لا يعتبر نظرا
الى ضعفها فمثل نوح ولوط اذن يجوز صرفه نظرا الى الحيثية الثانية ويجوز منعه نظرا
الى الحيثية الاولى لانه علم وعجمة هذا تحقيق الكلام في نحو نوح ولوط وهو السر
في تجويز الامرين ههنا واما السبب في تجويز الامرين نحو هند ووعد فهو شئ
آخر فلابد ههنا من تمهيد مقدمة اخرى ليتضح بها السبب ههنا وهي ان التاء
قسمان لفظي بالتاء الظاهرة والمراد بالتاء تاء التانيث والمراد بتاء التانيث
عندهم تاء زائدة في آخر الاسم مفتوح ما قبلها تنقلب بالوقف هاء فتاء نحو
اخت وبنت ليس بتاء التانيث بل هو بدل من اللام ومعنوي والمراد بالتا
المعنوي ان يكون تاء التانيث فيه مقدرا كهند وزينب سواء كان مدلوله
مؤنثا حقيقيا كهذين او غير حقيقي كحلب ومصر ولما كان التاء في هذا القسم مقدر
الاظهار كان هذا القسم ضعيفا فهذا القسم لضعفه وعدم قوته لا يعمل ولا يعمل
ولا يؤثر بلا تابيده بشئ حتى يكون ذلك الشئ سادا مسد ذلك التاء المستور
في الحجاب والنقاب فان سد مسد التاء حرف اخر وجب تاثيره في منع الصرف
والا فيجوز ان يعمل ويجوز ان لا يعمل فلابد اذن في وجوب التاثير من حرف
ساد مسد التاء المقدرة وذلك الحرف لا يجوز ان يكون ثالثا اذ قد تقرر ان

ان تاء التانيث موضعه بعد الحروف الثلثة وان تاء التانيث وضعه على
العوض والانفكاك فتارة تثبت وتارة لا تثبت فبعد ذهابه لابد ان يكون
الكلمة على ثلثة احرف اذ الاسم المتمكن لا يكون اقل من ذلك واما نحو شية
وشاة فمن قبيل محذوف اللام تثبت ان الحرف الساد مسد التاء المقدرة
يجب ان يكون رابعة فلا بد اذن ان يكون المؤنث المعنوي زايدا على الثلثة
ليقوم الحرف الرابع مقام التاء المقدرة وقد يقوم حركة الاوسط مقام الحرف
الرابع في الثلاثي وقد يقوم العجمة مقام الحركة في الاوسط فههنا امور الساد
مقام التاء وهو الحرف الرابع والساد مسد الساد وهو حركة الاوسط
والساد مسد الساد للساد وهو العجمة واذا تمهدت هذه المقدمات ظهر ان
نحو هند ووعد اسم امراة يجوز صرفه لانه علم وتانيث اذ التانيث المعنوي
ههنا موجود ولكنه ضعيف فان نظر الى ذاته فالمنع وان نظر الى وصفه فالصرف
وليس ههنا شئ يبدل ضعفه الى القوة كالساد وساد الساد ساد الساد
وظهر ان نحو ماه وجور يجب منعه لانه علم وتانيث وعجمة والعجمة وان لم يكن
سادة مسد التاء ولا مسد شئ من السواد الثلثة ولا سببا في الثلاثي
الساكن الاوسط كما حققناه في المقدمة الاولى الا انها مقوية للتانيث
الضعيف لاخفاء علامته وهتك ارها بحت النقاب فلهذا حكم المص بجواز
الامرين في نحو هند وبوجوب المنع في ماه وجور حيث قال وما فيه سبب ثالث
كماه وجور لم يعرف البتة وكذا اى مثل ماه وجور في وجوب المنع التحرك الاوسط
نحو سقر اسم جهنم فهو علم وتانيث فوجب منع صرفه لتحرك اوسطه فان حكمه
حكم الرباعي كسعاد وفي كلامه اشارة اجمالية الى ما ذكرناه في المقدمة الثانية
تفصيلا فان قوله فان حكمه حكم الرباعي اشارة الى ان المؤنث المعنوي شرطه

ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليقوم الحرف الرابع مقام التاء المسورة واشارة
الى ان الاصل ذلك حيث جعله مشبها به وقوله كذا المتحرك الاوسط اشارة الى انه
ان لم يوجد الحرف الرابع فتحرك الاوسط سادّ مسدّ الحرف الرابع وذكر السبب الثالث
والتمثيل بماه وجور والتشبيه بمتحرك الاوسط اشارة الى ان العجمة نائب اجنبي
في الدرجة الثالثة كما سبق تفصيله في المقدمة الثانية والتمثيل بسقر اشارة الى
ان الثلاثي اذا كان متحرك الاوسط فكون مدلوله مؤنثا كاف في منع الصرف
سواء كان هذا المدلول مؤنثا حقيقيا نحو قدم علم امراة او غير حقيقي كسقر فانه
علم لجهنم واشارة الى الاولوية في المؤنث الحقيقي وهو ظاهر واشارة الى انه
لا بد من كون المدلول مؤنثا وانه ان جعل سقر علما لمذكر سواء كان حقيقيا كرجل
او غير حقيقي كلكاب مثلا وجب صرفه وماه وجور بلدتان من بلاد فارس و
يقولون في النسبة ماه البصرة وماه الكوفة وفي الصحاح ماه بذكر ويؤنث ويجمع
على ماهات وقوله البتة نصب على المصدرية اى وجب صرفه صرفا بتا اى مجزوما
مقطوعا به لا تردد فيه وكان القياس ان يقول لم يصرف بتا الا انه لما كان هكذا
معرفا باللام في استعمال العرب واطلاقاتهم ذكره المص هكذا اتباعا للاستعمال
الوارد فيه والمستعمل في كلام العرب هكذا الا فعلية البتة والعتي قطعت بالفعل
وجزمت به قطعة واحدة اى لا تردد فيه بحيث يكون هناك قطعتان من جزم مرة وتردد
اخرى ثم جزم آخر بل هو قطعة واحدة لا يبقى فيه النظر وعرفوه بلام العهد اشارة
الى القطعة المعلومة المجزومة التي لا تردد فيها بحيث يصير قطعتين وهذا اعني
ما ذكره المص من تجويز الامرين في نوح ولوط والتسوية بينهما وبين هند ودعد
في المنع والصرف انما هو مذهب الشيخين عبد القاهر وجار الله فانه قال في المفصل
وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة الى

التي عليها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وقوم يجرونه على القياس
فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله لم يتلفع بفضل مئزرها • وعدد لم يشق
دعد في العلب • واما ما فيه سبب زايد كماه وجور فان فيهما ما في نوح مع زيادة
التانيث فلا مقال في امتناع صرفه انتهى واعترض بعض المتاخرين على ذلك
بان التسوية بين مثل نوح ومثل هند غير مستقيمة لان الاول مع كثرة استعماله
لم يسمع الا منصرفا قال الله تعالى انا ارسلنا نوحا وقال كذبت قوم نوح المرسلين
وقال لما جاءت رسلنا لوطا الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة والثاني سمع منصرفا
وغير منصرف والمنع اكثر واشهر والتسوية ان كانت مبنية على الاستعمال فالاستعمال
فارق وان كانت مبنية على القياس كما يشعر به ظاهر عبارة المفصل فهذا
ايضا غير صحيح اذ القياس ايضا فارق وذلك لان كلا من المثلين وان كان ثلاثيا
ساكن الوسط الا ان التانيث اقوى من العجمة وذلك لان التانيث له
شيوع في الاصل وله علامة يظهر في بعض التصرفات كالتصغير مثلا ولا كذلك
العجمة فان معناها ليس شيوعا بل هو امر عدمي لان معناها عدم كون الكلمة على او
ضاع كلمات العرب وليس لها ايضا علامة مقدرة يمكن ظهورها في بعض الاحيان
واذا كان التانيث اقوى من العجمة فلا يلزم من تاثيره في منع الصرف في مثل هند
تاثير العجمة فيه في مثل نوح فقياس احدهما على الاخر قياس مع الفارق فان قيل
لو لم يكن العجمة سببا مؤثرا في الثلاثي الساكن الوسط لكان ماه وجور ايضا منصرف
لكنه ممتنع وجوبا فثبت ان لها تاثيرا قصح ما قال الشيخان قلنا قد اثرنا فيما سبق
الى دفع هذا السؤال وذلك لان تاثير الشيء قسمان شرط محض كالزيادة على الثلثة
في التانيث المعنوي وسبب مؤثر كالعدل في ثلث وتاثير العجمة في ماه وجور من
القسم الاول فاندفع الاشكال وبما بينه ابن الحاجب لضعف هذا المقام اعرض عنه

واعتبر في العجمة العلمية والزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط اوجا لنحو نوح
ولوط وهذا ايضا ليس بشئ لانه مخالف لما عليه سيبويه وجمهور النحاة
اذ لا عبرة بتحرك الاوسط عندهم في العجمة فان نحو زلزل عندهم منصرف
وجوبا كنوح ولوط فهم يعتبرون العلمية والزيادة فقط معا وايدهم
المحقق الرضي بان تحرك الاوسط في المؤنث في نحو سقر انما اثر لقيامه مقام
الثالث مناب علامة التانيث فاما العجمة فلا علامة لها حتى يعتبر بها سد
شئ منابها او مناب نايبها هذا كلامه وفيه بحث اذ قد سبق ان العجمة انما تصير
ضعيفة في العلم اذا كانت خارجة عن كلام العجم بسبب الخفة ولا حقه بكلام
العرب من هذه الجهة وسكون الوسط خفة في الكلمة وتحركه اخراج لها عن تلك
الخفة ونقل لها من الخفة المعتبرة في كلام العرب الى الثقل المعتبر في كلام العجم
وهذا القدر من الثقل كاف في قوة العجمة فتحرك الاوسط اذن له اثر في العجمة
لهذا السبب لا لانه ناب مناب شئ كما في المؤنث حتى يقال ان العجمة لا علامة
لها حتى يعتبر قيام شئ مقامها فاذا كان العجمة قوة التاثير في الثلاثي الساكن
الاوسط بالشرطية ففي المتحرك يجوز ان تؤثر بالسببية فليتامل وفي التمثيل بنحو
ماه وجور في كلام المص تنبيه على ان اسماء البلدان والمواضع يجوز ان يعتبر
فيها التانيث باعتبار كونها بلدة او قرية او لغة وان يجعل هذا التانيث
سببا معتبرا في منع الصرف اذا كان معه سبب آخر كالعلمية فنحو بغداد و
ساوة ان وشاه رود وبسطام ونيسابور وجام اذ يجوز ان يجعل منصرفة
بتاويل البلد والموضع والمكان ويجوز ان يجعل ممتنعة بتاويل البلدة و
البقعة والقرية الى غير ذلك وكذا اسماء القبايل فيجوز ان يعتبر فيها الصرف
بتاويل الحي ويجوز ان يعتبر فيها المنع بتاويل القبيلة والضابطة ههنا ان ما

ان ما تعين احد طرفيه في الاستعمالات يجب اتباعه وان لم يتعين احد
طرفيه فالاختيار الى المتكلم فان شاء صرف وان شاء منع وبهذا اندفع الا
شكال الذي يتوهم وروده ههنا من انا لا نسلم ان المنع واجب في ماه وجور
انما يجب المنع اذا كان التاويل بالبقعة والبلدة ونحو ذلك واجيب بوجوب ممنوع
اذ يجوز ان يؤول بالموضع والمكان والبلدة فلا يكون فيه سبب ثالث فلا يجب
المنع فليتامل ونحو خدام اراد بنحو خدام كل فعال هو علم للاعيان المؤنثة
وذلك لان فعال اربعة اقسام ثلثة منها مبنية بالاتفاق وواحد منها مختلف
فيه الاول ما يكون اسم فعل كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وهذا قياس في
كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية بالاتفاق بين اصحابنا والكوفيين وسبب
بنائه ظاهر اما عندنا فلانه اسم فعل واما عندهم فلتضمنه معنى لام الامر والستر
في بنائه على الكسر دون السكون هو الهرب من التقاء الساكنين وفعال هذه مؤنثة
سماعا يرشدك قول زهير ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج
في الذعر ووجه التانيث فيها انها معدولة عن انزلي واثنث الفاعل لقصد
تانيث الفعل اذ قد تقرر ان الفاعل كالجزء من الفعل فلما كان بينهما غاية الاتصال
وشدة الالتصاق اثنث احدهما وحمل تانيثه راجعا الى الآخر فكما يؤنث
الفعل والتانيث راجع الى الفاعل نحو ضربت هند كذلك يؤنث الفاعل والتانيث
راجع الى الفعل فيقال انزلي ويقصد التاكيد وهذا كثير في الكلام قال امرؤ القيس
فعانبك من ذكرى حبيب ومنزل فانه قد ثنى الفاعل ههنا والمقصود تثنية
الفعل وتكريره اي قفا قف قال الله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد
ومن هذا القبيل قول الحجاج لجلاده اضربا عنقه فالياء في انزلي ههنا وان كان موضوعا
للدلالة على الفاعل المؤنث الا ان المقصود تانيث الفعل قال الشيخ عبد القاهر

ان نزال معدولة عن انزلى وانت الفاعل لقصد تأنيث الفعل كما انث الفعل
لقصد تانيث الفاعل في نحو قولهم ضربت هند وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبا لغة
كانه قيل انزل ثلث مرات ونظيره ماذكره ابو عثمان الخارزنى في قوله تعالى رب
ارجعني ارجعون من ان معناه رب ارجعني ارجعني وكذلك القياس والمعنى الق
الق فلما عدل عن انزلى استعمل في الكلام مؤنثا انتهى القسم الثاني مايكون علما
للمصدر الموقوف كفجار للفجرة وحماد للحمدة وهذا القسم من اعلام الاجناس دون
الاشخاص اذ المصدر جنس الثالث مايكون صفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة
وهذان القسمان ايضا مبنيان باتفاق النحاة لشبههما بباب نزال عدلا ووزنا
والشبه في الوزن فقط غير كافية والا انتقض بنحو سحاب وجهام وكهام
وهي معربة كما ان نزال معدولة عن انزل فكذلك فجار وفساق معدولان
عن فاسقة والفجرة الرابع مايكون علما للاعيان المؤنثة وكلام المص الآن
في هذا الرابع وهو المراد بقوله ونحو حذام على ما اشرنا اليه وهذا القسم محل الخلاف
فعند الحجازيين هذا الباب كله مبني لشبهه باب نزال وزنا عدلا مقدرا واما بنو تميم فهنا
افترقوا الى فرقتين فرقة يقولون ذات الراء من هذا الباب مبنية على الكسر
للوزن والعدل المقدر كحضار وغير ذات الراء كقطام وحذام معربة وفرقة
منهم يقولون جميع هذا الباب معرب غير منصرف راء كان اخره او لا فاشار المص
الى الخلاف في هذا القسم فقال فيه مذهبان الاول الاعراب مع منع الصرف
وهو مذهب بني تميم كما اشرنا اليه فان بني تميم باسرهم قائلة بالاعراب هنا مع منع
الصرف وانما خلافهم في ذات الراء لكونها مدلولة عن حاذبة اشارة الى تحقيق
منع الصرف يعني ان احد السببين هو العلمية والاخر العدل والتانيث فان
تكرر اذ العلمية قد زالت بالتنكير والتانيث قد زال بزوال العلمية اذ قد

اذ قد تقرر ان التانيث المعنوي كاللفظي في ان كلا منهما مشروط بالعلمية
وينبغي ان يعلم ان العدل ههنا كالعدل في عمر يعني ان الاسم لم يوضع الا علما
هكذا والمعدول عنه ايضا موقوفة كعامر وزافر الموقفين والا لاجتمع التعريف
والتنكير في لفظ واحد كما بينا هناك عليه هناك فلا تنس والمذهب الاخر البناء
على الكسر اشارة الى مذهب اهل الحجاز اما البناء فلانه شبيه بباب نزال
عدلا مقدرا ووزنا واما الكسر فلالتقاء الساكنين والمذهب المنصور هذا هو
المذهب الا ان المص آخره عن المذهب المرجوح لوجهين الاول انه اراد ان يرتب
عليه البيت المذكور وان ترتب عليه القسمين الاخرين بقوله وكذا وكذا
الثاني ان كلامه في منع الصرف فالاول اوفق لمقصوده وعليه اى على
هذا المذهب الذي هو البناء على الكسر قوله اى قول دنس بن ظالم الاعصري
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فان حذام ههنا فاعل
في الموضعين والميم فيه مكسورة فلولا انه مبني على الكسر لما صح ذلك فان قيل
فليقرأ حذام بالرفع في الموضعين فينطبق على المذهب الاول اذ هو ممنوع عن
الصرف للتانيث والعلمية والعدل فسقط التنوين فبقي حذام ولا يختلف
الوزن ايضا فلا يكون البيت حجة على المذهب الثاني قلنا قد ثبتت الرواية
عن الثقات بكسرها فيكون حجة وقد اختلفت الرواية في قائله فقيل لدنس
كما ذكرنا وقيل لامراة من نساء العرب وقيل للجيم بن صعب وما قبله على
ما رواه بعض الثقات ولولا المزعجات من الليالي لما ترك القطاة عن المقام
وحذام في البيت علم امراة هي بنت الريان وقعت بين ابيها وبين زر
عاطس بن علاج حرب فهرب الريان من ليلته تلك فارسل
عاطس اليه ركبانا لياخذوه فاذا قربوا منه تبعه القطا فطار نحو اصحاب

الريان فقالت حذام لورثة القطامي لا تنام فلم يلتفتوا الى قولها فناموا
في مضاجعهم مستريحين فقال ونس اذا قالت حذام فقصد قولها فان
القول ما قالت حذام فارتحلوا حتى وصلوا الى واد فلحقهم ركبان عاطس
فوجدوهم فالقائل على هذه الرواية يهود منس كما ذكرنا ويروى ان
قائله الجيم بن صعب وكانت حذام وهي امراة من عنيزة بن اسد تحت
الجيم بن صعب فجاءت له عجلا واوقصل ابن الجيم ثم تزوج الجيم صفية
بنت كاهل بن اسد فولدت منه ضيفة بن الجيم فوقع بين الضبيين يوما
تنازع فقال الجيم اذا قالت حذام البيت وقال ابو عبيد قائله بن صعب
والد ضيفة وكانت حذام امراته فخوفته من عدوة فكذبها ثم احذوه
فتجلى منهم فقال ذلك وبالجملة فالمثل يضرب في وجوب تصديق الرجل
اخاه عند اخباره بشئ وكذا اى مثل حذام في البناء على الكسر فعال التي تختص
بنداء المؤنث نحو يا لكاع اى يا لاكعة ويا فساق اى فاسقة ويا خباث
يا خبيثة فان قيل فعال هذه نكرة فلم وضعه المصنف بالمعرفة بقوله فعال التي
قلنا كونه نكرة ممنوع بل هو معرفة لانه علم للفعل وللموزونة وموزونه و
هي هذه المذكورات معرفة ويعرفها من النداء وهي لاختصاصها بالنداء كانت
معرفة ابدا فقوله يختص بنداء المؤنث تنبيه على دفع السوال المذكور عند اولى
التنبه فان قيل دعوى الاختصاص بقوله اطوف ما اطوف ثم آدى الى بيت
قعيدته لكاع فانه لا يستقيم ههنا اعتبار النداء قلنا هو نادر لا يعتد به والحكم
للغالب ووجه البناء في هذا القسم انه شبيه بباب نزال عدلا ووزنا وكذا
فعال التي بمعنى الفعل يعني هو ايضا مبني على الكسر على نمط حذام نحو نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك ووجه البناء ههنا انه اسم فعل عندنا وعند الكوفيين انه متضمن لمعنى لام

لام الامر وقد بينا ذلك وكل ما لا ينصرف اى لا يقبل التنوين في شئ من
الاحوال ولا يقبل الجر في موضعه بل جره فتح اذا اضيف الى شئ او دخله الالف
واللام الجر بقول مررت بالاحمر والحمراء وبعمركم وبعثمانا ما كان التقدير السابق
غير المنصرف ممنوعا بذي اللام والمضاف لانهما يقبلان الجر عقب الباب
لضابطة كلية حاصلها ان هذا في حكم المستثنى كانه قيل غير المنصرف ما لا يقبل
التنوين ولا الجر الا ان يكون مضافا او معرفا باللام وكان حق الذكر ان يكون
هذا الاستثناء مذكورا في التعريف كما فعله جار الله في المفصل ومن تبعه من المحققين
الا ان المص فعل ما فعل تقليدا من غير روية فان قيل غير المنصرف كان ممنوعا من شيئين
التنوين والجر فلاى سر خص الجر ههنا بالاعادة دون التنوين قلنا سره ظاهر
اذ التنوين لا يمكن ان يجتمع مع الاضافة واللام فاعيد الجر فان قيل اى سر في اعادة
الجر في هذه الحالة قلنا اذ الاضافة واللام لكونهما من خواص الاسم بعد غير المنصرف
عن الفعل واخرجه عن مشابهته له فادخل عليه الجر اشعارا بنقصان تلك المشابهة التي
كانت بينه وبين الفعل من جهة الفرعيتين في كل منهما وبهذا يظهر ان سقوط الجر
في غير المنصرف كان تبعا للتنوين لا بالاصالة اذ لا يتصور التنوين ههنا حتى يعتبر سقوطه
ويكون سقوط الجر تبعا لسقوط فلا جرم لم يسقط الجر ههنا وتحقيق ذلك ما ذكره الشيخ
عبد القاهر وحاصله ان المقصود الاولي والغرض الاصلي بالمنع في هذا الباب انما هو التنوين
لا الجر وذلك لان التنوين علم للتمكن والاولية والجر لبس علما لشئ منهما اذ الاسم تكون
متمكنا ولا جر كما اذا كان مرفوعا او منصوبا والبرهان على ان التنوين اعلم للتمكن ظاهر
وعلى انه علم للاولية ان كل اسم سلب عنه التنوين باللام والاضافة فهو ثاني الاول فان
المعرف ثاني للمنكر والمضاف ثاني لغير المضاف وما كان غير المنصرف ثانيا للمنصرف
والاولية والثانوية بالذات متنافيتان منع التنوين عن غير المنصرف لتنافي وصفها

ولما كان غير المتصرف شبيها بالفعل من وجهين وكانت قضية المناسبة قاضية
بان يظهر اثر هذه المشابهة المبنية على شيئين في شيئين نظروا في الحركات فوجدوا الجر
اشبه بالتنوين من الرفع والنصب اذ الجر وهو المضاف اليه قد يقوم مقام التنوين
دون المرفوع والمنصوب فجعلوا الجر ايضا مقرونا بالتنوين في المنع لما بينهما من المناسبة
والتاخي وههنا نكتة اخرى وهي ان التنوين حذفه يكون لاسباب شتى غير منع الصرف
وهي الوقف والبناء والاضافة واللام فجعل سقوط الجر مع سقوط علامة مشعرة بان
حذفه لمنع الصرف ومشابهة الفعل لاسبب آخر من الاسباب المذكورة فالمقصود
الاصلي بالمنع هو التنوين والجر منعه قرينة مشعرة وآلة على خصوصية السبب هذا وزعم
آخرون ان كلا من التنوين والجر مقصود بالمنع اصالة اما التنوين فظاهر واما الجر
فلانه مخصوص بالاسم وغير المتصرف شبيه بالفعل ومن تشبه بقوم فهو منهم فمنع
الجر ايضا لتشبهه بما ليس من ضربه واما الجر النقصان الناشي من التشبه باللام والاضافة
اعتذر عنه فرد اليه بعض ما اخذ منه وهو الجر اذ لا امكان ههنا باعادة التنوين
فاعتذر عنه بقدر الامكان والقول الاول اقوى عند النحاة وهو قول الجمهور وهو
المذهب المنصور فلهذا ذكر المص بكان الواو لفظ مع في توريث غير المتصرف حيث قال
مالا يدخله الجر مع التنوين اسعارا بتبعية الجر وسببوية التنوين اذ الظاهر الغالب
في منع ان يدخل على المتبوع فيقال جاء الوزير مع السلطان ولا يقال جاء السلطان
مع الوزير والمبني ضربان لازم وعارض كما ذكر في مطلع الفصل ان الاسماء ضربان موجب
ومبني وذكر توريث كل منهما ههنا وذكر المباحث المتعلقة بالموجب وفرغ منها حاول
الآن ان يشرع في المبني فشرع فيه وصدره بتقسيمه الى القسمين اللازم والعارض فنحن
نذكر في البين كلاما وجيزا مفيدا ثم نرجع الى الماتن فنقول قد نبهناك فيما سبق
على ان للموجب البابا خاصة وللمبني البابا خاصة فالبناء الموجب اي البناء الذي حركاته رفع

ونصب وجر والبناء المبني اي البناء الذي حركاته ضم وفتح وكسر واما لقب سكونه
فوقف وصرح بذلك في المفصل حيث قال وسكون البناء يسمى وقفا وحركاته ضما
وفتحا وكسرا ونص عليه ابن الحاجب الا ان كلام الزمخشري في الكشاف يدل على ان الوقف
لقب السكون الاعرابي لانه قال في المقطعات الواقعة في اوائل السور وهذه الاسماء موقوفة
لا مبنية وانما سكنت سكون زيد وعمر من الاسماء حيث لا لبستها اعراب لفقد موجبه والدليل
على ان سكونها وقف وليس ببناء انها لو بنيت لكانت مثل كيف واين وكذلك
اذ قد عرفت ذلك فاعلم ان ههنا اصلين الاول ان الاصل في الاسماء الاعراب لا البناء
الثاني ان الاصل في البناء السكون تحقيقا لمعنى ضديته بين الاعراب والبناء اذ الاصل
في الاعراب الحركة فوجب ان يكون الاصل في البناء السكون لانه ضده فان وجد اسم مبني على
الحركة فليطلب هناك علتان العلة على مخالفة الاصل الاول اي لم بني والعلة على مخالفة
الاصل الاول اي لم بني والعلة على مخالفة الاصل الثاني اي لم بني على الحركة بل لابد هناك
من علة ثالثة لخصوصية الحركة اي لم اختيرت هذه الحركة بخصوصها على غيرها والعلة
على مخالفة الاصل الثاني على الوجه الكلي منحصرة في ثلثة امور الاول الهرب من التقاء
الساكنين في نحو هؤلاء الثاني الفرار من الابتداء بالساكن الثالث التنبيه على ان البناء
عارض للازم واذ قد عرفت ذلك فاعلم ان المبني ضربان ضرب بني لفقدان موجب
الاعراب وهو التركيب كالاسماء المتعددة تعديد شيء واحد اثنان ثلثة الى غير ذلك
ومن هذا القبيل قولهم ا ب ت ث الى الآخر وضرب بني لوجود المانع من الاعراب
وهو مشابهة الحرف ونحو ذلك واما الاسماء قبل التركيب فهل هي معربة او مبنية
فيه خلاف فذهب جار الله وكثير من المحققين الى انها معربة ولهذا حصر في المفصل سبب
البناء في المناسبة مالا تمكن له اصلا واما المتاخرون مثل الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه
فمذهبهم انها مبنية ودليل الجانبين على وجه البسط لعلنا نذكر في شرح لباب الاعراب

اذ اللايق بهذا الكتاب انما هو الاختصار والله اعلم بحقايق الاسرار واذ تقررت
معنى هذه الفوائد فالمبنى هو الذى سكون اخره وحركته لا بعامل هكذا ذكره جار
الله ثم قال وسبب بنائه مناسبة ما لا يمكن له بوجه قريب او بعيد يتضمن معناه
نحو اين وامس او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقعه كسائر الاوقات كلمة للواقع موقعه
كفجار وفساق او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه كقوله عز وعلا
من عذاب يومئذ وهذا لا ينطقون فيمن قرأهما بالفتح هذا كلامه وهو تصريح بان
المناسبة سبب للبناء وان المناسبة وان كانت مجملة الآن هذه الامور تفصيلها
وههنا بحث من وجوه الاول انه تعريف المبنى بما ذكر منقوض بنحو جبلى وبشرى والعصا
والقاضى رفعا وجرا الثانى انه جعل المناسبة بما لا يمكن له سببا للبناء والمناسبة اعم من
الشبهة ولعومها او ترتب على الشبهة للتلازم المتقضى بالمضاف الى المبنى وقد تقرر ان غير
المنصرف شبيه بما لا يمكن له مع انه معرب الثالث انه المناسبة يعارضها الاصل المذكور
اذ قد تقرر ان الاصل فى الاسماء الاعراب فلما تعارضا وجب ان يكون هناك مرجح يرجح
جانب البناء والجواب عن الاول انه سكون امثال هذه الالفاظ ليس سكون الآخر بل
آخره معرب تقديرا لمكان التعذر والتعسر وعن الثانى انه المناسبة المعتبرة فى هذا الباب
انما هى المناسبة باحدى هذه الاسباب المذكورة والمذكور خارج منها فلا اعتداد به و
عن الثالث انه المرجح كثيرا شتى ان البناء اخف والخفة مطلوبة ومنها ان الاحتياج فى
البناء الى العامل وفى المعرب يحتاج اليه ومنها ان بعض المبنيات موضوعة لا لغرض
التركيب بالنسبة الى الافراد تقبل الى غير ذلك فاللام ما تضمن معنى الحرف كاين ومتى
وكيف وما اشبه ذلك قسم المصنف المبنى الى ضربين لازم وعارض ثم فسر الاول بما تضمن
معنى الحرف وما اشبهه وفسر الثانى بخمسة اشياء فنحن نعد عليك اولا المبنيات اللازمة
والعارضة ونبين السبب لبناء كل منها واحدا فواحدا ثم نرجع الى المقصود فنقول

فنقول المبنى انواع منها الحروف باسرها ومنها الفعل الماضى ومنها امر المخاطب
وهو الذى سماه المصنف فيما سبق مفتوح الآخر ومنها المضارع فى بعض الاحوال
دون بعض وكل من الثلثة الاول يسمى مبنى الاصل وما لا تمكن له فى عبارة المفصل
انما هو هذه الثلثة فالقوم يعبرون عنها تارة بمبنى الاصل وتارة بما لا تمكن له ومنها
الاسماء المبنية وكلامنا الآن فى ذلك والاربعة الاول خارجة عن المبحث
اذ الكلام فى الاسم ومقصود المصنف تقسيم المبنى الى القسمين المذكورين الاسم المبنى
لانه قسم الاسم اولا الى المعرب والمبنى ثم قسم المبنى فالمراد به المبنى الذى هو قسم من الاسم
وهذه الاسماء المبنية باسرها مع كثرتها بسبب بنائها منحصرة فى شئ واحد وهو مناسبتها
بما لا تمكن له الآن هذه المناسبة مع انها شئ واحد تنتشر على وجوه شتى وهذه الوجوه
المنتشرة مع كثرتها تشترك فى انها راجعة الى المناسبة بحيث يصدق على كل
واحد منها انها مناسبة بما لا تمكن له وبالجملة فالاسماء المبنية مع كثرتها منحصرة
فى قسمين لازم وعارض والكلام فى تعريفها سيجئ فى اخر هذه المباحث وبالجملة فمن
القسم الاول المبهمات وهى اسماء الاشارة والموصول وهذه المبهمات لابهامها تفتقر
الى شئ يرفع ذلك الابهام وهى الاشارة الحسية او الوصف فى الاول والصلة فى
الثانى فبنيت اذ هى شبيهة بالحرف من جهة الاحتياج الى غيرها والجمهور على
ان اسماء الاشارة بنيت اذ هى متضمنة لمعنى الحرف وهو الاشارة اذ هى بمعنى من
التى كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها ولان كلا من الا
سماء الاشارة والموصول ببعضه وضعه وضع الحرف نحو ذا وتا فى الاول وما
ومن فى الثانى فحمل الباقى عليها طردا للباب ومنه المضمر او وجه بنائها انها شبيهة
بالحروف من جهة الاحتياج الى الغير وهو المفسر وهو الحضور فى المتكلم والمخاطب
وتقدم الذكر فى الغايب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى واما اى

فهو ثلثة اقسام الاول ان يكون صلته جملة فعلية الثاني ان يكون صلته
جملة اسمية مذكورة بتمام اجزائها الثالث ان يكون صلته جملة اسمية محذوفة
الصدر نحو ايهم اشد فيمن قراء بالضم وهو في هذه الاقسام كلها موصولة الا
انها معربة في القسم الاول والثاني ومبنية في الثالث على الضم عند سيبويه ومن
تبعه وسبب بنائها في هذا القسم انه قد تقرر ان الموصول والصلة كلمة واحدة فاذا
حذف صدر الصلة فالموصول بمنزلة كلمة حذف بعض اجزائها وبعض الكلمة
لا يستحق الاعراب ومنه اسماء الافعال وسبب بنائها انها شبيهة بمعنى الاصل
وهو الماضي والامر الحاضر ومنه الاصوات وسبب بنائها انها ليست في الاصل كلمات
فلا موجب فيها للاعراب ومنه اين واني ومتى وايان وكيف فانها متضمنة
لمعنى الحرف فبنيت لذلك ومنه كم اما الاستفهامية فلتضمنها معنى حرف
الاستفهام واما الخبرية فلان صورتها صورته ولان وضع كل منهما وضع الحروف
ومنه الظروف التي التزم فيها الاضافة الى الجملة كاذ واذا مطلقا وسبب بنائها
انها شبيهان بالحرف لاحتياجها الى الجملة بعدها ولان وضع كل منهما وضع الحرف
ومنه وبينا وبينما للزوم اضافتها الى الجملة الاسمية فيها كاذ واذا ومنه حيث
للزوم اضافته الى الجملة فهو كاذ واذا وقد شذ اضافته الى المفرد ومنه لما بمعنى حين
وهي لوقوع الشئ لوقوع غيره وهي لازمة الاضافة الا اذا وليها الجملة الفعلية فهي
كاذ واذا ولانها متضمنة لمعنى الشرط والجزاء ومنه ما جاء على لفظ الحرف كعلى وعن و
الكاف ومذ ومنذ وخلا وحاشا ووجه البناء شبهه بالحرف ومنه كلما شئ
غير متضمنة تحت قاعدة فمنها الآن وهي موضوعة لزمان التكلم وسبب بنائه
عند السيرافي ازم شبيه بالحرف للزومه وتيرة واحدة مانعة من التصرف وعند
الشيخ ابي علي انه متضمنة للام التعريف كامس واللام الظاهرة زائدة لازمة

فة لان شرطها ان يدخل تارة وينزع اخرى وهي بمعزل منها وعند الفراء ان
اصله الفعل من ان يتبين اي حان ودخل فادخل عليه اللام بمعنى الذي على نمط نهى
عن ضرو وقال فانها فعلان استعمالا استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليه من البناء
ومنها امس وهي مبنية على الكسر عند الحجازيين وهي اللغة العليا وسبب بنائه انه متضمن
اللام التعريف لانه اشارة الى اليوم السابق على يوم هو زمان التكلم وعند بني تميم
هو معرب في جميع الاحوال وعند الزجاج مبني على الفتح لقوله لقد رايت عجبا مذ ا سما
ومنها قط وعوض وسبب بنائها تضمنها لام الاستغراق لزوما لاستغراق الاول
لجميع الازمنة الماضية واستغراق الثاني لجميع الازمنة المستقبلة ومنها سحر اذا هو
متضمن للام التعريف اذ هو اشارة الى السحر يومئذ ومنها الذي في جميع لغاته
وسبب البناء ان بعض لغاته لذ ووضعه وضع الحرف فحمل بقية لغاته عليها تشبيها
بها كذا ذكره ابن الحاجب ثم قال ولو لم يكن ذلك لما كان لبنائها وجه لانها مثل
عند وهو معرب بالاتفاق ومن عجائب العربية لدن فانه اذا وقع بعده لفظ
غدوة فهو بيضها وعليه قول من قال لدن غدوة حتى الآذ لخفها واذا وقع غير
هذه اللفظ فان كان مفردا فهو مجرور بالاضافة قال الله تعالى وانك لتلقى القرآن
من لدن حكيم عليم وان كان جملة فهي مجرورة بالاضافة تعذيرا فلدن اذ ناصبة
خافضة اما الخفض فظاهر واما النصب فلانهم شبهوا نونها بالتنوين في قولهم رأيته
خلا فنصب غدوة تشبيها لها بخلا ويجوز ان يعتبر تشبيهها بالمفعول في
قولهم ضارب زيدا ومنها من وما الموصوفتان وما التي يسمى تامة وسبب
البناء ان وضعها وضع الحروف اذ الاسم الموجب وضعه على ثلثة احرف فاذا كان
على حرفين فهو وضع الحروف ومنها كاي بمعنى كم الخبرية يعني كثيرا وهذا سبب بنائه
لان معناه لما كان معنى كم الخبرية حملوه عليه فجعلوه مبنيا مثله ومنها كيت وذيت

وسبب بنائها انها كنايتان عن الجملة وليس فيهما ما يوجب الاعراب وقد
بنهناك فيما سبق على ان فقد موجب الاعراب من اسباب البناء ومنها كَيْفَ ابوك
فان اصله لاية ابوك فحذفت اللام الجارة ثم لام التعريف تخفيفا فصار لاه
ابوك واصله لية فنقلت اللام الى موضع العين فصار كَيْفَ بوزن ضرب ثم
سكنت الهاء اذ هي واقعة موقع الالف الساكنة كما يرى ورجعت الالف الى اصلها
وهو الياء لسكون العين فصار كَيْفَ ابوك وسبب بنائه انه متضمن للام
التعريف وعلى الفتح للخفة فقولهم كَيْفَ ابوك معناه لاية ابوك اى ابوك مخصوص
بالله او المراد التعجب على نمط الله دره فارسا ومنها ولة لا افعل وبه اصله بالله لا افعل
فحذفوا حرف الجر ولام التعريف لكثرة الاستعمال فصار لاه ثم ردوا الى اصله وهو ولة لان
اصل لاه ولة اذ العقول والقلوب تتحير في معرفته تعالى ثم سكنت اللام لانه كثير الا
ستعمال والتخفيف مطلوب فصار ولة والمراد القسم وسبب بنائه تضمنه للام
التعريف على نمط كَيْفَ كما مر آنفا هذه هي الاسماء المبنية التي بناؤها لازم واما التي
بناؤها عارض فمنها المركبات بجعل الكلمتين واحدة فالجزء الثاني ان كان متضمنا
للحرف كخمسة عشر فكالجزئين مبنيان اما الاول فلانه لا حتياجه الى الثاني شبه
الحرف واما الثاني فلتضمنه للحرف ومنها نحو ضاربة وهاشمي فان كلا من اللفظين
مركب من كلمتين الاسم وتاء التانيث في الاول والاسم وياء النسبة في الثاني
فمبني الصدر اذ هو جزء من الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الاعراب وهذا ما قال
صاحب المفتاح في قسم النحو من المبنيات نحو ضاربة وهاشمي عندي اذا تأملت
وفيه نظر ووجهه لعلنا نذكره في شرح باب الاعراب انشاء الله تعالى ومنها
الغايات على سبيل في المتن وسبب بنائها تضمن الاضافة على ما يأتيك بيانه
ومنها المضاف الى ياء المتكلم وسبب بنائه اضافته الى المبني اكتسابا للبناء

للبناء من المضاف اليه ومنها ما يضاف الى الجمل واذ من اسماء الزمان
نحو هذا يوم ينفع الصادقين يوم لا ينفع مال ولا بنون الآن ههنا تفصيلا
اذ الظروف المضافة وهي ثلثة حيث من ظروف المكان واذ واذا في الزمان
جايز الاضافة وغير هذه الثلثة فالقسم الاول من المبني اللازم لا العارض واما
القسم الثاني ففيه تفصيل لان الظرف اذا اضيف الى الجملة الماضوية نحو على حين غابت
المشيب على الصبى ففيه امران الاعراب والبناء اتفاقا اما الاعراب فلعدم لزوم
الاضافة فعلة البناء عارضة واما البناء فلوقوع المبني وهو الماضي موقع
المضاف اليه واذا اضيف الى الجملة الفعلية والفعل مضارع نحو هذا يوم ينفع
الصادقين واذا اضيف الى الجملة الاسمية نحو جيئك يوم انت امير ففيه خلاف
فعند بعض البصرية لا يجوز فيه الا الاعراب وعند الكوفيين وبعض البصرية
يجوز بناؤه واما غير المضاف الى ما صدره ان واى وشبه المضاف الى ما صدره
ما فيجوز بالاتفاق اعرابهما نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه
صفة لحق او خبرا بعد خبر لان ونحو لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ففتح غير
مع انه فاعل ليمنع اما الاعراب فلعروض علة البناء واما البناء فلشبههما باذ
واذا والمبني وهو ما وان واى واقع موقع المضاف اليه فيهما وكذا يجوز اتفاقا
بناء الظروف المتقدمة على اذ نحو حينئذ ويومئذ اما الاعراب فلعروض علة البناء
واما البناء فلوقوع المبني وهو اذ موقع المضاف اليه لفظا على ونية على
حين عاتبت المشيب على ما مر اتفاقا ومنها مثل وغير مع ما وان واى ومنها
اول ودون ومن على يقال فعلته هذا اول اى اوقات الفعل وجلست مع
عمرو من دون اى من دون مكانه ويقال اخذته من علو اى من فوقه وهو
هكذا مستعمل مع من ابدا اولا مضموم ومنها المنادى نحو يا زيد وسبب بنائه

وقوعه موقع المبنى وهو كاف الخطاب ومنها اسم لا نحو لا رجل اذ هو
متضمن للحرف على ما سبجئ ومنها لفظ لات فى قوله تعالى ولات حين مناص
وفى قول ابى زبيد الطائى طلبوا صلحنا ولات اوانى كذا ذكره صاحب اللباب
وهو سهو منه لان لات حرف او ماض وعلى كل تقدير فهو ليس المبنى اللازم
لا العارض اذ لا يتصور حرف او ماض يكون بناؤه عارضا للزوم ما وتوجيه
ذلك وتفصيله على وجه البسط سنذكره فى شرح لباب الاعراب انشاء الله
تعالى ومنها لا غير وليس غير وحسب شبهها لهؤلاء بالغايات فبنيت
لما بنيت الغايات هذه هى المبنيات العارضة وانما فصلنا فى كل سبب من المبنيات
المذكورة فى القسمين سبب البناء على ما قرره القوم وبينوه ليتبين لكل
احد ان سبب البناء فى الاسماء ينحصر فى المناسبة بما لا تمكن له على ما نطقت
به عبارة المفصل ولتبين ان هذه المناسبة المجملة مفصلة الى هذه الاقسام
الاول تضمن معنى الحرف الثانى التشبه بالحرف اى كونه شبيها به وضعا
يعنى انه وضعه وضع الحرف وهو انه اقل من ثلثة احرف اذ الثلثة حد
وضع الاسم او احتياجا الى الغير او جمودا بلزومه وبيرة واحدة مانعة
عن التصرف على ما نص عليه السيرافى على ما مر شرحه وكلا الوجهين قائم فى
المبهمات على ما فصلناه الثالث الحمل على ما هو شبيه بالحرف طرد الباب
الرابع فقد موجب الاعراب كالاصوات او فقد محله كاى اذا حذف
صدر صلته الخامس الاستغناء كاى وكم الخبرية السادس الوقوع
ما لا تمكن له كتاب قطام ومجار وقساق فقد بينا فيما سبق ان فعال
اربعة اقسام كلها مبنية عند الجمهور وعلة البناء فى واحد منها وقوعه
موقع الامر وعلة البناء فى الثلثة الباقية كونها شبيهة بهذا الواحد

الواحد الثانى الوقوع موقع ما هو شبيه بما لا تمكن له كالمنادى المضموم التاسع
الاضافة الى المبنى نحو من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون على قراءة الفتح
وغير ان نطقت وعلى حين عاتبت وهذه الاقسام كلها مع تعددها و
تكثرها تشترك فى امر واحد هو المناسبة بما لا تمكن له بوجه قريب او بعيد
كما صرح به فى المفصل فالوجه القريب ما يكون بلا واسطة والبعيد ما يكون بواسطة
وهذه كلها منحصرة فى هذين القسمين واذا انتقشت هذه الفوايد فى صحيفة
خاطرك فلنرجع الى التفسير اعنى تفسير المبنى اللازم وتفسير المبنى العارض فنقول
لكل منهما تفسيران الاول ما ذكره القوم فى كتبهم واختاره الشيخ ابن الحاجب
وعليه بنى الامر واعتناه الشارح الفاضل وارتضاه الثانى ما ذكره المص
ههنا وبنى الامر عليه اما تعريف القوم فهو ان الاسم المبنى ان كان له حالة
اعراب فى الجملة فى بعض الاحيان فهو مبنى عارض وان لم يوجد له حالة اعراب
اصلا فهو مبنى لازم هذا كلامهم وفيه نظر لانه منقوض بايى فانهم مصرحون
بانه مبنى لازم مع انه فى بعض الاحوال معرب وفى بعضها مبنى على ما بينهناك
عليه فى تفصيل المبنيات اللازمة واما تعريف المص فهو ايضا ليس بشئ اذ
قد عرفت من التفصيلات والتحقيقات السابقة ان تضمن الحرف قد يوجد
والمبنى عارض وقد لا يوجد والمبنى لازم فهو اذن لا مطرد ولا منعكس بل قد
يوجد واللفظ معرب كاى كما سبجئ فى اخوات ايا واما ما ذكره الشارح الفاضل
فى شرحه الكبير المسمى بالمفتاح من ان هذا تعريف رسمى لا يجب انعكاسه اما اطراد
فثابت لان التضمن محمول على الدوام فظاهر الفساد واما قوله والعارض
خمسة اشياء فظاهره انه منحصر فى هذه الخمسة وليس كذلك اذ قد فصلنا عليك
اكثر من ذلك فكلامه فى الموضعين مختل فى غاية الاختلال اللهم الا ان يراد

بالحرف ما لا تمكن له بذكر العام وارادة الخاص ويراد بالتضمن لمعناه
مناسبة به كذلك اى المبنى ما ناسب ما لا يمكن له بطريق الدوام والظاهر ان
المص لم يقصد فى هذا المقام تعريف اللازم وتفسيره بل مقصوده الارشاد الى
بعض اقسامه بذكر علته البناء الا يرى انه قال والعارض خمسة اشياء فان
مقصوده فى الموضعين التمثيل والتعرض لبعض اقسامه على ما هو دأبه من الاجمال
بحال والاجمال فالتعريف الصحيح فى هذا المقام عندى ان يقال المبنى اللازم ما يكون
بسبب بنائه قائما دايما غير مفارق والعارض بخلافه وهذا تعريف جيد مطرد
منعكس لا غبار عليه من الخلل فالحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان
هدانا الله فقوله كاين مثال لما تضمن معنى الحرف فان قولك اين زيد معناه
اى الدار ام فى السوق ام فى المسجد الى غير ذلك وقولك اين تجلس اجلس
معناه ان تجلس فى الدار اجلس فيها وان تجلس فى المسجد اجلس فيها الى غير ذلك
فاختصر بذكر اين فلفظة اين فى الاول متضمن لمعنى حرف الاستفهام وفى الثانى
لمعنى حرف الشرط وعلى هذا القياس متى فان قولك متى القتال معناه اليوم
ام غدا ام بعد غد وقولك متى تخرج اخرج معناه ان تخرج اليوم اخرج اليوم
وان تخرج غدا اخرج غدا الى غير ذلك وكذلك كيف فان قولك كيف كيف
زيد معناه اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازات وانما بنى اين وكيف على الحركة فرارا
من التقاء الساكنين واوثر الفتحة للخفة والعارض خمسة اشياء المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامى واختلفت كلمة القوم فى المضاف الى ياء المتكلم الى
ثلثة اقوال الاول انه مبنى الثانى انه معرب الا انه اعرابه تقديرى والاول
مذهب الجمهور من الاوائل والثانى مذهب بعض المتاخرين كالشيخ ابن الحاجب
ومن تبعه ولهذا عده من المعرب التقديرى حيث قال التقدير فيما تعذر كعصى

كعصى وغلامى مطلقا الثالث انه ليس معربا ولا مبنيا واليه ذهب قوم و
سموه خصيصا وبالجملة فالكل متحيرون فى ذلك ووجه الحيرة انه لما اضيف
الى ياء المتكلم وجب ان يكون ما قبل الياء مكسورا بكسرة الموافقة فلما حاولوا بعد
ذلك اعرابه وجدوا المحل الاعراب مشغولا بكسرة الموافقة دايما بحيث لا يزول
فتحيروا فى ذلك فقوم جعلوه مبنيا تخلصا عن الحيرة اذ هو مضاف الى المبنى
والمضاف الى المبنى يكتسب البناء من المضاف اليه كما بين عليك فى ضمن
التفصيلات السابقة وقوم جعلوه معربا الا انه لما تعذر اعرابه لفظا اعتبروه
تقديرا قال الشيخ ابن الحاجب من زعم انه مبنى فقد غلط اذ الاضافة الى
المبنى لو كانت سببا موجبا للبناء لبنى نحو غلامه وغلامك وايده المحقق الرضى
بهذا الدليل واستصوبه وارتضاه وفيه نظر اذ العلة ههنا مركبة لا مجرد الاضافة
الى المبنى حتى ينتقض بنحو غلامه كما زعمه الشيخان ووجه تركب العلة ههنا ان العلة
وهى كونه الموافقة شيئها بالحرف بجموده بلزومه وتيرة واحدة مانعة عن
التصرف كما اعتبره السيرافى فى امس على ما حققناه سابقا واضافته الى المبنى
فالعلة هى المجموع فلا ينتقض بنحو غلامه اذ الاضافة ههنا وان وجدت
الا انها لم تشبه بالحرف بالجمود والتقف وقوم جعلوه لا معربا ولا مبنيا فهو لاء
استوفوا فى الحيرة وبقوا فيها لانهم يقولون ان المضاف والمضاف اليه
لشدة امتزاجهما صارا بالجمع كلمة واحدة وصار المضاف بمنزلة بعض الكلمة
وبعض الكلمة لا يستحق الاعراب والبناء فيكون واسطة بين المعرب والمبنى
فيكون لا معربا ولا مبنيا وهذا المذهب ضعيف جدا اذ لم يعهد فى العربية اسم
مستعمل فى التركيب لا يكون معربا ولا مبنيا والمفرد المعرفة نحو يا زيد اى التانى
من المبنيات العارضة المنادى المفرد المعرفة فالمفرد احترازا عن المضاف نحو

يا عبد الله فانه معرب والمعرفة احتراز عن النكرة نحو يا رجلا خذ بيدي فانه ايضا
معرب وانما بني المنادى في هذه الحالة اذ هو قائم مقام الضمير في ادعوك وكاف
ادعوك شبيه بالحرف وهو كاف ذلك فيكون مناسبا بالامكان له وهو الحرف
وهذا ما قال في المفصل او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم اي وقوعه
موقع لفظ يشبه بالامكان له فالمشبه هو كاف ادعوك وهو ضمير والمشبه به هو
كاف ذلك وهو حرف وقال ابن الحاجب وعلة بنائه شبهه بالمضمر معنى ولفظا
اذ هو واقع موقعه اذ هو لمخاطب معين ومثله في الافراد فاجري مجراه في البناء
وما ذكرناه اولا اولى لان الوقوع موقع المبني غير كاف بل لا بد من الانتهاء الى
المبني الاصلي ولهذا لم يمنع جار الله بالاول بل اعتبر الثاني ايضا وانما بني على الحركة
تنبيها على ان البناء عارض ولان السكون مثير الفتنة وهو التقاء الساكنين
واوثر الضم اذ لو فتح لالتبست الحركة الاعرابية في مثل يا احمر لغير معين بالحركة البنائية
في مثل يا احمد ولو كسر لالتبس بما اضيف الى ياء المتكلم ثم حذف ياء اكتفاء بالكسرة نحو
يا غلام فلم ير انه مفرد او مضاف والنكرة المفردة مع لا لنفي الجنس اي الثالث
من المبني العارض اسم لانتفي الجنس نحو لا رجل في الدار فانه مبني عارض اما البناء
فلتضمنه لمن الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار ولهذا قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى لا ريب فيه انه قرأ بالفتح يوجب الاستغراق وبالرفع تجوزه واما عروضه
فلان علة عارضة ثابتة في بعض الاحوال ساقطة في بعضها واما الحركة فللاشعار
بالعروض والمركب نحو خمسة عشر اي الرابع هو المركب والمص كما هو دابه اجمل ههنا
اجمالا واهمل ابهاما لا واخرا بالمقصود اخلالا وتفصيل ذلك على نمط الايجاز ان
المركبات باسرها ضربان ضرب يقتضي تركيبه بناء الجزئين معا وهو الذي يتضمن
الشرط الثاني منه معنى الحرف وضرب لا يقتضي تركيبه الا بناء الاول منهما وهو

وهو الذي لا يتضمن الشرط الثاني منه معنى الحرف فالضرب الاول هو الذي يبنى
منه شطراه لقيام العلة في الشطرين اما الاول فلانه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها
فهو شبيه بالحرف لاحتياجه الى الثاني واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف واما الضرب
الثاني فلا يبنى منه الا الصدر لقيام علة البناء فيه دون الثاني لخلوه عن التضمن
فمن الضرب الاول العشرة مع ما يضاف عليها الا اثنا عشر والاصل في العدد
المضاف على العشرة ان يعطف الثاني على الاول فيقال ثلثة وعشرة فركب
الاسماء وصيرا واحدا وبنيا لوجود العلتين وحرف التعريف والاضافة لا
يخلان بالبناء تقول الاحد عشر والحادي عشر الى التسعة عشر والتاسع عشر وهذه
احد عشرك وتسعة عشرك وكان الاخفش يرى الرفع اذا اضافه وقد استمر
سيبويه كذا ذكره جار الله في المفصل فقوله الا اثنا عشر مبني على نص سيبويه
النحاة فهو اذا اثنا عشر معرب الصدر اذ الشطر الثاني بمنزلة نون التثنية من
اثنين فهو اذن معرب لظهور الاختلاف كما في الف مسلمان وذهب الباقون
الى انه مبني كسائر اخواته اذ هو محتاج الى الثاني فاشبه الحرف ومذهب الجمهور هو
الاول فقوله كخمسة عشر يعني انه متضمن لحرف العطف اذ الاصل خمسة وعشرة
فحذفت الواو وركبت احدى الاسمين مع الآخر وجعل المجموع كالاسم الواحد
الدال على مسمى واحد وانما فعلوا كذلك اجراء له مجرى سائر اخواته من الاعداد
المفردة كخمسة وستة لان ذلك احضر وانما بني على الحركة تنبيها على عروض
البناء وعلى الفتح اذ الخفة مطلوبة قال جار الله ومن الضرب الثاني نحو معدي
كرب وبعلبك وقاليقلا ثم قال في معديكرب لغتان احديهما التركيب و
منع الصرف والثانية الاضافة فاذا اضيف جاز في المضاف اليه الصرف
وتركه كذلك فاليقلا وحضرموت وبعلبك ونظايرها فنحو معديكرب

صدره مبنى فقط اذ الثانى لا يتضمن معنى الحرف فليس فيه علة البناء و
ما حذف منه المضاف اليه اى الخامس من الاشياء الخمسة هذه الظروف
كقبل وبعد قدم قبل على اخواته اذ القبلية تقتضى التقدم وعقبه بعد وان
كانت البعدية يقتضى التأخر رعاية لامر المقابلة وفوق وتحت وكذا باقى
الجهات وهى قدام وامام وورا وخلف واسفل وكذا دون ومن علُ
واوّل فى قولهم ابداء بهذا اوّل وقولهم حسب لا غير وليس غير معدود من
الغايات مع انه ليس بظرف تقول جئتك من قبل زيد ثم ترك الاضافة و
نويتها اى نوى تعريفها قصدا او نية فتقول جئتك من قبل اى من قبل زيد فقوله
ونويتها تنبيه على ان هذه الالفاظ انما يكون مبنية اذا كان هناك شرطان
الاوّل ان يكون المضاف اليه محذوفا والثانى ان يكون المضاف اليه مقصودا
فان انتفى احد الشرطين كانت هذه الالفاظ معربة فقولهم جئتك من قبل
زيد قبل فيه معرب وكذا اذا حذف ولم ينو قال جار الله وانما يتبين اذا نوى
فيهن المضاف اليه فان لم ينو فالاعراب كقوله فساغ الى الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وقرئ لله الامر من قبلٍ ومن بعيدٍ و
ابداء به اوّلا وتعال جئته من علٍ واختلفت كلمة القوم فى سبب بنائها
طريق الاوّل ان المضاف اليه من تمام المضاف فهو بمنزلة اللام من الرجل
والفرس فاذا حذف وقصد كان ما بقى كبعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق
الاعراب واذا حذف ولم يقصد كان اسما فاما كسائر النكرات كغلام فرس وغلام
فيكون معربة مثلها الثانى وهو الذى ذكره ابن الحاجب فى ايضا المفصل انها
تتضمن لمعنى المضاف اليه والفرق بينه اذا اعرب وبينه اذا بنى انه فى البناء
تتضمن للمحذوف تضمن ابن لحرف الاستفهام وفى الاعراب وان كان المضاف

المضاف اليه مرادا فى نفسه لكنه لا يتضمنه فهو كالظروف فى نحو خرجت يوم
الجمعة فى ان الحرف محذوف لا متضمن والا وجب البناء مع انه معرب بالاتفاق
هذا الكلام ويرد عليه انه لم يبين الفرق الجلى بين المحذوف من الثالث انه تتضمن
لمعنى الحرف اذ الاضافة معنى الحرف الرابع ان هذه الاسماء اشبهت الحروف
لاحتياجها الى الغير وهو المضاف اليه المنوى الخامس ان الاضافة نسبة خاصة
بين المنتسبين ومعانى الحروف كذلك واليه اشار من قال والاضافة معنى
من معانى الحروف فكان هذه الاسماء تضمنت معنى الحرف فبنيت فليتأمل السادس
انها شبهة بالماضى لدلالتها على شيئين معانى انفسها ومعنى ما نوى فيها كالماضى
دل على الحدث والزمان وههنا اشكال وحاصله ان هذه الاسماء اضافية لا بد
لها من اعتبار المضاف اليه فيها فالمضاف اليه ان ذكر فذاك والا فهو مقدر البتة
ولهذا اتفق القوم كلهم على ان هذه الظروف لازمة للاضافة لا يعقل معناها
الا وانها نص عليه جار الله وغيره فقوله وكنت قبلا لا بد هنا ايضا من تقدير
اى قبل هذا الوقت او غيره مما يناسب المقام فالقول بانه ان نوى بنى وان لم
ينو لم يبن كلام لا معنى له مع ان القوم قاطبة متفقون على ذلك فكيف
التوفيق بين الامرين بل بين القولين والتفصى عن هذا الاشكال ان ههنا امرين
الاوّل اعتبار التعيين والخصوص فى جانب الاضافة والمضاف اليه الثانى اعتبار
العموم والشيوع فى ذلك وكون هذه الاسماء اضافية لا تقتضى الا اعتبار
اضافة فى الجملة واعتبار المضاف اليه فى الجملة واما تعيينه وخصوصه فليس ذلك
من مقتضياتها والقول بانه ان نوى بنى وان لم ينو لم يبن مبنى على اعتبار
الخصوص والتعيين والقول بانها لازمة للاضافة مبنى على اعتبار العموم والشيوع
فظهر التوفيق بين القولين واندفع الاشكال عن البين وفى كلام المص حيث

اعتبر التعين فى جانب المضاف اليه بقوله حينئذ من قبل زيد اشارة الى دفع هذا
الاشكال وتنبيه على التوفيق بين القولين بقى ههنا بقية من الاشكال وهى المطالبة
بالفرق بين العموم والخصوص حيث بنى الاسم فى الثانى واعرب فى الاول الا ان هذه
البقية ايضا زائلة بما ذكرناك عليه سابقا من ان الاضافة الخاصة ملحقة بمعانى
الحروف فكان الاسم متضمنا لمعنى الحرف فبنى ولا كذلك الامر فى صورة العموم والشيوع
فاعرب وسمى هذه الاسماء غايات على معنى ان غاية المضاف بالمضاف اليه
فلما اقتطع اى المضاف اليه عنهن اى عن هذه الاسماء صرت اى صارت
هذه الاسماء حدودا وغايات بنتهى اى الكلام عندها اى عند هذه الاسماء
حاصل هذا الكلام ان الغاية هى المضاف اليه فلما حذف المضاف اليه وقامت
هذه الاسماء مقامه انتقل منه اليها وصفه واسمه وهو الغاية ووجه الانتقال ان
المقطع اولا كان هو المضاف اليه فلما ذهب المضاف اليه وقامت هذه الاسماء
مقامها صارت هذه مقاطع فسميت بها فظاهر هذا الكلام ان تسميتها بالغايات
مخصوصة بهذه الحالة وهى كون المضاف اليه محذوفا مقصورا وبهذا يشعر كلام
المفتاح ايضا وظاهر كلام المفصل ان هذه غايات مطلقا واما كون المضاف
اليه محذوفا مقصورا فهو شرط للبناء لا قيد للتسمية وفى كلام المعنى اشعار بان
الحد والغاية معناهما واحد وهو المقطع فقوله عندها اى بها وانما بنيت هذه الا
سماء على الحركة اشعار بالموجب للبناء كما مر غير مرة وانما بنيت على الضم اى الضمة
اقوى الحركات فلما سلب منها شئ هو المضاف اليه وتطرق اليها ضعيف
بهذا السبب حركوها باقوى الحركات خيفة النقض بها اولان لها شبها بالمنادى
المفرد المعرفة ووجه الشبه ان المنادى متى نكر واضيف اعرب قال الله تعالى
يا حسرة على العباد وقول العرب يا رجلا خذ بيدى واذا افرد وعرف بنى

بنى وكذلك هذه الاسماء اذا انكرت او اضيفت اعربت واذا افردت
وعرفت بنيت ولانه يدخله النصب والجر حال الاضافة نحو قبل ذلك ومن قبله
فاوثر الضم ليكون حال الاعراب مخالفا له حال البناء والمبنى اللازم من
الافعال الماضى والامر بغير اللام فرغ من بيان المبنيات الاسمية فحاول الآن
ان يبين المبنى من الفعل والحرف ومحصول كلامه ان الحروف مطلقا بنية لازمة
والفعل بعضه مبنى لازم وهو الماضى مطلقا والامر الحاضر كذلك والتقييد
بغير اللام احتراز عن الامر باللام فانه معرب لانه مجزوم وبعضه مبنى عارض
وهو المضارع واليه اشار بقوله والعارض المضارع اذا اتصل به ضمير جماعة
النساء او نون التاكيد نحو يفعلن ويفعلن فقوله يفعلن مثال للاول و
بنى المضارع فى هذه الحالة تشبيها له بالماضى نحو فعلن عند سيبويه وشبه به
لاشتراك كل منهما فى لحوق النون وسكون الاخر نحو ضربن ويضربن فان
قيل هذا الاشتراك حاصل بينهما عند اتصال الف ضمير الاثنين وواو جماعة
الذكور نحو ضربا وضربوا ويضربان ويضربون فينبغى ان يكون المضارع فى
تين الحالتين ايضا مبنيا مع انه معرب قلنا النون يقتضى سكون ما قبله
والالف والواو يقتضيان حركته والحركة الة الاعراب والسكون الة البناء
وكل ما يقتضى الة الشئ كانه يقتضى ذلك الشئ فظهر الفرق فلذلك بنى ما بنى و
اعرب ما اعرب وعند غيره ترك على اصل البناء اشعارا بان الاصل فى الفعل
هو البناء وبنى على السكون اذ قد عرفت غير مرة ان الاصل فى البناء هو السكون
الا وقوله هل يفعلن مثال للثانى ولفظ تنبيه على ان نون التاكيد انما يتصل بالمضارع
اذا كان فيه معنى الطلب كالامر والنهى والاستفهام والتمنى ونحو ذلك اذ اللايق
بالتاكيد انما هو الذى فيه معنى الطلب وانما بنى المضارع فى هذه الحالة اذ هو سبب

هذه الزيادة اشبه بخوبعلبك فبنى على الفتح مثله واما الحروف فلا يكون بناؤها
الا لازما لانه لا حظ لها من الاعراب اذ المقتضى للاعراب انما هو تورد المعاني
المختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة والحروف بمعزل عن ذلك اذ قد
تقرر انها وضعت روابط مجردة فلا مجال لتوارد المعاني المختلفة بهنا و
الماضي والامر الحاضر كالحروف اذ لا مجال للطريان تلك المعاني بهنا ايضا فبنى
الاصل هذه الثلثة اي الماضي والامر والحروف فكل من هذه الثلثة يقال له ما لا
تمكن له ويقال له غير المتمكن اعلم ان هذه الكلمات اي الاسم والفعل والحرف
لما فرغ من تحقيق الاعراب والمعرب والمبني حاول الآن ان يبين كلا منها كليا
في ضمن قسمة نافعة تحصيلا لزيادة البصيرة وتمهيدا وتوطئة للشروع في باب
آخر وتحقيقا لوجه الترتيب في الابواب الثلثة المتعاقبة بعد الباب الاول
وحاصل كلامه ان الكلمات مطلقا اربعة اقسام الاول ما يكون عاملا ومعمولا
الثاني ما يكون عاملا ولا يكون معمولا الثالث ما لا يكون عاملا ولا يكون
معمولا الرابع ما يكون معمولا ولا يكون عاملا اصلا كالاسم الجامد المحلى باللام
نحو الغلام والفرس فانه لا يصح ان يكون عاملا اصلا بل هو معمول ابدا والمقر
سكت عن هذا القسم لانه لم يذكره الشيخ عبد القاهر في الكتب الثلثة فشبهه المص
وزعم الفاضل الشارح انه اسقطه زعما منه انه غير واقع ثم اعترض عليه بانه
واقع نحو طاوقاطبة فان كلا منهما معمول دائما وليس بعامل اذ لا يضاف
الى شئ حتى يجره ولا ينصب التمييز بل هو معمول ابدا هذا كلامه ولا يخفى فساده لانا
لا نسلم ان اسقاطه مبني على ذلك بل هو مبني على ما ذكرنا ولو سلم فهو نادر قليل
وقد بينا فيما سبق ان النادر والقليل ساقط عن درجة الاعتبار وهم انما
يتعرضون لما هو شائع الوقوع الكثير ما يعمل ويعمل فيه كعامة الاسماء

الاسماء المتمكنة اي المعربة المقابلة الاعراب بانواعه الثلثة والفعل المضارع
اشارة الى القسم الاول من الاقسام الاربعة ومنها ما يعمل ولا يعمل فيه كالحرو
العاملة احترازا عن حروف العاطفة والفعل الماضي والامر بغير اللام اشا
الى القسم الثاني والتقييد بغير اللام احترازا عن ذي اللام اذ هو معمول لانه مجزوم
والاسماء المتضمنة لمعنى ان وهي من وما ومتى ومهما على ما قال المص فيما حكي
ومن السماعية اسماء يجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة الى غيرا اي
ينصب غير لانه بمعنى الا كانه قيل الا اياما ويجره لانه صفة الاسماء المتضمنة اي
الاسماء المتضمنة الخ وهي غيرا اي وغير وان كان نكرة الا انه يقع صفة للمعرفة
في امثال هذه المقامات على ما نص عليه الخليل في مثل قولهم مامررت بالرجل فيجرك
ولا يدخل عليه اللام وانما استثنى ايا لانه وان تضمن معنى الحرف الا انه معرب
يقع معمولا والكلام فيما يقع عاملا ولا يقع معمولا فوجب استثناؤه اذ ان فان
قيل الحكم على هذه الاسماء غيرا اي بانها يقع معمولة غير صحيح لانه يدخل حرف
الجر على بعضها فيقال بمن تمرر امرر كذا ذكره المص فيما سبق والمجرور معمول
فكيف يصح ذلك قلنا المبني لا يقع معمولا وقد عرفت فيما سبق ان الاعراب
المحل للمبني معناه انه لو كان في محله معرب لكان هذا الاعراب ثابتا له ومنها
ما لا يعمل ولا يعمل فيه اشارة الى القسم الثالث من الاقسام الاربعة كغير الحرو
من الحروف كحروف العطف وحروف الاستفهام والمضمرات فانها لا يكون
عاملة ولا معمولة فان قيل الضمير يقع مضافا اليه نحو من قبله ومن بعده ومجرورا
بحرف الجر نحو اليه وعليه ونحوها فيكون معمولا قلنا قد سبق جوابه ان له اعرابا
محليا ونحوها وهي الموصولة والعامل عندهم الموجب كون اخر الكلمة على وجه
مخصوص لما ان سياق كلامه في تقسيم الكلمات الى ذكر العامل كان مقتضيا المناسبة

قاضية بان يشتغل بتفسيره حتى يتمكن من تقسيمه الى قسميه ثم تقسيم احد قسميه الى
القياسي والسماعي حتى يتمكن له الانتقال الى مقصوده الذي سبقت هذه المقدمات
لاجلها وهو وجه الارتباط بين الابواب الثلثة ووجه الانتقال من الباب الاول
الى الباب الثاني واراد بالكلمة ههنا الكلمة الموبة فلا يتوجه النقض بالاسباب
المقتضية لاواخر المبنيات على الوجوه المخصوصة على ما ظهرت عليك في ضمن التفصيلات
المتعلقة بالمبنيات فليتأمل والعوامل جمع عامل لانه من قبيل الاسماء الصفات
كالفوارس ضربان لفظي ومعنوي واللفظي ضربان قياسي وهو ما صح ان يقال
فيه كل ما كان كذا فانه يعمل كذا كقولنا غلام زيد لما رايت اثر الاول وهو الجر و
اراد بالاول المضاف في الثاني وهو المضاف اليه وعرفت علته اي علة هذا الاثر
الذي هو الجر وعلته هي الاضافة فضم عليه للاثر للاول فسقط ما يقال من ان الصواب
ان يقال او عرفت علته قست عليه دار بكر وثوب عمرو اي اذا عرفت الاثر و
عرفت علته امكنك تعدية هذا الحكم الى كل موضع يوجد فيه تلك العلة والسماعي
ان يقال هذا يعمل كذا وذا يعمل كذا فليس لك ان تتجاوزه كقولنا ان الباء يجر ولم
يجزم واما العامل المعنوي فسنذكر في موضعه وهو الباب الرابع من ابواب
الكتاب ان شاء الله تعالى فلنختم الكلام • في هذا الباب حامدين لله على الايه •
ومصلين على محمد افضل رسله وانبيائه وعلى اله واصحابه خلفائه وخلفائه

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا العوامل اللفظية
القياسية على العوامل اللفظية السماعية لاطرادها اي لعمومها وشمولها بالنسبة
اليها والعام مقدم على الخاص ولان الفعل منها اشارة الى دليل آخر يوجب التقديم
لكن بملاحظة الضم اي ضم المقدمة الثانية اليها وهي التي اشار اليها بقوله وهو
الاصل في العمل اذ الحروف والاسماء انما تعمل به الفعل فان قلت اي سر

في التعرض لموجب التقديم في هذا الباب ومثل هذا ليس من دأبه في هذا الكتاب
قلت سره الايجاز لما جرى من وعده في الخطبة من انه غير مدخر لذكر شيء مما
ذكره الشيخ في الكتب الثلثة والشيخ ذكر ذلك فنبهه المص وجملتها اي جملة العوامل
اللفظية القياسية سبعة اي انواع سبعة بدليل الاستقراء الفعل على الاطلاق
اراد باطلاقه ما يكون كاملا في فعليته خاليا عن امارات الاسمية والحرفية واحترز
بقوله عن اسماء الافعال والافعال الناقصة وافعال المقاربة وافعال المدح وافعال
الشك واليقين لمكان النقصان في فعليتهن ولهذا ذكرها المص في باب الثالث
وجعلها من العوامل السماعية واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر والاسم المضاف والاسم التام في بعض النسخ الواو مذكورة في الكل
بعد الاول وفي بعضها الواو مذكورة في البعض ومتروكة في البعض وليس
بصواب بل الصواب تركها مطلقا او ذكرها في الكل والحروف العاملة خارجة
اذ هي في السماعية داخلة وفيما فعله المص من الحكم على البعض بانه قياسي وعلى البعض
بانه سماعي ومن التعريف الذي ذكره لكل منهما ضرب من الخفاء وكان الطريق ان
يشخص اولا كلا منها بحيث يمتاز احدهما عن الاخر وتعدد افراد كل قسم وانواعه
بحيث يظهر الفرق الجلي ثم يبين وجه الترتيب ثم يشرع في الابواب ولم يفعل
كذلك وقد كان المهم ذلك اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب فالمرفوع فاعله
والمنصوب بمفعوله ولهذا قال اما الرفع فعام مطرد في جميع الافعال لان كل فعل
لابد له من فاعل البتة واليه اشار بقوله لان كل فعل يرفع اسما واحدا اذا اسند
ذلك الفعل اليه اي الى ذلك الاسم الواحد حال كون ذلك الفعل مقدما عليه اي
على ذلك الاسم الواحد الذي هو فاعله فهو حال من ضمير يرفع فقوله اسما اشارة
الى ان الفاعل لا يكون الا اسما فقولهم العجبي ان ضرب زيد مأول بالاسم اي العجبي

ضربه وقوله واحدا اشارة الى ان الفاعل لايجوز ان يتعدد يعني لايجوز ان
يرفع اسمان مختلفان بجهة الفاعلية برافع واحد بطريق الاستقلال فنحو قولهم
قام زيد وعمرو خارج عن التعدد وكذا قولهم قام الزيدان وقوله متحدا عليه اشارة
الى انه لايجوز ان يتقدم الفاعل على فعله الرافع له وامتناع التقديم امر متفق عليه
ثابت باجماع النحاة وقبل الامتناع قول بصري والكوفيون يجوزون تقديمه
وبالجملة فالفاعل مخصوص بخصايص الاول انه لايجوز ان يتعدد الثاني انه
لايجوز ان يتقدم الثالث انه لايجوز ان يحذف ولما كان المص بصدد اثبات
عموم الرفع الثابت للفعل لابصدد تعريف الفاعل اشار الى البعض ولم يتعرض
للبعض بطريقه ودلايل هذه الخصايص سنطلب منك بنا شرح لباب الاعراب
فانا سنبسطها هناك على وجه البسط والاطناب نحو فعل زيد اعبر اعم الا
فعال في المثال اذ هو اوفق بمقصوده وهو ان كل فعل فله رفع فاعبر العموم
في المجانبين فان لم يكن الفاعل مظهرا المضمر فيه اشارة الى انه لايجوز حذف الفاعل
يعني انه لابد له من فاعل اما ظاهر او ضمير والمحذوف خارج عن القسمين واراد الا
سناد اعم من ان يكون بطريق الوقوع والصدور نحو ضرب زيد او بطريق القيام
والاتصاف نحو مرض ومات اما بارز اي ذلك المضمر اما ظاهر كالتاء في فعلت
او مستكن كالمنوي في افعل اي اتم الفعل على ضربين متعد وهو ما جاوز
الفاعل ونصب المفعول به فيه اشارة الى ان المفعول به اصطلاحا هو المنصوب
فقط فاذا اطلق فلا يتبادر الفهم الا اليه ولازم وهو ما يخصص بالفاعل
اي ما كان مقصورا على الفاعل لايتجاوز الى المفعول به والتقييد به تنبيه على ان
جميع الافعال لازمة كانت او متعدية مستوية الاقدام في سايرالمفاعيل فالباء
داخلة على المقصور عليه دون المقصور وهذه عبارة عرفية والعربي هو الثاني

الثاني كذهبت وقمت وقعدت اثر في تمثيل اللازم هذه الثلثة تصريحا بالرد على
من زعم انها متعدية قال سيبويه في الكتاب وتراهم يقولون ذهبت الشام وهو
شاذ وكذا يقولون قعدت شهرين وهو ظرف لامفعول به وبالجملة فبعضهم يزعمون
انها متعدية بناء على الاستعمال المنقل به قال الله تعالى لاقعدن لهم حتى اطلب
المستقيم فلما حاول المص الرد على هؤلاء خصص هذه الثلثة بالذكر تصريحا بالرد
والمتعدي على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كنصرت زيدا او متعد الى مفعولين
ثانيهما غير الاول اي لايصح حمله عليه فالغير بمعنى المباين كاعطيت زيدا درهما فانه
لايصح ان يقال زيد درهم او هو الاول اي ثانيهما هو الاول اي يصح حمله عليه
كحسبت زيدا عالما فانه يصح ان يقال زيد عالم فقوله او هو الاول معطوف على الخبر
وهو قوله غير الاول فان قوله ثانيهما مبتداء وقوله غير الاول خبره واما زاد هو ولم
يقل والاول لئلا يشبه الخبر بالصفة في قولك ثانيهما الاول ولاشتباه في غير لانه تكرر
ومتعد الى ثلثة مفاعيل كاعلمت زيدا عمرا فاضلا والافعال المتعدية الى ثلثة
مفاعيل اعلم واري وابناء وبناء واخبر خبر واعلم ان بعض الافعال يجيء متعديا
تارة ولازما اخرى يقال علمه وعلم به ونصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت
لك قال الله تعالى ان اشكر لي ولوالدي ويقال شكر الله سعيه وقد يقال المفعول
مقام الفاعل اذا بني له اي للمفعول الفعل فيرتفع المفعول اذن باسناده اي
باسناد ذلك الفعل المبني للمفعول اليه اي الى ذلك المفعول ويسمى هذه الفاعل
مفعولا لم يسم فاعله كضرب زيد واعطي زيد درهما المثال الاول تنبيه على ان
المفعول به فيما تعدى الى واحد متعين والمثال الثاني تنبيه على ان الاسناد
الى الاول في باب اعطيت اولى ويجوز اعطي درهم زيدا والى هذا اشار بقوله
ويجوز اسناده الى المفعول الثاني الا في باب حسبت اراد بباب حسبت كل

فعل تتعدى الى اثنين ويصح حذف الثاني على الاول والاستثناء دليل على الجواز
في باب اعطيت كما اشرنا اليه آنفا ومبنى الكلام على قول الجمهور والا
فبعضهم يجوز ذلك الاسناد الى الثاني في البابين عند امن الالباس
واعلم ان بعض الافعال لزم طريقة واحدة وهي انها جاء على لفظ المبني
للمفعول فقط ولم يجئ منه المبني للفاعل تفويضا الى فهم السامع ان فاعلها
هو الله عز وجل وقيل وهو لتعينه وظهوره لا حاجة الى ذكره وتلك الا
فعال نحو جن وشل وزكم وحم قال سيبويه لو اردت نسبتها الى الله
جل وعلا لكان على افعل نحو اجنه الله واشله وازكمه ومنصوب الفعل
على نوعين خاص وعام فالخاص ثلثة اى ثلثة انواع المفعول به وانما جعل
خاصا لانه انما يكون للمتعدي كما ذكر آنفا والتمييز وانما جعل خاصا لانه انما
يكون للمبهم نحو طاب زيد نفسا فما لا ابهام فيه لا تمييز فيه نحو طاب زيد نفسا
فان نسبة الطيب الى زيد مبهمة لان اصله طاب شئ زيد فوقع الاحتياج
الى التمييز ازالة لهذا الابهام وفي التنزيل واشتعل الراس شيبا اصله اشتعل
شيب رأسي فحول عن الاصل تحصيلا للاجمال والتفصيل فان باب التمييز كله باب
مزال عن اصله لتوخي الاجمال والتفصيل الذي هو شعبة من البلاغة فان طاب
زيد نفسا اصله طابت نفس زيد وكذا غيره فعلم كذلك كما ذكرنا وهذا احد بحث
اجمالي وتفصيله سنلقي اليك في باب التمييز ان شاء الله تعالى والخبر المنصوب
اي خبر الافعال الناقصة والناصب لهينا وان كان سماعيا الا ان خبره
قسم من اقسام منصوب الفعل مطلقا لان قوله ومنصوب الفعل على ضربين
اراد به جنس الفعل مطلقا فلا يرد عليه انه جعل الخبر من معمول العوامل القياسية
مع ان عامله سماعي ووجه مخصوص هنا ظاهر لانه انما يكون في افعال معدودة

دة معلومة على ما يجيئ اي الافعال الناقصة والعائد الى الضرب الثاني من منصوب
الفعل هو المنصوب العام في جملة اي ينحصر في جملة فاورد كلمة في ليقع ظرفا بتقدير
الانحصار المصدر المفعول فيه المفعول له المفعول مع الحال ويجيئ تفصيل هذه واحدا
فواحدا اما الاول اي المصدر فكل فعل لازما كان او متعديا ينصب مصدره فيكون
المصدر اذن عاما غير مخصوص بفعل دون فعل سواء كان ذلك المصدر مبهما
او محدودا اراد بالمبهم ما لا يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل بل يفيد التاكيد فقط و
بالمحدود ما دل على اكثر مما يدل عليه الفعل فالحاصل ان ما هو لتاكيد الفعل يسمى مبهما
والذي للنوع والمرة يسمى موقتا بلسان ومحدودا بلسان المص او معرفة او نكرة
نحو ضربته ضربا مثال للمبهم والنكرة معا وضربة مثال للمحدود والضرب الذي يعلم
مثال للمعرفة والموقتة قد تكون باللام كما ذكره المص وقد تكون بالاضافة نحو
ضربة ضرب زيد تقديره ضربته ضربا مثل ضرب زيد فحذف الموصوف لدلالة الفعل عليه
ثم وضع الصفة مقام الموصوف فصار هكذا ضربته مثل ضرب زيد ثم حذف المضاف
اليه مقامه كما في قوله تعالى واسئل القرية وما كان بمعنى المصدر معطوف على قوله
مصدره اي كل فعل ينصب مصدره وكل ما هو في معنى المصدر نحو ضربته سوطا
فقوله سوطا آلة موضوعة موضع المصدر فيقال تارة ضربته ضربة سوطا وتارة ضربته
سوطين وتارة ضربته اسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط
وضربات بسوط فحذف المصدر الذي اريد به العدد واقيم الآلة مقامه على نمط المصدر
في الدلالة على ما دل عليه ذلك المصدر فيقال في المفرد سوطا لانه قائم مقام ضربة
وفي المثنى سوطين لانه قائم مقام ضربتين وفي الجمع اسواطا لانه قائم مقام ضربات
فافراد الآلة وتثنيتها وجمعها افراد المصدر وتثنيته وجمعه فهذه الامور راجعة
الى المصدر لا الى الآلة اذ المقصود اعتبار هذه الامور في المصدر لا اعتبارها

في الآلة ويجوز ان يقال اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه قال الفاضل الشارح شكر الله سعيه ان سوطا ليس بمصدر
ساط يسوط اذ لو كان مصدرا لما ثنى وجمع مع انهم يقولون ضربته ضربتين
واسواطا وفيه نظر اذ المصدر انما يمتنع تثنيته وجمعه اذا كان للتاكيد فقط اما
اذا كان للنوع والعدد فيجوز تثنيته وجمعه بل النوع والعدد مجتمعان ههنا اذ السوط
معناه الضرب بالسوط كما اجتمع الامران في قولك ضربته ضربتين وضربا بالان مرادهم
بالنوع ما يكون موصوفا بصفة اي مصدر موصوف بصفة لا يدل عليها الفعل وبالعدد
ما يدل اي مصدر يدل على عدد المرات معينا كان العدد او غير معين وههنا سؤال
مشهور وهو انه لم لا يجوز ان يجعل نحو ضربته سوطا من قبيل قعدت جلوسا وجلست
منعا فيجعل سوطا مصدرا غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق حتى يحصل الخلاص من
التقديرات المعتبرة فيه كما ذكرت واجيب عنه بان السوط ههنا لا يجوز ان يجعل مصدرا
اذ هو ضرب مخصوص معناه الضرب بالسوط ولا دلالة للعام على الخاص بخلاف العكس
نحو سطته ضربا واعترض عليه الفاضل الشارح شكر الله سعيه بوجهين الاول انه اذا لم يجز
ان ينصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه فعدم جواز انتصابه به اسما بالطريق
الاولى كما لا يخفى الثاني انه منقوض بقولهم ضربت ضربة وضربتين لعدم الدلالة ههنا ايضا
وفيه نظر اما اولا فلان مراد هذا القائل انه لا يجوز ان يكون مصدر التاكيد على نمط
ضربت ضربا وقعدت جلوسا وجئت مشيا فسقط الاعتراض عنه بشطريه واما ثانيا
فلان انتصاب سوطا اذا كان اسم آلة بالفعل المذكور ليس لاجل انه يدل عليه الفعل المذكور
حتى يرد بعدم دلالته عليه بل ان انتصابه به انما هو لاجل انه قايم مقام المصدر المحذوف
كما قدرناه سابقا وههنا بحثان الاول ان المصدر من العوامل القياسية وقد صرح
المص بذلك في مطلع الباب وقد جعله ههنا من العوامل السماعية وان ذكره ههنا يغني

يغني عن ذكره بعد الصفة المشبهة بقوله المصدر كل اسم اشتق عنه الفعل و
صدر عنه والجواب انه اراد بالمصدر ههنا المفعول المطلق واراد بالمصدر في
مطلق الباب المصدر والذي سيجئ بعد ذلك اشارة الى المذكور في اول الباب
وتفصيله والعامل القياسي انما هو المصدر الذي اشار اليه في اول الباب
اجمالا واشار اليه فيما سيجئ تفصيلا والذي ذكره ههنا وجعله معمولا انما هو المفعول
المطلق والفرق بينهما ان المفعول المطلق عندهم هو المنصوب بفعله او معناه
بخلاف المصدر فان الضرب في قولك عجبت من الضرب مصدر وليس بمفعول مطلق
وضربا في قولك ضربته ضربا مصدر ومفعول مطلق فبينهما عموم مطلق وكل
مفعول مطلق مصدر ولا عكس والمفعول المطلق معمول دائما بخلاف المصدر فانه
عامل تارة ومعمول تارة وبهذا يظهر انه كان على المص ان يذكر ههنا مكان
المصدر المفعول المطلق البحث الثاني ان قوله وما كان بمعنى المصدر معناه و
ما كان بمعنى مصدره فهذا بعمومه يتناول المصدر الذي هو بغير لفظ الفعل
المذكور ملاقيا له في الاشتقاق كقولك تبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من
الارض نباتا او غير ملاق نحو قعدت جلوسا ويتناول ما ليس بمصدر ايضا نحو
ضربته ثلاث ضربات وضربته انواعا من الضرب وضربته اشد ضرب وضربته هذا
الضرب وضربته سوطا ونحو قعدت شيئا ان الله لا يظلم الناس شيئا ويندرج
فيه بعمومه اسم الاشارة الذي اشير به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضرب السلطان
فضربت ذلك ويندرج فيه الضمير راجعا كان الى مضمون عامله او الى غير مضمون
عامله فالاول نحو هذا اسراف للقرآن يدرسه اي يدرس الدرس والثاني
نحو اعجبني الضرب الذي ضربته ويندرج فيه نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما وسلمته
سلاما لان كلا من هذه الثلاثة ليس بمصدر بل هو اسم بمعنى المصدر فتى كلام المص

اذ ان اشارة الى ان تمثيلا وتبانا وجلوسا منصوب بالفعل المذكور وهو
مذهب المبرد والمازني والسدافي ومذهب سيبويه ان هذه المصادر
منصوبة بافعالها المقدرة والتقدير ويتمثل فتمثل تبانا وجلست جلوسا
والفرق بين الجلوس والقعود ان الجلوس بالنسبة الى النائم والقعود بالنسبة
الى القائم يقال للقائم اقعد وللمتكئ اجلس المفعول فيه اى الثانى من المنصوبات
العامة هو المفعول فيه وفيه اشارة الى ان المفعول فيه فى اصطلاحهم عبارة عما
كان منصوبا بتقدير فى فاذا صرح بفى كان اسما مجردا عن الجر لا مفعولا فيه
وفيه رد على ابن الحاجب حيث جعل المنصوب والمجرور مفعولا فيه وجعل
تقدير فى شرطا لنصبه لشرط كونه مفعولا فيه وهو خلاف الاصطلاح وانما قدم
المفعول فيه على سائر المنصوبات العامة لان اتصاله بالفعل اشد وهو اى هذا اللفظ
اى لفظ المفعول فيه لكثرة الاستعمال وشيوعه صار اسما للظرف بين الزمان والمكان
فالالف واللام فيه اسم موصول وصلته اسم المفعول وضمير فيه عائد الى الموصول تقديره
الذى فعل فيه فعل هو الظرف فان والالف واللام بهذه يستوى فيه المذكر والمؤنث
والمفرد والمثنى قال الله تعالى والزانية والزانى فصح الاخبار عنه بقوله ظرفا
الزمان والمكان كما يقال الكاين فى الدار رجلان او رجال فسقط السؤال
بهنا بانه كيف جعل المبتدا مفردا والخبر مثنى حيث قال هو ظرفا الزمان
والمكان وهو بمنزلة ان يقال الشئ الواحد شيئان علما ان هذا تقسيم
بعض المفعول فيه فهو ان ظرف الزمان وظرف المكان كما يقال الاسم قسمان
جامد ومشتق وقال المص فيما سبق الكلمة ثلثة انواع اسم وفعل و
حرف وسئله اكثر من ان يحصى والمص اكتفى بتقسيمه ولم يشتغل بتجديده
لان تقطه بمبنى عن معناه واسمه بخبر عن مسماه وقد دل بجعله من المنصوبات

المنصوبات العامة على انه منصوب فكانه قيل المفعول فيه منصوب فعل فيه
فعل مذكور هو ناصبه وتعريفه الصحيح انما هو هذا لكنه مأخوذ من لفظه ومن فعله
فليتأمل فالزمان كلمة ينتصب بالظرف اى ظروف الزمان باسرها مبهما موقتا
يقبل النصب بتقدير فى ويقع ظرفا للفعل المذكور قبله سواء كان ذلك الفعل
لازما او متعديا ولا كذلك ظرف المكان سيطلعك عليه تفصيلا وهو انه ان كان
المكان مبهما فهو ايضا يقبل النصب بتقدير فى وان كان موقتا فلا فالمكان
المبهم ومطلق الزمان حكمهما واحد وهو انه يقبل النصب بتقدير فى وسر ذلك
ان بعض الازمنة وهى الازمنة الثلثة مدلول الفعل اذ الفعل بصيغته يدل
على ذلك فجعل حكم الفعل مطردا فى جميع الازمنة سواء كان مستفادا من صيغة
الفعل او لم يكن طرد الباب واما المكان فلما لم يكن دلالة الفعل عليه لفظية
بل عقلية لم يجعل حكم الفعل عليه مطردا بل نظر وافيه فوجد وا بعض اقسامه شبيها
بالزمان الذى هو مدلول الفعل اعنى الازمنة الثلثة وهو المكان المبهم فانه شبيه
بالزمان الذى هو من الازمنة الثلثة فجعلوا حكمه حكمه قضاء لحق الشبهة والمشابهة
مجوز ونصبه ايضا بتقدير فى ووجه الشبهة بينهما ان الاول التغير والتبدل
لانه كما يصير الزمان المستقبل حالا ويصير الحال ماضيا كذلك المكان المبهم اذ الغو
يصير يمينا ويسارا ويمين يصير شمالا الى غير ذلك الثانى ان كلا منهما مبهم غير محصور
فقوله فالزمان كله اى مبهمه وموقته المبهم كالحين والوقت والمحدود اى الموقت
كاليوم والشهر والحول سيل الى ما هو اصح الاقوال فى تفسير المبهم والموقت من
الزمان وهو ان المبهم هو الذى لا حد له بحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان
والوقت والحين والزمان ووقت والوقت والموقت هو الذى له حد اى
نهاية بحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة

القدر وشهر رمضان المبهم كالحين والوقت فان كلا منهما مبهم اذ ليس له
بداية معلومة ولا نهاية معلومة والمحدود اى ماله حد معلوم فى الطرفين
كاليوم فان حده فى جانب البداية طلوع الشمس ان اعتبر النهار عرفيا وطلوع الصبح
ان اعتبر النهار شرعيا وفى جانب النهاية غروب الشمس وكذا الشهر والسنة واليه اشار
بقوله والشهر والحول فان لكل منهما حدا معلوما فى جانبى البداية والنهاية وهو
ظاهر والمشهور بلسان القوم الموقت مكان المحدود والمص عبر عن الموقت
بالمحدود لان لفظ بنى عن معناه واسمه يشعر بسماه اى ماله حد بداية ونهاية
كما اشرنا اليه فهذا اللفظ يغنى عن تحديده وتقول فى الاول اى الزمان المبهم
سرت حينا وفى الثانى اى الزمان المحدود وسرت يوما وآثر التعريف اولا
والتنكير ثانيا تنبيها على انه لا فرق بين المعرفة والنكرة فالمبهم سبهم سواء كان
معرفة او نكرة والمحدود محدود سواء كان معرفة او نكرة ففيه رد على من فسر
المبهم بالنكرة والمحدود بالمعرفة وخرجت يوم الجمعة تنبيه على انه لا فرق بين
المعرفة باللام وبين المعرفة بالاضافة فقوله المبهم وما بعده فيه وجهان الاول
انه بدل من الزمان اى الزمان كله ينتصب بالظرفية مبهمه ومحدوده الثانى انه
مبتدأ وقوله كالحين وكاليوم خبره والمقصود وتفسيره بالمثال والمكان المبهم
فقط معطوف على المبتدأ وهو قوله فالزمان كله ينتصب بالظرف على نمط قولهم
زيد مطلق وعمرو اى وعمرو كذلك فقوله والمكان المبهم اى المكان المبهم ايضا
كذلك ينتصب بالظرفية بتقدير فى فحذف الخبر عن الثانى لوضوحه اقتصارا وقوله
فقط اى المكان المحدود لا ينتصب على الظرفية بتقدير فى واليه اشار بقوله
واما المحدود فلا بد له من فى كالجهات الست وهى الخلف والقدام والفوق
والتحت واليمين والشمال وعند ووسط الدار بالسكون سيل الى ما ذهب

ما ذهب اليه الاكثرون من الاوائل وهو الذى اختاره ابن الحاجب فى
تفسير المكان المبهم فانهم قالوا المكان المبهم هو الجهات الست وحمل عليها
عند ولدى وبين ووسط الدار بالسكون فانتصب هذه الظروف ايضا
انتصاب الجهات اذ هى شبيهة بها فى الابهام قال ابن الحاجب وكذا احمل عليها
لفظ مكان لا لابهامه اذ لابهام فى قولك جلست مكان زيد بل لكثرة استعماله
فحذف فى منه تخفيفا فيما هو كثير الاستعمال والمحدود من المكان عند هؤلاء ما سوى
هذه المذكورات وقال بعضهم المكان المبهم هو النكرة وليس بشئ اذ خلفك وامامك
فى قولهم جلست خلفك وامامك منتصب على الظرفية بلا خلاف وقال آخرون
المكان المبهم هو الذى لا يحصره حاصر على قياس الزمان المبهم ورد بانه يخرج
منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل مع انه منتصب على الظرفية بلا خلاف
فقال هؤلاء ما ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود فدخل فى
المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما
بلغنا ها واستثنى من المبهم جانب وما بمعناه نحو جهة ووجه وكنف فانه لا يقال زيد
جانب عمرو وكنفه بل يقال فى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار
بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل فى داخلها وفى جوفه
وبالجملة فهذه الالفاظ ينبغى ان يستثنى من المبهم فى جميع التفاسير لان هذه لا تنتصب
على الظرفية بل لا بد فيها من ذكر فى ونحوه وكلام المص قاصر عن المرام اذ لو حمل على
ظاهره خرج من عند لدى ودون ومع وبين وحذاء وحذه ونحو ذلك مع ان الكل
معدود من المكان المبهم وينتصب على الظرفية بتقدير فى وان حمل على ان المكان
المبهم هذه وما فى معناها حتى يندرج فيه هذه الالفاظ انتقض بنحو جانب وجهة
ووجه وكنف وخارج الدار وداخل الدار ومقتل فلان ومضرب فلان

وكذلك والمص بهكذا دأبه الابهام والاجمال والاطلاق فقوله وعند يعني ان
عند موضوع للمكان في الاصل الا انه قد ساغ استعماله في الزمان ايضا نحو عند الصباح
يحمد القوم السرى وقد شاع استعماله فيما ليس بمكان ولا زمان قال الله تعالى ان الذين
عند الله الاسلام وقال فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وما كان اصل
وضعه للمكان عده القوم من المكان المبهم وهو من الظروف اللازمة الظرفية اذ
الظروف مطلقا ضربان ظرف متصرف وظرف غير متصرف فالظروف المتصرفة على ما
فسرها القوم عبارة عن ظروف لا يجب انتصابها بتقدير في بل الجر ادها بمن او الى
او حتى والظروف الغير المتصرفة ما يجب انتصابه بتقدير في او اجراره بمن وقد ينجر متى
بالى وحتى ايضا وينجر ابن بالى ايضا مع ان كلا منها غير متصرف وعند من القسم
الثاني اذ هو قد ينجر بمن اذ يقال خبت من عند فلان فهو مخصوص بان يدخل عليه
من فعولهم ذهبت الى عنده خطأ كذا قاله الشيخ عبد القاهر وقال الحريري في
مقامة في المقامة الحادية والعشرين في النكت العربية واما المنصوب على الظرف
الذي لا يخفضه سوى حرف فهو عند ولا يخفضه غير من خاصة واما قول العامة
ذهبت الى عنده فهو لحق هذا الكلام فلفظ عند يجب انتصابه على الظرفية دائما
الا اذا كان مجرورا بمن فقط فلا يجوز رفعه فلا يقال عندك واسع بخلاف
الجهات الست فانها تستعمل تارة اسما فيقال امامك خير من ورائك وتارة
ظرفا واما وسط بالسكون فهو غير متصرف بل هو دائما منصوب على الظرفية
وبالتحريك هو متصرف والفرق بينهما من حيث المعنى ان الاول مخصوص
بما يكون كمركز الدائرة مثلا والثاني بخلافه واما المحدود من المكان فلا
بد له من ذكر في صريحا ولا يجوز نصبه على الظرفية اذ قد تقرر ان الفعل لا
دلالة له عليه فان قيل ظاهر كلام المفصل مشعر بان المحدود من المكان ايضا

ايضا يكون ظرفا منصوبا بتقدير في لانه قال هو ظرف الزمان والمكان و
كلاهما منقسم الى مبهم وموقت ويستعمل اسما وظرفا ويستعمل ظرفا لا غير
هذا كلامه وفيه تصريح بان ظرف المكان يكون منصوبا بتقدير في وهو خلاف
ما عليه القوم وصرح به المص فكيف وجه قلنا كانه اشار بذلك الى نحو
دخلت الدار وتوضيحه ان دخلت وسكنت ونزلت هذه الثلثة تنصب
على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت
الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف
حرف الجر من مدخولها سبهما كان او محدودا ونصبت على الظرفية وهذا هو
مذهب سيبويه وهو الاصح وهذا العذر من الاستعمال كاف في صحة التقسيم
والحكم بانه يكون ظرفا بتقدير في فسقط الاعتراض الذي اورده الشيخ ابن
الحاجب في ايضاح المفصل عليه بان هذا التقسم التقسيم غير صحيح لان الذي يقع
ظرفا من المكان ليس الا المبهم فقط لا يقال صليت المسجد بدون في ولا وسطه
وانما يقال صليت في المسجد وفي وسطه لانه مكان محدود ولا دلالة للفعل عليه
حتى ينصبه على الظرفية فوجب التصريح بفي واما دخلت الدار فتوسع جواب السؤال
مقدر حاصله ان الدار مكان محدود ونصبوه بالفعل المذكور على الظرفية
فكيف يصح ذلك وحاصل الجواب ما اشرنا اليه انفا وهو ان دخلت لكثرة استعماله
تنصب على الظرفية كل مكان يدخل عليه والاصل دخلت في الدار الا انه لكثرة
استعماله حذف حرف الجر واوصل اليه الفعل اتساعا وقد عرفت ان هذا مذهب
سيبويه وهو اصح القولين فيه اذ الجرمي يقول ان دخلت متعد ما بعده مفعول
به لا مفعول فيه وليس بشئ اذ الصحيح ان دخلت لازم قال ابن الحاجب الخلاف
في ان الدار مفعول به او مفعول فيه فرع على خلاف آخر في دخلت انه متعد او لا زم

من قال انه منصوب جعله مفعولا به ومن قال انه لازم جعله مفعولا فيه فان قيل فما
تقول في ذهبت الشام فان الشام منصوب على الظرفية اتفاقا قلنا هو من
قبيل قوله كما عسل الطريق الثعلب وكلاهما شاذ لكنه مستعمل وههنا فائدة جليلة
وهي ان ههنا اشياء تنتصب انتصاب الظرفية مع ان شيئا منها ليس ظرف زمان ولا
ظرف مكان منها لفظ هذا في نحو قولهم صمت هذا اليوم وخرجت هذا الشهر ومثله
اكثر من ان يحصى وهو منصوب على الظرفية اتفاقا بلا خلاف من احد ومنها نحو طويلا
وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا يقال سرت طويلا وقلت كثيرا وضحكت قليلا وكنت
على ذلك قديما وحديثا الى غير ذلك ومنها نحو قولهم كان ذلك خلافة عمر رضي الله
وقولهم اتيتك خفوق النجم اي غروبه وكان ذلك مقدم الحاج وصلوة العصر و
يقال صبرت تروبحتين وانتظرته كخز جورين قال الله تعالى وادبار النجوم و
بالجملة فان هذه الالفاظ قد شاع استعمالها وانتصابها على الظرفية بافعالها
من غير تكبر مع انها خارجة عن القسمين فكيف وجه والجواب عن الاول ان الموصوف
قد اكتسب الظرفية من الصفة كما ان المضاف قد اكتسب الظرفية من المضاف اليه
في نحو قولهم افعل ذلك كل حين قال الله تعالى تؤتي اكلها كل حين باذن ربها قال
المتنبي اي يوم سررتني بوصال لم تسوئني بثلثة بعدود وعن الثاني فان مثله يحتمل
ثلثة وجوها المصدرية والحالية والظرفية اي سرت سيرا طويلا او سرة طويلا او
سرت زمنا طويلا فان جعل مصدرا او حالا فلا اشكال وان جعل ظرفا فالصفة
اكتسبت الظرفية من موصوفها عكس الصورة الاولى ومن هذا القبيل على الاحتمال قوله
واز لفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او حال كونها غير بعيد او
زمنا غير بعيد وعن الثالث ان للنحاة في مثله توجيهين الاول وهو المشهور بين
الجمهور ان المضاف المحذوف والمضاف اليه قايم مقامه ومعرب باعرابه اي كان

كان ذلك وقت خلافة وحين خفوقه وحين قدومه ووقت صلوة العصر
ومقدار زمان تروبحتين ومقدار تخزجورين ووقت ادبار النجوم الثاني وهو
الذي ذهب اليه الشيخ ابو علي الفارسي انه لا حذف ههنا ولا اضمار لمضاف بل المصدر
نفسه قايم مقام الزمان وتحقيق ذلك ان المصدر والزمان اخوان رضاعا و
بينهما شدة الاتصال وفرط الالتصاق لانهما مدلولان للفعل ولذلك ترى
الافعال كلها تنصب الازمان كلها مبهمها ومحدودها على ما مر عليك اثرها وما بينهما
من شدة الاتصال ترى الزمان تارة يقوم مقام المصدر يعني يذكر الزمان ويراد به
المصدر معا وبدونه لانه متضمن له وذكره ذكره قال الله تعالى وذكرهم بايام الله
اي باحداثه ووقايعه وافعاله مع القرون الخالية والامم الماضية وتارة تنعكس
القضية فيقوم المصدر مقام الزمان يعني يذكر المصدر ويراد به الزمان فيقال كان
ذلك خلافة فلان اي كان في زمانه ووقت النجم اي وقت غروبه وعلى هذا واما قولهم كان
ذلك مقدم الحاج فليس من هذا القبيل لان مفعلا يكون اسم زمان فلا حاجة فيه الى توجيه
واعلم ان لفظ الموضع والمقام والمكان من قبيل الزمان يعني تنتصب هذه الالفاظ
على الظرفية بتقدير في في جميع الافعال اي الافعال التي فيها معنى الاستقرار المفعول له
عقب المفعول فيه بالمفعول له لان اقتضاء الفعل لكل منهما مشترك غير ان الفعل
قد ينفك منه بخلاف المفعول فيه فان انفكاكه عنه محال فهو في نفس الاقتضاء مثله
ومن جهة الانفكاك دونه فهو تلوه فالحكمة تقتضي تعقيبه به وتقديمه على سايره
المنصوبات هو علة الاقدام اي اقدام الفاعل على الفعل المذكور قبله اي المفعول له
منصوب يكون علة لمباشرة الفاعل للفعل المذكور واخذه في ايجاد الفعل والشروع
في احداثه الا انه ترك التقييد بالمنصوب اعتمادا على جعله من المنصوبات العامة وتقديره
لها فسقط اعتراض الشيخ ابن الحاجب على المفصل حيث قال المفعول له علة الاقدام

على الفعل وحاصل اعتراضه ان تعريفه شامل لكل ما هو علة سواء كان منصوبا
او لا فيجب عليه ان يقول هو المنصوب بعلة الاقدام على الفعل لان كلامنا في
المنصوبات بهذا الكلام والعجب منه انه جعل جواب الاعتراض دليلا لوروده وانما جعل المص
المفعول له من المنصوبات العامة اذ الافعال كلها مسوقة الاقدام ونصبه وفي كلام المص
تنبيه على ان المفعول له هو المنصوب بتقدير اللام فلو صرح باللام فيقال ضربته للتأديب
فليس بمفعول له اصطلاحا بل هو اسم مجرور بحرف الجر وهو لام التعليل ففيه رد على
ابن الحاجب حيث جعل مثله مفعولا له وجعل تقدير اللام شرط نصبه لا شرط كونه مفعولا له
كما فعل شارح المفصل فيه على ما بينا ك عليه سابقا فهنا قيود ثلثة كل منها مأخوذ
في المفعول له حتى لو انتفى واحد من هذه القيود فليس بمفعول له اصطلاحا الاول كونه
مصدرا الثاني كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل الثالث كونه مقارنا للفعل في الزمان
قال جار الله وفيه ثلاث شرائط المصدرية والفعلية والمقارنة في الوجود فان فقد
شئ منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم
لمخاصمتك زيدا امس هذا كلامه فالمثال الاول لفقد المصدرية اذ السمن واللبن
ليسا بمصدرين والثاني لفقد الفعلية اذ الاكرام اعني اكرام المخاطب ليس فعلا للمتكلم
والثالث لانتفاء المقارنة الزمانية فان الخروج واقع في اليوم والمخاصمة واقعة
امس لا مقارنة بينهما في الزمان ولا خلاف لاحد من النحاة في القيد الاول بل الكل
متفقون على وجوبه واما القيدان الاخيران ففيهما خلاف فذهب بعض النحاة
الى ان الاتحاد في الفاعل ليس بشرط والمحقق الرضي اختار هذا القول متمسكا بدليلين
الاول قول علي رضي الله عنه فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستثماما للبلية
وانجارا للعدة فان قوله استحقاقا مفعول له لقوله فاعطاه الله وضمير المفعول لا
بليس والمستحق للسخطة هو ابليس والمعطى للنظرة هو الله عز وجل وليس استحقاقا حال

حال من المفعول اذ قد عطف عليه استثماما فهو اذن حال عن الفاعل وكذا قوله
انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول الثاني في قوله العجاج مركب
كراعة جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول البهور فانه يصف
ناقته بالسرعة وبركوب الرمان العظيمة المشقة المرتفعة وعلل ركوبها بثلث
علل الاولى الخوف ممن يتعرض لها في الاراضي المصمئة الثانية ان لها نشاطا
المسرور فهو صاعد على الرمان من جهة النشاط الثالثة الهول من تهول الاراضي
المطمئنة لئلا يستريح فيها صائد فقوله مخافة اشارة الى العلة الاولى وقوله وزعل
المحبور اي نشاط المسرور اشارة الى العلة الثانية وقوله والهول من تهول
البهور اشارة الى العلة الثالثة والهول معناه الاخافة لا الخوف والناقة خائفة
لا مخوفة بل الاخافة وصف الصائد فدل ذلك على ان الاتحاد في الفاعل ليس بشرط في
المفعول له هذا كلامه في تقرير تمسكه وليس بشئ بل الجواب عن الاول ان قوله استحقاقا
معناه اظهارا لاستحقاقه لانه تعالى لما قال له وان عليك لعنتي الى يوم الدين بترك
السجود واراد ان يظهر على العالمين استحقاقه للغضب والسخط امهله الى يوم القيمة
وقال له انك من المنظرين الى يوم الوقت فاعطاء النظرة لاظهار استحقاقه
دفعا لتوهم القاصرين ان مجرد ترك السجود كيف صار سببا للطرد واللعنة و
السخط وهذا القدر من التسامح في العبارة غير قليل فيما بينهم اعتمادا على ظهور
المقصود وعن الثاني ان الهول هنا بمعنى الخوف لا الاخافة اذ هي اثره وما بينهما
من التلازم عادة كثيرا ما يذكر الخوف ويراد الاخافة قال الله تعالى هو الذي يريكم
البرق خوفا وطمعا اي اخافة واطماعا وقال الله تعالى ولقد اتينا موسى الكتاب
تماما على الذي احسن اي اتماما لما بين التمام والاتمام من التلازم عادة كما بين
الخوف والاخافة وبالجملة فمذهب الجمهور هو القول المنصور واما القيد الثالث

وهو وجوب الاتحاد في الزمان ففيه خلاف الشيخ ابي علي الفارسي فانه قد منع
في كتاب المسمى بالتذكرة وجوب هذا الشرط تمسكا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم فانه مفعول له للنفع ولا مقارنة بين
النفع والصدق في الزمان فان زمان النفع زمان الاخرة وزمان الصدق
زمان الدنيا فدل ذلك على ان المقارنة غير واجبة في المفعول له وههنا بحثان
الاول انه لو اعتبر ظاهر هذه القراءة فهي كما انها تدل على عدم وجوب المقارنة كذلك
تدل على عدم وجوب الاتحاد في الفاعل فان النفع وصف اليوم والصدق وصف الصا
دقين فدل ذلك على ان الاتحاد في الفاعل ايضا غير لازم مع انه اي اباعلي سلم
القيد الثاني ومنع القيد الثالث تمسكا بهذه القراءة الشاذة انه اعتبر في الاية الاولى
توجيها هو جار ههنا وتوضيح ذلك ان قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم
في العذاب مشتركون فيه اشكال نحوي وحاصله ان اذ لا يجوز ان يكون بدلا من اليوم
لان اذ للمضي فكيف يبدل منه مع اختلاف الزمانين ولا يجوز ان يكون ظرفا للنفع
اذ الفعل الواحد لا يعمل في ظرفين مختلفين ولا مشتركين لان معمول الصلة لا يتقدم
على الموصول ولان الاشتراك في الاخرة لا في زمن ظلمهم قال الامام ابو الفتح ابن
جني راجعت شيخنا اباعلي مرارا في هذه الاية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فاخبر
ما يحصل منه ان الدنيا والاخرة لا تصالهما ولكونهما في حكم الله سواء كانهما واحد
فكان اليوم ماض هذا كلامه ولا يخفى ان هذا الوجه من الدفع جار فيما نحن فيه وهو
القراءة الشاذة فلا يثبت بها انتفاء القيد الثالث فاي حاجة الى مخالفة الجمهور
بها فيه واذا تقررت هذه الفوائد تبين عليك ان تعريف المفعول له قاصر عن
المقصود فالتعريف الصحيح عندي ان يقال المفعول له مصدر منصوب علة به الفعل
المذكور من غير لفظ مع اتحاد الفاعل والزمان فيهما فليتأمل بقوله ضربته تاديبا فان

التأديب علة الاقدام على الضرب اي حامل للفاعل على فعله فان قيل كيف
صح جعل التأديب سببا للضرب مع انه مسبب عنه لانا نعلم قطعا ان الضرب سبب
للتأديب قلنا الضرب سبب للتأديب في الخارج وعلة له ومعلول له في الذهن
والتأديب علة له في الذهن معلول له في الخارج وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ان
التأديب ليس بعلة للضرب اذ التأديب بالحقيقة هو الضرب لا تفاوت بينهما الا
بالاجمال والتفصيل والشيء لا يكون علة لنفسه بل العلة في التحقيق انما هو اثر
التأديب وهو التأدب في المضروب اي ضربته لتأدب به الا انهم اكتفوا عن الاثر
بالمؤثر لدلالته عليه وتبادر الذهن اليه حتى لو صرح بالعلة الحقيقية التي هو التأدب
لما كان ذلك مفعولا له اصطلاحا ولا بنتصب بالفعل المذكور اصلا اذ لا اتحاد
ههنا في الفاعل ولا في الزمان اما في الفاعل فظاهر واما في الزمان فلانه ربما لا
يحصل هذا الاثر فكيف يعتبر فيه المقارنة فذكر المؤثر هنا اذن مبني على المحافظة
للقاعدة المعلومة الاصطلاحية وخرجت مخافة الشر المفعول له في المثال
الاول نكرة وفي هذا المثال معرفة فقد دل المثالان معا على انه يجوز ان يكون نكرة
ويجوز ان يكون معرفة وآثر في المثال الاول الفعل المتعدي وههنا اللازم تنبيها
على ما هو بصدده من ان المفعول له من المنصوبات العامة بنصبها كل فعل متعديا
كان او لازما وآثر في المثال الاول في المفعول له ما هو من افعال الجوارح وفي
المثال الثاني ما هو من افعال القلوب تنبيها على ان العلة قسمان الاولى العلة
الغائية التي يطلب حصولها ومرتبها على الفعل كجلوس السلطان على السرير فان هذه غاية
المطلوبة الثانية العلة الباعثة اي الحاملة على ذلك في الذهن كمخافة الشر فانها ليست
غاية مطلوبة بطلب حصولها وترتبها على الفعل المذكور بل الخوف باعث محض في
الذهن والفائدة الاخرى لهذا الايثار الرد على من زعم ان المفعول له مشروط بكونه

من افعال القلوب لان اعتبار المقارنة انما يتحقق ههنا واما افعال الجوارح كالضرب والقتل ونحو ذلك فانها تتصرم وتتلاشى ولا يبقى فلا يمكن اعتبار المقارنة فيها بخلاف افعال القلوب فانها باقية غير متلاشية المفعول معه الرابع من المنصوبات العامة المفعول معه وعرفوه بانه المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع لمصاحبة معمول فعل لفظا او تقديرا والمراد بالمصاحبة المشاركة يعني ما بعد الواو يجب ان يكون شريكا لمعمول مذكور قبله لذلك الفعل في وقت واحد فاذا قيل سرت وزيدا وجب ان يكون زيد شريكا للمتكلم في السير في زمان واحد اي وقع سير هما معا في الزمان بخلاف ما اذا جعلت الواو للعطف وقيل سرت انا وزيد فان العطف اوجب مجرد التشريك فقط يعني ان زيدا شريك في المتكلم في السير واما المعية في الزمان يعني وقوع سيرهما معا في زمان واحد فغير لازم من العطف وهذا ظاهر فلهذا اي فلكون المعية مقتضية للشركة الزمانية في الفعل بين المعمولين منع صاحب الكشاف كون مع ستعلقا يبلغ في قوله تعالى فلما بلغ معه السعي اذ لو جعلته معمولا لزم ان يكون ابراهيم واسمعيل عليهما السلام بالغين حد السعي معا في زمان واحد وليس كذلك فان قيل فما تقول في قوله تعالى واسلمت مع سليمان لله رب العالمين فان مع ههنا معمول لاسلمت فلزم كون اسلام بلقيس واسلام سليمان عم معا في حدوث اسلامهما معا في زمان واحد وليس كذلك وهو ظاهر قلنا كون مع ههنا معمولا لاسلمت ظرفا لغوا له ممنوع بل هو حال من الفاعل اي اسلمت حال كوني مع سليمان عم فاندفع المحذور المذكور والله اعلم بحقايق الامور فان قيل كيف صح جعل المفعول معه من المنصوبات العامة مع ان هذا الباب مقصور على السماع لا يتجاوز الى غيره قلنا هذا الباب مختلف فيه فعند الاخفش ومن تبعه قياسي غير مقصور على السماع وقال الاخرون هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه الى غيره و

والقول الاول هو المختار عند الشيخ ابي علي الفارسي وكلام المص مبني على هذا القول لا على القول الآخر ولو سلم فمعنى العموم ههنا انه غير مختص بالفعل المتعدي واللازم كلاهما ينصبانه وهذا القدر من العموم كاف في صحة الكلام والله اعلم بالمرام نحو استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة على انها مفعول معه ولا يجوز رفعه وعطفه على الفاعل وهو الماء لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل هو بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى وذلك مبني على عادتهم من انهم اذا اراد وا ان يعرفوا مقدار الماء يعمدون في ارض خشبة فاذا وصل الماء الى رأس الخشبة يقولون استوى الماء والخشبة فالخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته وههنا نكتة وهي انه هل يشترط في نصب الاسم بكونه مفعولا معه جواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه ام لا فقال الاخفش وتابعوه نعم هو مشروط بذلك فلا يجوز اذن جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس والسر في هذا الاشتراط ان الواو وهذه اصلها العطف فوجب مراعاة اصلها بقدر الامكان واعترض عليه بوجهين الاول انه منقوض بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يصح ههنا اعتبار العطف اذ لا يقال سار الماء بل جرى الثاني انه منقوض بقولهم استوى الماء والخشبة اذ لا يمكن اعتبار العطف ههنا لما مر آنفا وكلا الاعتراضين فاسد اما الاول فلانه يجوز ان يكون تغليبا واما الثاني فلانه يجوز ان يكون استوى بمعنى سيا وي اي الماء والخشبة كلاهما سويا والبرهان القاطع على فساد الاعتراضين ان الشركة واجبة عند الكل اتفاقا على ما حققناه انفا واذا وجبت الشركة اندفع الاعتراضان معا فلينا مل وبالجملة فالاخفش خصمه محجوج في هذا المقام ومن غرائب المسائل ههنا ما ذكره صدر الافاضل تلميذ صاحب الكشاف

من ان المفعول معه يجوز ان يكون جملة فقال الجملة في قولهم جاء زيد والشمس طالعة
مفعول معه بتاويل المفرد اى جاء زيد وطلوع الشمس وهذا غريب لم يذكره
احد غيره وسا سمعك في بحث الحال هذا من ذلك انشاء الله تعالى ويذكر
اى المفعول معه بعد اى بعد هذا الباب في الباب الثالث ان شاء الله
تعالى وكلامه هناك ان ناصبه هو الواو ولمجئ ذلك هناك تركنا التعرض لعامله
ههنا والخامس من المنصوب العام الحال صرح به بكونه خامسا ههنا مع انه
لم يذكر مثله فيما قبله لكثرتين الاولى بعد العهد وطول الفصل الثانية قطع النو
فلا يجئ بعد الحال من اسم الفاعل والتنصيص بان اسم الفاعل من العوامل السبعة
الموعودة في مطلع الباب وهي بيان هيئة الفاعل او المفعول به اراد
بهذا التفسير تفسير الحال المنتقلة لا تفسير مطلق الحال بحيث يندرج فيها المؤكدة
ايضا وهذا التعريف مردود من وجوه الاول انه منقوض بالجملة الحالية التي
لا صاحب لها نحو جاء زيد والشمس طالعة قال امرؤ القيس وقد اغتدى والطير في
وكناتها بمجرد وقيد الاوابد هيكل الثاني ان الواجب في الحال هذه انه بيان
لهيئة الفاعل او المفعول لا مطلقا بل في حالة ملابسة الفعل ولا دلالة في هذا
التعريف على هذا المعنى الثالث انه منقوض بقولهم ضربت الضرب شديدا
فان قوله شديدا حال عن المفعول المطلق الرابع انه منقوض بقوله تعالى فاتبعوا
ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هولاء مقطوع مصبحين فان كلا من المنصوبين
ههنا حال عن المضاف اليه الخامس انه صادق على الصفة في مثل جاء زيد راكبا
ورايت رجلا عالما والجواب عن الاول ان مثل هذه الحال امرها في غاية الاشكال
حتى تحير الجمهور في حلها اذ هي جملة حالية مع انها لا تخلو اما مؤكدة
فاعل ولا مفعول وليست بمؤكدة فكيف حالها ولمكان الحيرة فيها افترق

في النحول في حلها الى فرق فقال الامام ابو الفتح ابن جني انها من قبيل الحال
السببية كالنعت السببي في نحو قولك مررت برجل قايم غلمانه والتقدير ههنا
جاء زيد طالعة الشمس عنده مجيئه وقال فرقة من النحاة انها ماول به المفرد اى جاءني
زيد مبكرا وقال صدر الافاضل هذه الجملة ليست حالا بل هي مفعول معه اى جاءني زيد
وطلوع الشمس فهذا كلام هؤلاء النحول والكلام يعزل عن القبول وعندي ان هذه الجملة
حال صورة وظرف حقيقة يعني ان مثل ذلك ظرف في صورة الحال والاعتبار
للحقيقة لا للصورة قال جار الله في المفصل ويجوز اخلاء الجملة الحالية عن الراجع
الى ذي الحال اجراء لها مجرى الظرف لانعقاد السببية بينها وبينه يقول اتيتك
وزيد قايم ولقيتك والجيش قادم وقد اغتدى والطير في وكناتها هذا كلامه
في المفصل وفيه دليل على ما ذهبنا اليه وقد ذكرنا الكلام في سورة لقمان كلا
ما بعضه دليل على ما ذهبنا اليه وبعضه دليل على ما ذهب اليه ابن جني لانه قال
في قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر هو في قراءة من رفع البحر كقوله وقد
اغتدى والطير في وكناتها وجيئ والجيش مصطف ومصطف ونحو هما من الا
حوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عرب عن ضمير ذي الحال ويجوز ان يقدر و
بحرها اى بحر الارض هذا كلامه والجواب عن الثاني والرابع والخامس يطلب
من سايركتبنا مثل شرح لباب الاعراب وغيره وهي اى الحال وانث الضمير الراجع
اذ الحال مؤنث سماعي جواب كيف اشارة الى ما ذكره القوم من ان حقيقة
الحال بيان كيفية وقوع الفعل وفي كلامه تنبيه على ان كيف موضوع للسؤال
عن الحال فان قيل الحال التي كيف سوالي عنها هي الحال بمعنى الصفة المعنوية القا
ئمة بذات الفاعل اذ قد سبق ان كيف زيد معناه اصحيح ام سقيم الى غير ذلك لا الحا
ل النحوية التي هي اللفظ المنصوب حتى تعتبر هذه في جوابه قلنا نعم الا ان كيف

اذا دخل على انتم كيف زيد فالمعنى ماذكر ثم واما اذا وقع بعده فعل مثل ان يقال كيف
جاء زيد فالمراد السؤال عن كيفية الفعل وعن صفته فجوابه اذن ان يقال راكبا ونحوه
مما يدل على كيفية الفعل وصفته ولهذا ترى القوم يقولون اذا وقع بعد كيف كلام تام
نحو ماذكر فهو في موضع النصب على انه حال فجوابه اذن كذلك والى هذا اشار صاحب
الكشاف في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا حيث قال معناه على اى
حال تكفرون حتى ان كان السؤال عن حقيقة فجوابه اذن عالمين واليه الاشارة في
نظم التنزيل بقوله وكنتم امواتا عالمون بذلك فليفهم وقال سيبويه ان الحال
جارية مجرى الصفة للفعل فاذا قيل كيف ذهب زيد فجوابه ما يدل على كيفية
الفعل نحو ان يقال ماشيا او راكبا ونحو ذلك ومراده بالفعل المصدر الذي يدل
عليه الفعل وقال صاحب المفتاح الحال بيان كيفية وقوع الفعل من فاعله وقال
الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل قد حد بعضهم الحال بانه لفظ يبين كيفية
وقوع الفعل ثم قال وهو سديد وبهذا يظهر ان كلام المص ههنا قاصر وان الصواب
ان يقال وهي جواب كيف فعل او فعل فليتأمل كما ان المفعول له جواب لم هذا ايضا
هذا ايضا قاصر والجواب ان يقال جواب لم فعل اذ لو قيل لم كان العمل يابسا او حلوا
ولم كان المحل حامضا الى غير ذلك وهو كثير فالمفعول له ليس جوابا له نحو جاءني
زيد ركبا مثال لما يبين هيئة الفاعل ورايته جالسا مثال لما يبين هيئة المفعول
وحقها اى حق الحال ان تكون نكرة اذ هي في التحقيق خبر وحق الخبر ان تكون نكرة
كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة لانه في التحقيق مبتدأ وحق المبتدأ ان يكون
معرفة وقال الشارح الفاضل شكر الله سعيه ان الحال جارية مجرى الصفة للفعل
ولهذا سماه سيبويه صفة للفعل واراد بالفعل مصدر الفعل وهو نكرة فصفته
ايضا تكون نكرة وفيه بحث لان كون الفعل نكرة ممنوع اذ الفعل اى المصدر ههنا

بمنزلة المضاف الى فاعله والمضاف الى المعرفة معرفة وكيف لا والركوب في نحو جاءني
زيد راكبا صفة لمجيء زيد لا لمجيء ما حتى تكون نكرة نعم ان كان الفاعل نكرة كان الفعل ايضا
كذلك اذ المضاف الى النكرة نكرة وهذا الكلام حق لا يحول حوله شك فافهم قد اطلقوا
على ان كون المبتدأ نكرة وكون الخبر معرفة محضة ممتنع بعد دخول النواسخ ايضا
ولهذا ترا هم يحتاجون الى التاويل في قوله اظبي كان امك ام حمار مع ان
الخبر في باب كان معرفة محضة كما في قوله تعالى وما كان جواب قومه الا ان قالوا فلو لم
يكن المصدر ههنا معرفة لامتنع فان قوله جواب قومه نصب خبر كان وقوله الا ان
قالوا اسمها والتقدير وما كان جواب قومه الا قولهم فلو كان المصدر نكرة لزم كون
الخبر معرفة محضة وكون المبتدأ نكرة وهو ممتنع بانفاقهم وبان الذي مستثنى من هذه القا عدة
على ما صرحوا به وقال ابو البقاء في قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد
الا الله ان قوله ان لا نعبد الا الله بدل من قوله سواء لا صفة اذ هو معرفة اذ التقدير
عدم عبادتنا الا الله وقد ذكرنا من ان مصدر الفعل الذي فاعله معرفة معرفة اعتر ض
النحاة على صاحب الكشاف حيث قال في قوله تعالى انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله ان قوله
ان تقوموا عطف بيان على واحدة بان عطف البيان معرفة وقد اتفق البصريون
كلهم على ان عطف البيان لا يجوز ان يكون نكرة ولا يجوز ان يكون مخالفا لمتبوعه
وهو المبين في التعريف والمتبوع ههنا نكرة فكيف يكون المعرفة وهو قوله ان تقوموا
عطف بيان له اذ التقدير فيما يكم لله وكذا اعترضوا عليه في قوله تعالى فيه ايات بينات
مقام ابراهيم حيث جعل مقام ابراهيم عطف بيان لقوله ايات ثم اول المحققون كلامه
بان مراده بعطف البيان البدل ويجوز التخالف بين البدل والمبدل تعريفا وتنكيرا
وقد جرت عادته بانه كثيرا ما يسمي عطف البيان بدلا ثم حسبك الا يرى انه قال في قوله تعالى
اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان قوله من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث

سكنتم تقديره اسكنوهن مكانا مما تطيقون فانه اراد بعطف البيان ههنا البدل
او الخافض لايصال الفعل فالتوجيه ههنا ان يقال ان المصدر في بعض المواضع نكرة
والحال صفة لها فحكم بتنكيرها على الاطلاق طرد للباب والله اعلم بالصواب
فان اردت الحال عن النكرة اي ان جعلت الحال حالا عن النكرة فقدمها عليها
اي يجب تقديمها عليها اذ يلتبس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلا راكبا فحكم بوجوبها
مطلقا طردا للباب نحو جاءني راكبا رجل تمثيله تنبيه على قيود الاول ان صاحب
الحال نكرة محضة ليست موصوفة بوصف من الاوصاف نحو جاءني رجل عالم
راكبا الثاني انه غير مسبوق باستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا الثالث انه
غير مسبوق بنفي نحو ما جاءني رجل راكبا الرابع انه غير مسبوق بشبه نفي نحو قلما
جاءني رجل راكبا الخامس انه غير مسبوق بنهي لا يتكلمن رجل مصليا السادس
انه غير مفصول بالا نحو ما جاءني رجل الا راكبا السابع انه نكرة غير مشاركة لمعرفة
نحو جاءني رجل وزيد راكبين ففي كلام المصنف تنبيه على ان وجوب تقديم الحال
على ذي الحال النكرة مقيد بانتفاء هذه القيود المذكورة حتى ان وجد قيد من
هذه القيود السبعة فلا وجوب اصلا وقد عرف سابقا من اول كتابه الى ههنا ان عادته
قد جرت على انه كثيرا ما يعتمد في القيود والمقاصد بالاشارة بل انه كثيرا ما يفسر بالاشارة
كما هو عادة اهل العربية فضلا عن التعويل عليها في القيود وعليه اي وعلى هذا
المعنى وهو تقديم الحال على النكرة التي كثيرة ذو الحال ورد قوله اي قول كثير في حق
معشوقته عزة لعزة موحشا طلل قديم عفاها كل اسحم مستديم فقوله لعزة
خبر مبتدإ وه طلل وقوله قديم صفة طلل والطلل رسم الدار وائرها ومن ذلك
بيت الكتاب هل تعرف اليوم رسم الدار والطلل كما عرفت بحذف الصيغة
المخلد ارمرة اذ اهلي واهلهم بالكاثبة نوعي اللهو والغزل وجمع الطلل

الطلل الاطلال وضمير عفاها للطلل لانه جنس بمعنى الاطلال او للدار المستفادة
بقرينة ذكر الطلل يقال عفت الريح المنزل عفاء بيعدى ولا يتعدى اي محتها
وخربتها والاسحم الاسود وموصوفه مقدر اي السحاب الاسود المظلم الكثير المطر
المستديم الدايم الممطر بطريق الدوام والايجاش قطع الانس وايقاع الوحشة
في القلب يقال اوحش يوحش ايجاشا والوحشة اسم جامع لجميع اسباب الحزن والغم و
موجبات القلب فلا يتصور حال من الاحوال الركيكة القبيحة الا والوحشة
مجبرة عنها صادقة عليها حفظنا الله عن الوحشة في الدارين ولهذا المعنى عبر
كثير عن حالته التي تقصر عنها العبارات ولا تفي بجهتها الاشارات وهي حالة البعد
والفراق عن محبوبته ومعشوقته كما قال في بيت اخر وما كنت ادري قبل عزة ما
البكاء ولا موجبات القلب حتى تولت ومعنى البيت طلل قديم من اطلال منزل
الحبيبة لعزة حال كون هذا الطلل موحشا موجبا للقلب فقوله عفاها استيناف
كانه قيل ما الدار بها قد خربت فقيل خربها كل سحاب مظلم ممطر ومقصود المص
من ايراد البيت ان موحشا حال عن قوله طلل وذو الحال نكرة فقدمها عليه
والعجب منه انه غفل عن كون النكرة موصوفة وقد بينا فيما سبق ان الوجوب
انما هو اذا لم يكن هناك شيء من القيود السبعة وانه لا وجوب ههنا وفيه فساد
آخر وهو ان جعل موحشا حالا عن طلل لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها
وهذا الحديث انما يتضح حق وضوحه اذا بين اولا اختلاف المذاهب في مسئلة
وحاصل ذلك ان العامل قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي ظاهر والمعنوي عبارة
عن معنى قعر يؤخذ من غير الفعل اذ لو اخذ من الفعل نفسه لكان العامل لفظيا
لا معنويا والكلام في المعنوي ولا يخفى ان غير الفعل كثير فكل غير لا يصح للاخذ
بل الاخذ من الغير مشروط بدلالة ذلك الغير على المعنى الذي يؤخذ منه فذلك الغير

الذى يدل على معنى الفعل فثمان الاول ان يكون ذلك الغير ظرفا وكلامنا الآن
فى هذا القسم ويندرج فى الظرف الظرف الحقيقى نحو اليوم الخروج وعندى كذا والظرف
الاصطلاحى وهو الجار والمجرور نحو فى الدار زيد وفى عمرو وكذا وحكم الظرفين
واحد فهذا الظرف رافع اى يرفع ما بعده بلا نزاع انما النزاع فى شرطه وفيه
ثلثة مذاهب الاول مذهب سيبويه وهو ان الظرف انما يعمل فيما بعده ويرفعه
اذا كان هناك شرطان احدهما ان يكون ما بعده اسما جامدا نحو عندى مال
لاحد ثانيهما كالجار نحو اليوم الخروج ولا مولودا بالحدث نحو سرنى ان يقوم العمرا
بامره وثانيهما الاعتماد على الامور الستة المشهورة وهى المبتدا، والموصول
والموصوف وذو الحال وحروف الاستفهام وحرف النفى الثانى مذهب
الخليل وهو ان الاعتماد كاف فى عمله لا حاجة الى اشتراط الجمهور الجمود فيما بعد
الثالث مذهب الاخفش وعليه الكوفيون وهو انه لا حاجة الى اشتراط شئ
فى عمله فعمله عنده غير مشروط لا بالجمود كما هو مذهب سيبويه ولا بالاعتماد كما اتفق
الخليل وسيبويه عليه فالحاصل ان عمل الظرف فيما بعده ورفعه له مشروط بشرط
عند سيبويه وبواحد عند الخليل وغير مشروط بشئ عند الاخفش ولا يخفى انه
لا اعتماد ههنا فيمتنع ان يعمل قوله لعزة فيما بعده وهو طلل فمذهب الخليل
وسيبويه ههنا اذن الاستناع بنى مذهب الاخفش فان بنى الامر على مذهبه
جاز ان يعمل الظرف وهو لعزة فيما بعده وهو طلل فتقديره اذن ثبت
لعزة طلل حال كونه موحش فطلل اذن فاعل الظرف مخصص مقصود المص اذن
واما ان بنى الامر على مذهب سيبويه فطلل عنده مبتدا، لا عمل للظرف فيه فاختلف
العامل فى الحال وصاحبها اذ العامل فى الحال هو الظرف وفى صاحبها معنى الابتداء
كذا ذكره الشارح الفاضل ثم قال والصواب ان يجعل حالا من المستكن فى الظرف

الظرف وهو ضعيف جدا فلا يكون ذو الحال نكرة هذا كلامه ويرد عليه ان الحق ان
الضمير العايد الى النكرة نكرة على ما صرحوا به فيكون ذو الحال على هذا التقدير
ايضا نكرة فان قيل فليجعل الابتداء عاملا فيها على مذهب سيبويه فيتحد العامل
فى الحال وذى الحال قلنا لا سبيل الى هذين الوجهين الاول ان الحال يجب
ان يكون بيانا لهيئة الفاعل او المفعول وههنا بيان لهيئة المبتدا، وقد اطبقت
النحاة على ان الحال بيان لكيفية وقوع الفعل نص على ذلك سيبويه وصرح
به القوم اجمعون وقد مر عنا بذلك سمعك فلا تنس الثانى انهم اطبقوا على ان
العامل فى الحال الفعل او شبهه او معناه وفسروا شبه الفعل بما يعمل عمل الفعل و
يكون من تركيبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وفسروا
معنى الفعل بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون صيغته هو الظرف والجار والمجرور
وحرف التنبيه واسم الاشارة وحرف النداء وحرف التشبيه ومعنى التنبيه والمنبوب واسم
الفعل لم يعد والابتداء من العوامل فى الحال والحاصل ان كلامهم فى النعلين فى تعريف
الحال وفى بيان عاملها يدل دلالة قاطعة على ان الحال من المبتدا، ومن الخبر غير
جايز اصلا هذا هو الذى يدل عليه اصول النحو وتصريح الامام امام الصناعة و
من بعده من ارباب المهارة الا ان تخريج المتاخرين وتحقيق المتبحرين فى بعض
المواضع يدل على انه لا مانع من ذلك فان قيل فما تقول فى مثل قولهم زيد راجلا
احسن منه راكبا وقولهم تمرة تخلنى بسرا اطيب منه رطبا وعمرو قاعدا مثله
قائما ودرهمك موزونا دراهم عبد الله فان هذه الامثلة جايزة باتفاقهم وهى
صريحة فى انه يجوز الحال عن المبتدا، قلنا ممنوع فان راجلا فى المثال الاول حال
من ضمير احسن وراكبا حال من مجرور منه وكذا المثال الثانى واما قوله قاعدا
فى المثال الثالث فهو حال من ضمير الخبر اذ المعنى عمرو قاعد ايشابه نفسه قائما فالحال

الاول حال من ضمير الفاعل والثاني من ضمير المفعول واما المثال الاخير فهو تشبيه
بليغ والتقدير درهمك موزونا يشابه دريهم عبد الله فقوله موزونا حال من ضمير
الفاعل او من مفعول يشابه لكن يشكل هذا بمذهب الشيخ ابي علي الفارسي وانباعه حيث
يمنعون عمل افعل التفضيل واله التشبيه فيما قبلهما لضعفهما في العمل كذا قاله المحقق
الرضي شكر الله سعيه ثم قال زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو
المبتدا من معنى الفعل هذه عبارته وفيه تصريح بانه لا يجوز الحال عن المبتدا اذ هو
حال عن معنى الفعل فبقيت الحال بلا عامل وههنا بحث اما اولا فلانه يجوز ان يجعل
هذا من قبيل الاضمار والتفسير فاندفع اعتراضه على الشيخ ابي علي واتباعه وسقط الاشكال
عن اصله واما ثانيا فلانه قال في موضع اخر اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا
كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه فالحال متأخر عن
صاحبه وان لم يجز ذلك وقلنا ان الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل
في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه بسبب زيد واما ثالثا فلانه ذكر في موضع
اخر انه لا يجوز ان يكون موحشا حالا عن طلل ويكون سببيا للابتداء عاملا في الحال
وصاحبها حتى يتحد العامل فيهما على مذهب سيبويه ايضا اذ ليس المعنى على ان الابتداء
بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال بالبس مقيدا به هذا
كلامه وفيه دلالة على ان الابتداء يصلح للعمل في الحال الا انه ههنا غير مناسب للمقام و
ههنا شيء آخر وهو انه لا يخفى ان مقصود كثير اظهار التحسر والتحزن من جهة انقراض
عزة واندراس اطلالها وابراز الوحشة من جهة بعدها وفراقها وحينئذ فيجوز ان
يكون الابتداء عاملا في الحال ايضا اذ الابتداء مقيد بالانحاش والقول بانه غير
مقيد ممنوع وقد يظن ان الحال عن المبتدا جائز والعامل هو انتساب الخبر الى
المبتدا او هو معنى فعلي عامل للتقييد ان قصد وضعفه ظاهر اذ العامل في الحال وصا

وصاحبها اذن مختلف وههنا مباحث شريفة لابد ان اشير اليها وانبهك عليها
لعموم منافعها وجموم فوايدها الاول ان الحال بملاحظة مضمونها وسلوبها ثبوتا و
انتقالا قسمان الاول الحال المنتقلة وهي المشهورة التي يعرفها كل احد وهذه هي الغالبة
في الاستعمال الشايعة في الاطلاق الثاني المؤكدة وسميت هذا تارة ملازمة واخرى
ثابتة وفسروا الاول تارة بانه بيان لهيئة الفاعل او المفعول وتارة بانه الذي يقع
جوابا بالكيف فعلى او فعلى وتارة بانه ما يبين وقوع الفعل عن فاعله وكل هذه التعا ريف
قاصرة وحده الصحيح ان يقال هو فضلة يذكر في الكلام تقييد المصدر المشتمل عليه
ذلك الكلام بوقت حصول مضمونها وهذا تعريف صحيح جامع مانع وفسروا
القسم الثاني بانه هو الذي يقرر مضمون جملة اسمية كذا ذكره ابن الحاجب وصاحب
اللباب اقتفاء بما ذكره جار الله في المفصل حيث قال الحال المؤكدة هي التي
يجيء على اثر جملة عقدها من اسمين ولا عمل لها لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه
ونفي الشك عنه وقد زاد صاحب اللباب شيئا اخر وهو ان عامل المؤكدة واجب
الحذف دايما اقتفاء بالشيخ ابن الحاجب وكل ذلك بظاهره غير صحيح اما اولا
فلان الحال المؤكدة غير مختصة بالجملة الاسمية بل هي تقع بعد الفعلية ايضا وقو عا
شايعا قال الله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قايما بالقسط
فان قايما حال مؤكدة من فاعل شهد نص عليه صاحب الكشاف وغيره فالتعويل
اذن والتخصيص بالجملة الاسمية غير صحيح واما ثانيا فلان ما ذكروا من دعوى و
جوب الاضمار في عاملها غير صحيحة اذ لو اريد انه يجب اضمار عاملها مطلقا
سواء كانت واقعة بعد الجملة الاسمية او الفعلية فهذا غير صحيح عائلون عليك
من الاية الكريمة وان اريد انه يجب اضماره اذا وقعت بعد الاسمية فهذا ايضا
غير صحيح لانتقاض بقوله تعالى وهذا صراط ربك مستقيما اللهم الا ان يقال هذه

اسمية صورة وفعلية معنى والكلام فى الاسمية صورة ومعنى واما تعريف المفصل
وتصريح الكشاف وان كان منافيين صورة الا انه يمكن التوفيق بينهما بان
المراد بالتعريف قسم مخصوص لا مطلق المؤكدة والتعريف لا ينافى التصريح والتعر يف
الصحيح للحال المؤكدة عندى ان يقال الحال المؤكدة هى التى يكون معناها مفهوما
من الجملة الماضية قبلها فيندرج فيه ما كان بعد الاسمية وما كان بعد الفعلية و
يندرج فيه ما يكون مضمونه مستفادا من مضمون العامل ومعناه مؤكد المعناه نحو
ولا تعثوا فى الارض مفسدين ثم وليتم مدبرين الى غير ذلك مما يكون معناها مفهوما
من معنى العامل ويندرج فيه ما يكون معناه مستفادا من معنى صاحب الحال ومعناه
مؤكد المعناه نحو جاء زيد القوم طرا وعليه قوله تعالى لامن من فى الارض كلهم جميعا وهذا
القسم ظاهر ان حقيق وادعائى فالحقيقى ما يكون صاحب الحال مشهورا بالصفة التى دلت
عليها لفظة الحال نحو انا خاتم جوادا والادعائى ما يكون مبنيا على ادعاء صاحبه
نحو انا فلان بطلا شجاعا ويندرج فيه ما يكون مضمونه مفهوما من مضمون الجملة
من حيث هى هى وظاهر ان هذه الحال وهى المؤكدة ليست فى الكلام تقييد بتقييد بها
عاملها بل هى تاكيد والتاكيد ليس بتقييد بخلاف القسم الاول وهو المسعد فانه قيد فى
الكلام تقييد بها عاملها وقد اشرنا الى هذا المعنى فى تعريفها فتامل المبحث الثانى من
المباحث الموعودة ان الحال بملاحظة كونها مقصودة بالذات ووسيلة الى المقصود
بالذات قسمان الاول المقصودة بالذات وهذه مشهورة يعرفها كل احد وهذه
هى الغالبة فى الاستعمال والشايعة فى الاطلاق الثانى الوسيلة الى ما هو المقصود بالذات
ويسمى هذا القسم حالا موطئة ولفظ الموطئة اسم فاعل من وطا الطريق اى سهله
وهيأه للمرور وسموه موطئة اذ هى يوطئة وتمهد ما يذكر بعده وشرطوا ان يكون
اسما جامدا وفسروه بانه اسم جامد موصوف بصفة هى المقصودة الاصلية وقال

وقال صاحب اللباب ان الحال الموطأة ان تاتى باسم مشتق بعد اسم جامد لفظا
الموطأة على هذا اسم مفعول اذ الاول لما كان موطئة كان الثانى موطأة وهو
ظاهر ومثال هذا القسم قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقوله فتمثل لها بشرا
سويا ويقال جائنى زيد رجلا كريما ومثله اكثر من ان يحصى المبحث الثانى من المباحث
الموعودة ان الحال بملاحظة وقوعها فى الزمان اقسام ثلثة الاول المقارنة و
هى التى مضمونها ومضمون عاملها واقعان معا فى زمان واحد وهذه هى الغالبة فى الا
ستعمال السابقة فى الاطلاق والذى سمعته من انهم يقولون لابد فى الحال من المقا رنة
انما هو فى هذا القسم لا غير الثانى المقدرة بلفظ اسم المفعول يعنى ان مضمونها غير واقع
حين وقوع العامل بل ان مضمونها مقدر الوقوع ومن هذا القبيل قوله تعالى لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم فان التحليق غير واقع حين
الدخول فالمعنى مقدرين تحليق رؤسكم ومن هذا القبيل قوله تعالى ادخلوها خالد ين
اى مقدرين الخلود ويقال مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا ذلك و
التاويل بالتقدير يختلف حسب اختلاف المقامات بحسب قرائن الحالات ومدار ذلك
على ذى الحال فان صح كونه مقدرا بصيغة اسم الفاعل فذاك وان صح كونه مقدرا
الوصف فذاك والامثلة المذكورة من القسم الاول كما لا يخفى ومن الثانى
ما يقال طلب زيد العالم مكرما اى مقدرا تكريمه وتعظيمه ان جعل حالا من المفعول
وان جعل حالا من الفاعل فالتقدير مكرما بصيغة الفاعل ومما يحتمل الوجهين
قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا من الصالحين فان جعل نبيا وما بعده حالا
من اسحق وهو الظاهر المتبادر الى الفهم فالتقدير وبشرناه باسحق حال كونه
مقدرا نبوته ومقدرا كونه من الصالحين وزعم صاحب الكشاف ان ههنا مضافا
محذوفا اى بشرناه بوجود اسحق نبيا بان يوجد مقدرا نبوته لان ذا الحال غير

موجود وقت البشارة ولبكل زعم اذ لا حاجة الى وجود ذى الحال بل المقارنة
بين العامل ومضمون الحال كافية وان جعل حالا من الفاعل فالتقدير بشرناه
به مقدرين بنوته وكونه من الصالحين القسم الثالث الحال الماضية المحكية
نحو جائنى زيد امس راكبا فرسه هذه هى المباحث المهمة لكل الانام والله اعلم
بالمرام **اسم الفاعل** رجوع الى ما كان بصدده اولا من بيان العوامل التى
على ما قال فى مطلع الباب وجملتها سبعة الفعل على الاطلاق اسم الفاعل اى الثانى
من العوامل السبعة التى هى اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل ويجرى
على ما يفعل من فعله تفسير لاسم الفاعل وتعريف له فقوله اشتق اشارة الى ان اسم
الفاعل مشتق اما ان المشتق منه اى شئ ففيه خلاف فمذهب الجمهور انه مشتق من
المصدر ومذهب السيرافى وتابعوه انه مشتق من الفعل وكذا اسم المفعول والفعل
مشتق من المصدر ولكان الخلاف فى ذلك صرح المص بالاشتقاق وسكت
عن المشتق منه ليتناول المذهبين معا وقوله لذات من فعل اى هو اسم موضوع
للذات لكن باعتبار انه مصدر للفعل لا للذات من حيث هى هى وحق العبارة
ان يقول لمن قام به الفعل ليتناول نحو جاهل وضامر ومنكسر وماتت وفاتت الى
غير ذلك اذ المتبادر الى الفهم من لفظ من فعل من احدث ومن اوجد ونحو
من قام غير متبادر منه فقوله لذات من فعل من هو فاعل فى الجملة بحيث يصح
ان يسند اليه الفعل سواء احدث الفعل اولا فيخرج منه اسم المفعول والالة
واسم الزمان والمكان ويدخل فيه الصفة المشبهة فاخرجها بقوله ويجرى على ما يفعل
من فعله اذ هى غير جارية عليه بالتفسير المذكور وهو قوله اى يوازنه فى الحركات
والسكنات فسر الجريان ههنا بالموازاة اذ قد يطلق الجريان ويراد غير هذا
المعنى كما يقال صفة جارية على من هى له وعلى غير من هى له والجريان فى هذا الا

فى هذا الاستعمال عبارة عن وقوع الشئ بعد الشئ بطريق مخصوص هو كونه
صفة له او خبرا او حالا وقد يطلق الجريان ويراد به وقوع شئ موقع اخر بحيث
يؤدى الاول معنى الثانى فلما كان الجريان محل الالتباس وكان المقام مقام
التعريف المنافى للاشتباه والالتباس اشتغل بتفسيره ههنا قطعا للشبهة
وتنصيصا على المنبئة فان قيل تفسير الجريان بما ذكر منقوض بمثل قايم ويقوم اذ ليس
بينهما موازاة فى الحركات والسكنات وكذا قائل ويقول الى غير ذلك فانه كثير
قلنا ممنوع اذ العبرة ههنا انما هى للاصل والاصل ههنا سكون القاف وضم
الواو ثم نقلوا واما توافق اعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقائل
ويقتل ولهذا قال ابن الحاجب الخشاب الوزن ههنا عروضى لا تصريفى فانه يعمل
عمل ما يجرى اى اسم الفاعل عليه فضمير يجرى لاسم الفاعل وضمير عليه لما فقوله يجرى جار
على غير من هو له الا انه ترك ابراز الضمير اى لم يقل عمل ما يجرى هو عليه اذ الابراز انما
يجب فى الصفات دون الافعال بل الابراز فى الافعال اولى فالمص ترك الاولى
اذا اريد به معنى الحال او الاستقبال اشارة الى انه عمل اسم الفاعل مشروط بكونه
بمعنى الحال والاستقبال عملا بالاستقراء وحكمته انه اذا كان كذلك كان موافقا
ليفعل فى اللفظ والمعنى واذا كان بمعنى الماضى كان مشابها للمضارع فى اللفظ
دون المعنى فان قيل فلتعتبر اذن مشابهة بالماضى دون المضارع والفعل الماضى
عامل فليعمل هو ايضا مثله قلنا فلا يكون مشابها له اذن فى اللفظ والحاصل ان المعتبر
فى العمل انما هو المشابهة اللفظية والمعنوية معا بشهادة التتبع والاستقراء وح فانه
اعتبر مشابهة بالماضى فاتت المشابهة اللفظية وان اعتبرت بالمضارع وكان المعنى
على الماضى فاتت المشابهة المعنوية والذى دل عليه الاستقراء انما هو المشابهة المعنوية
واللفظية معا فلا يعمل اسم الفاعل فيما دونها نحو زيد ضارب غلامه عمرا فانه قد عمل

ضارب فى المنصوب وهو عمرو لانه بمعنى الحال او الاستقبال فان قيل قوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد صريح فى جواز عمله بدون احد الزمانين اذ هو بمعنى الماضى وقد
عمل فى مفعوله وهو ذراعيه وبهذا الدليل اجاز الكسائى نصبه بلا اشتراط للحال او
الاستقبال قلنا وجه الجمهور بانه سن قبيل حكاية الحال الماضية ومعنى حكاية الحال
الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه
موجود الآن لا ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان محكى الآن اعلما بلفظ به بخود عنى
سن كمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة لا الالفاظ قال جار الله
يعنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم
تقتلوا انبياء الله سن قبل فيه تنبيه على ان العمل مشروط باحد الزمانين انما هو العمل
فى المنصوب دون المرفوع فانه غير مشروط بذلك واما ان العمل فى المرفوع هل هو مشروط
بالاعتماد على صاحبه اى المبتداء والموصوف وذى الحال او الهمزة او ما لم لا فالمذكور
فى عامة الكتب انه مشروط وقال بعض المحققين انه غير مشروط الاعتماد وكون
الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب لا المطلق العمل وهذا
هو مذهب الكوفيين وهو اختيار الاخفش سن البصريين فترفع وتنصب اذن
كما ان يضرب كذلك وزيد قايم غلامه فترفع الفاعل كيقوم بمعنى انه يعمل عمل فعله
فان كان فعله متعديا فهو رافع وناصب كالمثال الاول وان كان لازما فهو رافع
فقط كالمثال الثانى فلهذا ذكر مثالين اسم المفعول كل اسم اشتق لذات
سن وقع عليه الفعل اى المصدر وهذا مبنى على اصطلاح سيبويه فانه يسمى المصدر
فعلا تارة وحدثا اخرى فان قيل هذا لا يتناول لمثل اوجدت الضرب فهو موجد
وعلمت عدم خروجك فهو معلوم اى الفعل لم يقع عليه قلنا اشمال ذلك راجعة
الى ما وقع عليه الفعل بضرب سن التاويل ونوع سن التكلف وهو يعمل عمل يفعل سن فعله

فعله لانه يوازنه فى الحركات والسكنات واليه اشار بقوله تقول زيد يكرم اصحابه
كما تقول يكرم اصحابه وفى التنزيل الآلهى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع فان
قيل قد دل كلامه على ان الموازاة معتبرة فان مكرما يوازى يكرم فى الحركات و
السكنات وهو منقوض بمجموع لان مجموعا لا يوازى لجمع اذ الواو زايدة عليه وكذا
مضروب ويضرب قلنا اصل مجموع مجمع الواو ناشية سن اشباع الضمة وكذا
مضروب وبهنا امور لابد سن التنبيه عليها والتنبيه لها الاول ان اسم المفعول سن
قبيل الحذف والايصال اى اسم المفعول به اذ المفعول فى ضرب زيدا هو الضرب
حقيقة لانه هو الذى فعله وانما زيدا فمفعول به اى فعل الضرب به ونظيره قولهم
المال مشترك بين زيد وعمرو اى مشترك فيه الثانى ان اسم المفعول كاسم الفاعل
فى العمل والاشتراط اى فى اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه و
حرف النفى والاستفهام الثالث اسم الفاعل والمفعول كل منهما عمله مشروط بان
لا يكونا مصغرين ولا موصوفين الرابع انه ان دخلت اللام فى اسم الفاعل استوى
الجميع يعنى هو عامل اذن سواء كان بمعنى الماضى او لا نحو مررت بالضارب ابوه زيدا
امس الصفة المشبهة اى الرابع سن العوامل السبعة القياسية الصفة وهى ما لا
يجرى على يفعل سن فعله نحو كريم وحسن هذا كله ظاهر لكن المراد بيان حكمها لا تعريفها
وشبهت الصفة المشبهة باسم الفاعل فى انها يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث ولهذا
اى لانها شبيهة باسم الفاعل فيما ذكر يعمل عمل فعلها نحو زيد كريم اباه وشريف حسبه
وحسن وجهه كما تقول كرم اباءه وشرف حسبه وحسن وجهه قال جار الله الصفة
المشبهة تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث يرد الى اسم الفاعل فيقال حاسن
الآن او غدا وبهذا يظهر ان الصفة المشبهة عملها غير مشروط بزمان سن الازمنة على
ما صرحوا به اذ هى موضوعة لمعنى الثبوت لا مدخل فيها للزمان واما الاعتماد

على احد الاشياء الستة المعروفة المذكورة فهو شرط اذ هي في العمل اضعف
من اسم الفاعل واسم الفاعل مشروط به فهذا اولى قال صاحب المفتاح في قسم النحو
ان الاعتماد في الصفة المشبهة شرط كما في اسم الفاعل والمفعول والمص قد اشار
الى ان الزمان غير شرط حيث قال بعمل عمل فعلها وترك التقييد بهذا الاشتراط و
اشار الى ان الاعتماد شرط في ضمن التمثيل حيث قال نحو زيد كريم آباؤه و
يجب ان يعلم هنا ان ضيغ الصفة المشبهة واوزانها ليست بقياسية كاسم
الفاعل والمفعول بل هي سماعية محضة وقد يجيء على وزن افعل كاسود و
ابيض وادعج واعور **المصدر** اي الخامس من العوامل السبعة القياسية
المصدر واشار الى تفسيره بقوله هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه
هذا تعريف حسن وبناه على مذهب البصرية اذ الفعل مشتق من المصدر عندهم
واما الكوفيون فقد عكسوا الامر وقالوا ان المصدر مشتق من الفعل وهو مرجوح
مردود اما اولا فلان المصدر مفعل اسم مكان ومعناه محل صدور الشيء عنه
فهو دليل على ان الفعل مشتق منه اذ لو انعكس الامر لقالوا اصادره واما ثانيا
فلان قانون الاشتقاق ان يكون المشتق مشتملا على مغنى المشتق منه وزيادة
لان كل فرع يصاغ من اصل يجب ان يكون في ذلك الفرع ما في الاصل وزيادة هي الغرض
الاصلي من الصوغ المذكور كالباب في الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال
الفعل بالنسبة الى المصدر لان فيه معنى المصدر مع زيادة هي احد الازمنة الثلثة
التي هي الغرض الاصلي من وضع الفعل اذ قد يكون المقصود نسبة الضرب الى زيد
مع بيان هذا الضرب على وجه اختصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر وفه على المصدر
وبوزنه على الزمان وهذا القانون انما يكون محفوظا اذا جعل المصدر مشتقا
والفعل مشتقا منه لان هذا الاعتبار هو الذي يحقق اصالة المصدر وفرعية

وفرعية الفعل اذ المصدر اذن كالواحد والفعل كالاثنين والواحد قبل الاثنين
واصل بالنسبة اليه والاشتقاق معناه الاخذ قال حسان بن ثابت في مدح قوله ر
رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتق له من اسمه اسمه ليجله فذو العرش محمود
وهذا محمد فقوله هو الاسم الذي اشتق منه الفعل يعني هو اسم اخذ عنه الفعل بالطر
المعلوم وكان الواجب على المص ان يقول هو اسم الحدث الذي اشتق منه الفعل
ليخرج عنه نحو نجر الطين فانه مشتق من الجر وتنوق فانه مشتق من الناقة ونحو
ذلك فانه كثير وقد سبق ان سيبويه تارة يسمي المصدر حدثا وتارة يسميه فعلا
والكل واحد والمراد بالحدث المعنى القايم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او
لم يصدر كالطول والقصر قال ابن الحاجب في تفسيره المصدر اسم الحدث الجاري على
الفعل والمص ترك مما ذكر في تعريفه امرين الاول لفظ الحدث الثاني لفظ الجاري على
الفعل والاول ليس بصواب لما عرفته آنفا والثاني صواب اذ الجريان والجري عندهم
يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصله وماخذ اشتق
هو منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعل وقد تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا
مصدر غير جار على فعله ويقال اسم الفاعل جار على فعله اي يوازيه في الحركات والسكنات
ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اي مبتداء لها او موصوفها
او موصوله لها فقوله وصدر عنه تنبيه على وجه التسمية يعني انما سمي المصدر مصدرا
لانه محل الصدور اي صدور الفعل عنه ورمز خفي الى ان المصدر كالوالد والفعل
كالولد والاول مستغن عن الثاني والثاني محتاج الى الاول فيكون المصدر
اصلا اذ المستغني اصل والمحتاج فرع وهو يعمل عمل فعله اي في رفع الفاعل و
نصب المفعول اذا كان منونا اذ لو كان مضافا فالمعمل عمل فعله في الرفع والنصب
جميعا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا اي عجبت من ان يضرب زيد عمرا قال

سيبويه في الكتاب اذا قلت عجبت من ضرب زيد عمرا كانك قلت عجبت
من ان يضرب زيد عمرا فهذه عبارته وفيها تنبيه لمن يتنبه على ان المصدر انما
يعمل عمل فعله اذا كان بتقدير حرف المصدر وهو ان والفعل وهذا المعنى انما يتصور
اذا لم يكن المصدر منعولا مطلقا اذ لو كان منعولا مطلقا فهذا التقدير غير
جار هناك اذ لا يخفى على ذي خبرة ان ليس المعنى اى معنى ضربت ضربا او ضربته
اوضربا شديدا ان ضربت ولهذا تراهم يقولون ويعجبني عمل فعله اذا لم يكن منعولا
مطلقا فان كان منعولا مطلقا فالعمل للفعل وان حذف الفعل وذكر المصدر
ففيه وجهان عند جمهور النحاة والمختار عند المحققين ان العمل للفعل على كل حال
وعليه السيرافي ومن تبعه وعند سيبويه انما يحذف فعله لازما فالعمل للمصدر
وان جار فللفعل وفي كلام المص اشارة على انه انما يعمل اذا لم يكن منعولا
مطلقا لانه مثله بمصدر مجرور بحرف الجر والمصدر المجرور بحرف الجر يمتنع ان يكون
منعولا مطلقا وفيه رمز الى ما ذكره سيبويه من انه عند العمل مأول بان والفعل
ويضاف اى المصدر الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من دق
القصار الثوب ويضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من
ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد وجر اللص فقوله ويضاف معطوف من حيث المعنى
على قوله منونا تقديره يرفع وينصب اذا كان منونا ويفعل احدهما اذا كان مضافا
وقوله ويترك المفعول منصوبا اى يجعل ويصير ولهذا عداه الى مفعولين قال
الله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون ويترك ذكر احدهما اذا كان المصدر منونا
كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة اى ذي قحط وشدة بتيما نصب مفعول
اطعام فانه مصدر منون نصب المفعول وفاعله محذوف لوضوحه وفي كلام المص
تنبيه على انه لا يجوز اضمار الفاعل في المصدر اذ لو جاز لما جعله محذوفا ووجه الا

الاستماع ان المصدر اسم الجنس واسم الجنس لا يتحمل الضمير فقوله تعالى وهم من بعد
غلبهم سيغلبون متوجه على اختلاف القراءتين لانه ان ترك ذكر احدهما او
كان هذا الترك منقسما الى قسمين الاول ترك احدهما على التعيين والاخر ترك
احدهما على الاحتمال بلا تعيين واراد ان يذكر قسميه جميعا فذكر القسم الاول في الآية
الاولى وذكر القسم الثاني في هذه الآية وتحقيق ذلك وتوضيحه ان قوله سيغلبون
فيه قراءتان الاولى فتح الباء وبناء الفعل للفاعل الثانية ضم الباء والبناء للمفعول
فان بنى الامر على القراءة الاولى فضميرهم بيان وغلبهم للروم والمصدر مضاف الى
المفعول والفاعل محذوف اى الروم من بعد غلبة فارس اياهم سيصيرون مغلوبين عليهم
وان بنى الامر على القراءة الثانية فضميرهم لفارس وكذا ضمير عليهم والمصدر
مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف اى الفارس من بعد غلبتهم الروم سيصيرون
مغلوبين فالغلب والغلب لغتان في الصحاح يقال غلب غلبة وغلبا في الآية دليل
الاعجاز او الله عز وجل اخبر ان الروم بعد ما غلبوا سيغلبون وكان كذلك
اذ قد التقى الروم والفارس في السنة السابقة وغلبت الروم عليهم باذن الله
عز وجل فقوله فقوله تعالى مبتدأ خبره قوله متوجه على اختلاف القراءتين الاسم
المضاف اى السادس من العوامل السبعة القياسية الاسم المضاف ثم فسره
بقوله كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني ويسمى الجار مضافا والمجرور
مضافا اليه قد زعم المص انه فسر المضاف وان ما ذكره تفسير له وليس الامر كما زعم
اذ طائر بحث هذا التفسير بالطريق ان يفسر الاضافة اولا ويبين انها ما هي حتى
تبين بعد ذلك ان الاسم المضاف ما هو فان معرفة المشتق متأخرة عن معرفة
المشتق منه وانت لو تتبعت كتب القوم وتصفحت كلامهم واحدا فواحدا و
تدبرت فيه علمت انه لم يذكر احد تفسيرا صحيحا للاضافة بحيث لا يرد عليه شيء وقد

وفقنا الله عز سلطانه ومهر برهانه للتحقيقة لزمنا ان نجوده بتوفيقه فنقول
وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق الاضافة في اللغة نسبة الشئ الى الشئ
مطلقا وفي الاصطلاح نسبة اسم الى اسم جر ذلك الثاني بالاول نيابة عن حرف
الجر اوتنكلة فالمضاف اليه اذن اسم مجرور باسم ناب مناب حرف الجر اوتنكلة له
هذا هو الحد الصحيح الذي اخرجناه من القوة الى الفعل فقولنا نسبة اسم الى اسم شامل
نحو مررت بزيد وصمت يوم الجمعة وصليت في المسجد فان ههنا نسبة لاسم وهو
المرور والصوم والصلوة الى اسم اخر وهو المجرور بحرف الجر فقولنا نجر ذلك
الاسم الثاني بالاسم الاول نيابة عن حرف الجر اخراج لمثل هؤلاء اذ المجرور ههنا مجرور
بحرف الجر لا باسم ينوب مناب حرف الجر فقولنا نجر ذلك الثاني بالاول نيابة عن حرف
الجر معناه ان العامل في الاسم الثاني هو الاسم الاول نيابة على ما هو الصحيح من المذاهب
وذلك لان ذكر حرف الجر لما كان شريعة منسوخة وقيام المضاف مقامه شريعة
معمولة قياما ثابتا دائما سمعا اعمل المضاف عمل الجار ولا يستنكر كون الاسم
عاملا عمل الجر والمستنكر انما هو عمل الاسم بنفسه عمل حرف الجر بالاصالة واما بطريق
النيابة فلا استنكار في ذلك قال الشيخ ابو علي الفارسي الاسم لا يعمل الجر الا لنيابة
عن الحرف العامل فاذا ناب مناب عمل عمله وقولنا اوتنكلة في تعريف الاضافة
معناه ان الاسم الاول يجر الثاني لشبهه لاسم جار بنيابة الحرف وفيه ادراج
للاضافة اللفظية في الحد وذلك لان حرف الجر ليس بمقدر هناك حتى يكون عمل
الاسم الاول في الثاني بنيابة الحرف اذ لا حرف هناك فكيف تتصور النيابة عنه
وبهذا يندفع الاشكال الذي اورد على الاضافة اللفظية من انه ان جعل العامل
هناك حرفا مقدرا فهذا فاسد اذ لا حرف هناك ولا تقدير وان جعل العامل
الاضافة نفسها فهذا ايضا فاسد اذ لو اريد بالاضافة نسبة فهي لا تعمل

لا تعمل الجر والا لكان الفاعل بل جميع معمولات الفعل مجرورة وان اريد بها الاضافة
المخصوصة وهي التي تكون بسبب حرف الجر فلا حرف ههنا حتى تكون الاضافة بسببها
عاملة عمل الجر وان قيل العامل هو المضاف بنيابة الحرف فقد عرفت انه لا حرف
ولا نيابة وبهذه المفاسد كلها مندفعة بالطريق التي سلكناها لانا نقول العامل
ههنا هو المضاف لكن بتوكلة للمضاف الذي هو العامل بنيابة الحرف في الاضافة
المعنوية وبما ذكرنا تبين وتصريح على ان المضاف اليه في الاصطلاح المشهور هو الذي
ينسب اليه شئ بواسطة تقدير الحرف فقط وههنا مباحث اخر شريفة وتحقيقات
اخر غريبة يطلب من كتابنا الرشاد في شرح الارشاد وهي اي الاضافة على ضربين
معنوية ولفظية لان هذه النسبة المخصوصة المسماة بالاضافة ان اعتبر فيها تقدير
الحرف ونيابة المضاف عنه فهي معنوية والا اي ان لم يعتبر فيها التقدير والنيابة
بل اعتبر فيها مجرد الثاني كلة فهي لفظية والحصر عقلي دايربين النفي والاثبات وتعريف
كل واحد من القسمين تعريف صحيح لاعتبار عليه من الخلل والمص فسر القسم الاول وترك التفسير
في الثاني فقال في تفسير الاول وهي مفيدة معنى تعريفا او تخصيصا في المضاف
فالتعريف عبارة عن التعيين وكمال التمييز بحيث يمتاز عن جميع ما سواه نحو غلام
زيد والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ورفع الاشتراك في الجملة كغلام رجل
فانه اخص من غلام وبالجملة فالتعريف انما يكون اذا كان المضاف اليه معرفة
والتخصيص انما يكون اذا كان المضاف اليه نكرة وهي في الغالب اي في الكثير
بمعنى اللام او بمعنى من نحو غلام زيد مثال بمعنى اللام وخاتم فضة مثال
بمعنى من فقوله في الغالب احتراز عن نحو ان ضرب اليوم وقتلي الطف في قوله
• الا ان قتلى الطف من ال هاشم • غيران اذكت رقاب المسلمين فذكت •
والطف موضع بناحية الكوفة وكلامه مبني على ما عليه الظاهر يون من ان

الاضافة

في نحو ضرب اليوم بمعنى في والتحقيق انه بمعنى اللام اذ الاصل تقليل الاقسام ويصح
في مثله بمعنى الكلام اذ اللام يفيد الملابسة اما كاملة او غير كاملة ولهذا قال
صدر الافاضل في ضرام السقط ان قولهم ان الاضافة في نحو ضرب اليوم بمعنى في
تدريس فالاضافة المعنوية في التحقيق منحصرة فيما هو بمعنى اللام وما هو بمعنى من
لانه ان صح حمل الظرف على الاول فهو بمعنى من فانه يصح ان يقال الخاتم فضة والا
فهو بمعنى اللام لان حمل الملابس على الملابس غير صحيح اذ الملابسة لا توجب صحة الحمل
وشرط بعض المحققين في الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
وخصوص من وجه كما بين الخاتم والفضة فاضافة العام الى الخاص نحو شجر اراك
وعلم النحو اضافة لامية ويجب ان يعلم ههنا انها من التي سضمها الاضافة البيانية هي
من البيانية لا غير وما يشعر من كلام صاحب الكشاف وغيره من الثقات بخلاف
ذلك فهو مأول والشرط في سن هذه ان يصح اطلاق المجرور بها على ما قبله على نمط قوله
تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان كما يرى في خاتم واربعة دراهم ولفظية وهي
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله واضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب زيد
اي ضارب زيدا او حسن الوجه اي حسن وجهه وسوق كلامه يدل على ان الاضافة اللفظية
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا بل تفيد تخفيفا في اللفظ وما يتراءى في ظاهر ان الاضافة
اللفظية تفيد تخصيصا لان ضارب زيد اخص من ضارب فليس بذاك اذ الكلام في
الفائدة المترتبة على الاضافة وهذا ليس من هذا القبيل او التخصيص ناشئ من ذكر المعمول لان
اصل ضارب زيدا بالنصب لا ضارب فقط فهو مفيد للتخصص سواء كان هناك اضافة
ام لا فالتخصيص ذاك ليس فائدة مترتبة على الاضافة والكلام في ذلك وههنا ابحاث
الاول ان قوله في تفسير الاضافة المعنوية وهي مفيدة في المضاف قد اختلفت فيه نسخ الكتاب
ففي بعضها وهي مفيدة معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا وفي بعضها وهي مفيدة

مفيدة معنى في المضاف بدون ذكر التعريف والتخصيص فان اعتبرت النسخة الثانية
ففي الاطلاق تنبيه على ان فائدة المعنوية كثيرة غير منحصرة في التعريف والتخصيص
بل قد يكتسب المضاف اشياء اخر من المضاف اليه كالتأنيث مثل سقطت بعض انامله
وكالتأنيث والجمعية مثل قول مجنون العامري شعر فما حب الديار شغفن قلبي
ولكن حب من سكن الديارا وكالظرفية نحو سرت كل يوم قال الله تعالى بل مكر الليل
شان الى غير ذلك من الفوائد التي بيناها في الارشاد شرح الارشاد فليطلب البواقي
منه وان اعتبرت النسخة الاولى ففي التخصيص تنبيه على ان اعظم الفوائد واعمها واكثر
في الغالب انما هو هذان الامران ولا قصد الى الحصر والتخصيص الثاني انه خصص المص
المفعول بالذكر في جانب اسم الفاعل والفاعل بالذكر في جانب الصفة المشبهة تنبيها على
ان الصفة المشبهة لا يصاغ من المتعدي بل يصاغ من اللازم ولهذا احتاجوا الى
التأويل في رحمن وتنبيها على ان اسم الفاعل ان كان متعديا فاضافته الى فاعله ممتنعة
فلا يقال ضارب زيد ويراد ان زيدا فاعل ضارب وان كان اسم الفاعل لازما جاز
اضافته الى فاعله نحو زيد قاعد الغلمان اي قاعد غلمانه الثالث انه خصص بالذكر
اسم الفاعل والصفة المشبهة وترك اسم المفعول ولا وجه لهذا بل اضافته ايضا
لفظية نحو زيد مضروب الغلام اي مضروب غلامه وعمرو مكرم الاخوان اي مكرم
اخوانه وترك اسم الفاعل اللازم المضاف الى الفاعل ولا وجه لترك هذا ايضا
الرابع انه قد تبين من المباحث السابقة ان المضاف يتضمن معنى الحرف في الا
ضافة المعنوية وقد تقرر ان التضمن سبب للبناء فالواجب اذن ان يكون
المضاف مبنيا وليس كذلك بل هو معرب واجيب عنه بوجوه الاول ان الاضافة
ترجح جانب الاسمية والاصل في الاسم الاعراب لا البناء ويجعل جانب الحرفية مر
مرجوحا فلو بني لزم كون الراجح مرجوحا وكون المرجوح راجحا وهو خلاف المفروض

فان قيل قد تقرر عندهم ان الاضافة واللام لا يخلان بالبناء فما وجهه قلت معنى
هذا الكلام ان الاسم المبني اذا اضيف او عرف باللام فبناءه بحاله مع ان الاخفش
يمنع عدم الاخلال في جانب الاضافة الثاني ان المضاف اليه لشدة اتصاله بالمضاف وفرط
استلزامه به وكونه معاقبا للتنوين غير مجامع له بمنزلة التنوين التي هي علامة التمكن
والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما هو بمنزلته الثالث ان بناء الاسم المتضمن
جايز لا واجب الا يرى ان اما متضمن للحرف مع انه معرب وقد سبق ذلك فالصواب
في هذا المقام ان يقال في تفسير الاضافة المعنوية الاضافة المعنوية هي التي تكون نسبتها
المخصوصة المسماة بالاضافة مبنية على تقدير الحرف ونيابته وفي تفسير اللفظية
الاضافة اللفظية هي التي لا تكون نسبتها المخصوصة مبنية على التقدير والنيابة
وقولنا تقدير الحرف اشارة الى المذهب الصحيح في عامل المضاف اليه وذلك لانهم اختلفوا
في عامله الى ثلثة مذاهب الاول وهو الصحيح المعول عليه ان العامل هو المضاف لكن بنيابة
حرف الجر الثاني ان العامل هو الحرف المقدر الثالث ان العامل هو الاضافة والصحيح هو الاول
فقولنا تقدير الحرف والنيابة اشارة اليه يعني ان الحرف مراد بدله ونايبه بحيث صار
الحرف نسيا منسيا وملاحظة العامل وهو الاسم الاول والمعمول وهو الاسم الثاني
كافية في صحة المعنى من غير توقف على اعتبار الحرف وتقديره بل لو قدر الحرف واعتبر
لتغير الكلام وفسد المرام وهذا هو الذي اشار اليه الشيخ عبد القاهر اعلى الله درجته
بقوله وانما قال النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا حال المعنى الجر و
تبينا لمعنى الاختصاص واخواته لان اللام مقدرة ههنا وكيف تقدر اللام
والمضاف اليه بمنزل المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين
التنوين والمنون لشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه
وايضا فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف كما لا يحذف اذ

اذا ظهر اللام وههنا تحقيقات اخر ذكرناها في الرشاد شرح الارشاد فليطلب منها
هذا وان اريد تفسير التسمين على قانون القوم فهناك طريقان الاول ان يكون التعريف
مبنيا على ملاحظة الفايدة المستفادة من الاضافة والافتراق بينهما بحسبها
الثاني ان يكون التعريف مبنيا على ملاحظة خصوصية العامل والمعمول والافتراق
بينهما بهذا الاعتبار وان بني الامر على الطريقة الاولى فالصحيح ان يقال الاضافة المعنوية
هي التي تفيد تعريفا او تخصيصا واللفظية هي التي تفيد شيئا من ذلك اصلا وان بني الامر
على الطريقة الثانية فالصحيح ان يقال الاضافة اللفظية هي اضافة الصفة اللازمة
الى فاعلها والمتعدية الى مفعولها كغلام زيد قاعد الغلمان ومضروب الاخوان وكريم
الفتيان وضارب الجيران وبهذا يظهر ان في كلام المص خلطا واهمالا واجمالا
واخلالا وليس فسح الله عز وجل في الاجل وخولني القوة وقع عني الكسل لاصنفن
في هذه الصناعة كتابا متخليا بجلية التنقيح والايجاز والاختصار متخليا عن
وصمة الاهمال والاجمال والاخلال والاملال والاكثار والاضافة اللفظية
تعاقب التنوين اذ قد عرفت ان ضارب زيد اصله ضارب لزيد او ضارب زيدا
فسقط التنوين بالاضافة ونوني التثنية والجمع وسيجيء مثالها ولا بد في المعنوية
من تجريد المضاف من حرف التعريف يعني ان كان ذا لام وجب حذف لامه اولا
ثم يعتبر اضافته ثانيا لان الغرض من وضع الاضافة الى المعرفة ان يصير المضاف
معرفة فاذا اضيف مع اللام كان تحصيلا للحاصل واما العلم ففيه خلاف فالجمهور على
انه يجب تنكيره اولا بان يجعل واحدا من جملة ما سمي بهذا اللفظ ثم يضاف الى المعرفة
ثانيا قال علا زيدنا يوم النقار رأس زيدكم والمختار عند بعض المحققين انه لا حاجة
الى التنكير ههنا اذ الممنوع انما هو اجتماع اداتي التعريف ولا منع من اجتماع
التعريفين اذا اختلفا كما في نحو يا زيد وكلام المص بظاهره مايل الى ذلك اذ هو

سببي على ترك التنوين لنحو العلم كما هو أبه من الابهامات والاجمالات والله
اعلم بحقايق الحالات وتقول في اللفظية لحسن الوجه يعني ان الخفة المطلوبة
في الاضافة اللفظية باسقاط التنوين وان كانت مفقودة ههنا لمكان اللام
الآتي ههنا تخفيفا من جهة اخرى وهو حذف الضمير لان اصله الحسن وجهه فان قيل
الضمير وان حذف الا انه عوض باللام فلا خفة اجيب بان الكناية ثقيلة واللام خفيفة
فلا توازيهما والضارب بازيد التخفيف ههنا بحذف النون لان نون التثنية لان اصله
الضاربا زيدا والضاربو زيد التخفيف ههنا بحذف نون الجمع لان اصله الضاربو
زيدا ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تخفيف ههنا بخلاف الضارب الرجل فانه وان
كان خاليا عن التخفيف الا انه شبيه بالحسن الوجه في الصورة اذ الضارب صفة
كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فجوز فيه الجر تشبيها له به
ولا تشبيه ههنا اذ ليس ههنا اسم جنس باللام واعلم ان في كلام المصنف با
من الخلط وسوء الترتيب وحق الترتيب ان يقال بعد خاتم فضة ولا بد فيها
من تجريد المضاف من التعريف وبعد حسن الوجه وهي تعاقب التنوين ونوني
التثنية والجمع وتقول في اللفظية الى قوله الضارب زيد الاسم التام اي السابع
من العوامل السبعة القياسية الاسم التام وفسره بانه هو الاسم الذي نصب
المميز لانه تم فاستغنى عن الاضافة وهو يقتضي تميز الابهام قد نبه المص في
تفسيره على امرين مهمين بز على امور مهمة الاول بيان السبب التسمية بالاسم التام
الثاني بيان السبب لكونه ناصبا الثالث بيان السر في كونه ناصبا عاملا اما
بيان الاول فلانه قدم بالتنوين ونون التثنية والجمع وبالاضافة فاستغنى
بهذا السبب عن الاضافة فسمي تاما لتمامه واستغنائه عن الاضافة واما بيان الثاني
فلانه وان كان تاما الا انه مبهم فهو لابهامه يقتضي تميزا يزول به ابهامه واما بيان

واما بيان الثالث فلانه لتمام صار شبيها بما ينصب المفعول من اسم الفاعل و
المصدر وبهذا اندفع الاشكال المورد في هذا المقام وهو ان الاسم الجامد كيف
ينصب شيئا والناصب انما هو الفعل وما فيه معنى الفعلية وهذا الاشكال نظير الاشكال
المذكور في باب الاضافة من ان الاسم كيف يجر شيئا والاسم ليس بجار اصلا و
بهذا يظهر ان الوجه اي وجه كون التمييز منصوبا انه شبيه بالمفعول من حيث ان كلا
منهما فضلة مذكورة بعد تمام الكلام على ما نص عليه واضع الصناعة الخليل
بن احمد جزاه الله عز وجل خير الجزاء واعطاه في عقباه ما يريده وما يشاء حيث
قال الرفع للفاعل وما شبه به والنصب للمفعول وما شبه به والجر للمضاف اليه
وما شبه به والمص قد اشار الى الامر الاول بقوله نصب لانه تم فاستغنى عن الاضافة
والى الاخيرين بهذا وبقوله تقتضي تميز الابهام وتمامه باحد اربعة اشياء
بالتنوين نحو ما في السماء قدر راحة سحابا وفي بعض النسخ ما في السماء موضع كفت
سحابا وكلاهما واحد فقوله سحابا منصوب على انه تمييز من مجموع المضاف
والمضاف اليه وهما بمنزلة كلمة واحدة فكان تمامه بالتنوين وهذا حديث اجمال
فلابد من الاشتغال بتفصيل الحال اذ المقام مقام نزاع وجدال وتفصيل ذلك
ان الشارح الفاضل اعلى الله مكانه واسكنه جنانه اعترض على المص بان
تمثيل التام بالتنوين بهذا المثال غير صحيح اذ المنون هو الكف او الراحة على
اختلاف النسختين ولا ابهام فيه والمبهم هو المضاف ولا تنوين فيه كيف يصح جعل
هذا من قبيل التام بالتنوين ثم قال والعجب من الشيخ عبد القاهر انه قال ان
سحابا قد انتصب ههنا من وجهين الاول ثبوت التنوين اي في كف الثاني
الاضافة اي في موضع كف وهذا ظاهر لكنه باطل لان اعمال عاملين في معمول
واحد باطل عقلا ونقلا والبرهان الله على ذلك انهم اختلفوا في صورة التنازع

ثم اتفقوا على ان العامل احدهما لا كلاهما والمص عنده كلام الشيخ فجعل الاقرب
عاملا قياسا على التنازع وكل ذلك خبط ظاهر وخطاء واضح وشبيه القوم
له اى لهذا المثال بضرب زيدٍ عمروًا برهان لامع لان مقتضى التثنية انه يكون المضاف
عاملا لا المنون هذا خلاصة كلامه وعندى ان الحق هو الذى ذهب اليه الشيخ
وان كلامه هو الصواب الذى لا محيد عنه وذلك لانه قد تقرر عندهم ان الاسم
المفرد ان كان تمامه بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة اى يجوز ترك
التنوين ونون التثنية واضافة الاسم الى التمييز ويسمى هذا القسم ناقصا وان
كان تمامه بنون الجمع والاضافة فالاضافة ممتنعة مثلا يصح ان يقال عندى رطل
زيت وسنو اسمن ولا يجوز ان يقال عندى عشرو درهم ولى ملاء عسر ويسمى هذا
القسم تاما لازما قال جار الله والذى يتم به المفرد التام اربعة اشياء التنوين و
نون التثنية ونون الجمع والاضافة وذلك على ضربين زائل ولازم فالزائل التام
بالتنوين ونون التثنية لانك تقول عندى رطل زيت وسنو اسمن واللازم التام
بنون الجمع والاضافة لا تقول ملاء عسل ولا عشرو درهم هذا كلامه ولا يخفى ان ما
نحن فيه من قبيل القسم الاول اى التام الزائل لانه يجوز اضافته لانه يصح ان يقال
ما فى السماء موضع كف سحاب كما يقال ما فى العالم مثل غلام زيد واذا صحت اضافته
فكيف يصح ان يقال انه تمامه بالاضافة كما زعمه الشارح الفاضل وغيره فبطل جعله
من قبيل الاضافة على انه يكون ايراده فى تمثيل الاضافة بقيت ههنا اشتباهات
احدها الاول انه يصح جعل هذا من قبيل التام بالتنوين والمنون هو الكف والابهام
فيه والمبهم هو المضاف والتنوين فيه الثانى انه اعمال الاسم مشروط باقتضاء
التمييز لابهامه ولا شك انه ما يقتضى التمييز هو المضاف بقيد الاضافة لا المضاف
وحده ولا المضاف اليه وحده الثالث انهم شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد

زيدٍ عمروًا فوجب ان يكون العامل هو المضاف لا المضاف اليه الرابع انه كيف قال الشيخ
بتوارد العاملين حيث قال ان سحابا قد انتصب ههنا من وجهين الاول ثبوت
التنوين الثانى فى الاضافة فان كل هذه اعتراضات قوية ذكرها الشارح الفاضل ولا
مدفع لها والجواب عن الاول والثانى والثالث انه قد تقرر ان المضاف والمضاف اليه
بمنزلة كلمة واحدة فى كثير من الاحكام على ما نص عليه الشيخ فى باب الاضافة حيث قال واما قال
النحويون فى علام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا حال المعنى واعتبار المعانى اللام لان
اللام مقدرة ههنا وكيف يتصور ذلك والمضاف اليه ينزل من المضاف بمنزلة التنوين
ولاحقه فكما لا يجوز ان ينفصل بين التنوين والمنون لشئ كذلك لا يجوز ان يكون
اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة حتى يكون الجر
بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام هذا كلامه فى هذا المقام فالشيخ
قد جرى على هذه القاعدة ههنا فى باب التمييز لضرورة داعية له الى ذلك ههنا وهى المحافظة
على القاعدة القائلة بان التام بالتنوين زائل لا لازم على ما فصلناه آنفا فبطلت
الاعتراضات بسرها واذا كان كذلك كان تمام الاسم بالتنوين فصح ما ذهب
اليه المص ما قلنه الشيخ والجواب عن الرابع انا معناه ان انتصاب سحابا امر لا بد فيه
من ملاحظة امرين الاضافة والتنوين اذ المفرد التام لا ينصب التمييز الا اذا كان
مبهما وكل مبهم لا ينصب التمييز بدليل انهم يصرحون بانه لا يجوز ان يقال عندى الوقود
خلا بل يجب ان يكون الناصب للتمييز تاما بالتنوين اذا انتفت سائر المتممات وقد
ثبت بالبرهان ان سائر المتممات ههنا منتفية فوجب ان يكون تمامه بالتنو
فانتصاب سحابا اذن انما يستقيم اذا اعتبر الابهام والتنوين معا والابهام
ناشئ من الاضافة فاستقام اذن قول الشيخ وبطلت الاعتراضات كلها وظهر
ان جميع ما فهمه الشارح الفاضل وبنى عليه خبط ظاهر وكلام الشيخ عن الخلل سالم طاهر

والعجب منه انه كيف اجتراء بمثل هذه الخيالات الواهية على مثل الشيخ وكيف
خفي عليه مكانه في العربية حتى ضبط خبطا صريحا وريب بمجرد الخيال قولا صحيحا و
بنون التثنية نحو منوان سمنا في الموزونات وقفيزان برا في المكيلات
وبنون الجمع عشرون درهما فقوله بنون الجمع تسامح لان هذه النون ليست بنون
الجمع اذ لو كانت نون الجمع لصح اسقاطه واضافته بان يقال عشرو درهم كما يقال
ضاربو زيد اى التام شبه نون الجمع والنون هذه حالها كحال النعامة فان امرت
بالطير ان قالت انا جمل وان امرت بالجمل قالت انا طائر لان هذه النون شبيهة
بنون الجمع فلو اضيف فان كان مع هذا النون لزم مزية الفرع على الاصل وان كان
مع سقوطها لزم حذف نون ليست بنون الجمع ولا بنون التثنية بسبب الاضافة وذلك
غير معهود وبالاضافة نحو لي ملاءه عسلا ومثله رجلا فان مثله ومثله مبهمان
يحتمل كل منهما اشياء فاذا قلت عسلا ورجلا زال ذلك الابهام والملاء بالكسر
المبلغ يعتبر به حين يملأ الاناء وفي التنزيل ملاء الارض ذهبا وقد شبه ذلك
ما معطوفه درهما فامتنع اضافته اذ المضاف الى الضمير لا يضاف ويقال للثلثة الاول
اى ما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع المقادير اذ الغرض من وضع المقادير
التفصيل على المقدار وتعيينه اذ لا دلالة بحقايق الذوات عليه وهي المساحة
اى المقادير والوزن والكيل والعدد والمساحة من مسح الارض ذرعا فان كل
ما يعرف مقداره بذراع او شبر يسمى مساحة والوزن ما كان معرفة مقداره
بالميزان والكيل ما كان معرفته بالكيل والعدد ظاهر فالاول اى ما في السماء موضع
كف من قبيل المساحة والثاني اى منوان سمنا من قبيل الوزن والثالث اى
قفيزان برا من قبيل الكيل والرابع اى عشرون درهما من قبيل العدد فلا يرد
الاسماء اذ هي على مسمياتها اذ المثلثة في معنى الاربعة لان ما فيه نون التثنية

التثنية يتضمن اسمين هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وللاخير مقياس اى
يقال لما فيه بالاضافة مقياس اذ المقياس ما يقاس به الشيء وانت اذا قلت
لي ملاءه عسلا فانت تقيس عندك من العسل بملاء هذا الاناء ومثله مثله رجلا
فان قبل كلامه صريح في ان المفرد الناصب للتمييز الطالب منحصر فيما فيه بالتنوين
وبنون التثنية والجمع والاضافة والحصر باطل لانه منقوض بقولهم لذ غدوه
فان غدوه تمييز من لذ وهو خارج عن الاربعة المذكورة قلنا قد بينا هناك
في المبنيات على ان ذلك مبني على تشبيه نون لذ بالتنوين فهو داخل
تحت بعض هذه الاربعة فليتأمل والتمييز رفع الابهام اى ازاحته وازالته عن
المفرد وكهذا الذي ذكرنا من اول المباحث الى ههنا او عن الجملة صريح
في ان المفرد ههنا اريد به ما يقابل الجملة اى المفرد بالمفرد ما ليس بجملة فاندرج
فيه المضاف والمثنى والمجموع وظاهر كلام المص يميل الى الحصر ووجه الحصر ان الابهام
في الاسناد او في احد طرفيه والتمييز عن الثاني تارة يسمى تمييزا عن المفرد وتارة
يسمى تمييزا عن الذات المذكورة والتمييز عن الاول يسمى تمييزا عن الجملة وعن الذات
المقدرة اخرى نحو طاب زيد نفسا فانه لا ابهام ههنا في الطيب وحده
ولا في زيد وحده بل الابهام في الاسناد فقط اذ التقدير طاب شيء
زيد ثم فسر هذا المبهم المقدر بالنفس وبهذا الاعتبار يسمى ذاتا مقدرة والاجمال
والتفصيل في هذا الباب انما هو بهذا الاعتبار والله اعلم بحقايق الاسرار
كما سبق اشارة الى ما مر حيث عد منصوب الفعل على وجه الخصوص
وجعل التمييز منه وقال انما يكون للمبهم نحو طاب زيد نفسا فلنختم البحث
التمييز بفائدة شريفة وهي ان التمييز يميز من الحال امورا ستة كان في
امور فامور الاستة اكثر انها اسعان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان

للابهام واما امور الاضافة اق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا
ومجرورا والتمييز لايكون الا اسما الثانى ان الحال مبينة للهيئة والتمييز مبين
للذات الثالث ان الحال قد يتوقف عليها الكلام نحو ولا تقربوا
الصلوة وانتم سكارى والتمييز لا يتوقف الكلام عليه الرابع ان الحال
قد تتعدد والتمييز لا يتعدد ولهذا خطأ من جعل رحمانا رحيما تمييزا فى قول من
قال تبارك رحمانا رحيما وسؤلا الى ان قال لان حق الحال الاشتقاق وحق
التمييز الجمود المقصود

الباب الثالث فى العوامل اللفظية السماعية

على السماع لا مدخل فيها للقياس وهى ثلثة انواع حروف وافعال واسماء قدم
الحروف لان عملها بحض السماع فهى عريقة بهذا الاعتبار فى هذا الباب وقدم الا
فعال على الاسماء مع ان الاسم اشرف اذ الكلام فى العامل والفعل اقوى فى العمل
فهو احق بالتقديم وجملتها احد وتسعون عاملا على ما ذكره الامام المحقق شيخ
الكل فى الكل عند القاهر الجرجانى جزاه الله خير الجزاء واعطاه فى دار السلام
ما يتمناه ويشاء والحروف انواع منها ما يعمل فى الاسم فقط ومنها ما يعمل
فى الفعل فقط وما يعمل فى الاسم نوعان عامل فى المفرد فى الجملة اى فى كل واحد من
جزئيها لانه ان اعتبرت الجملة من حيث هى هى لما صح جعل عاملها بهذا الاعتبار
قسما من العامل فى الاسم اللهم ان يقال بالاول بالاسم فتسامح فى العبارة اعتمادا
على القرينة اللامعة واما ما قاله الشارح الفاضل زيدت درجته من ان الجملة من
حيث هى جملة يمتنع ان يكون معمولة اذ هى من حيث هى ليست باسم ولا فعل فرا جع
الى ما ذكرنا وما يعمل فى المفرد نوعان جار وناصب اما الجار فسبعة عشر حروفا
قدم الحروف الجارة لعمومها وكثرة ابحاثها وعموم الاحتياج اليها وعموم منا
فعها وفور فوايدها اذ قلما يوجد كلام ليس فيه حرف من حروفها وقوله اما

اما الجار مشعر بان وجه التسمية اى تسمية حروف الجر بهذا الاسم انما هو لانها عاملة
عمل الجر بقرينة قوله جار وناصب ويجوز ان يكون وجه التسمية انها جرت معانى عواملها
الى معمولاتها فقوله جار وناصب مشعر بالاول واما قوله اما الجار فمحتمل من شروع
فى تعديد الحروف الجارة وتبيين معانيها وابتداء من بينها بمن لما فيها من معنى
الابتداء المناسب لان يبتدأ بها واليه اشار بقوله لابتداء الغاية فى المكان
وانما يعرف الابتداء اذا صح هناك ان يعتبر له انتهاء كما يقال سرت من
بسطام الى بغداد واليه اشار المص بقوله نحو خرجت من البصرة الى الكوفة
اى ابتداء خروجى كان من البصرة ولو قال سرت بدل خرجت لكان اولى
وقد يكتفى فى بعض المواضع بالابتداء فقط من غير ان يعتبر هناك فى مقابلته
انتهاء كقولنا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وذلك اما للتنبيه على ان الا
عتناء بالاول دون الثانى او للتنبيه على ان النهاية امر يضيق عنها العبارة
قال الله تعالى يا ايها الناس انا خلقناكم من تراب وقوله فى المكان اشارة
الى مذهب البصرية وتنبيه على خلاف الكوفية يعنى ان البصرية مجمعون على انها
لابتداء الغاية فى المكان سواء كان مجرورها مكانا نحو سرت من البصرة الى
الكوفة اولا نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو قال الله تعالى انه من سليمان
وقال الكوفيون والاخفش من البصرية والمبرد وابن درستويه يجئ فى
الزمان ايضا قال الله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه وقال اذا نودى للصلوة
من يوم الجمعة وفى الحديث مطرنا من الجمعة وقال النابغة شعر تخيرن من ازمان
يوحليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب واجيب عن الاول
بانه من قبيل تشبيه الزمان بالمكان فى كونه مبدأ للفعل وبان المضاف مقدر
اى من تاسيس اول يوم ورد بانه لو قدر هكذا افلا يد من تقدير الزمان

فالمحذور بحاله وعن الثانى بان من بيان لاذا كذا فى الكشاف ولا يخفى ضعفه لان
اذا ههنا ظرف بتقدير فى والحق عندى انه لاى سنة من الزمان ايضا اذ هو فى الاستعمالات
كثير والتأويل تكلف والحاجة مرتفعة نعم الابتداء فى من اصل حتى ادعى كثير من النحاة
الى ان سائر معانيها راجعة اليه فان قيل غاية الشئ نهايته فقوله لابتداء الغاية
اى ان معناه لابتداء النهاية ولا معنى له قلنا لفظ الغاية قد جاء لمعنيين تمام المسافة
ونهاية المسافة والمراد ههنا هو الاول اى جميع المسافة وعندى انه يجوز ان يكون الا
ضافة لادنى الملابسة اى من لابتداء الشئ الذى له نهاية ففيه اذن تنبيه على ان
الابتداء المعتبر انما يعرف اذا كان هناك نهاية وللتبعيض نحو اخذت من المال اى
بعضه وعلامتها امكان سد لفظ البعض مسدها قال الله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون
وقراءة ابن مسعود رضى الله عنه حتى تنفقوا بعض ما تحبون وقال الله تعالى وانفقوا مما
رزقناكم اى بعض ما رزقناكم وللبيان فى قولك عشرة من الدراهم فان قوله
من الدراهم بيان للعشرة قال ابن الحاجب وعلامته من البيانية انه لو جعل مكانها
لفظ الذى لاستقام المعنى اذ لو قيل فى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فاجتنبوا
الرجس الذى هو الاوثان صح المعنى وقالوا من البيانية ان مبهمها ان كان
معرفة فهو فى موضع نصب على انه حال منه وان كان نكرة فهو صفة له فقوله من الاوثان
حال من الرجس وقوله من الدراهم فى قولك اشتريت عشرة من الدراهم صفة للعشرة
وانكر بعض الملاحدة مجئ من للبيان ورجع معناها فى مواقع البيان الى التبعيض
قال ابن الانبارى ان بعض الزنادقة جعل هذا وسيلة الى الطعن فى حق الصحابة
رضى الله عنهم اجمعين فى قوله تعالى وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة
واجرا عظيما والحق ان من ههنا بيانية لا تبعيضية اى الذين هم هؤلاء وزايدة
نحو ما جاءنى من احد وفسروها بانها هى التى لو حذفت لبقى اصل المعنى بحاله كذا ذكره

ذكره الشيخ ابن الحاجب وغيره وانما اختار المص هذا المثال على قولهم ما جاءنى من
رجل وعلى قولهم ما رأيت من احد لوجهين الاول التنبيه على انها قد يكون زائدة فى
الفاعل ايضا لانى ذلك ضربا من الاسعاد الناشى من القاعدة القائلة بان حروف
الجر موضوعة لايصال معنى الفعل الى الاسم وهذا انما يكون اذا كان للفعل هناك
ضرب من الضعف والقصور بحيث لا يستطيع ان يصل هو الى الاسم بنفسه والفاعل
ليس من هذا القبيل لان كل فعل فهو يقتضى فاعله ويصل هو اليه من غير ان يفتقر الى
اعداد من غيره فحاول المص كسر سورة الاستبعاد فاعتبر الزيادة فى الفاعل ففى
ذلك تربية لما هو بصدده من معنى الزيادة فليفهم الثانى التنبيه على ان كثرة الفا
ئدة وقوتها لا ينافى زيادتها وهذا حديث اجمالى تفصيله ان من الزائدة لها فايدتان
الاولى التنصيص على العموم والاستغراق نحو ما جاءنى من رجل فان الكلام قبل
دخولها يحتمل نفى الجنس ويحتمل نفى الوحدة ولهذا يصح ان يقال ما جاءنى رجل بل
رجلان اذ المعنى ما جاءنى رجل واحد الثانية توكيد العموم والاستغراق وتثبيته
نحو ما جاءنى من احد فان احد اصيغ عموم واستغراق لان لفظ احد اذا وقع
فى سياق النفى منكرا فهو نص فى الاستغراق لا يحتمل عدده اصلا ولهذا لا يصح
ان يقال ما جاءنى احد بل اثنان والحاصل ان فايدة من فى الاول الاستغراق و
فى الثانى حفظه وتثبيته او التنصيص على الاستغراق فى الاول والتاكيد له فى الثانى
ولا يخفى ان الفايدة فى الثانى اكثر واقوى فلما كانت زيادتها غير منافية لها مع
قوتها فعدم التنافى فيما دونها بالطريق الاولى ومذهب بعض النحاة ان
من الاستغراقية هذه ابتدائية وان التقدير فى ما جاءنى من رجل ما جاءنى من واحد
الى اقصاه وفى ما جاءنى من احد ما جاءنى من احد الى ما لا يتناهى ولا يخفى ان هذا التقد
مع عدم اطراده فى جميع المواضع تكلف لا حاجة اليه وبالجملة فلمن الزائدة شروط

الاول ان تتقدمها نفي نحو ما سقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن
من تفاوت الثاني ان تتقدمها نهي نحو لا تضرب من احد الثالث ان تتقدمها
استفهام بهل نحو هل ترى من فطور الرابع ان يكون هناك شرط نحو مهما يكن
عندامرئ من خليقة وهذا الشرط قوله الشيخ ابو علي الفارسي الخامس ان يكون مجرورها
نكرة السادس ان يكون مجرورها فاعلا او مفعولا به او مبتداء وتقييد المفعول به
على ما قالوا احترازا عن بقية المفاعيل كالمفعول فيه ومعه ولاجله اذ الاول في
التحقيق مجرور بفي والثاني بمع والثالث باللام فوجه المنع في هؤلاء ظاهر واما
في المفعول المطلق فلما قال ابو البقاء في قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء ان من
زائدة وشيء في موضع المصدر اي ما فرطنا في الكتاب تفريطا ولا يجوز ان يكون
مفعولا به لان فرط انما يتعدى اليه بفي وقد عدي بها الى الكتاب قال المحقق الرضي
ارضاه الله في عقباه وغير الاخفش والكوفيين شرطوا فيها شرطين كونها في
غير الموجب ودخولها على النكرات هذه عبارته يعني ان هذه الشروط المشهورة
انما هو مذهب الجمهور واما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون شيئا وان سمعا
ظاهرها مستدلا بمذهب الاخفش والكوفيين قال الله تعالى ما ننسخ من اية مهما يكن
به من اية وقد جاءك من بناء المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم يحلون فيها من اساور
يكفر عنكم من سيئاتكم وما انزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وقال الشيخ
ابو علي الفارسي في قوله تعالى وننزل من السماء من حال فيها من بر ويجوز ان تكون من
ومن الاخيرين زائدتين وقال الكسائي في قوله عم من اشد عذابا يوم القيمة
المصورون ان من زائدة ويدل عليه المصورون والاتقال المصورين وقال ابن
مالك ان من الداخلة على قبل وبعد زائدة والجمهور على انها ابتدائية وردبانها لا
تدخل على الزمان اذ قد تقرر انها لابتداء الغاية في المكان والى لانتهاء الغاية

الغاية عقب من بالى يقابلها المقتضى لذلك وقوله لانتهاء الغاية الكلام
فيه كالكلام في قوله لابتداء الغاية قد سبق فلا حاجة الى الاعادة وترك التقييد
بالمكان هنا تنبيه على انها اعم يعني ان معناها انتهاء الغاية مطلقا زمانية
كانت او مكانية قال الله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وقال اسرى بعبده ليلا
من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى قال الشيخ ابن الحاجب اختلف في معنى فقيل
ظاهرة في الانتهاء فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها الا مجازا وقيل ظاهرة في الدخول
فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل مشتركة بينهما وقيل ان كان ما بعدها ليس
من جنس ما قبلها لم يدخل وان كان من جنسه دخل والمذهب هو الاول ووجوب
تمثل المرافق والكعبين على القول بالوجوب على هذا المذهب ليس مأخوذا من
الاية بل هو مأخوذ من بيانه عم هذا كلامه وقال بعض المحققين واذا دلت
قرينة على دخول ما بعدها نحو قرأة القرآن من اوله الى اخره او على خروجه نحو اتموا
الصيام الى الليل ونحو قنطرة الى سيسرة وجب العمل بتلك القرينة وان لم يكن
هناك قرينة فقيل يدخل ان كان من الجنس وقيل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا
وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فوجب الحمل عليه عند التردد هذا
كلامه وقال المحقق الرضي ارضاه الله تعالى والاكثر عدم دخول حدي الابتداء و
الانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى هذا الموضع فالموضعان
لا يدخلان في الشراء ويجوز دخولهما فيه بالقرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر
الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس
ما قبلها نحو اكلت السمكة الى رأسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول
نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول هذا كلامه وبالجملة فهؤلاء
المحققون كلهم متفقون على ان المذهب الصحيح في الى عدم الدخول مطلقا نحو سرت

من البصرة الى الكوفة ومن الصباح الى المساء واعلم ان الى يكون بمعنى مع
قال الله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ويقال انها بمعنى المعية تارة و
للمصاحبة اخرى ويكون بمعنى اللام نحو الامر اليك ويكون بمعنى فى قال ابن مالك
ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيمة ويكون بمعنى عند وحتى فى معناها
اى فى معنى الى يعنى ان حتى ايضا للانتهاء كالى الا ان مجرورها اى مجرور حتى
اما شئ به المذكور قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها يجر راسها لان حتى هذه
جارة اوعنده اى يجب ان يكون مجرور حتى اخر جزء كالمثال الاول او ملاقيا
لاخر الجزء نحو نمت البارحة اى الليلة حتى الصباح فالراس به ينتهى السمكة
اى هو جزءه الاخر والصباح عنده ينتهى الليلة يعنى ان الصباح ليس
جزأ اخيرا من الليل الا انه ملاق للجزء الاخير من الليل ولو قلت اكلت السمكة
حتى نصفها او ثلثها لم يجر لان النصف والثلث ليس جزءا اخيرا من السمكة
ولا ملاقيا لجزء ها الاخير وحقها ان يدخل ما بعدها فيما قبلها ظاهره منقوض
بالمثال الثانى فان الصباح غير داخل فى الليل الا ان يقال مراده يدخول ما
بعدها فيما قبلها دخوله فيه باعتبار الحكم المذكور فان الصباح وان كان خارجا
من الليل الا انه داخل فيه باعتبار حكمه المذكور وهو النوم وهذا كلام اجمالى
والتفصيل ههنا ان حتى اذا كانت جارة ففى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها
اقول الاول ما ذهب اليه جار الله وتبعه ابن الحاجب وهو انه داخل البتة سواء
كان مجرورها جزءا مما قبلها او ملاقيا لآخر جزء منه الثانى وهو الذى ذهب
ابن مالك انه قد يدخل وقد لا يدخل جزءا او ملاقيا لآخر الجزء وقال بعض المحققين
اذا لم تكن معها قرينة تقتضى الدخول او عدم الدخول حمل على الدخول كما يحمل
فى الى على عدم الدخول حملا على الغالب فى البابين وهذا القول دائر بين الاول

الاول والثانى والثالث اما ههنا تفصيلا واليه ذهب الشيخ عبد القاهر والاندلسى
وكثير من النحاة ان مجرورها ان كان جزءا اخيرا وان كان ملاقيا فهو غير داخل
والمص جزم بالدخول اقتفاء بجار الله ومن تبعه وكان حقه ان يقتدى بالشيخ
عبد القاهر اما اولا فلانه ملزوم لذلك واما ثانيا فلان التفصيل اصح واظهر
اذ المتبادر الى الفهم من مثل نمت البارحة حتى الصباح انى النوم غير واقع فى الصباح
ثم ان المص اجمل ههنا اجمالا واهمل اهمالا وتفصيل ذلك ان حتى ثلثة اقسام جارة
وعاطفة وابتدائية فان كانت جارة فهى بمنزلة الى فى العمل والمعنى الا ان بينهما فرقا
من وجوه الاول ان لمجرور حتى شرطين احدهما ان مجرورها يجب ان يكون ظاهرا فلا
يجوز الضمير وثانيهما انه يجب ان يكون مسبوقا بذى اجزاء ويجب ان يكون مجرورها جزءا
خيرا من تلك الاجزاء او ملاقيا لجزءه الاخير الثانى انه اذا كان ههنا قرينة قاضية
بالدخول فالدخول واذا كان ههنا قرينة قاضية بعدم الدخول فعدم الدخول وان لم
يكن ههنا قرينة اصلا فالدخول فى الجزء وعدم الدخول فى الملاقى الثالث انه كلا
منهما ينفرد بمحل لا يصح للآخر وبمعنى يختص به احدهما دون الآخر فمن ذلك انه يجوز
ان يقال كتبت الى زيد وانا الى عمرو اى وهو غايتى وفى الحديث انا بك واليك
وان يقال سرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز ان يقال حتى زيد وحتى عمرو وحتى
الكوفة ومن ذلك انه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعد حتى سرت حتى ادخلها
ولا يجوز ان يقال سرت الى ادخلها فلحتى هذه اى الداخلة على المضارع المنصوب ثلثة معان
الاول انها بمعنى الى قال الله تعالى حتى يرجع الينا موسى الثانى انها بمعنى كى التعليلية قال
الله تعالى ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم وقال لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفضوا او بمعنى الا حتى يدخل الجنة واما قوله تعالى فقاتلوا التى تفىء حتى تفىء فهو
محتمل للمعنيين الثالث بمعنى الا الاستثنائية كقوله والله لا يذهب شيخنى باطلا

حتى أبرأ اى اهلك مالكا وكاهلا فان ما بعد حتى ههنا ليس غاية لما قبلها ولا سببا
عنه وفى الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواها اللذان يهودانه او
ينصرانه فان زمان الميلاد ولا تسلط حتى يكون حتى فيه غاية ولا كونه يولد على
الفطرة علة لليهودية والنصرانية حتى يكون حتى فيه للتعليل وقد يجاب بان
ههنا حذف اى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون فالمضارع بعد حتى قسمان
منصوب ومرفوع والمنصوب قسمان واجب النصب وجائزة فالانتصاب شرطه
الاستقبال يعنى لا تنصب الا اذا كان مستقبلا فان كان استقباله بالنظر الى
زمن التكلم فالنصب واجب قال الله تعالى لن نبرح عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كانت
استقباليته بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالنصب جائز قال الله تعالى وزلزلوا
حتى يقول الرسول فان استقباليته القول انما هى بالنسبة الى الزلزال واما ارتفاع
المضارع بعد حتى فهو مشروط بكونه حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمان
التكلم فالرفع واجب نحو سرت حتى ادخل البلد اذا قلت ذلك وانت فى حالة
الدخول وان لم يكن حاليته بالنسبة الى زمان التكلم بل كانت محكية فالرفع جائز
نحو زلزلوا حتى يقول الرسول فان قراءة نافع بالرفع والتقدير حتى حالتهم
حينئذ ان الرسول والذين امنوا معه يقولون كذا وكذا فالمضارع المرفوع بعد حتى
مشروط بشروط ثلثة الاول ان يكون حالا حقيقة او تأويلا بالحال الثانى ان يكون
سببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى يطلع الشمس اذ الطلوع ليس سببا عن السير
الثالث ان يكون فصلة فلا يصح الرفع فى سيرى حتى ادخلها لبقاء المبتدا بلا
خبر ولا فى نحو كان سيرى حتى ادخلها ان جعل كان ناقصة القسم الثانى من اقسام
حتى ان يكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من وجوه الاول ان معطوف
حتى مشروط بثلثة شروط الاول ان يكون ظاهرا لا ضميرا الشرط الثانى ان يكون

ان يكون ما بعدها بعضا من جمع قبلها نحو قدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل
نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كجزء نحو اعجبتنى الجارية حتى حديثها وقال المحقق
الرضى ارضاه الله تعالى مدخول العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم
حتى زيدا او كجزء به بالاختلاط نحو جائنى السادات حتى عبيدهم او جزءا مما قبلها
عليه ما قبلها كقولك القى الصحيفة حتى كفها وزاد حتى يقله القاطع عند
من قال ان نعله معطوف على الصحيفة اى القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة
فقد القى جميع ما معه الشرط الثانى ان يكون ما بعدها غاية لما قبلها اما فى زيادة
نحو مات الناس حتى الانبياء او فى نقصان نحو زارك الناس حتى المجاهدون
الفرق الثانى من الفروق المذكورة انها اذا عطفت على مجرور اعيد
الخافض فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وظاهر
كلام النحاة ان الاعادة واجبة وقال المحقق الرضى الاعادة هى الاختيار
الفرق الثالث انها لا يعطف بها الجمل اذ قد تقرر ان شرط المعطوف
بها ان يكون جزءا او كجزء ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات هذا هو الصحيح وقال
المحقق الرضى واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ولا يخفى ما فيه
ولا ينبغى ان يفهم من كونها عاطفة كالواو انها بمعنى الواو فانه ليس كذلك
بل المراد انها كالواو فى نفس العطف وفى كون معطوفها مكتنفا بما فى الاشتراك
فى الحكم المذكور لا انها بمعنى الواو فان حتى لا بد فيه من معنى الانتهاء بخلاف
الواو القسم الثالث من اقسام حتى ان يكون حرف ابتداء اى حرفا يبتدأ
بعده الجمل اى يستأنف فهذه تدخل على الجملة الاسمية وعلى الفعلية والفعلية
يستوى فيها كون الفعل مضارعا كقراءة نافع حتى يقول الرفع وكونها ماضيا
نحو حتى عفوا والاسمية يستوى فيها كون كل من جزئيها مذكورا وكون احدهما

مذكورا والاخرستم وكما تقولهم حتى راسها يجري فيه لاقسام الثلثة فانه يجوز
الجر على انها جارة بمعنى الى ويجوز النصب على انها عاطفة اى اكلت راسها
ويجوز الرفع على انه ابتداء ما بعده مبتداء خبره محذوف اى حتى راسها
ماكول وفي للظرف اى هو موضوع للدلالة على ان مدخولها ظرف فانه كان ظرفا
حقيقة فهي ظرفية حقيقية والظرفية الحقيقية قسمان زمانية نحو صليت في يوم
الجمعة وصمت في يوم الخميس ومكانية نحو زيد في الدار وعمرو في السوق وقد اجتمع
القسمان في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون
في بضع سنين نحو المال في الكيس مثال للظرف المكاني واما قولهم دخلت الخاتم
في اصبعي والقلنسوة في راسي فهو من هذا القبيل الا ان فيه قلبا اذ الظرف
هو الخاتم والقلنسوة لا الاصبع والراس ونظرت في الكتاب هذا من قبيل الظرفية
المجازية اذ الكتاب وان كان مكانا الا انه ليس بظرف للنظر حقيقة وان لم يكن
ظرفا حقيقة فالظرفية فيه مجازية كالمثال المذكور فانه شبه الكتاب بالظرف الحقيقي
المحتوى على مظروفه المحيط به من جميع جوانبه ووجه التشبيه كونه شاغلا له مانعا اياه
عن غيره فكانه محيط به بجميع جوانبه ومن هذا القبيل قولهم نظر في العلم وتفكر في المسئلة
والله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه المسلم قال الله تعالى ولكم في القصاص حيوة
فان القصاص لما كان مانعا عن القتل كان كانه ظرف للحيوة ومعدن لها ومحيط
بها من جوانبها ومن هذا القبيل ظرفية الالفاظ للمعاني وظرفية المعاني للالفاظ
فان قيل جميع ذلك سير غير سير اذ هي استعارات مدارها على التشبيه بوجه من الوجوه
واعتبار من الاعتبارات بحسب المجال والمقامات الا انه ما يقول فيما لا يجري فيه
الاستعارة اذ لا يجري فيه التشبيه بل هو مستحيل فيه نحو في الله من كل فانت خلف
وقولهم انت اخي في الله ومن هذا القبيل الحب في الله والبغض في الله وقولهم السير

السير في الله فان الله تعالى يتعالى عن التشبيه قلنا امثال ذلك محمولة على
حذف المضاف والاستعارة والتشبيه انما يعتبران في ذلك المقدار اي في
الطاف الله خلف من كل فانت واخ في رضى الله والحب في رضى الله والبغض
في رضى الله والسير في صفاته وامثال ذلك بما يناسب المقام فان قيل ظرفية الالفاظ
للمعاني امر ظاهر اذ هي مستفادة عنها ومأخوذة منها فكانها محيطة بها من جميع
جوانبها محتوية عليها احتواء الظرف على المظروف ولهذا اشتهر بينهم ان الالفاظ
اوعية والمعاني كالوعاء وكذا ظرفية المعاني للالفاظ ايضا ظاهرة اذ هي
لظهورها والسباق الذهن اليها كانها محيطة بها وكان الالفاظ في جوفها و
محاطة بها في معنى ظرفية الالفاظ للالفاظ على ما يدل عليه كلام المصنف حيث قال
الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية قال الباب عبارة عن العبارات
المخصوصة والالفاظ المعلومة والعوامل ايضا هي تلك الالفاظ المخصوصة وكذا
قوله الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية قلنا جميع ذلك مبني على تقدير
المضاف اي في بيان العوامل اللفظية كما يقال نزلت هذه الاية في حق عمر رضي
عنه اي في شانه وبيان مكانه وفيه اشعار بان بيانه صار لكماله كانه ظرف يحيط
بجميع جوانبه واعلم ان في بمعنى للمصاحبة بمعنى مع قال الله تعالى فخرج على قومه في زينته
اي مع زينته وقال ادخلوا في امم اي معهم وقال وحق عليهم القول في امم قد
خلت من قبلهم من الجن والانس الثاني انه يجيء للتعليل بمعنى اللام قال الله تعالى
فذلكن الذي لمتنني فيه اي لاجله وقال السلام فيما افضتم اي لما افضتم وفي الحديث
ان امراة دخلت النار في هرة حبستها الثالث انه يجيء للاستعلاء بمعنى
على قال الله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل الرابع انه يجيء بمعنى الباء الخامس
انها يجيء بمعنى الى قال الله تعالى فردوا ايديهم في افواههم السادس انه يجيء

بمعنى من السابع انه يجئ للمغايرة وهى الداخلة بين مفعول سابق وفاضل
لاحق قال الله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا فى الاخرة الا قليل اى بجنب الاخرة
وبالقياس الى متاعها الثامن انه يجئ زائدة وقد عد منها قوله تعالى وقال
اركبوا فيها اى اركبوا بها هذا كلام النحاة وعندى يجوز ان يكون جميع ذلك راجعا
الى الظرفية المجازية على ضرب من الاستعارة والتشبيه والباء للالصاق
اى للصاق عاملها بمعمولها وقدم الالصاق على سائر معانيها اذ هو اصل
لا يفارقها اصلا حتى قيل ان سائر معانيها فى التحقيق راجعة اليه ولهذا
اقتصر عليه سيبويه ولم يذكر غيره نحو به داء اى التصق وخامره فان قيل
فيكون الباء للصوق والالتصاق للالصاق قلنا معناه ان المتكلم الصق
بمعموله عامله فيكون عامله اذن ملتصقا او معناه ان الباء والصقه به
فيكون ملتصقا وقولهم مررت بزيد لتوسع فقوله مررت بزيد مبتدا وخبر
توسع اى هو من قبيل الاتساع اذ المرور غير ملتصق بزيد فالمعنى التصق
مروري بمكان يقرب منه زيد ويجوز ان يكون سببيا على المبالغة وعند الاخفش
ان الباء بمعنى على اى مررت على زيد بدليل قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين
ولا يخفى ان الاشكال باق ومنه اقسمت بالله كان فيه الصاق لمعنى القسم بالاسم
المقدس الذى هو مقسم به وفصله عما قبله تنبيها على ان الالصاق الحقيقى ههنا
محال وكثيرا ما يحذف الفعل ويقال بالله اختصارا واعتمادا على العلم به لوضوحه
تنبيها على انه انشاء لا اخبار والواو بدل منها اى من الباء فى والله لافعلن
وابدل الواو منه اذ الجمعية والالصاق كلاهما من واو واحد فانهما يتقاربان
معنى ولان كلا منهما حرف شفوى وفى كلامه اشعار بان ذكر الواو مقام الباء
مخصوص بحذف الفعل فلا يجوز اقسمت والله والتاء فى تالله بدل من الواو

الواو لما بينهما من التناسب فى المخرج نحو تجاه وتراث والاصل وجاه وواراث
والباء لاصالتها فى افادة معنى القسم من غير احتياج الى شئ اخر يدخل على المظهر
كالاسماء المذكورة وعلى المضمر نحو بالله لاعبدنه والواو فرعه لنيابته عنه
لا يدخل الا على المظهر والتاء لكونه فرع الفرع لا يدخل الا على مظهر واحد وهو الاسم
المقدس اى لفظ الجلالة وللتعدية اى الباء يكون للتعدية المحضة بحيث لا يكون
له معنى سواه فى ذهبت به اذ المعنى اذهبته ولا معنى له ههنا سوى هذا ولهذا عد
المص قسما برأسه وللاستعانة اى الباء يكون للاستعانة وفسروها بانها التى
تدخل على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم وكحت بالقدوم وبتوفيق الله حججت وبغلان
اصبت الغرض وقد عد منها باء البسملة اذ الفعل لا يتاتى بالوجه الاكمل الا بها
وللمصاحبة اى الباء يكون بمعنى مع وهذه هى التى يقال لها باء المصاحبة نحو
دخلت عليه بثياب السفر اى معها قال الله تعالى اهبط بسلام منا اى معه ويكون
الباء للسببية وعليه قوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وقوله فكلا اخذنا
بذنبه وقوله فبظلم من الذين هادوا وللظرفية بمعنى فى قال الله تعالى ولقد نصركم الله
ببدر وانتم اذلة وقال ونجيناهم بسحر وللبدل نحو اخذت بهذا الثوب ذا منه
اى اخذت بدله ومكانه وللمقابلة وهى الداخلة على الثمن والعوض نحو اشتريته
بالف وكافأت احسانه باضعف ومنه قولهم هذا بذاك وعليه قوله تعالى ادخلوا
الجنة بما كنتم تعلمون وللجاوزة بمعنى عن نحو فسال به خبيرا وللاستعلاء بمعنى على
قال الله تعالى من ان تامنه بقنطار اى على قنطار بدليل يؤده اليك وان تامنه
بدينار لا يؤده اليك الا ما دمت عليه قائما وقوله تعالى ومن اهل الكتاب من ان تامنه
بقنطار يؤده اليك ومن ان تامنه بدينار لا يؤده اليك الا ما دمت عليه قائما
ذلك بانهم قالوا ليس علينا فى الامين سبيل اى علينا ويقال مر بفلان اى على فلان
وللمقابلة اى الباء يكون بمعنى الى نحو قد احسن بى اى الى وللتوكيد وهى الزائدة
وهى فى مواضع منها الداخلة على فاعل نحو كفى بالله شهيدا ومنه قولهم احسن بزيد اى
من يجعل الباء زائدة اى احسن زيد بمعنى صار ذا حسن فان قيل فكيف

يكون ما بعد الباء فاعلا والباء زايدة وقد ورد حذفه قال الله تعالى اسمع
بهم وابصر يوم يوتنا اى ابصر بهم فلو كان فاعلا امتنع حذفه قلنا نعم الا انه
لما كان مجرورا بالباء صار شبيها بمفعول فجوز حذفه تشبيها له فقوله تعالى اسمع بهم و
ابصر يوم يأتوننا معناه على هذا الوجه صار هؤلاء ذوى سمع وبصر يوم القيمة
اما فى الدنيا فلا سمع لهم ولا بصر وهو تعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق
وقوعه على ما هو عادة المتنزيل ومنها المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة وقال هزى اليك بجذع النخلة فليمدد بسبب من السماء و
من يرد فيه بالحاد فطفق مسحا بالسوق اى يمسح السوق مسحا وقالت الضرب
يضرب بالسيف ونرجو بالفرج اى نضرب السيف ونرجو الفرج وفى الحديث كفى
بالمرء كذبا ان يحدث لكل ما سمع اى كفى بحدثه اياه ومنه قوله فكفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبى محمدا مانا اى كفانا حبه لنا ومنها المبتدا، وذلك فى نحو
قولهم بحسبك درهم وخرجت فاذا زيد فكيف بك اذا كان كذا ومنه قوله
تعالى بايكم المفتون عند سيبويه ومن الغريب انها زايدة فيما اصله المبتدا، و
هو اسم ليس بشرط ان يتأخر الى موضع الخبر كقوله ليس عجيبا بان الفتى
يصاب ببعض ما فى يديه وعليه قوله تعالى ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب
البر فى قراءة بعضهم ومنها الخبر وهو ضربان سماعى وقياسى فالسماعى فيما
كان سببا نحو جزاء سيئة بمثلها وقال الخماسى وسنكما شئ يستطاع اى
سنكما شئ يستطاع ومنه بحسبك زيد عند ابن مالك فزيد مبتدا، مؤخر
لانه معرفة وحسبك نكرة والقياسى ما يراد فى كل كلام سنق نحو ليس زيد بقايم
وما انا بقاعد ولا خبر بخير بعده النار الى غير ذلك فتكون ها زايدة فى الخبر
مخصوص بالنفى لكن لا مطلق النفى بل النفى بليس زيد بقايم وبما نحو ما زيد بقايم وبلا

وبلا التى لنفى الجنس نحو لا خير بخير بعده النار وما النافى بغير ما فغير مسموع
وكذا زيادتها بهل قياسى نحو هل زيد بقايم فلا يقال از يد بقايم قال المحقق
الرضى ويزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت
واحببت يقال علمته وعلمت به وعرفته وعرفت به وسمعته وسمعت به
وتيقنته وتيقنت به واحببته واحببت به واللام للاختصاص نحو المال
لزيد اى مملوك له مخصوص به والجل للفرس اى مخصوص به وهو ابن له واخ
له اى مخصوص به والواقع فى كلام النحاة ان اللام للاستحقاق نحو الحمد لله
والعزة والملك لله والامر لله وللملك نحو له ما فى السموات وما فى الارض
وللاختصاص نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصير لهذا المسجد والمبنى للخطيب
والمحققون لم يروا ان الكل فيه بمعنى الاختصاص الا انه وجوه الاختصاص
متفاوتة مختلفة حسب تفاوت المقامات اكتفوا بذكر الاختصاص عن
ذكر التمليك والاستحقاق والمصنف لما رأى هذا القول اقرب الى القبول اقتفى
اثر هؤلاء فاكتفى بذكر الاختصاص وظاهر كلام المفصل ايضا يشعر بهذا
واما الشيخ عبد القاهر فقد زعم ان اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال
لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازى نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام
ملابسته له جرى مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك له هذا كلامه
فعلى هذا القول اذا كان اللام مستعملا فى غير الملك فهو مبنى على ضرب من
الاستعارة تحقيقا رجوعه الى التمليك وعلى قول الاولين مجرد الاختصاص
كاف لا حاجة له الى التأويل فليتأمل واما ان التمليك والملك واحد و
اثنان ففيه خفاء والظاهر انهما واحد ونظيره ما يقال الباء للالصاق مع
ان المحقق هو الالصوق والالتصاق وبعض النحاة يزعمون ان احدهما غير

الآخر فيقولون اللام للملك ويمثلونه بنحو له ما في السموات وما في الا رض
ويقولون والتمليك ويمثلونه بنحو يهب لزيد دينارًا ويقولون ويجيئ
شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا واعلم ان اللام يجيئ بمعان آخر
كالتعليل وهو ظاهر والتاكيد النفي بعد كان نحو وما كان الله ليطلعكم على
الغيب وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم ما كان الله ليغفر لهم ويسمى لام
الجحود ايضا ويجيئ بمعنى الى نحو بان ربك اوحى لها اى اوحى اليها كل يجرى لاجل
مسمى اى يجرى الى اجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه اى لعادوا الى
ما نهوا عنه ومنه سمع لمن حمده اى اسمع الى من حمده ويجيئ بمعنى على نحو ويخرون
للاذقان دعانا لجنبه وتل للجبين ان اسأتم فلها وبمعنى في نحو ونضع الموا زين
القسط ليوم القيمة لا يجليها لوقتها الا هو وعليه قوله تعالى يا ليتني قدمت
لحيوتي اى في حيوتي وقيل اى لاجل حيوتي فاللام اذن التعليل ومن هذا
القبيل قولهم مضى لسبيله اى مضى في سبيله ويجيئ المعنى عند كقولهم كتبته
لخمس خلون من شعبان قال المحقق الرضي شكر الله سعيه اللام هذه في مثله
هي اللام المفيدة للاختصاص الا ان الاختصاص اى اختصاص الفعل بالزمان
على ثلثة اضرب اختصاص بوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا واختصاص بوقوعه
بعده نحو لليلة خلت واختصاص بوقوعه قبله نحو لليلة بقيت والامر يدور
على القرينة والمتبادر الى الفهم عند الاطلاق وهو القسم الاول لا غير وعند
القرينة نحو خلت سعين القسم الثاني وعند قرينة نحو بقيت سعين القسم
الثالث ويجيئ اللام بمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا
الرؤية وافطروا الرؤية وبمعنى مع كقوله • فلما تفرقنا كاني ومالكا •
لطول اجتماع لم نبت ليلة معًا • اى مع طول اجتماع وبمعنى من قال جرير

لنا الفضل في الدنيا واعنك راغم • وحظ لكم يوم القيمة افضل •
اى منكم افضل وبمعنى عن نحو قال الذين كفروا للذين امنوا وعند ابن مالك
هو لام التعليل وللصيرورة وسيمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل
فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ومنه لدوا للموت وابنوا للخراب ومنه ربنا
ليضلوا عن سبيلك والمحقق الرضي جعله لام الاختصاص وللتوكيد وهي
اللام الزائدة وهي انواع منها اللام الواقعة بين الفعل المتعدي ومفعوله
نحو ردف لكم ومنها اللام المسماة باللام المقحمة وهي المعترضة في نحو يا بوس للحرب
اصله يا بوس الحرب ومن هذا القبيل قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلام لي له
عند سيبويه لان اسم لا مضاف الى ما بعد اللام عنده ومنها اللام المسماة بلام
تقوية العمل اى تقوية عامل له ضعف ما تاخره نحو كنتم للرؤيا تعبرون اولانه ضعيف
في العمل نحو انا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن وقد اجتمعتا للفرعية والتاخر نحو كنا
لحكمهم شاهدين واعلم ان اللام يكون موردًا للذكر مع عدم الحاجة ويكون موردًا
للحذف مع وجود الحاجة يعني كما انهم يزيدونه اللام في بعض المفاعيل مع الاستغناء
عنها كذلك يحذفونها منها مع الاحتياج اليها قال الله تعالى يبغونها عوجا
اى تبغونها لها عوجا وقال والقمر قدرناه منازل اى قدرنا له منازل وقال واذا
كالوهم او وزنوهم يخسرون اى كالوا لهم او وزنوا لهم ويقول العرب وهبتك
دينارًا وصدتك ظبيا وجئتك تمرة اى لك ومنه اذا قالت حذام فانصتوا
فمن روى اى فانصتوا لها ويجيئ اللام للتبيين نحو هيت لك وتفصيل هذه
اللام وتحقيقها الى كتابنا شرح لباب الاعراب ورب للتقليل اى التقليل اصلها
الا انها لكثرة استعمالها في التكثير صارت في التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
محتاج الى القرينة وكون رب حرف جر مبني على مذهب البصريين والا

فهو اسم عند الكوفيين والاخفش مثلا وهو المختار عند بعض المحققين ومذهب
بعض النحاة انه لا عامل لها اذ هو شبيه بالنفي قال الاخفش قولهم ورب مبتدأ
وعارجبره وقال المحقق الرضي في رب رجل لقيته انها اعراب رب رفع على الابتداء
ابدا وهو مبتدأ لا خبر له لان معناه قلة رجل لقيته يعني ان رب اسم كما اختاره
الاخفش والكوفية وفي المفتاح والاظهر عندي انه اسم كما ذهب اليه الاخفش
وهو النقدية لكونها في مقابلة كم وهو اسم بالاتفاق وعند البصريين عامل رب
محذوف اي رب رجل لقيته كان كذا ويختص بالنكرة اي رب وان كان حرف
جر الا انه ليس كسائر حروف الجر في عموم الدخول بل هو مخصوص بالدخول على
النكرة بمنع دخوله على المعرفة بشهادة التتبع والاستقراء ظاهرة او مضمرة
حالا من النكرة اي يختص رب بالنكرة حال تلك النكرة اسما ظاهرا او ضميرا
نحو رب رجل لقيته مثال للنكرة الظاهرة ورب رجلا مثال للنكرة المضمرة
وفي المثال الاول تنبيه على ان النكرة الظاهرة يجب ان يكون موصوفة اما بجملة
كالمذكور او بمفرد نحو رب رجل جوادٍ والجملة الواقعة صفة لتلك النكرة يجوز
ان يكون فعلية كالمثال المذكور ويجوز ان يكون اسمية نحو رب رجل ابوه كريم
ايثار لقيته رمز خفي الى ان الجملة ان كانت فعلية فالواجب هناك ان يكون
ماضوية وامتنع ان يكون استقبالية اذ القلة والكثرة وصف للمعلوم المحقق
والمستقبل لا يدري حاله فلا يوصف بالقلة ولا بالكثرة ولان النحاة متفقون
على ان رب جواب لفعل ماضٍ منفي كانه قيل لك ما لقيت رجلا وان كان قليلا قال
ابن السراج النحاة مجمعون على ان رب جواب للكلام اما ظاهرا ومقدرا فليتأمل
وفي المثال الثاني تنبيه على ان الضمير في ربه مفسره ولهذا فسروه بالنكرة المنصوبة
وعامل رب في نحو رب رجل لقيته محذوف وخصوصية ناشية من قرينة المقام

المقام اي رب رجل لقيته اكرمت فمن كلام المصنف اشعار بان عامله محذوف
في الاكثر قال جار الله ومن خصائصها ان عاملها يجب ان يحذف في الاكثر
كما حذف مع الباء في بسم الله يعني انه باعتبار العموم معلوم لا حاجة الى
الذكر وباعتبار الخصوص متعلق بالمقام وقرينته فلا حاجة الى الذكر وبالجملة
فالعامل اذا كان مذكورا يجب تأخيره عن رب واذا كان محذوفا يجب تقديره بعده
وسر ذلك ان التقييد خصوصية في الكلام كالنفي والاستفهام فوجب تقديمها لانها هذه
معان تدخل على الجمل لتقييد معناها في خصوصيات وقيوده مقصودة فوجب
تقديمها اشعارا بان العناية معروفة اليها وجريا على القاعدة القائلة بتقديم
الاهم فالاهم وههنا اشكال مشهور وهو ان حرف الجر هو الذي يوصل معنى الفعل
الى المفعول ولولاه لما امكن وصوله اليه والعامل ههنا متعد مثل اكرمت و
ادركت ونحو ذلك فوجب اذن ان يكون حرف الجر وهو رب زائدا وهو لم يقل بذلك
احد ولقوة هذا الاشكال ترى كثيرا من المتأخرين اعرضوا عن مذهب
البصريين انه مبتدأ لا خبر له واجيب عن هذا الاشكال بوجهين الاول وهو
الذي ذكره الشارح الفاضل ههنا انه حرف جر ذكر في الكلام على نمط ذكر من نحو
ما رايت من رجل فان فائدة الاستغراق وان كان الفعل متعديا الى ما دخوله
بنفسه كذلك رب فان فائدة التقليل غير المستفاد الثاني ان الفعل ههنا وان كان
متعديا اليه بنفسه الا انه لتأخره بل لوجوب تأخيره ضعف في العمل فذكر رب
بمنزلة لعله على نمط قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وفي كلام المحاربين نظرا ما
الاول فلان الاشكال باق بحاله لانه اذا كان مثل من كان زايدا وقد سبق ان
الحرف الزائد فسروه بانه لو اسقط لما اختل اصل المعنى واما الثاني فلان المعهود
للتقوية العلم بين حروف الجر انما هو اللام فقط واما رب فغير معهود كذا ذكره

المحقق الرضي وفيه نظر لان ههنا خصوصية وهي ان رب لها صدر الكلام وهو
لطلبه الصدارة اوجب تاخير عامله ابدا فيجوز ان يكون مخصوصا بتقوية العمل من بين
حروف الجر التي تقتضي حصر عامله من جهته وتلافيا لاسائته بالاحسان بتقدير
الاسكان كما انه مخصوص ببابه المخصايص فليتامل بقي ههنا اشكالان الاول
انه يصح ان يقال رب رجل كريم اكرمته مع ان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر
ولا بضميره فلا يقال لزيد ضربته الثاني انه يصح ان يقال رب رجل كريم جائني في جواب
من يقول ما جاءك رجل فان جاءني عامل في رب اتفاقا فهو اذن كقولك بزيد مر
على ان ضمير مر لزيد وهو ممتنع وعلى للاستعلاء الاستعلاء عد الشيء عاليا
يعني ان على موضوعة للدال على ان عاملها بار فاعل عاملها عال على المجرور بها بمعنى
ان له اعتلاء عليه اعتلاء الراكب على مركوبه وهذا الاستعلاء اضرب ان حقيقي
نحو زيد على السطح وعمرو على السرج وعلى الفرس ومجازي نحو عليه دين شبه
ملبس الدين بالمديون وهو لزومه باعتلاء الراكب على مركوبه ولهذا يقال فلان
ركبه دين كما يقال الدين على عنقه او على ظهره ومنه يقال عليه قضاء الصلوة فان قيل
نحن نجد على مستعملا في موضع لا يجري فيه الاستعلاء لا حقيقة ولا مجازا قال الله
تعالى كان على ربك حتما مقضيا وقال اكتب ربكم على نفسه الرحمة فاذا عزمت فتوكل
على الله قل هو الرحمن اسنا به وعليه توكلنا ويقال توكلت على الله وسر على اسم
الله الى غير ذلك فانه اكثر من ان يحصى فانه تعالى منزه عن استعلاء عليه حقيقة او استعارة
وتشبيها قلنا المجاز لا ينحصر في الاستعارة بل قد يكون لمجاز المرسل وعلاقته اللزوم
لا الشبه فالراكب على المركب يلزمه شيآن لزوما واضحا يعرفه كل احد الاول اللزوم
وعدم الترك الثاني الاعتماد الكلي عليه والايصال الى المقصد فهي الآبيين الا
ولين اريد به لازمه وهو اللزوم وعدم الترك من حيث الوعد اذ لا يلزم عليه

عليه تعالى شيء فهو من حيث انه لا يتركه وعدا وتفضلا ولطفا منه فكانه امر
لازم وفي البواقي اريد به الاعتماد الكلي عليه فالمتوكل كانه يعتمد عليه بحيث
سقط نفسه واختياره عن البين يعني هو معتمدي وموصلي الى مقاصدي واما
في قولنا سر على اسم الله ففيه تنبيه على ان اسمه لبركاته موصلي الى مقاصدي وحافظي
عن كل آفة ونقصان لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء هكذا ينبغي
ان يفهم هذا الكلام فان التخريج مختلف حسب اختلاف المقام فاشار ذلك
اذ المجازات يمتنع فيها ارادة معانيها الحقيقية ولا شبيه ههنا حتى يتوجه
الاشكال بانه تعالى منزه عن التشبيه ونظيره قوله تعالى لا ننظر اليهم يوم القيمة فان
ترك النظر مجاز عن الاهانة والاذلال واجاب المحقق بانه نظير فعل التعجب نحو ما احسن
زيدا فان معناه شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم اشتهر في انشاء
التعجب بحيث يضمحل عنه التعجب فجاز استعماله فيما يستحيل كونه بجعل جاعل فيقال ما اعظم
الله وما اقدر الله الى غير ذلك فان الشيء اذا صار مشهورا في الاستعمال في شيء
لم يراع اصل معناه هذا كلامه والفرق بين جوابه وجوابنا ان المعنى الحقيقي صار
مهجورا على جوابه بحيث صار معناه شيئا اخر غير مهجور في جوابنا بل هو مذكور
والمراد غيره نحو زيد على السطح مثال للاستعلاء الحقيقي وعليه دين مثال
للاستعلاء المجازي كما مر حناه ويجيء على للمجاوزة بمعنى عن نحو اذا رضيت علي
بنو قشير اي رضيت عني وللتعليل بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم
اي لانه هداكم وللظرفية بمعنى في نحو ودخل المدينة على حين غفلة واستووا ما تتلو
الشياطين على ملك سليمان وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون
اي من الناس ويكون زائدة للتعويض او لغيره نحو ان الكريم وابيك يعتمل
ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه محذوف عليه وزاد على قبل

الموصول كذا ذكره الامام ابو الفتح بن جني ويجئ للاستدراك والاضراب
كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء ضنه على انه لا بأس من رحمة الله ويجئ اسما
بمعنى فوق كقوله غدت من عليه اى من فوقه ويجئ على للمعية بمعنى مع قال الله
تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وقال واتى المال على حبه وقال و
يطعمون الطعام على حبه وعن للبعد والمجاوزة اى لبعد شئ عن مجروره و
مجاوزته منه نحو رميت السهم عن القوس يعنى ان السهم قد بعد عن القوس
وسمعت عن الغائب اى سمعت الكلمة عن الغائب فقد بعدت الكلمة عنه فالاول
مثال للبعد حقيقة والثانى مثال للبعد حكما ويجئ عن للبدل نحو اتعوا يوما لا يجزى نفس
عن نفس شيئا اى بدل نفس وفى الحديث صوم عن انك ويجئ للاستعلاء بمعنى على نحو
فانما يبخل عن نفسه اى على نفسه وللتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه
الا عن موعدة اى الا لاجل موعده وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك وهذه
هى التى يقال لها عن السببية كما يقال علمت هذا عن علم ويجئ بمعنى بعد نحو عما قليل
ليصبحن نادمين ويحرفون الكلام عن مواضعه وللظرفية بمعنى فى نحو ولا يكن عن الطاعة
فاترا وبمعنى من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده وبمعنى الباء نحو وما ينطق
عن الهوى والاظهر انها بمعناها وان المعنى ما ينطق نطقا صادرا عن الهوى ويجئ
للاستعانة بمعنى الباء ذكره ابن مالك ويجئ زائدة للتعويض من اخرى محذوفة
• الجزع ان نفسا باجماعها • فهلا التى عن بين جنبيك تدفع • اى فهلا تدفع
عن التى بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده ويجئ
حرفا مصدريا بمعنى ان يقال اعجبنى عن تنصر اى ان تنصر وهذه لغة بنى تميم
ويقولون اشهد عن محمدا رسول الله عز وجل وهذه التى يهى يسمى عنعنة بنى تميم
ويكون اسما بمعنى جانب والكاف للتشبيه اى لتشبيه شئ بمجروره نحو الذى

الذى كريد فى الدار آخر فى التمثيل الاسم الموصول ولم يقل زيد كعمرو مع انه هو
المشهور ليكون نصا فى الحرفية اى فى الدليل على حرفية هذا المثال فان وقوعه صلة
نص فى حرفيته فان قيل لم لا يجوز ان يكون اسما بمعنى المثل والتقدير الذى هو
كزيد على حذف فى صدر الجملة اجيب بانه نادر والحمل على الاكثر اولى واما قولهم زيد كعمرو
فيحتمل وجهين الاول ان يكون الكاف حرفا عامله محذوف اى الذى استقر
او مستقر كزيد الثانى ان يكون اسما والكاف بمعنى المثل ولا تقدير ولا اضمار
اى زيد مثل عمرو ويجئ للتعليل بمعنى اللام اثبته قوم ومنعه آخرون وقيد قوم
جوازه بكونها مكفوفة بما حكاه عن سيبويه كما انه لا يعلم فيجاوز الله عنه
واثبته المتأخرون بلاما ايضا نحو دنى كانه لا يفلح الكافرون اى اعجب لعدم فلاحهم
او اعجب لانهم لا يفلحون وهو كثير مع ما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا
واذكروه كما هداكم اى لانه هداكم ويجئ للقران فى الوقوع نحو كما حضر زيد قام عمرو
وقال بعضهم يجئ للمبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو كلما دخل صرد حل
الوقت ذكره ابن الحاجب الحجازى وابو سعيد السيرافى وكثير من المحققين والظاهر
ان القران والمبادرة كلاهما واحد واللفظ مختلف ومذ ومنذ لابتداء
الغاية فى الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة بالجر اى ما رايته من يوم الجمعة و
منذ يوم الجمعة اى من يوم الجمعة وكلاهما بمعنى واحد الا انه منذ تخفيف منذ
وكل منهما اذا كان حرفا فمعناه معنى من لا فرق بينهما الا ان من لابتداء الغاية
فى المكان وهذان لابتداء الغاية فى الزمان فاما اذا كانا اسمين فلهما اذن معنيان
الاول ان يكونا بمعنى اول المدة الثانى ان يكونا بمعنى جميع المدة فان كان ما بعدهما
مرفوعا فكل منهما مبتداء وما بعده خبره وان كان ما بعدهما مجرورا فكل منهما مضاف
الى ما بعده وما بعده مجرور على الاضافة والمصنف اشار الى بيان معناهما على

تقدير الاسمية اولا ثم اشار الى بيان اعرابها ثانيا ويرفع ما بعدهما اذا
كانا اسمين سواء اريد بهما اول المدة او جميعها اشارة الى بيان معنييهما ومذ
يومان اى ما رايته مذ يومان اشارة الى بيان الاعراب اى مدة انتفاء الرؤية
يومان جميعا فقوله مذ مبتداء وقوله يومان خبره ويجوز مذ يومين بالجر على الا
ضافة اى ما رايته مذ يومين اى مدة انتفاء الرؤية يومان اى جميع اليومين
مدة انتفاء الرؤية وههنا تحقيقات نفيسة وشحنا بها شرح الارشاد فليطلب
هناك لكنا نذكر ههنا كلاما وجيزا وضبطا سديدا وهو ان لكل منهما بملاحظة ما بعدهما
حالات ثلث الحالة الاولى ان يكون ما بعده اسما مجرورا واختلفت كلمة القوم فى شا
نهما فى هذه الحالة فقال بعضهم بهما اسمان مضافان الى ما بعدهما وقد ذكرنا هذا القو
آنفا وقد نص بعض المحققين على ان كلا منهما فى هذه الحالة حرف جر لكن فيه تفصيل
وهو ان حرف الجر هذا بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى فى ان كان الزمان حاضرا او بمعنى
من والى ان كان ممدودا فمذ اذن فى نحو ما رايته مذ يوم الخميس انت تتكلم بهذا فى يوم
الجمعة بمعنى من وبمعنى فى نحو ما رايته مذ يومنا او عامنا هذا وبمعنى من والى فى نحو ما رايته
مذ ثلثة ايام الحالة الثانية ان يكون ما بعدهما اسما مرفوعا نحو ما رايته مذ يوم الخميس ومذ يومان
فمذهب الجمهور انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما ومعناهما آلا مذ ان كان الزمان حا ضرا
او ممدودا او اول المدة ان كان ماضيا الحالة الثالثة ان يقع بعدهما جملة فعلية او
اسمية نحو ما زال مذ عقدت يداه ازاره ونحو ما زالت ابقى الله مذ انا بافع فالمذ
اذن اسم ظرف فان مضافان الى ما بعدهما بمعنى فى مضافان الى الجملة وقيل الى زمن
مضاف الى الجملة وظاهر كلام المص حيث قال ويجوز يومين بالجر انه مائل الى مذ
القائلين بالاسمية على تقدير كون ما بعده مجرورا وتوضيح ذلك على ما قرره القوم
انه ان كان ما بعدهما مرفوعا فلا خلاف لاحد فى انهما اسمان انما الخلاف فى وجه ارتفا

ارتفاع ما بعدهما فمذهب جمهور البصريين ان ما بعدهما خبرهما واما اذا كان
ما بعدهما مجرورا ففيه مذهبان الاول وهو مذهب كثير من البصريين انهما اسمان
وما بعدهما مخفوض بالاضافة اى باضافتهما اليه الثانى وهو مذهب جمهور البصريين
انهما حرفا جر فقوله ويجوز مذ يومين بالجر يعنى انه فى حالة اسمية ايضا جاء ما بعده
مجرورا هذا هو اللايق بكلامه اذ لو جعل هذا اشارة الى انه حرف جر كان تكرارا اذ قد
علم من كلامه صريحا انه حرف جر وما بعده مجرور على انه يقع الاحتياج اذن الى
تكلف فى تقدير حرفية لانهما اذا كانا حرفى جر وكان الفعل العامل فيهما ماضيا
فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى من يوم الجمعة وهذا المعنى لا يستقيم فى ما
رايته مذ يومين اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين اللهم
الا ان يقدر ههنا مضاف اى من اول يومين فليتامل فان فيه دقة ويجب ان يعلم
ههنا انهما اذا كانا اسمين بمعنى اول المدة فالمذهب المشهور على ما صرح به ابن
الحاجب وغيره انه يجب ان يكون ما بعدهما مفردا معرفة نحو ما رايته مذا ومنذ يوم
الجمعة فان كلا منهما اذن معناه مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان او منفيا اى
مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة اى اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة واما اذا كانا
بمعنى جميع مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان او منفيا فالشرط هناك ان يكون
ماضوية واستنع ان يكون استقبالية اذ اللة والكثرة وصف للمعلوم المحقق والمستقبل
ما بعدهما عدما مقصودا نحو ما رايته مذ يومان اى جميع مدة انتفاء الرؤية يومان فقوله
سواء اريد بهما اول المدة مثاله ما مر من قوله ما رايته مذ يوم الجمعة وقوله او جميعها
ومذ يومان يعنى مثاله ما رايته مذ يومان والواو عاطفة له على قوله مذ يوم الجمعة
فهذا مثال لما كان مذا ومنذ بمعنى جميع المدة فحل كل منهما اشارة الى الشرط
المشهور ضمنا على ما نبهناك عليه وقد اقتدى المص فى ذلك المشهور من الذهب

واما المتأخرون فهم يجعلون الشرطين كليهما يعني لا يلزم ان يقع بعد هما المعرفة على التقدير الاول ولا يلزم ان يقع بعد هما النكرة على الثاني فيجوز على
الاول مارايته مذ اليوم ان اللذان لا فسك فيهما ومارايته مذ يوم صحصحي فيه زيد
ويجوز على الثاني ان يقال مارايته مذ يوم ومذ مان ومذ اليوم ومذ اليومان و
حاشا للتنزيه حاث يكون فعلا استعد باستصر فاتقول حاشيته اى استثنيته
وفي الحديث انه النبي عم قال اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة فقوله
ما حاشى فاطمة كلام الراوي لا مقول النبي عم وما نافية يعني انه عم لم يستثن
فاطمة والدليل على انه متصرف قول النابغة الذبياني ولا ارى فاعلا في
الناس يشبهه وما احاشي من الاقوام من احد اى لا ارى احدا يشابهه
اى هو اعلى من ان يكون له نظير من الناس ولا استثني منهم احدا ويكون للاستثناء
وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين انه حرف جر كبعدا بمنزلة الا الا انه يجر ما بعده مثل
سوى وغير وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد و
الفراء وابو عمرو الشيباني الى ان كونه حرف جر كثير في الاستعمال وكونه فعلا متعديا
قليل وفي الصحاح حاشى كلمة يستثنى بها وقد يكون حرفا وقد يكون فعلا فان
جعلته حرفا خفضت به ما بعده وان جعلته فعلا نصبته به فقلت ضربتهم
حاشى زيدا وقال سيبويه حاشى لا يكون الا حرف جر اذ لو كان فعلا لجاز
ان يكون صلة مثل خلا وليس كذلك واعلم ان حاشى اذا كان فعلا فمن فاعله ثلثة
اقوال الاول ان فاعله ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل المذكور قبله الثاني ان فاعله
اسم فاعل مأخوذ من الفعل المذكور الثالث ان فاعله ضمير مستتر عائد الى البعض
المفهوم من الاسم العام المذكور قبله فاذا قيل قام القوم حاشى زيدا فتقديره
على القول الاول جانب بعضهم زيدا وعلى القول الثاني جانب القائم منهم

منهم زيدا وعلى الثالث جانب بعضهم زيدا واعلم ان حاشى قد يكون اسما بمعنى
التنزيه والبراءة وعليه قوله تعالى حاش لله ما هذا بشرا فقوله حاش لله اصله حاشى
لله فحذف منه الالف تخفيفا وفيه قراءة اخرى حاشا لله بلا تنوين كقولك
سقيا لك ومعناه تنزيها لله وبراءة له وفيه قراءة اخرى حاشا الله باضافة
حاشا الى ما بعده وفيه قراءة اخرى حاشا لله بالتنوين وهي نص في ان حاشى اسم
البتة وترك التنوين في البعض مع كونه اسما محافظة على صورة الحرفية كما ان
المحافظة مرعية في عن مع كونه اسما في قوله جلست من عن يمينه وفي على في قوله
غدت من عليه مع انه اسم بهنا والكل ذكره صاحب الكشاف وبالجملة فالمعنى
في غير الاضافة براءة وتنزيها ثم قال لله لبيان من ينبغي وينزه نحو اسقيا
القوم حاشى زيدا اى سوى زيد فهو حرف جر وما بعده مجرور ومعناه ذلك
وعدا وخلا بمعنى الا يعني ان كلا من هذه الثلثة حرف جر ومعناه الا الا ان ما
بعده مجرورا ابدا على نمط غير وسوى فقوله بمعنى الا متعلق بالجميع واذا قلت ما خلا
وما عدا انتصب بهما ما بعدهما البتة اى نصبا مقطوعا عن الجر وما به ابدا الا ما خلا
وعدا في هذه الحالة فعلا لا بد ليس دخول ما عليهما لان ما هذه مصدرية وما المصدرية
لا يدخل الا على الجملة الفعلية عند سيبويه فيكون كل منهما اذن فعلا فوجب
النصب بهما وعند الجرمي ان ما هذه زائدة لا مصدرية ويجوز الجر بخلا وعدا
وعند الامام ابن جني ان ما المصدرية يجوز دخولها على الجار والمجرور فيجوز
الجر اذن بما خلا وما عدا والمذهب المشهور والقول المنصور هو الاول وعليه سيبويه
واتباعه ولهذا المعنى جزم به المص وبنى القول به واكده بالبتة فان قيل فعلى
المذهب المنصور اذا قيل جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا ما معناه قلنا ما مصدرية
وما بعده مأول بالمصدر ولفظ الحين او الوقت مقدر تقديره جاءني القوم وقت

خلة يجيئهم زيد فان لفظ الحين والوقت وما يرادفه كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية
يقال دام لك العز والظفر ما طلع الشمس والقمر اى مدة طلوع الشمس والقمر هذا تمام
الكلام فى الحروف الجارة فلنختم مباحثها بفائدة نافعة وحاصلها ان الوف
الجر لا تنوب بعضها مناب بعض بالقياس عند البصريين وما يرى فى الظاهر انه
من هذا القبيل فهو عندهم مؤول اما بجعله من باب التضمين او بجعله من باب الاستعارة
والتشبيه فكل حرف ينوبهم فوجه عن اصله او ينوبهم كونه زائدا يجيئ عندهم اتفاقا
بقدر الامكان باحد هذين الاعتبارين ومذهب الكوفيين وكثير من المتأخرين
انه تنوب بعضها مناب بعض ولا حاجة الى التأويل قالوا والمذهب الاول ابلغ
والثانى اقل تعسفا واما ما ينصب المفرد فسبعة وقع من الحروف العاملة فى المفرد
ما يجر المفرد فحاصل الآن ان يطلع فيما ينصبه منها الواو بمعنى مع نحو استوى الماء
والخشبة فان الخشبة منصوبة بالواو فان قيل هذا ينافض ما ذكره فى الباب الثانى
حيث جعل المفعول معه هناك منصوبا بالفعل المتقدم وقد جعله هناك
منصوبا بنفس الواو قلنا هذا امر مختلف فيه فعند الجمهور انه منصوب بالفعل او
معناه بتوسط الواو وقد ذهب الشيخ عبد القاهر ومن تبعه انه منصوب بنفس الواو
فكلامه فى الباب الثانى مبنى على القول الاول وكلامه ههنا مبنى على القول الثانى
والى هذا اشار بقوله على ما ذكر فى الماية فقوله على ما ذكر فى الماية بعد قوله فى سبعة
اشارة الى ان مبناه على قول الشيخ وعندى انه لا تناقض بل لا اختلاف فى
التحقيق بين القولين لانه اذا كان منصوبا بالفعل او معناه بتوسط الواو
كان ههنا جهتان جهة ناظرة الى جانب التحقيق وجهة ناظرة الى جانب الصورة
فان اسند نصبه الى الفعل او معناه او جعل معمولا له نظرا الى الجهة الاولى صح وان
اسند نصبه الى الواو او جعل معمولة نظرا الى الجهة الثانية صح ونظيره انه امر السلطان

السلطان جلاده بقتل زيد فان قتل قتله السلطان صح وان قتل قتله الجلاد
صح ولكل وجهة هو موليها ويدل على صحة هذا التوجيه ان قوله على ما ذكر فى الماية
مفقود فى كثير من النسخ والنسخة الناطقة به فى غاية القلة ولا تنصب هذه الواو
حتى يكون قبلها فعل كاستوى او يكون معنى فعل نحو ما شانك وزيدا اى ما
تصنع وجعل الفاضل الشارح هذا الكلام دليلا على القول الاول وليس كذلك
لان حروف الجر ايضا بهذه المثابة اذ هى لا تعمل الا ان يكون سناكه فعل او معنى فعل
مع انه يجعل كل حرف منها جارا بلا نزاع وحروف النداء اى اول السبعة هو
الواو والخمسة التى بعد الواو هى الحروف والسابع الآ كما يجئ ثم اخذ يعدد هذه
الحروف بقوله يا وايا وهيا واى والهمزة النداء فى اللغة الصوت
يقال ناداه اى صاح به والنداء فى التعدية بنفسه لانه اعمها تصرفا لانه ينادى بها
القريب والبعيد على السواء وقال جار الله يا للبعيد واما قولنا يا الله وبارب
مع انه تعالى اقرب الينا من حبل الوريد فمبنى على استقصارنا واستبعادنا
عن نيل مرتبة القربة بالموعود عقبه بايا اذ هو ايضا للنداء القريب والبعيد
وقيل للبعيد وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب الا ان الهمزة للاقرب
وقد يستعمل امام يا فى النداء الا ان المشهور استعمالها فى الندبة فلذا تركه
المص اذ هى ليست من حروف النداء اصالة ومثال الهمزة قوله • اقاطم مهلا
بعض هذا التدلل وقوله تعالى امن هو قانت آناء الليل يحتمل كون الهمزة
للنداء على ما ذهب اليه جماعة ويحتمل كونها للاستفهام ورد الاول بانه ليس فى
التنزيل نداء بغير يا ورد بالمنع ينصب المنادى بهذه الحروف اذا كان مضافا
شروع فى بيان عمل هذه الحروف بعد تعديدها فقوله ينصب بناء الخطاب والتقدير
ما ذكرنا او ينصب مسندا الى هذه الحروف اى ينصب هذه الحروف المنادى المضاف

وفي كلامه اشارة الى ان العامل للمنادى هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل
وهو مذهب كثير من النحاة وعليه الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والجمهور على ان العامل
هو الفعل المقدر وعليه سيبويه كما ستنبهك عليه نحو يا عبد الله اى اريد او اعنى
عبد الله قال جار الله اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت اريد او اعنى عبد الله
ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار بدلا منه فقوله حذف لكثرة الاستعمال
ظاهره انهم تكلموا به هكذا على الاصل ثم اسقطوا الفعل وجعلوا يا بدلا منه
وليس كذلك اذ لم يتكلم به على اصله احد اصلا بل المراد بكثرة الاستعمال انهم علموا من
اول الامر ان مثله لكثرة الاحتياج بكثرة استعماله فاسقطوا وابدل اول مرة بخصوصها
يعني اذا قيل بادئ ذلك على ان ههنا منادى توجه الخطاب فوقع الاحتياج الى ان
يبين ان هذا المخاطب من هو فقيل اريد او اعنى او ادعو عبد الله بيانا للمخاطب
المقصود بالنداء والخطاب ثم حذف ذلك الفعل وجعل حرف النداء بدلا منه وسادا
سده رعاية للاختصار الذي تقتضيه المقام لان المقام مقام النداء والتطويل
لا يناسبه وتعويلا على وضوح المقصود والمرام واخراجا عن الخبر الى الانشاء
لهذا الكلام وقد جمع سيبويه بين النداء والخطاب والفعل فقال اذا قلت
يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني فذكر يا ارشادا الى النداء وذكر اياك
تنبيها على الخطاب وذكر اعني تبيينا للعامل الناصب يعني ان عامله فعل مقدر
والحاصل انهم اختلفوا في عامل المنادى الى ثلثة اقوال الاول وهو مذهب
سيبويه ان عامله فعل مقدر والتقدير ما ذكر آنفا الثاني وهو مذهب المبرد
وجماعة من النحاة وعليه الشيخ عبد القاهر ان عامله حرف النداء لسده مسد الفعل
الثالث ان عامله حرف النداء ولكن لا لانه نائب مناب الفعل كالمذهب الثاني
بل لان حرف النداء اسم فعل فاذا قيل يا فكانه قيل ادعو او انادي وعليه الشيخ ابو علي

على الفارسي ومن تبعه واعترض على المذهب الاول بان الفعل لو كان مقدرا
او كان باعوضا منه لكان الكلام خبرا لا انشاء وعلى الثالث بان اسماء الافعال
لا يكون على اقل من حرفين والهمزة حرف واحد وهو من حروف النداء وبانه
لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى واجيب بان الاول يابى يجوز ان يكون كلام
واحد خبرا باعتبار اصله وانشاء باعتبار استعماله ولا امتناع ذلك وهو كثير جدا
فان بعت واشتريت خبر باعتبار اصله انشاء باعتبار استعماله ومثله اكثر من ان
يحصى في كلام واحد خصوصا فيما اذا عبر بالحذف والابدال فانه كلامان وقال
المحقق الرضي لا نسلم انه خبر باعتبار اصله ايضا بل هو بهذا الاعتبار ايضا انشاء
اذ الفعل يقصد به الانشاء كثيرا لكن الاولى ان يجعل الفعل المقدر ماضيا اى دعوت
وناديت اذ الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي هذا كلامه وفيما ذكر
غنية عن ذلك وعن الثاني بان باب النداء اكثر استعمالا فيناسبه التخفيف
فيجوز في ادائه ما لا يجوز في غيره ذلك الا يرى الى الترخيم فانه ينادى على ذلك
وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما يمنعها عن كونها كلاما مستقلا كالجملة الشرطية
والقسمية والنداء لا بد له من منادى البتة واعلم ان كلام المص مبني على القول
بان العامل في المنادى هو الحرف فمبنى كلامه اذن على المذهب الثالث لا يصلح ان
يكون مبنيا على المذهب الاول واما انه هل يجوز ان يكون مبنيا على المذهب
الثالث ام لا فيه تردد والظاهر انه لا يمنع من ذلك ايضا فليتأمل واما ينصب
المنادى المضاف لانه مفعول به فيكون منصوبا والاضافة بمنع التنوين فبقي
النصب او مضارعا له اى ينصب المنادى اذا كان مضارعا للمضاف اى شابها
له نحو يا خيرا من زيد ويا كان في المضارع للمضاف نوع خفاء استغنى المص
بتفسيره توضيحا له وازالة لخفائه فقال وهو كل اسم تعلق به غرض هو من تمام معناه

بحسب قصد المتكلم وارادته واطلق التعلق فى تفسيره ليتناول جميع التعلقات
سواء كان ذلك التعلق تعلق المفعولية بواسطة حرف الجر كتعلق من زيد كم
يجر فى المثال المذكور او بلا واسطة نحو باطالعا جبلا فان جبلا مفعول
طالعا او تعلق الفاعلية نحو باحسنا وجهه او تعلق العطف نحو يا ثلثة و
ثلثين سواء كان هذا علما اولا او تعلق النعت بمنعوته جملة كان هذا النعت
كقولنا يا حلما لا تجهل ويا جوادا لا تبخل او ظرفا • الا يا خلة من ذات عرق •
عليك ورحمة الله السلام • فان جميع ذلك من قبيل المضارع للمضاف
واعرابه النصب والتنوين ووجه الشبه ظاهر وهو ان الثانى من تتمة الاول كما ان
المضاف اليه من تتمة المضاف فان قيل المشبه بالشئ فرع له وتابع له فى حكمه قضاء
لحق المشابهة والاصل ههنا وهو المضاف غير منون فكيف جعلوا فرعه وهو
المشبه به منونا وهل هذا فى التحقيق الا من قبيل نقض الغزل قلنا نعم الاصل الظاهر
ذلك الا انا رجحنا امورا النصب والتنوين واضافة وتشبيه فنقض الاضافة
من حيث انها اضافة يرجح جانب الاسمية ويجر الاسم الى مكان استحقاله
فى الاصل وهو الاسكنة فى الاعراب من كونه منونا ونقض الاضافة بالذات
منافية للتنوين اذ هما ضدان لا يجتمعان كالتنوين واللام ورعاية الجهات
وملاحظة الحيثيات واجبة بقدر الامكان فلما امتنع فى المضاف التنوين
دون النصب نصبوه فقط اذ لا امكان لما فوق ذلك ولما امكن فى المضارع
للمضاف النصب والتنوين جميعا جعلوه منصوبا منونا رعاية لما كان بقدر الامكان
وبهذا يظهر ان ما ذكره ابن الحاجب فى تفسير المضارع للمضاف حيث قال وهو
كل اسمين الاول منهما مرتبط بالثانى ليس بشئ واعلم ان المضارع للمضاف
فى هذا العلم يجئ فى ما بين الاول يا عبد الله او هو الذى نحن فيه الثانى فى باب

فى باب لا التى لنفى الجنس وتفسيره فى البابين واحد وكذا اعرابه فيهما واحد و
هو النصب والتنوين وقد اشار المصنف الى ذلك فيما سيجئ حيث اكتفى فى
المضارع بالمضاف بمثاله نحو لا خيرا من زيد فان الاشتغال بالتفسير ههنا وتركه
هناك تنبيه على ان المعنى فى كلا البابين واحد وذكر المثال هناك ايضا تنبيه
على ان الاعراب هناك ايضا النصب والتنوين مثله ههنا وستسمع منا هناك
زيادة فائدة انشاء الله تعالى او نكرة اى ينصب المنادى اذا كان مضافا او شابهها
به او نكرة كقولك الاعمى يا رجلا خذ بيدى يعنى ان المفرد النكرة ايضا اعرابه النصب
او التنوين كالمضارع والتقييد بالاعمى تنبيه على النكارة وتحقيق للتنكير و
فى الكلام تنبيه على ان النكرة هذه غير مشروطة بكونها موصوفة خلافا للفراء
والكسائى واما المفرد المعرفة فمضموم نحو يا زيد ويا رجل آثر الضم تنبيها على
ان المنادى المفرد المعرفة مبنى اذ قد بينا ذلك فيما سبق مرارا علم ان الضم من
اتعاب البناء ووجه البناء فى هذا القسم قد عرفته فى باب المبنيات من وقوع المنادى
موقع ما اشبه المبنى فلا تنس واراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف والمضارع له و
التقييد بالافراد اخراج لهما وبالمعرفة اخراج للنكرة نحو يا رجلا خذ بيدى وذكر
المثالين تنبيه على ان المعرفة ههنا اعم من ان يكون حادثة بالنداء نحو يا رجل او حاصلة
قبله فان قيل قوله مضموم منقوض بقول الاحوص الانصارى • سلام الله يا مطر
عليها • وليس عليك يا مطر السلام • فان قوله مطر علم كزيد وليس بمضموم بل هو
مرفوع قلنا هذا من باب التشبيه شبهت الحركة النهائية بالاعرابية فى العموم والا
طراد ففعل بها ما فعل بتلك والى هذا اشار سيبويه حيث قال الحركة النهائية لما
اطردت فى هذه المواضع واستمرت شابهت الحركة الاعرابية فى الاطراد فاجتزوا
بها اذ خال التنوين فيه نحو يا مطر عليها فى قول الاحوص فان قيل تعريف المعرف

تحصيل للحاصل فكيف يجوز يا زيد وفيه تعريفان علمي وندائي قلنا هذه مسئلة
قد اختلفت فيها كلمتهم الى الاول انه العلم بنكرا ولا ثم يدخل عليه حرف النداء
لئلا يلزم اجتماع التعريفين فزيد اذا اريد نداءه يا اول او لا يسمى بزيد حتى
يصير نكرة ثم يعرف دخول حرف النداء عليه حتى لا يلزم التعريف المعرف وعليه المبرد
واد باعه الثاني وهو مذهب الجمهور انه تعريف العلمية باق بعد النداء ولا منع
من اجتماع التعريفين بل المنع انما هو اجتماع اداتيهما والدليل على هذا انهم
يقولون يا هذا ويا عبد الله ويا انت واعلى من الكل يا الله مع انه لا يتصور التنكير
ههنا والحق مذهب الجمهور والله اعلم بحقايق الامور ولكن محله النصب لانه
مفعول به حقيقة ولفظ المحل ايضا تنبيه على انه مبني ولذا جاز في صفته المفردة
الرفع نظرا الى لفظه والنصب الى محله يا زيد الظريف والظريف برفع الاول
ونصب الثاني فانه قيل سائر المبنيات اذا وصفت لا يجوز فيها الا اعتبار المحل
فانه يجوز ان يقال ذهب امس الدابر بالرفع نظرا الى انه مرفوع المحل ولا يجوز كسر الدابر
نظرا الى لفظه فلم جوز الامران ههنا قلنا قد بينا هناك انفا على ان هذه الحركة البنا
في باب المنادى شبيهة بالاعرابية على ما نص عليه سيبويه فكانه حركة اعرابية
لا بنائية ففعل بها ما فعل بها فان قيل قد تقرر ان المنادى المفرد والموفة قايم
مقام الكاف المبني فكيف يجوز توصيفه مع امتناع توصيف الكاف قلنا شبيه
الشيء بشيء لا يقتضي كونه مثله من جميع الجهات بل الملحوظ هو الجهة الجامعة فقط
لحكمة اقتضت ذلك وهذا الذي ذكرناه من تجويز الوجهين نظرا الى الجهتين
هو مذهب الجمهور وقال الاصمعي توصيف المنادى المضموم ممتنع اذ هو شبيه
بالمضمر الذي يمتنع توصيفه وما ورد من هذا القبيل مثل يا زيد الظريف بالرفع و
الظريف بالنصب فله وجه آخر وهو ان الرفع مبني على تقدير مبتدا اي انت

انت الظريف والنصب مبني على تقدير فعل اي اعني الظريف ولا يخفى انه تكلف لا حاجة
اليه وتقييد الصفة بالمفردة تنبيه على انها لو كانت مضافة فلا يجوز فيها الا النصب
نحو يا زيد ذا المال وكذا ما فيه الالف واللام من المعطوفات في جواز الوجهين
نحو يا زيد والحارث والحارث التقييد بالالف واللام والتبيين بالمعطو
تنبيه على فايدتين الاولى التنبيه على الفرق بين التابع والمتبوع في هذا الباب
حيث يجوز ان يكون التابع ذا اللام ولا يجوز ان يكون المتبوع كذلك فلا يجوز يا الحارث
ويجوز يا زيد والحارث وسر ذلك ان الواو نائب عن العامل وفرق بين الغايب
والمنوب الا يرى الا انه يجوز ان يقال ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع انه يمتنع ان
يقال ليس لا عمرو قاعدا الثانية التنبيه على ان المعطوف اذا لم يكن ذا اللام نحو يا زيد
وعمرو تعين الوجه الواحد ولا يجوز ههنا وجهان بل حكم المعطوف ههنا حكم المنادى
بعينه كانه قيل يا زيد وعمرو فقوله من المعطوف حال من ما فيه الالف واللام ان جعل ما
موصولة وصف له ان جعل ما موصوفة والعامل معنى التنبيه او الاشارة واعلم ان
التوابع خمسة الوصف وعطف البيان والعطف بالحرف والتاكيد والبدل فالاول
اعني الوصف يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب حملا على اللفظ والمحل وكذا عطف
البيان نحو يا زيد بشر وبشرا والعطف بالحرف اذا كان المعطوف ذا اللام ففيه ايضا
وجهان والا فوجه واحد كما بيناه آنفا واما التاكيد ففيه ايضا وجهان نحو يا تميم
اجمعون واجمعين واما البدل فحكم حكم العطف بالحرف بلا لام نحو يا زيد زيد فليس فيه
الا وجه واحد اذ البدل في حكم تكرير العامل فهذه التوابع مختلفة متفاوتة ههنا
والمص بين حكم الوصف واهمل عطف البيان والتاكيد مع ان حكمهما حكم الوصف
واهمل حكم العطف بالحرف بلا لام وحكم البدل مع ان حكمه حكم في كلامه اجمال واهمال نعم
حكم العطف بلا لام يمكن ان يستنبط من التقييد والتعيين كما بينا هناك على ان

ثبة

فات

البواقي بحالها والعبارة المصححة في هذه المقام ان يقال واما المفرد المعرفة فمبني
على ما يرفع به ولكن محله النصب ولذا جاز في تابعه المفرد من النعت والتاكيد وعطف
البيان العطف بالحرف مع اللام الرفع والنصب بدونها اللام لا كالبدل فليتامل
فقولنا مبني على ما يرفع به اشارة الى اندراج نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون اذ قد
تقرر ان ما يرفع به الاسم الضم والالف والواو فقوله مضموم لا تثنا وال الا لنحو يا
زيد ويا رجل فقط وقوله يا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف ثم بين وجه كونه مثلا له بقوله
من حيث ان اي منادى مفرد معرفة والرجل صفة له والهاء التنبيهية معتبرة اي
متوسطة بينهما للتنبيه الا انه لا يجوز فيه الا الرفع كما ذكر اولا ان المنادى المضموم
محله النصب وانه يجوز في صفته المفردة وجهان توجه السوال بهما بان هذا منقوض بنحو
يا ايها الرجل لانه منادى مضموم موصوف مع ان صفته مختصة بالرفع فاجاب بانه
لا يجوز فيه الا الرفع وكلام المص بهما زايد وناقص اما الاول فلانه لا حاجة الى هذه
التطويل بل القانون في مثله اضمار السوال والتعرض للجواب وقد عكسه المص واما الثاني
فلان الواجب ان يتعرض لبيان اللمية في تعيين الرفع ليندفع السوال ويرتفع الاشكال
واللمية في كلامه اصلا فلا حاصل في كلامه بهنا الا التطويل وان اردت ان ينكشف
عليك انه لا طايل تحت ما تقول فاستمع لما نقول اعلم ان ما يتوجه في هذا المقام سوالان
الاول انا يا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف مع انه لا يجوز فيه الوجهان اللذان جاز ا فيه
وجوابه ان الرفع بهنا واجب ليكون اشعارا بانه المنادى المقصود بالنداء فكانه هو
المنادى الذي باشره حرف النداء وليس بتابع الثاني انه يجب وان يجوز في تابعه ما جاز
في تابع المنادى المضموم وجوابه انه مثله لانه نفس المنادى المضموم فههنا سوالان اولهما متوجه
الى الكلام السابق كما قررناه وثانيهما متوجه الى جواب هذا السوال فاذا عرفت ذلك
انكشف عليك ان كلام المص لا في العمد ولا في التفسير ليس له بهنا لا قليل ولا دبير ولا

ولا بد حريا على ما فيه الالف واللام او الكل مستغنون على امتناع الجمع بين حرفي
التعريف وقد شذ قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي الا على اسم الله تعالى خاصة
اي على الاسم المقدس الجلالي والله اصله آله فزيدت ال فصار الاه حذفت الهمزة
الثانية واد غمت اللام في اللام فحرف التعريف كانه عوض عن الهمزة المحذوفة وفي عبارة
القوم اصله الاه حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ويدل عليه ان الالف
واللام وان كانا في الاصل حرف التعريف الا انهما لكونه عوضا عن الهمزة المحذوفة كانها
منسلخة من التعريف وملحقة باصل الكلمة ومعدودة من اجزائه الاصلية فيجوز الجمع
اذن بينه وبين حرف النداء اذ لا اجتماع هنا بين حرفي التعريف واداته حقيقة
فجاز قولنا يا الله بلا ريبة واذا وضعت المضموم بين وهو بين علمين بنيت
المنادى مع الابن على الفتح نحو يا زيد بن عمرو وضابط هذا الباب انه اذا كان المنادى
علما وكان موصوفا بابن ولم يقع بين الموصوف وصفته فصل بوصف وكان ابن
مضافا الى علم آخر جاز فيه وجهان الضم والفتح والمختار فتحه فهذه الضابطة كما
ترى مشروطة بشروط اربعة كون المنادى علما وكونه موصوفا بابن وكون الصفة
متصلة بموصوفها بلا فصل وكون الابن مضافا الى علم آخر فالاول احترازعن
مثل يا رجل ابن عمرو والثاني احترازعن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار فان قوله ابن
عمرو مبتداء لا صفة وخبره في الدار والثالث احترازعن مثل يا زيد الظريف
ابن عمرو والرابع احترازعن مثل يا زيد ابن اخينا والمص اشار الى الشرط الاول
والرابع بقوله وهو بين علمين والى الثاني بقوله وصفت بابن ونبه على الثالث
بالمثال والكل جيد الا ان قوله بنيت المنادى على الفتح ليس بجيد لان ظاهره مايل الى
ما ذهب اليه بعضهم من وجوب البناء على الفتح عند تحقق هذه الشروط وهذا مذهب
مرجوح لا يعتد به بل المذهب انه يجوز وجهان الضم والفتح الا ان المختار فتحه قال الشيخ

ابن الحاجب في ايضاح المفصل ظاهر كلام صاحب الكتاب يدل على وجوب الفتح في المنادى
اذا وصف بالابن بين علمين وعليه بعض النحويين والصواب انه لا يجب الفتح هذا الكلام
اللهم الا ان يجعل كلام المصنف اشارة الى المختار لا الواجب اما الضم فوجهه ظاهر لانه منادى
مبني معرفة واما الفتح فوجهه انه كثير الاستعمال فنسب به الخفة وعلم الخفة الفتحة والخفة
ههنا من وجهين الاول ان الفتحة اخف الثاني ان فيه اتباع والاتباع اخف من مخالفة
الحركات ولهذا قال بعض الافاضل هذه المسئلة من عجائب المسائل النحوية لان الصفة
ابدا تتبع الموصوف والامر ههنا بالعكس والسر ههنا امران الاول ان الاول من حيث
المعنى يقع على الثاني والثاني مشتمل على وجود الاول اذ الاب علة لوجود الابن فجعلوا
لفظ المعلول تابعا ولفظ العلة متبوعا تطبيقا للفظ بالمعنى ونظير ذلك تحريك
العين في نزوان ليكون التحريك اشعارا بالتحرك لان نزوان مصدر ومعناه
التحرك السر الثاني ان حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة اعرابية والحركة الاعرابية
اقوى من البنائية فجعل البنائية تابعة اولى قال ابن الحاجب في الايضاح المفصل
الصحيح ان حركة المنادى ههنا حركة بناء وحركة ابن على حالها من الاعراب
وزعم قوم ان كلا منهما حركة بنائية كانه كثر ذلك في كلامهم صار عندهم بمنزلة
كلمة واحدة كخمسة عشر فبنى كلا الجزئين هذا كلامه وكلام المص ههنا يمكن تطبيقه
على المذهبين فقوله بنيت المنادى مع الابن يحتمل وجهين الاول ان كلا منهما
اى من المنادى والابن مبني على الفتح الثاني ان المنادى مبني على الفتح لكن بشرط
مقارنة بالابن فقوله مع الابن على الاول ظرف لغو لقوله بنيت وعلى الثاني
ظرف مستقر حال منه والفرق واضح فليتامل واعلم ان العلم الموصوف بابن وابنة
اذا حاذف الشروط الاربعة المذكورة في غير باب النداء يحذف تنوينه وجوبا و
بحذف الف ابن خطا نحو جاءني زيد بن عمرو وان انتفى شرط واحد من الشروط

الشروط المذكورة فلا حذف هناك لا التنوين ولا الالف خطا واذا لم يقع
اى الابن بين علمين اشارة الى فائدة التقييد بقوله وهو بين علمين كان حكم
كسائر الاسماء المضافة اى كان الابن كسائر الاوصاف المضافة للمنادى المضموم
حيث لا يجوز فيها الا النصب نحو يا زيد بن اخينا بضم المنادى ونصب وصفه
نحو يا زيد ذا المال والسائر معناه الباقي من الشئ مأخوذ من السؤر وهو بقية الماء
المشروب في الاناء كذا ذكره الامام المرزوقي في شرح الحماسة وكثيرا ما يقع الجميع
ايضا وكلاهما بحسب المال واحد وقال صاحب المقامات في كتابه المسمى بدرة الغواص
في بيان غلط الخواص استعماله بالمعنى الثاني غلط وليس بشئ اذ تفسيره بذلك انما
هو باعتبار المال كما بيناه هناك عليه وجه للتحطئة والتغليط ويلحق المنادى اللام
الجارة مفتوحة للاستغاثة قوله اللام رفع فاعل يلحق ومفعول المنادى والجار
رفع صفة اللام وقوله مفتوحة حال من الفاعل وقوله للاستغاثة متعلق
بتلحق بتقليل له اى تلحقه لاجل الاستغاثة عن النصب بالجار دخال اللام لغوات
شرط النصب وهو ظاهر فقوله مفتوحة اشارة الى ان اللام هذه حالها في
هذا الباب خلاف حالها في سائر المواضع وهذا حديث اجمالي وتفصيل ذلك
ان اللام الجارة لها اصلان اصل سابق واصل لاحق فان نظر الى الاصل
فحقها الفتح وذلك لان الاصل في كل كلمة هي على حرف واحد كالواو والفاء واللام
الابتداء ان يكون مفتوحة اذ الضمة والكسر ثقيلة على الكلمة التي هي في غاية
الخفة اذ هو حرف واحد فاللام الجارة والباء الجارة اذ حقهما ان يكونا
مفتوحين الا ان كلا منهما كسرت ليكون على وصف العمل واشارا بصورة
المؤثر على خصوص الاثر وان نظر الى الاصل اللاحق فحقها الكسر ههنا لانه دا
على الظاهر دون الضمير وذلك لان الاصل الشايع الكثير في الاستعمال ان اللام

خل

الجارة اذا دخلت على الظاهر فهي مكسورة نحو لزيد ولبكر الى غير ذلك واذا دخلت
على الضمير فهي مفتوحة نحو له ولك ونحو ذلك واللام الداخلة ههنا على المنادى
داخلة على الظاهر فحقها اذن ان يكون مكسورة فورد السؤال بانها ههنا لم جعلت
مفتوحة فاجاب المص بقوله وانما فتحت فر قالج وسيجئ تقريره فان قيل لم جعلت
اللام الجارة مفتوحة مع الضمير مكسورة مع الظاهر وما سره قلنا اما الفتح فهو حقها
نظرا الى الاصل السابق فهو في حق الفتح باق على اصله ملحق باخواته وهي سائر اللامات
كلام الابتداء ولام جواب لوالى غير ذلك واما الكسر فوجهه دفع التباس اللام
الجارة بلام الابتداء في بعض المواضع اذ لو قيل ان زيدا لهذا لا يعلم ان هذا اللام
الابتداء او لام الاختصاص فكسرها مع كل ظاهر طردا للباب ودفعا للاشتباه والا
استغاثة حقيقتها طلب النصرة والاعانة من الغير تخلصا مما هو فيه من المكروه
وهذا يقال اذا نادى منادٍ منادًى ليتخلصه من شدة او يعينه على تخلصه فنداءه يسمى
استغاثة نحو قول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين فاللام الاولى مفتوحة اذ هي لام
الاستغاثة واللام الثانية مكسورة اذ هي لام التعليل فالقائل به يطلب من الله
اقبال نعمته اليه لاجل المسلمين لبلية نزلت عليهم كانه قيل احصل الله بالدعاء لاجل
المسلمين او للتعجب عطف على الاستغاثة نحو يا للماء ويا للدواهي فقوله يا للماء
كلام بقوله قائله اذا ابصر ماء رايقا فاعجبه فينادي قائلا يقال ايها الماء الرايق
الجاري واحضر فانك اعجب الشان لا يوفك كل احد فاحضر حتى يتعجب منك كل متعجب
والدواهي جمع داهية وهي البلية والشدة فقوله يا للدواهي كلام بقوله صاحبه
اذا وقع في بلية عظيمة او شاهد بلية عظيمة فينادي بها قائلا اصغري ايتها الدواهي
حتى يتعجب منك كل متعجب وفي كلام المص اشعار بان اللام هذه هي لام التخصيص المعدودة
في الحروف الجارة بين اللامات الا انها ادخلت ههنا على المنادى ليكون علامة

علامة دالة على الاستغاثة والتعجب واوثر هذه اللام من بين الحروف لكمال المناسبة
اذ المستغاثة مخصوص من بين اشباله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين اشباله
بالاستحضار لغرابته فاللام هذه للتعدية اى لادعو المقدر عند سيبويه لضعفه من
جهة لزوم الاضمار وامتناع الاظهار او لحروف النداء لضعفه من جهة النيابة او من
جهة كونه اسم فعل على الاختلاف المذكور في مطلع مباحث النداء ثم في كلام المص
تنبيه بالتصريح بان المنادى هو مدخول اللام البتة لان المنادى محذوف والتقدير
يا قوم اعجبوا للماء وللدواهي اذ القائل ليس طالبا لحضورهما على ما زعمه ابن الحاجب
فانه ليس بمتحقق وان سماه تحقيقا والمنبه في كلام المص على ذلك امران الاول قوله
وتلحق المنادى اللام الجارة الثاني قولهم يا للبهيمة على ما سيجئ تقريره وانما فتحت
اى اللام الجارة هذه مع ان حقها الكسر لدخولها على الظاهر دون الضمير فرقا بين
المدعو وهو المنادى والمدعو اليه وهو الذي هذا النداء لاجله ووجه الفرق انه
قد يلي يا ما هو مدعو اليه والمنادى محذوف كقولهم يا للمظلوم ويا للضعيف يا قوم
فلو كسرت اللام هذه لاشتبه المدعو بالمدعو اليه في مثل هذا المقام ففتحت فرقا
بينهما ودفعا للالتباس احدهما بالاخر وههنا وجه آخر في فتح هذه اللام وهو
ان المدعو قد يكون ضميرا لا ظاهرا لما يقال يا له للمسلمين ففتحت لما مر وقولهم
يا للبهيمة بالكسر اى بكسر اللام هذه على ترك المدعو جواب لسؤال مقدر
حاصله ان الحكم بفتح اللام في المنادى منقوض بقولهم يا للبهيمة فانه
منادى بدليل دخول يا عليه مع ان اللام هذه مكسورة وحاصل الجواب
ان اللام غير داخلة على المنادى بل المنادى محذوف تقديره يا قوم احضروا
للبهيمة وشاهدوها وعاينوها فقوله وقولهم مبتدأ خبره قوله على ترك
المدعو اى قولهم مبني على حذف المنادى واضماره والبهيمة البهائم

ومن هذا القبيل قولهم يا للعصبة ويا للافيكة والعصبة البهتة والافيكة
الافك اى الكذب واعلم ان اللام المجارة المفتوحة تدخل على المنادى فى ثلثة
مواضع لاغير الاول موضع الاستغاثة الثانى موضع التعجب ومثالهما مذكور فى
المتن الثالث موضع التهديد والتخويف نحو يا لزيد لاقتلنك فنى غير هذه
المواضع المذكورة يمتنع دخول اللام المجارة المفتوحة على المنادى فلو قيل يا لزيد
كان كذا فهو غير جايز وكما ان اللام مخصوصة بهذه المواضع فكذا يا من بين
حروف النداء فلو ذكر فى هذه المواضع غيرها من حروف النداء فهو غير جايز فهذه
هى الضابطة فى هذا المقام والله اعلم بالمقصود والمرام وترخيم المنادى حد
حيث جرت عادة القوم بتعقيب مباحث النداء بمباحث الترخيم وهذا منهم
تنبيه على ان الترخيم من خصايص النداء لايجرى فى غيره فى السعة قال جار الله
ومن خصايص النداء الترخيم الا اذا اضطر الشاعر فرخم فى غير النداء وقال صاحب
المفتاح ومن خواص المنادى عندنا الترخيم ووجه الاختصاص بباب النداء
ان باب النداء باب التغيير والمنادى يتغير ويتنقل من الاعراب سبب النداء
والتغيير يناسب التغيير بهذا الكلام وعندى ان وجه الاختصاص ان النداء كثير
الاستعمال شديد الاحتياج فيناسب التخفيف والترخيم حقيقة التخفيف وغير النداء
ليس بهذه المثابة فى الكثرة سوا الاحتياج فخص به لذلك وبالجملة فالترخيم
فى اللغة الترقيق يقال رخم صوته اى رققه وكلام رخيم اى ضعيف وسمى
بهذا الحذف المشهور عندهم ترخيما اذ هو تخفيف فى اللفظ وهو ضرب من الترقيق
اذا كان مفردا علما زايدا على ثلثة احرف اشارة الى شروط الترخيم معنى ان الترخيم
وان كان مختصا بالنداء الا ان له شروطا بعضها وجودية وبعضها عدمية اما
الوجودية فمنها ان يكون اللفظ مفردا اى لايكون مضافا ولا جملة اذ لو كان

اذ لو كان مضافا فان حذف من المضاف لوقع الترخيم فى وسط الكلمة اذ
المضاف والمضاف اليه عندهم بمنزلة كلمة واحدة وان حذف من المضاف اليه لوقع
الترخيم فى غير النداء اذ المنادى انما هو المضاف فقط وعلة المحقق الرضى اى
امتناع الترخيم فى المضاف بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما
كلاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره والبرهان على ذلك ان الاعراب
على المضاف كما كان والاعراب محله اخر الكلمة لا وسطها وليس المضاف اليه منفصلا
عن المضاف بحيث يصح حذفه اخر المضاف للترخيم والبرهان على ذلك ان
التنوين محذوف من المضاف لاجل المضاف اليه وقيامه مقامه فلو اى للمضاف اليه
اذن حيثيتان حيثية الاتصال من وجه نظرا الى سقوط التنوين وقيامه مقامه
وحيثية الانفصال من وجه نظرا الى بقاء الاعراب كما كان فكل من الحيثيتين
ملحوظة مرعية حدا والترخيم ابطالها فالترخيم اذن ممتنع اذا كان الاسم
مضافا وكذا اذا كان جملة نحو تأبط شرا ووجه الامتناع ههنا ان الجملة اذا جعلت
علما وجب رعاية اجزايها معا كما كانت فلو رخمت الجملة بطلت تلك الرعاية فامتنع
الترخيم اذن وكذا المضاف ايضا اذا كان علما نحو عبد الله بهذا الدليل بعينه ومنها
ان يكون اللفظ علما اذ العلم مشهور والذهن الى معناه مستاق فلا التباس
ههنا بعد الترخيم فلا نقضه ومنها ان يكون اللفظ زايدا على ثلثة احرف ليكون
بعد الترخيم باقيا على اقل الاوزان المعتبرة هذا مذهب البصرية والكوفية
يجوزون ترخيم المنادى الثانى اذا تحرك وسطه نحو عنق فيقال يا عن هذه
هى الشروط الوجودية واما الشروط العدمية فمنها ان لايكون مضافا ومنها
ان لايكون جملة وقد بينا وجه الامتناع آنفا ومنها ان لايكون مندوبا اذ
الندبة انما يكون بعد عدة المناقب والمآثر فوجب ان يذكر على وجه الكمال والتر

خيم

خيم

ينافي ذلك وسنها ان لا يكون مستغاثا اذ المستغيث يجاف من تأخير الاغاثة
بسبب التباس ناشئ من الترخيم فالمقام مقام الاحتياط والترخيم ينافيه والمص
اشار الى شروط ثلثة بلفظ واحد وهو لفظ المفرد اذ المفرد ههنا مقابل للمضاف
والجملة فاشار بلفظ الافراد الى الشرط الاول من الشروط الوجودية الى الشرطين
الاولين من الشروط العدمية اذ الافراد اعم من كونه مضافا وكونه جملة واشار
الى الشرطين الاخيرين العدميين تارة بذكر المنادى بقوله وبرخم المنادى وتارة
اخرى بضمير كان وانه راجع الى المنادى وتارة اخرى بالاشارة حيث قال نحو
يا حار ويا سعي ويا منص فالشروط الوجودية والعدمية كلها مذكورة ههنا و
قد توهم الفاضل الشارح ان نفي الاضافة والندبة والاستغاثة غير مذكورة
وتركها المص لاشتهارها فيما بينهم فقوله يا حار بكسر الراء اي يا حارث فالمحذوف
في الترخيم حرف واحد وقوله يا سعي بكسر العين ويا منص بضم الآخر وذكر المثالين
الاخيرين تنبيه على ان الاسم الذي آخره حرف صحيح وقبله مدة فسمان الاول اسم
بقي بعد الحذف على اقل من ثلثة احرف ان حذف المدة مع الحرف الاخير اسم بقي بعد
الحذف على ثلثة احرف ان حذف المدة مع الحرف الاخير فالقانون اذن في القسم الاول ان يحذف
الحرف الاخير فقط دون المدة كالمثال الاول من الاخيرين والقانون في القسم الثاني
ان يحذف المدة والحرف الاخير كالمثال الاخير فلذه النكتة قال ويا سعي باثبات الياء
ويا منص بحذف الواو والمراد بالمدة واو او ياء ساكن وحركة ما قبلهما من جنسهما ثم ان
المص كما هو دأبه من الاهمال والاجمال لم يات ههنا بما هو كاف شاف فالطريق ان يقال
المحذوف في الترخيم ثلثة اقسام حرف واحد وحرفان وكلمة فان كان مركبا نحو بعلبك
فالمحذوف كلمة وان كان في اخره زيادتان في حكم واحد كما وان او حرف صحيح قبله وهو
اكثر من اربعة احرف فالمحذوف هناك حرفان وان لم يكن مركبا ولم يكن في اخره زيا

زيادتان كذلك ولا حرف صحيح قبله مدة ولا يكون زائدا على اربعة احرف فالمحذوف
هناك حرف واحد فكان الطريق للمص ان يقول نحو يا حار ويا عثمان ويا منصور ويا
بعل لان هذا هو اللايق باختصار الكتاب من التنبيه بالمثال واعلم ان الاسم المرخم
فيه مذهبان الاول ان المحذوف في حكم الثابت قبله متروك على ما كان عليه من الحركة
والسكون الثاني ان الباقي بعد الترخيم لفظ ينبغي واسم برأسه واعرابه كاعراب
سائر الاسماء فعلى الاول ينادى يا حار بكسر الراء وعلى الثاني بضمها فعلى مثل يا منص
وبا بلب كلا المذهبين واحد صورة والتقدير مختلف والمذهب الاول هو المذهب
المنصور وعليه الجمهور اكتفاء في اطراد تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة
على الثلثة ولا العلمية لان تاء التانيث في عرضة الزوال اذ هو ليس من الاجزاء
الاصلية للكلمة حتى يسترق اليها ضعف واجحاف من جهة حذفها نحو يا ثب
اقبل يعني اذا كان ثبة علما لرجل فهناك الشرط الاول وهو الزيادة على الثلثة
متنف او اقبلي يعني اذا كان ثبة بمعنى الجماعة فهناك الشرط الثاني وهو
العلمية متنف مع الشرط الاول على اختلاف المعنيين معنى العلمية في الاول
او معنى الجماعة في الثاني فلهذا يقال اقبل في الاول بلفظ التذكير واقبلي في
الثاني بلفظ التانيث والا في الاستثناء اشارة الى الحرف السابع على ما اشار
اليه سابقا بقوله واما ما ينصب المفرد فسبعة اي والسابع من الحروف السبعة
الناصبة للمفرد لفظ الا الذي مذكر في الاستثناء ويستعمل فيه وكلام المص
تنبيه على ان المنصوب بعد الا انما هو معمول لا الا وستصوب به وهذا احد بث
اجمالي وتفصيل ذلك انهم اختلفوا في ناصب المستثنى في مواضع الانتصاب
الى ثلثة مذاهب الاول مذهب البصريين وهو ان العامل فيه هو الفعل المتقدم
او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل بمعنى اذ هو جزء تمام سبب الفعل

وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول فانتصب انتصابه الثانى مذهب المبرد
والزجاج ومن تبعهما وهو ان العامل فيه الا اذ هو نائب مناب استثنى بحرف
النداء نائب مناب ادعو الثالث مذهب الكسائى ومن تبعه وهو ان العامل
مضمر بعد الا وهو ان المفتوحة والمنصوب المذكور اسمها وخبره محذوف
فمعنى قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم هذه اقوالهم ومذاهبهم
والمختار عندى هو المذهب الثانى اذ هو مطرد فى جميع المواضع بلا تكلف فى المعنى
بخلاف المذهب الاول فانه منقوض بمثل قولهم القوم الا زيدا اخوك والتقدير
تكلف واما المذهب الثالث فضعيف وسخافته ظاهرة وكلام المصنف ايضا مبنى
على المذهب المختار وعليه الشيخ عبد القاهر وهو الحق الذى لا محيد عنه و
اعلم ان الاستثناء فى اللغة الرد والصرف يقال ثنى عنان فرسه اى صرفه
وفى الاصطلاح ما اشار بقوله وهو اخراج شئ من حكم دخل فيه غيره تعريف
لمطلق الاستثناء وادراج فيه لكلا من قسميه متصلة ومنقطعة فقوله اخراج
شئ اى حرف شئ وهو المستثنى من حكم مذكور قبله دخل فيه غيره اى غير المستثنى منه
فالاخراج مجاز عن الصرف ولهذا اسند الدخول الى غير المستثنى بقوله دخل
فيه غيره فيشمل قولنا جاءنى القوم الا حمارا اذ الحمار مصروف عن حكم دخل فيه
غير الحمار وهو القوم فان قيل فاذا كان الاخراج مجازا عن الصرف لزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز فى عبارة المصنف اذ الاخراج هناك اى فى المتصل حقيقة بلا
اشتباه اذ الدخول فيه متحقق قلنا ممنوع اذ المراد الصرف فقط وفى المتصل
ايضا صرف فحاصل قولنا زيد فى قولنا جاءنى القوم الا زيدا مصروف عن حكم وهو
المجئ دخل فيه غير زيد ايضا فالصرف فى القسمين متحقق بلا شبهة هذا والتعريف
بهذا النمط تحته فوائد جمة الاولى رد القول على ابن الحاجب الثانية دفع الا

الاشكال المشهور فى الاستثناء ان الله تعالى دفع الاشكال الوارد على الابدال فى
الاستثناء فى شرح جاء فى احد الآزيد اما الاول فتوضيحه ان ابن الحاجب قال
الواجب فى الاستثناء ان يقسم اولا الى قسميه ثم يذكر حد كل واحد منهما لانهما
ماهيتان مختلفتان لا يمكن جمعهما وادراجهما فى حد واحد باعتبار المعنى ووجه
الرد عليه ان جمعهما فى حد واحد باعتبار المعنى ممكن بان يقال الاستثناء صرف شئ
من حكم دخل فيه غيره فان هذا حد باعتبار المعنى وكلاهما مندرج تحته واما الثانى
توضيحه ان القوم كلهم متفقون على ان الاصل الاستثناء باعتبار معقوليته متكلا اذ
المستثنى لو اعتبر دخوله فى المستثنى منه لزم التناقض وان اعتبر عدم دخوله فيه فهو
مخالف للاجماع ووجه التفصى على قانون تعريف المصنف ان الا كلمة الصرف فمدخوله
اذن مصروف عن حكم مذكور قبله فمعنى قولنا جاءنى القوم الا زيدا ان زيدا مصروف
عن الحكم المنسوب الى القوم وهو المجئ وصرف الحكم عنه لا يتوقف على الدخول حتى
يلزم التناقض ولا عدم الدخول حتى يلزم خرق الاجماع وهذا التحقيق يلايم مذهب البصريين
الكوفيون من ان الاحرف عطف بمنزلة لا محل منها عاطفة صارفة للمدخول عن الحكم
المذكور واما الثالث فلان القوم مجمعون على على ان الابدال مشكل فى مثل ما جاءنى
احد الا زيد اذ البدل هو المقصود بالنسبة المضافة الى متبوعه والنسبة ههنا
مختلفة بالايجاب والسلب فكيف يصح الابدال ووجه التفصى عن هذا الاشكال
على قانون تعريف المصنف ان خلاصة الاستثناء ان الحكم ثابت لغير المستثنى ففى ما جاءنى
الا زيد كانه قيل ما جاءنى غير زيد فاتحدت النسبتان اذن والمنة على ذلك قوله دخل
فيه غيره فليتامل فى هذا المقام ففى ما ذكرنا امتحان للعقول والافهام ثم فى هذا المقام
مباحث آخر شريفة ذكرناها فى شرح الارشاد فليطلب هناك ثم لما كان المذكور
بعد الا قسمين منصوب ومرفوع وكان لكل منهما مواقع مخصوصة حاول الآن

ان يبين ذلك فقدم مواقع الانتصاب فقال والمستثنى ينتصب اذ هي
الاصل اى المستثنى يجب انتصابه فى الكلام الموجب التام اى وجوب الانتصاب
مقيد بقيدين الاول ان يكون ذلك الكلام موجبا والمراد بالموجب ما ليس
مصدرا باحد الاشياء الثلثة وهى النفى والنهى والاستفهام واليه
اشار بقوله وهو ما ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام والمراد بغير الموجب
كلام صدر باحد هذه الاشياء المذكورة الثانى ان يكون ذلك الكلام تاما
والمراد بالكلام التام كلام يكون المستثنى منه فيه مذكورا ومقابله الناقص
على ما سيجئ فالناقص اذن كلام يكون المستثنى منه فيه محذوفا فكل كلام
اجتمع فيه هذان القيدان الايجاب والتمام وجب نصب المستثنى هناك فان قيل
فكيف ترك النصب فى قولهم ما جاءنى القوم الا زيدا وقد اجتمع فيه القيدان
قلنا وجهان الاول ان هذا من باب الميل الى جانب المعنى كانه قيل ما جاءنى القوم
الا زيد والثانى ان هذا من باب الميل الى جانب اللفظ كانه قيل ما جاءنى القوم
الا زيد ان يكون الا زيد صفة لاحد ويجوز ان يكون بدلا منه وجمهور
المتأخرين على هذا ونظير الحديث على هذا التقدير قول من قال وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فان قوله الا الفرقدان صفة لقوله كل اخ
اى كل اخ الا الفرقدان مفارقة اخوه وذهب صاحب المفتاح الى ان الا ههنا
اى فى الحديث بمعنى غير وهو صفة على النمط المذكور وبالجملة فالا سواء كان
بمعنى الا او بمعنى غير ما كان حرفا والحرف لا يقبل الاعراب اظهر اعرابه على ما بعده
بطريق العارية فان قيل فحينئذ يلزم الفصل بالجنبيين الموصوف وصفته سواء جعل
الا بمعنى الا او بمعنى غير ويصير هذا كقولك زيد ذاهب العالم قلنا نعم الا ان لا
خاصية فى تصحيح ما لا يصح بدونه وفى تحسين ما لا يحسن بدونه وذلك لا وان كان
صفة الا ان اصلها الاستثناء والاستثناء موقعه بعد تمام الكلام ففيه
رعاية ما كان بعد الامكان والله اعلم بكل ما يكون وما كان فقوله وهو ما ليس
بنفى تفسير للموجب فقط والضمير راجع اليه وتفسير التمام متروك وكان حق العبارة
ان يقال وهو ما ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام ويكون المستثنى منه فيه مذكورا
ليكون تفسيرا للموجب التام فمثال النفى قولك ما جاءنى احد الا زيد ومثال النهى
لا تضرب احدا الا زيدا ومثال الاستفهام هل فى البلد عالم الا فلان قال الله
تعالى هل من خالق غير الله هل جزاء الاحسان الا الاحسان والاستفهام فى
مثله للانكار فيكون الاستفهام اذن ملحقا بالنفى وكذا يجب نصب المستثنى
اذا تقدم اى المستثنى على المستثنى منه او انقطع اى المستثنى عنه اى عن
المستثنى منه اى لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وظاهر كلامه مشعر بانه

لو كان من جنسه لا يجب نصبه وان المستثنى المنقطع هو الذى لا يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه وليس كذلك بل المستثنى المنقطع هو الذى لا يكون المستثنى
فيه داخلا فى المستثنى منه قبل الاستثناء سواء كان المستثنى من جنس المستثنى
منه كما اذا اشير بالقوم الى جماعة خالية عن زيد وقيل جاء نى القوم الا زيدا
اولم يكن كقولك جاء نى القوم الا حمارا وبهذا يظهر ان استثناء الجنس من
الجنس لا يستلزم الاتصال كما توهمه كثير من الناس ولا ينافى الانقطاع نحو
جاء نى القوم الا زيدا اشارة الى امثلة وجوب النصب على الترتيب المذكور
فقوله جاء نى القوم الا زيدا مثال لا كلام الموجب التام وما جاء نى الا زيدا
احد مثال لكلام تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه وما جاء نى احد الا حمارا
مثال لما انقطع المستثنى عن المستثنى منه لانه احد موضوع لذوى العقول فلا
يكون الحمار اذن داخلا فيه فلا يكون من جنسه فيكون الاستثناء منقطعا و
الحاصل ان مواضع وجوب نصب المستثنى على مقتضى كلام المصنف ثلثة الاول
الكلام الموجب التام الثانى كلام تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه الثالث الا
ستثناء المنقطع والامثلة المذكورة فى المتن وبهنا مواضع اخر
اهملها المصنف يجب فيها نصب المستثنى بعضها اجماعى وبعضها خلافى فمن الاول
ما ذكر بعد ما خلا وما عدا وبعد ليس ولا يكون نحو جاء نى القوم ما خلا زيدا قال السيد
شعر الا كل شئ ما خلا الله باطل • وكل نعيم لا محالة زائل • سوى جنة الفردوس
فان نعيمها • ستبقى وان الموت لا بد نازل • وجاء نى القوم ما عدا زيدا ليس
زيدا ولا يكون زيدا ومنه ما تقدم المستثنى فيه على المنصوب دون المستثنى منه نحو
ان يقول فى ضربت القوم الا زيدا ضربت فان النصب المستثنى
بهنا ايضا واجب اتفاقا ومن الثانى ما ذكر بعد عدا وبعد خلا ومنه ما يتقدم المستثنى

المستثنى فيه على صفة المستثنى منه لا على نفسه نحو ما اتانى احد الا اباك خير من زيد
وما مررت باحد الا عمرو اخير من زيد فقوله خير مرفوع فى الاول صفة لاحد ومجرور
فى الثانى صفة لاحد فالمستثنى بهنا واجب النصب عند بعض النحاة اذ التقديم على الصفة
بمنزلة التقديم على الموصوف وعند البعض يجوز فيه البدل اذ لا اعتبار بالتقدم على
الصفة وهذا القول هو اختيار سيبويه والنصب فى هذه المواضع وان كان ثابتا
اتفاقا او اختلافا الا ان الجهة مختلفة ففى الاول اعنى كلام الموجب التام سبب النصب
انه مفعول به عند المبرد والزجاج ومن تبعهما لان الا عندهم بمنزلة استثنى كان
حرف النداء بمنزلة انادى واما من جعل المستثنى مفعولا للفعل او شبهه بتوسط الا
وهم البصريون فسبب النصب عندهم انه شبيه بالمفعول اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد
جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول من حيث ان كلا منهما فضلة يجئ بعد تمام الكلام
وهذا ما قال جار الله وهو مشبه بالمفعول فى الموجب وشبهه به مجيئه فضلة وله شبه خاص
بالمفعول معه لان العامل فيهما توسط الحرف وهذا هو المختار عند سيبويه لانه قال فيه
ما قبل الا كعمل العشرين فى الدرهم وكذا الكلام فى الثانى اعنى الكلام الذى يتقدم
المستثنى فيه على المستثنى منه فانه على هذا الخلاف واما الثالث وهو الاستثناء المنقطع
ففى وجه النصب فيه ايضا خلاف فمذهب سيبويه انه على نمط الاستثناء المتصل فى
الكلام الموجب وانه عمل فيه ما قبل الا كعمل العشرين فى الدرهم قال فى الكتاب فمحل الا ههنا
على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم هذه عبارته فما بعد الا عنده
مفرد سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا فقوله فى المتصل والمنقطع عمل فيه
ما قبل الا كعمل العشرين فى الدرهم اشارة الى ان ما بعده مفرد عنده مطلقا متصلا
كان او منقطعا وقوله فى المنقطع فمحل الا ههنا على معنى لكن اشارة الى ان الا عنده فى
المنقطع بمعنى لكن وان لكن هذه وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد

على المفرد في وجوب وقوع المفرد بعدها ولهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها
كقولك زيد غنى الا انه شقي واما المتأخرون فلما رأوا ان الا في المنقطع بمعنى
لكن جعلوها ناصبة بنفسها فقالوا ان ما بعد الا منصوب بالا وان الا بمعنى لكن
والمنصوب اسمه وخبره محذوف في الاغلب الاكثر فقالوا في جاءني القوم الا حمارا ان
معناه جاءني القوم الا ان حمارا لم يجئ وقالوا ان خبر لكن قد يكون مذكورا قال الله
تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم اى لكن قوم يونس كشفنا عنهم ومعنى لكن الاستدراك
والاستدراك رفع توهم ناشئ في الكلام السابق فقولك الا حمارا كذلك ومذهب سيبويه
وان كان ادق واحسن واسلم عن التقدير والاضمار اذ لا حذف فيه ولا تقدير الا
ان مذهب المتأخرين اوضح واجلى كما لا يخفى فان قيل قد تبين من هذه التحقيقات
علة النصب لكن لم يتبين منها سر الوجوب اى لم يتضح منها انه لم وجب في هذه
المواضع الثلثة فبين لنا ذلك فانه مهم قلنا سر الوجوب انه ان لم ينصب وجب
ان يرفع اذ لا وجه للجر ههنا والرفع ههنا ممتنع اذ لا وجه للرفع ههنا الا انه بدل
والبدل ههنا ممتنع اما في الاول اعني الموجب التام فلان الابدال من الشئ دليل على
ان هذا الشئ غير محتاج اليه وانه لو اسقط الاول واقيم الثاني مقامه لصح وليس
كذلك اذ لو قيل في جاءني القوم الا زيدا جاءني الا زيد امتنع وجه الاستثناء مبني
على تمهيد مقدمة وهي ان الاستثناء المتصل هو الذي يكون دخول المستثنى في المستثنى
منه واجبا وهذا مبني على اختلاف وهي انه هل يجب دخول المستثنى تحت المستثنى منه
قطعا ويقينا او صحة الدخول كافية لصحة الاستثناء فيه خلاف الاول هو المذهب
المنصور وعليه الجمهور بل جميع النحاة عليه الا ان المبرد وبعض الاصوليين
يكتفون بصحة الدخول لصحة الاستثناء قال المحقق الرضي ولا عبرة بهذا المذهب
او الاستثناء اخراج اتفاقا والاخراج لا يتصور الا بعد تحقق الدخول فهذا

فهذا المخرج منه انما يصح حذفه اذا كان هناك دليل يدل عليه والدليل العام المطرد
في جميع المواضع هو المستثنى اذ بذلك يعرف ان المقدر شئ يندرج فيه هو وغيره
فهذا المقدر ان كان بعضا غير معين من الجنس لا يجب الاندراج واجب كما عرفته آنفا
وان كان بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا ويقينا فهذا نادر فتعين ان
يكون المقدر امرا عاما يجب دخوله وذلك لا يتصور الا في غير الموجب نحو ما قام
الا زيد او يجوز ان ينتفي القيام عن كل واحد غير زيد فان قيل ففي قوله تعالى ان الا
نسان لفي خسر الا الذين امنوا وجوب الاندراج منتف اذ الانسان جنس
ولهذا يحكى ائمة المنطق يقولون انه قضية مهملة قلنا اللام ههنا للاستغراق
اى ان كل انسان فيجب الاندراج وقد دلت المباحث المذكورة على ان القرينة
قسمان مطردة مخصوصة فقناعة من ههنا خلاف آخر ان المعتبر ايهما مذهب
الاوائل منهم وعليه جار الله ومن تبعه الى ان المعتبر في جميع المواضع انما هو القرينة
المطردة ولا عبرة بالقرينة الخاصة اذ القاعدة يجب ان يكون كلية فجوزوا باستماع
الابدال في الموجب التام مطلقا وحكموا بوجوب النصب فيه ابدا فلهذا اول جار الله
قوله تعالى الا ان يحاط بكم بناء على مذهبه في هذه المسئلة وذهب المتأخرون الى مرار
الامر على القرينة ففي كل موضع يكون هناك قرينة تدل على صحة المعنى فالابدال صحيح
والنصب غير واجب وبالعكس وعليه الشيخ ابن الحاجب ومن بعده من المتأخرين
فلهذا قال الآن استقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا واما وجه استماع البدل
في الثاني اعني ما يتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه فهو ظاهر اذ البدل تابع والتابع
يمتنع تقدمه على متبوعه واما وجه الاستماع في الثالث اعني الاستثناء المنقطع
فهو انه ان كان بدلا فهو بدل الغلط اذ لا سبيل الى غيره وبدل الغلط لا يقع في الكلا
م
الفصيح مع ان الاستثناء واورد في افصح الكلام وفي كلام الفصحاء واما سبب

وجوب النصب في ما خلا وما عدا فقد بينهناك في الحروف الجارة من ان مصدر ريه
وما بعده مأول بالمصدر ولفظ الحين مقدر والتقدير جاءني القوم وقت خلو
مجيئهم زيدا وفي ليس ولا يكون ضمير راجع الى المفهوم مما قبله اي ليس احد منهم زيدا
ولا يكون زيدا واما بعد خلا وعدا فلان فيهما ضمير راجعا الى مصدر الفعل المتقدم
اي خلا مجيئهم زيدا وعدا مجيئهم زيدا والباقي ظا هر
وفي غير الموجب يجوز النصب اشارة الى فائدة تقييد وجوب النصب بالموجب
والبدل هو الفصيح يعني ان البدل هو المختار اما اولا فلان المنسوب اليه هو
المستثنى منه مع المستثنى كما بينهناك عليه فالاولى ان يكون كل منهما معربا باعراب
يقتضيه المنسوب اي العامل ليكون تنبيها على ان الثاني اي المستثنى من تمة الاول
والابدال جرى على هذا المنوال ففي كل موضع امكن جعل الثاني موافقا للاول
في الاعراب فهو الاولى وهو المختار والا اعراب الاول بما يقتضيه عامله لا
الثاني اذ هو الجزء الاول واما الثاني فقد صار فضلة فاعرب بالنصب تشبيها
بالمفعول واما ثانيا فلان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ففي الابدال
بعض للمقصود الاصلي وفي النصب تعرض للفضلة والاول اولى فان قيل قد
سبق آنفا ان بدل الغلط ممتنع ولا يخفى انه ليس بدل الكل ولا الاشتمال ولا
البعض اذ لا ضمير فيه ولا ارتباط فاي بدل من الابدال هذا قلنا هو بدل البعض
وبدل البعض ههنا خاصة لاحتياج الى الضمير اذ الاستثناء يغني عنه اذ هو
ناطق بان المستثنى بعض من المستثنى منه نحو ما جاءني احد والا زيدا تنبيه على ان
جواز الامرين اعني النصب والبدل مخصوص بالكلام التام واما الكلام الناقص
فالبدل متعين والمستثنى هناك منصوب على حسب العامل واليه اشار بقوله و
في الناقص الخ ولهذا اشتهر تعين الرفع في قولنا لا اله الا الله زاد المستثنى ههنا

ره

ره

ل

ههنا مفرغ نحو ما زيد الا قائم فان التفريع يجري في المبتدا والخبر ايضا وكذا
تمثيله تنبيه على ان جواز الامرين مخصوص بما كان ما بعد الا مفردا اذ لو كان
ما بعدها جملة فليس كذلك ففي التمثيل تنبيه على تقييد منهم تركه في الضابطة المذكو
واليه اشار صاحب المفتاح حيث قال واذا تم في غير الموجب ولم يكن ما بعدها
جملة مثلها في ما مررت باحد الا زيد خير منه ونشدتك بالله او اقسمت عليك
او غرت الا فعلت كذا اذ مرادهم بما قبل الا ههنا النفي وهو ما اطلب منك
جاز ان تنصب وان تشرك المستثنى في اعراب المستثنى منه ويسمى هذا بدلا
هذه عبارته وقوله والبدل هو الفصيح تنبيه على القصر المستفاد من تعريف الطرفين
ليس الفصيح الا هو البدل فقط والنحاة كلهم متفقون على ذلك غير ان
عبارة هؤلاء ان البدل هو المختار وان الاختيار مقصور عليه فينتظم اذن
ههنا اشكال وحاصله ان ذلك منقوض بقوله تعالى فاسر باهلك بقطع من
الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك فان قوله الا امرأتك منصوب
على انه استثناء من احد مع ان الكلام غير موجب واكثر القراء على النصب
ولا يقرأه مرفوعا الا ابن كثير وابو عمرو فكيف يجوز ان يقع في القرآن
ما هو غير فصيح او ما هو غير مختار واجاب جار الله بانه ان قرئ بالرفع فهو
بدل من احد وان قرئ بالنصب فهو ليس مستثنى بقوله ولا يلتفت منكم احد
بل هو في هذه القراءة مستثنى من قوله باهلك في قوله فاسر باهلك فلا اشكال
واعترض عليه ابن الحاجب بانه يلزم حينئذ التناقض بين القراءتين اذ الاستثناء
من احد تقتضي كونها موصوفة بالاسراء بها اذ الالتفات مرتب على الاسراء
والاستثناء من اهلك تقتضي ان لا يكون كذلك فهي اذن مسري بها غير مسرى
بها وهذا تناقض والجواب ان التناقض انما يلزم اذا فسر الالتفات بالنظر

الى الوراء فى الذهاب واما اذا فسر بالتخلف فلا تناقض وكونه مفسرا بذلك
على هذا التقدير ممنوع ولو سلم فالاسراء وان كان فى الظاهر مطلقا الا انه
فى المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر بأهلك اسراء لا التفات فيه
الا امرأتك فانك تسرى بها اسراء مقرونا بالالتفات فعل هذا توافقت
القراءتان ونظير هذا التقدير ان يقال امش ولا تمشى اى امش مشيا لا تختر
فيه فالكلام الثانى من تمة الاول وقيده والذى يدل على ذلك انه لو لم يكن الامر
هكذا لزم الفصل بين المستثنى منه والمستثنى بكلام اجنبى ومثله غير جايز وبما
قدمنا اليك من التحقيق يظهر ان اعتراض ابن الحاجب ساقط عن اصله وان ما
وقع فى تفسير القاضى البيضاوى من ان التناقض لازم على تقدير تفسير الالتفات
بالنظر الى الوراء ليس بشئ وكذا ما قاله من ان لا بعد فى ان يكون اكثر القراء على غير
الافصح فان هذا ايضا ليس بشئ فقوله ولا يلتفت نهى عن الالتفات فان جعل
الا امرأتك استثناء من احد لزم ان يكون امرأته منهية عن الالتفات والتعرض
لهذا النهى انه لا يرى احد بزوال العذاب وقد يروى انه سار وترك امرأته مع قومها
اذ هى كانت منهم ويروى انه سار بها فالتفت اذ سمعت هذه العذاب فادركها
حجر فقتلها واما انه هل يجوز ان يجعل احدى القرأتين مبنية على احد الروايتين
والاخرى على الاخرى ففيه تردد وفى الكلام التناقض بكون الا لغوا المراد
بالكلام التناقض مما لم يذكر فيه المستثنى منه لان التناقض مقابل للتمام على ما بينا لك
عليه والتمام ما ذكر فيه المستثنى منه فالتناقض اذن ما ترك فيه المستثنى منه والمراد
بكون الا لغوا انها ملغاة فى العمل لانها لغو فى المعنى بل هى بمنزلة سائر الحروف
يظهر اثرها فى جانب المعنى دون اللفظ نحو هل وغيره وقال جار الله واذا قلت
ما مررت باحد الا زيد خير منه كان ما بعد الا جملة ابتدائية واقعة صفة لاحد والا

والا لغو فى اللفظ معطية فى المعنى فايدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم
نحو ما جاءنى الا زيد وما رايت الا زيدا او ما مررت الا بزيد تمثيل للاحوال الثلثة
تنبيه على ان المستثنى اذن يعرب حسب العوامل ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب
فان جر فجر وسمى هذا الاستثناء استثناء مفرغا اذ الاستثناء فى هذه الصورة
جعل مفرغا اى جعل فارغا عن المستثنى منه يعنى ليس له مستثنى منه بحسب الصورة
فهو اذن فارغ منه فهو اذن وصف للشئ بوصف نفسه وقال المحقق الرضى هو
من قبيل وصف الشئ بوصف صاحبه اذ المفرغ فى التحقيق هو فعله اذ هو لم يجد
المستثنى منه فعمل فى المستثنى فمن ما جاءنى الا زيد المستثنى مسمى باسم المستثنى منه
مجازا اعتبارا لوصفه فان كان المحذوف فاعلا فهو فاعل كهذا المثال وان كان مفعولا
فمفعول سواء كان مفعولا بلا واسطة كالمثال الثانى او بواسطة كالمثال الاخير
فمثلت التمثيل تنبيه على ان الاستثناء جار فى جميع معمولات الفعل سوى المفعول معه
فان قيل اسناد الفعل فى ما جاءنى الا زيد الى زيد غير مفعول اذ كيف يتصور عقلا ان
يسند الفعل المنفى الى الفاعل الذى يراد وقوع الفعل منه قلنا بينا سابقا على ان
المسند اليه فى باب الاستثناء انما هو المجموع اعنى المستثنى والمستثنى منه مع آلة الاستثناء
الآن المستثنى منه لما كان جزءا اول وقابلا للاعراب تقتضيه المنسوب وهو عامله اعربوه
بما تقتضيه عامله ثم لما صار هو محذوفا وصار الجزء الثانى قائما مقامه سموه باسمه و
اعربوا ما بعد الا باعرابه لان الاحرف لا يتبين الاعراب فيها مل وحكم غير حكم الاسم
الواقع بعد الا يعنى ان اعراب غير اعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل المذكور
يعنى كل اعراب يظهر على ما بعد الا يظهر ههنا على نفس غير فيظهر الاعراب ههنا نفس غير
وههنا ما بعد الا والفرق ان الاحرف والحرف لا يتبين الاعراب فيها فاعرابه بحسب الضرورة
يجرى على مدخوله بحسب العوامل وانما غير فهو اسم والاسم قابل للاعراب فالاعراب الذى

تقتضيه المقام يظهر على نفسه ثم اشار في ضمن الامثلة المذكورة في التفصيل المذكور
في اعراب ما بعد الا فقال تقول جاءني القوم غير زيد بعني ان كان الكلام موجبا وجب
نصب غير ههنا كما وجب نصب ما بعد الا ههنا وان كان غير موجب جاز الامران
واليه اشار بقوله وما جاءوا غير زيد بنصب غير ورفعه وان كان الكلام ناقصا
كان الا لغوا وكان ما بعده موجبا على حسب العوامل واليه اشار بقوله وما جاءني غير
زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد وفي التمثيل تنبيه على ان المستثنى انما
يوجب بحسب العوامل اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا اذ ذكر فيفهم ان كما سبق
في حق البيان ان يقول وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وسئله سوى
الا ان سوى في الاصل ظرف مكان بدليل انه يقع صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك
الا ان اذا استثنى به فهو في معنى غير هذا ولنختم مباحث الاستثناء بفوائد جميلة
تكثر نفعها في مواضع كثيرة الاولى ان ما بعد الا قد يكون جملة وذلك فسمان الاول ان
يكون ما بعده جملة فعلية الثاني ان يكون ما بعده جملة اسمية فمن الاول ما قاله عمر رض
عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا فان لما ههنا بمعنى الا على نمط قوله تعالى وان
كلا لما جميع لدينا محضرون ومعنى عزمت عليك اوجبت عليك وهو قسم الملوك
والايجاب يتضمن معنى الطلب فكانه قيل ما اطلب منك شيئا من الاشياء الا ضرب
كاتبك بالسوط وسببه انه كان لابي موسى الاشعري رض كاتب فكتب الى
عمر بن الخطاب بكذا فسنا ابو موسى الى عمر بن الخطاب بالواو فلما وصل الكتاب
الى عمر رض استقبح ذلك وكتب الى ابي موسى اذا اتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك
سوطا واعزله من عمله عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا وسنه ما قاله ابن عباس
رضي الله عنهما بالايوآء والنصر الا جلسم قال ابو حيان ان ابن عباس اتى وليمة من
ولايم الانصار رض الله عنهم فلما دخل عليهم قاموا له فقال بالايوآء والنصر الا جلسم

جلسم والمعنى ما اطلب منكم بجئ الايوان والنصر الا جلوسكم فقوله بالايوان
اشارة الى قوله تعالى والذين آووا ونصروا فان هذا نازل في حق الانصار
فاستعطفهم بما نزل فيهم وبما هو من خصايصهم ومنه ما يروى انه دعى ابو بكر
في خلافته جيشا فمروا ببلاد ضماد فوقف امير هم ههنا ونادى يا معشر المهاجرين
اعزم على كل رجل اصاب شيئا من هذه الارض الا ردده فقوله اعزم اي اوجب
لما تقدم آنفا والمعنى ما اطلب من كل رجل احد شيئا من الاشياء من هذه الارض
الا ردده على صاحبه فالايجاب والقسم يدل على الطلب والاستثناء تقتضي اعتبار
نفي سابق فيصير المعنى اذن ما ذكرنا وههنا تحقيقات اخر مهمة يطلب من كتابنا شرح
الباب الاعراب ومنه قوله عم ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء
اي ما ايس الشيطان من جانب الرجال في حال من الاحوال الا في حال اتيانهم من قبل
النساء اي كلما حصل له اليأس من اغواء الرجال واضلالهم توسل في هذا المقصود
بالنساء حتى يقدر على اغوائهم ونظيره قوله جل طوله كلما اوقدوا نارا للحرب اطفاها
الله فقوله من بني آدم اراد به المذكور بقرينة ذكر البنين لا ان المراد به البنون
والبنات بطريق التغليب فاندفع الاشكال المشهور ههنا وهو ان الشيطان في
حال التوسل بالنساء غير آيس فكيف يصح حصر اليأس في هذه الحالة وكيف يصح اعتبار
المقارنة بين مضمون هذه الحال وبين مضمون عاملها وههنا جواب آخر وهو انه
ضمن اليأس معنى القعود اي ما قعد الشيطان يأسه من اولاد آدم في حال من الا
حوال الا في حال التوسل بالنساء فان يأسه في هذه الحالة معدوم وههنا جواب
آخر ذكره المحقق الرضي وهو ان المقصود ههنا لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا
لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه الحال بما لا ينفك عن مضمونه بمضمون عامله
الا بناء على العزم كقولهم خرج الامير معه صقر صايدا به غدا اي ما ايس الشيطان

من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن ففيه جعل للمعزوم به
كالواقع للحاصل ومنه قولهم ما زيد الا يقوم فان الواقع بعد الا جملة هي خبر
المبتدا ومنه قولهم ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد والجملة ههنا صفة وما
جاءني زيد الا يضحك والجملة ههنا حال كالحديث المذكور والاستثناء في جميع
ذلك مفرغ والا للغوي العمر ومن الثاني قولهم ما جاءني زيد الا وعلامه راكب
والواو ههنا حالية قال الله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجملة
حال اي ما جاءني زيد في حال من الاحوال الا في هذه الحالة وما اهلكنا قرية في حال
من الاحوال الا في هذه الحالة وجعل صاحب الكشاف هذه الاية من قبيل الصفة وفائدة
الواو تاكيد لصوق الصفة بالموصوف ومنه قولهم ليس احد الا وهو خير منك وما
رجل الا وانت خير منه وما كان احد الا وهو خير منك فزيد الواو في خبر ليس وكان
وما ونحو ذلك ارتباطا لما بعده بما قبله الفائدة الثانية من الفوائد الجليلة الموعودة
ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها وان ما قبلها لا يعمل فيما وقع بعد المستثنى بالا الا ان يكون
مستثنى منه او تابعا للمستثنى الثالثة انه لا يستثنى باداة واحدة مثنيان بلا عطف
خلافا للقوم فلا يقال ما جاءني احد الا زيد عمرو الرابعة ان المستثنى قد يحذف
من الا وغير بشرط ان يكون ما قبله ليس يقال جاءني زيد ليس الا وليس غيره واما قولهم
لا غير فهو خطاء فقولهم ليس غير بالضم وفيه توجيهان الاول ما ذكره الاخفش وهو
ان غير اسم ليس وخبره محذوف اي ليس غير زيد جائنا فحذف المضاف اليه وابقى المضاف
على اعرابه فضمة غير على هذا اعرابية الثاني ان غير خبر ليس واسمه مضمر فيه اي ليس الجائي
غيره وعلى هذا فضمة غير بنائية تشبيها له بالغايات وقد ينصب غير في قولهم ليس
غير وتوجيهه انه حذف المضاف اليه وجعل المضاف ما قبله اعرابا وقد ينون غير
فيقال ليس غيرا ولا غيرا حكاه الاخفش وتنوينه مثل تنوين كل وبعض عوض عن

عن المضاف اليه وبالجملة فقد ظهر بهذه المباحث انه اذا حذف المضاف اليه فالمضاف
قد يجعل باقيا على اعرابه وقت الاضافة كما في قولك في قوله من دراعي وجمة
الاسد اي من دراعي الاسد وقال ابن الحاجب في قولهم يا تيم تيم عدي يجوز
في تيم الضم والنصب فالضم ظاهر اذ هو منادى مفرد معرفة نحو يا زيد واما النصب
فله وجهان احدهما ان الثاني تاكيد لفظي للاول الثاني انه حذف المضاف اليه من
الاول وجعل المضاف باقيا على اعرابه وقت الاضافة اي يا تيم عدي تيم عدي
الخامسة ان الكلمات الاستثنائية لا تنحصر فيما ذكره المص من الا وغير وسوى بل
ههنا كلمات اخر يستثنى بها وهي ليس ولا يكون بله عند الاخفش وينصب ما بعدها و
سواء ويجر ما بعده ومنها بيد قالوا ولا يجيء الا في المنقطع بشرط ان يكون مضافا
الى ان وعليه قوله عزم اما افصح العرب بيد اني من قريش ومنها ما يغني الا قال الله
تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ ومنها لا سيما ولها قصة في شرحها طول وذلك لان
هذه ليست من كلمات الاستثناء حقيقة الا انها لما كانت شبيهة بها عدت منها
بهذا الاعتبار ووجه الشبه ان ما بعدها منتبه على اولوية بالحكم السابق فما بعدها
بهذا الاعتبار كانه مخرج عما قبلها فشبهت بالاستثناء فعدت منها وكيف يكون
اداة استثناء وهو كلام تام وذلك لان لا هذه لنفي الجنس وسيأتي نصب على انه
اسمه وحينئذ فان كان ما بعده مجرورا فسيأتي مضاف الى ذلك المجرور وما زائدة و
يحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان كان ما بعدها مرفوعا
فهو خبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بالجملة الاسمية وصدر الصلة
او الصفة محذوف على نمط قوله تعالى تماما على الذي احسن فيمن رفع احسن بجعله
فعل التفضيل وليتبين لك حالها في هذا المثال علماء البلد كلهم منفقون لا سيما
زيد ففي زيد يجوز وجهان رفعه وجره فان رفع فتقديره لا مثل الذي هو زيد

موجود فالسي معناه المثل وهو اسم لا وما بعدي الذي كما قدرناه او نكرة موصوفة
والجملة الاسمية صفتها التقدير لا مثل شئ هو زيد موجود فالسي اسم لا وخبره محذوف
كما قدرناه وزيد مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف هو صدر الصلة ان جعل ما موصولة
او صدر الصفة ان جعل ما موصوفة فاذا قلت ليس مثل زيد موجودا فكانك اخرجته
من بين العلماء بمزية التقوى وفضلته عليهم فهو بهذا الاعتبار شبيه بالاستثناء
وان جعلت زيد مجرورا فما زائدة والتقدير لا مثل زيد موجود او ما نكرة غير موصوفة وزيد
بدل التقدير لا مثل شئ زيد موجود واما نصب الاسم بعد لا سيما فهو ليس بمطرد في جميع
المواضع بخلاف الرفع والجر فانه مطرد الا انه لما صحت رواية الوجوه الثلثة في قول
امرء القيس • ولا سيما يوم بدارة جلجل • استغفر الله يوم بصحيحة فتحملوا له وجوبا •
الاول انه منصوب باضمار اعني ونكرة موصوفة اي لا سيي شئ اعني يوما موجودا
الثاني انه تمييز وبهذا الاعتبار قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة اذ
المعرفة يمتنع ان يكون تمييزا الثالث ان جعل هذه الكلمة اعني لا سيما برمتها كلمة
واحدة بمنزلة الا ولا بمعناها كانه قيل الا يوما وبالجملة فلما كان في النصب ضرب
من التكلف قال صاحب المفتاح ويرفع ما بعدها تارة بواسطة اخذ ما موصولة
ويجر اخرى باخذ ما مزيدة وقد ينصب بوجه بعيد هذه عبارته والوجه البعيد فصلناه
انتهى وقد جرت في هذه الكلمة في الاستعمالات تصرفات كثيرة وذلك لكثرة استعمالها
في الكلام فتارة يقال سيما بحذف لا مع تشديد الياء وتارة يقال لا سيما بتخفيف
الياء مع لا بدونها وقد يذكر معه الواو فيقال جاء القوم ولا سيما زيد وقد يحذف
منه الواو تارة فيقال لا سيما زيد وقد ذكرنا في هذه الواو وجهان الاول انه اعتراضية
كقوله فاسب طلاق والطلاق البتة الثاني انه عاطفة ومن نصه فاتهم في هذه
الكلمة انهم يحذفون ما بعدها ويجعلونها بمعنى خصوصا فيجعلونه منصوبا المحل على

على انه مفعول مطلق فيقولون احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرسية اي احب
زيدا خصوصا راكبا الى واخصه بزيادة المحبة خصوصا فراكبا حال من ضمير اخصه هذا
كلامهم وعلى هذا فلا يبعد ان ينصب بعدها تشبيها لها بالا من حيث الدلالة على
ان ما بعدها مخرج عما صلها من حيث الاولوية للحكم السابق ولا يبعد ايضا ان يجعل
بمعنى اخص ويكون المنصوب بعده مفعولا له بهذا الاعتبار للتقائهما في هذا المعنى
واعتبار المآل ما يراد ويعنى فاذا قيل علماء البلد كلهم متفقون ولا سيما زيدا كان معناه
واخص زيدا من بينهم لان له مزية عليهم بزيادة التقوى وهذا وجه لطيف مطرد في
جميع مواقع هذه الكلمة كالجر والرفع فتحن مطلق التقول هاذن ونقول الاسم الواقع
بعد لا سيما يجوز فيه وجوه ثلثة مطلقا فتامل في هذه المباحث فانها سلم لك
الى مدارج المهارة في هذه الصناعة الحروف الداخلة على الجملة فرع من الحروف
العاملة في المفرد فشرع في الحروف العاملة في الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل
المرفوع واثنان على العكس اي مرفوعها قبل المنصوب والستة التي منصوبها
قبل المرفوع قد يسمى الحروف المشبهة بالافعال ووجه الشبه انها على ثلثة احرف
فصاعدا واواخرها مفتوحة فلما كانت هذه شبيهة بها لفظا من هذه الجهة
ومعنى من انها يطلب مرفوعا ومنصوبا كالافعال المتعدية سميت حروفا مشبهة
بالفعل والمقصد ذكر الافعال بصيغة الجمع ان كانت العبارة المشهورة افراد
الفعل تنزيلا لجهة الشابهة وتعددها منزلة تعدد المشبه به لان كل حرف من
هذه الحروف شبه الفعل من وجوه الاول انه على ثلثة احرف فصاعدا واواخرها
مفتوحة الثاني ان كلا منها يطلب مرفوعا ومنصوبا الثالث ان كلا منها يتقدم
منصوبه على المرفوع فيقال ان زيدا ضارب كما يقال ضرب زيدا الوجه الرابع ان
فيها معنى الافعال فان في ان معنى حققت واكدت وفي لكنما معنى استدركت

وفى كان معنى شبهت وفى لعل معنى ترجيت وفى ليت معنى تمنيت فلما كان كل
منها شبيها بالفعل من وجوه متعددة نزل تعدد جهات المشابهة منزلة تعدد
المشبه به ويجوز ان يعتبر التعدد فى المشبه بملاحظة التعدد فى المشبه اعتبارا
للتعلقات المخصوصة فافهم وبالجملة فهذه الحروف لما كانت شبيهة بالفعل
وفروعه الزموا التقديم المنصوب فيها على المرفوع اشعارا بالفرعية وتنبيها على
حط رتبتها عن رتبة الافعال فان قيل حديث الالتزام منقوض بقوله تعالى ان
الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم فان فيه تقديما للمرفوع على المنصوب قلنا الا
لتزام مخصوص بما سوى الظروف والتجويز فى الظروف تذكير للمشابهة بالفعل
وتنبيه على الاتساع فى الظروف وهى ان بكسر الهمزة وصدر التعديد بان لان له
صدر الكلام فهى طالبة للتصدر فاعطاه حقه وعقبه بفتح الهمزة وان لمناسبة
اياه من جهة انه عكسه للتحقيق اى لتوكيد مضمون الجملة وتثبيت معناه فقوله
للتحقيق خبر مبتدا محذوف اى كلاهما للتحقيق وكان للتشبيه بمطلق سواء
كان خبره جامدا محضا نحو كان زيد اسدا او مشتقا نحو كانك قايم خلافا للزجا ج
فى الثانى فانه يقول للشك اذ الخبر هو الاسم نفسه فلا معنى لتشبيه بنفسه ومذهب
الجمهور انه للتشبيه مطلقا مشتقا كان الخبر او جامدا وان الموصوف مقدر قبل
المشتق ليظهر التغاير فيصح التشبيه وان المعنى كانك شخص قايم وبهذا الاعتبار
يصح ان يقال كانى اسشى اى كانى رجل يمشى وكانك يمشى اى كانك رجل يمشى فان
قيل فما تقول فى قولهم كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وكانى بالليل وقد
اقبل وكانى زيد وهو ملك فانه لا معنى للتشبيه ههنا ولا للتشكيك قلنا
هذا مما اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان كان ههنا لا للتشبيه ولا للتشكيك
بل هو للتحقيق ومن هذا القبيل كان الواقع فى كلام الله عز وعلا واخوان على

على ان هذا التشبيه لا تحقيق ولا تشكيك وان الله به كانك رجل سمر بالدنيا
غير كائنة وبالاخرة غير زائلة وكانى ملتبس بالليل مقبلا وبزيد هالكا ومن
هذا القبيل ما قاله ابو حنيفة لابى يوسف القاضى وكانى بك قاضيا اى كانى رجل
يشبهك حين كونك قاضيا وبالجملة فمذهب الجمهور انه فى جميع المواضع
للتشبيه من غير زيادة شئ عليه فلهذا اجزم به المص وبت القول بذلك
رد على قول من يخالفه ولكن للاستدراك الاستدراك عبارة عن ر فع
توهم ناشئ من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء وبهذا الاعتبار
تراهم يقدرون الاستثناء المنقطع بلكن وبالجملة فالرفع الشبيه بالاستثناء
انما يتصور اذا كان هناك نفى ليمكن استدراكه بالاثبات او يكون هناك
اثبات ليمكن استدراكه بالنفى ومن ههنا تراهم يقولون ان لكن يتوسط
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فاذا قلت جاءنى زيد وقد كان ببينه و
بين عمرو ملابسة ومصاحبة وكان مظنة ان يتوهم مخاطبك ان عمرا ايضا
جاء فاتيت بلكن تستدرك وهمه وترفعه فتقول لكن عمرو لم يجئ وليت للتمنى
وهل للترجى التمنى عبارة عن محبة حصول شئ سواء منتظر وقوعه وير تقب
حصوله او لا فهو عام يستعمل فى الممكن والمحال والترجى عبارة عن ارتقاب
شئ لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل الشمس تغرب اذ الوثوق ههنا حاصل
فالترجى مخصوص بالممكن وفى كلام المص اشعار بذلك حيث ذكر فى مثال التمنى
ليت الشباب يعود وفى مثال الترجى لعل زيدا عايد والا ارتقاب بمناول الطمع
والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق
ارتقاب شئ مكروه نحو لعلك تموت الساعة فان قيل فاذا فسر لعل بالترجى
وفسر الترجى بارتقاب شئ لا وثوق بحصوله يعنى حشم واشتمل جنبرى كى حصول

او معلوم بنسب فكيف يصح وقوع لعل في كلام الله عز وعلا فان هذا المعنى
مستحيل عليه تقدس وتعالى قلنا قد اضطرب كلامهم ههنا الى اقوال الاول ان
الواقع في كلامه تعالى معناه التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون افعلوا الترجوا
وعليه الشيخ ابو علي الفارسي وقطرب ومن تبعهما الثاني ان لعل ههنا للتحقيق اى
لتحقيق مضمون الجملة بعدها الثالث ان لعل للاستفهام فمعنى لعل زيدا قائم هل
هو كذلك هذه اجوبتهم والكل ليس بشئ اما الاول فمنقوض بقوله تعالى وما يدريك
لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل ههنا واما الثاني فلانه منقوض بقوله جل
ذكره لعله يتذكر او يخشى واما الثالث فلا معنى له اصلا فالحق ههنا ما ذهب
اليه سيبويه وهو ان الرجاء او الاشفاق يعتبر في جانب المخاطبين فلعل منه تعالى
منه على انهم حق ان يصوبوا بالطمع والاشفاق كاو فانه لذلك وفي كلامه تعالى
للابهام والتشكيك والى هذا اشار الله حيث قال وقوله عز وجل لعل الساعة
قريب لعلكم تفلحون ترج للعباد وكذلك قوله لعله يتذكر او يخشى اى اذهبا انتما على
رجائكما ذلك من فرعون فان غير القول بان لعل مخصوص بالممكن منقوض
بقوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات قلنا هذا الكلام محكي من فرعون
والملعون صور ذلك بصورة الممكن ادعاء منه على امكانه لغرضه الفاسد
وطلبه الكاسد هذا وعبارة المفصل ولعل لتوقع مرجو او مخوف وهذه بعينها
عبارة نحو المفتاح فالتوقع معناه ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله والمرجو
اشارة الى المحبوب والمخوف اشارة الى المكروه وحاصله بعينه ما ذكرناه ومحله
المختصر الترجي كما ذكره المص تقول شرع في التمثيل على الترتيب بعد الفراغ
من بيان معاني الحروف الستة ان زيدا منطلق مثال للاول وبلغني ان زيدا
ذاهب مثال للثاني وكان زيدا اسد مثال للثالث وما جاءني من زيد لكن عمرو

عمرو احافة مثال للرابع وليت الشباب يعود وشال لخامس ولعل زيدا
عائد مثال للسادس واجاز الفراء نصب الجزئين بليت لعوليت زيدا قائما
لانه بمعنى تمنيت كذا في المفصل والفرق بين ان وان ان المكسورة من قبيل وصف
الكل بوصف جزئه اذ المكسورة انما هي همزتها فوصفها بذلك اعتمادا على ظهور
المعنى مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد يصح السكوت عليه ولا يحتاج الى غيره
والمفتوحة لا يفيد حتى يكون قبلها فعل ليبلغني كما سبق انفا نحو بلغني ان زيدا ذاهب
او اسم كقولك حق ان زيدا منطلق فان المفتوحة هذه موضوعة ليكون بتأويل
مصدر حاصل من اضافة خبرها الى اسمها قال صاحب المفتاح وان الفتح للتحقيق
مع قلب مضمون الجملة الى المفرد وهو الحاصل من اضافة مصدر منتزع من معنى
خبر تلك الجملة الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا ذاهب بلغني ذهاب زيد ومعنى
حق ان زيدا منطلق انطلاق زيد حق فان مع ما بعدها بتأويل مفرد وهذا المفرد
فاعل في الاول مبتدا في الثاني خبر قوله حق قدم عليه لاستماع وقوعها في صدر
الكلام واليه اشار صاحب المفتاح في قسم النحو فقال ومن شان المفتوحة ان
لا تصدر بها فلا يقال ان زيدا منطلق حق بل تقدم الخبر خيفة ان يدخل على
المفتوحة المكسورة وهو التحقيق كما ذكره المص فتتوالى حرفان بمعنى واحد
مختلفان بظاهرهما محتملان اختلاف المعنى بخلاف ان زيدا منطلق مكسورتين
فان قيل فما تقول اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد فانه لا يتصور ههنا
اضافة الخبر الى الاسم اذ لا يتصور ههنا مصدر حاصل من هذه الاضافة قلنا
المصدر قسمان الاول وهو المشهور ما يذكر في المنصوبات ويتبادر الى الافهام
وهو الذي يعتبر اشتقاق المشتقات منه الثاني ما يجعل مصدرا بالحاق ياء
النسبة في آخر الاسم مقرونة بالتاء كالفروسية والعبارية والعبودية

ذهب
ويل

والقسم الاول خاص بالمشتق والثانی عام یجری فی کل اسم فمعوله بلغنی انک زید
معناه بلغنی زید یتک والیاء وهذه یاء النسبة فی الاصل الا انه یقال لها الیاء
المصدریة اذا اقترنت بالتاء وبفتح ای بهمزة ان بعد لولا وبعد لو فیقال
فی الاول لولا ان زیدا عالم لاهنته ویقال فی الثانی لو انک منطلق لانطلقت
اما وجوب الفتح فی الاول فلان لولا یجب ان یکون ما بعده مفردا اذ المفرد ملتزم
فیه بالاستعمال وهذا ثابت بالاتفاق لاخلاف فیه لاحد انما الخلاف فی ان
المفرد الواقع بعده ما هو فذهب سیبویه الی انه مبتدا خبره واجب الحذف
لدلالة الکلام علیه وسد الجواب مسده وعند الکوفیین هو فاعل فعل محذوف
وعلی کل تقدیر فما بعده یجب ان یکون مفردا فوجب فتح ان فیه فان قیل قد تقرر
ان لولا یدخل علی الجملة الاسمیة فوجب کسر ان قلنا قد نبهناک انفا علی ان
لولا وان کان یدخل علی الجملة الاسمیة الا ان مدخولها اسمیة محذوفة الجزء
وجوبا والجملة التی صدرت بالمفتوحة مفرد وهو جزء ها المذکور فلو کسرت کان
کلا جزئیها مذکورا وهو خلاف المفروض واما وجوب الفتح فی الثانی اعنی لو فلان
لو حرف شرط وهو یدخل علی الفعل البتة فان قولک لو انک منطلق لانطلقت
تقدیره لو ثبت انک منطلق ای لو ثبت انطلاقک فتکون الجملة المصدرة
بالمفتوحة فی موقع الفاعل للفعل المذکور فیجب الفتح والحاصل انه یجب الفتح فی مظان
المفرد وهی موقع الفاعل کقولک بلغنی ان زیدا ذاهب وموضع المبتداء کقولک
حق ان زیدا منطلق وقع فی نسخة المصنف بخطه الشریف قوله قال جار الله ولا
تصدر الی قوله فلا یقال ان زیدا قایم حق حاشیه قال جار الله ولا تصدر بالمفتوحة
الجملة کما تصدر باختها بل اذا وقعت فی موقع المبتداء التزم تقدیم الخبر علیها فلا
یقال ان زیدا قایم حق وبعد لو لانه مبتداء لو فاعل علی اختلاف المذهبین وبعد

وبعد لولا انه فاعل کما مر انفا ومن مظان المفرد موقع المفعول اذ المفعول لا
یکون الا مفردا والی هذا اشار بقوله وبعد علمت واخواتها ای ظننت وحسبت
ونحوهما فیقال علمت ان زیدا عالم وظننت بکرا ذاهب قال جار الله ویجب
الفتح فی باب ظننت نحو ظننت انک ذاهب علی حذف ثانی المفعولین والاصل
ظننت ذهابک حاصلا فان قیل قد اشتهر فیما بینهم ان الجملة المصدرة بان مفعولة
فی باب علمت قایمة مقام المفعولین حتی اذا قیل علمت ان زیدا قایم فمعناه
علمت زیدا قایما وانه لا حاجة له الی مفعول آخر وهذا الکلام یدل علی ان المفعول
الثانی غیر محذوف وهذا مناف لقوله والاصل ظننت ذهابک حاصلا فما وجه
التوفیق بین الکلامین بل ما وجه التوفیق بین هذا الکلام وبین ما نحن فیه
لانا ما فیه یدل دلالة قاطعة علی ان الجملة المصدرة بالمفتوحة بتأویل المفرد
البتة وهذا الکلام صریح فی ان المفتوحة مع جزئیها واقع موقع اسمین هما الجملة
الاسمیة فی افعال القلوب قلنا معنی هذا الکلام ان الجملة المصدرة بالمفتوحة
من حیث انها مشتملة علی المبتداء والخبر وعلی الانتساب صریحا دلت علی ما هو
المقصود من علمت زیدا قایما ومغنیة عن ذکر مفعول آخر فحذف لیتبادر
الذهن الیه من الجملة المذکورة کذا ذکره الشارح الفاضل ههنا ولیس شئ
لان جوابه هذا مبنی علی انه لا علم له بحقیقة الحال ولم یتصفح کتب القوم حتی
یطلع علی حقیقة هذا المقام وتحقیق ذلک موقوف علی امور الاول ان افعال
القلوب من دواخل المبتداء والخبر فهی ابدا یدخل علی الجملة الاسمیة لبیان ان حکم
هذه الجملة صادر عن ای شئ یعنی لتعیین الاعتقاد الذی حکم هذه الجملة صادر
عن ذلک الاعتقاد ای حکم المبتداء بحصول مضمون الخبر صادر عنه مثلا اذا قلت
علمت زیدا منطلقا فانت حکمت علی زید بثبوت الانطلاق له واعتقدت انطلاقه

وبينت ان حكمك هذا صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما انه صادر عن ظن
وعلى هذا الثاني ان القوم كلهم متفقون على ان مفعول هذه الافعال في الحقيقة هو
مصدر متنزع من الخبر مضاف الى المبتدا، فان كان الخبر مشتقا نحو علمت زيدا منطلقا
فمعناه علمت انطلاق زيد وان كان جامدا نحو علمت اخاك زيدا فمعناه علمت
زيدية اخيك فمضمون الخبر في هذا الباب ابدا مضاف الى المبتدا، وهو المفعول الثالث
انهم متفقون على انه يجوز ان يقوم مقام الضمير واسم الاشارة مقام مفعولي هذه الافعال
كما اذا قيل اظن زيدا قائما فتقول انا ايضا اظنه او اظن هذا واعترض الاندلسي على
هذا بان الضمير واسم الاشارة لو قام مقام المفعولين هنا لجاز وقوعه صلة وليس
كذلك فلبس القوم يجيبون عنه بان المفعولين في هذا الباب موجود معنى والصلة ليست
كذلك فجواز الوقوع هنا لا يقتضي جواز الوقوع هناك والغرض من هذا الكلام التنبيه
على ان المفعولين في هذا الباب في التحقيق مفعول واحد هو المصدر المتنزع من الخبر
المضاف الى المبتدا، اذا تقررت هذه المقدمات فاعلم انه اذا تصدرت الجملة الاسمية
بالمفتوحة في هذا الباب نحو علمت ان زيدا قائم ففيه خلاف بين الاخفش وسيبويه
فمذهب سيبويه ان هذه الجملة مفعول ولا حاجة له الى مفعول آخر لانه لما تقرر ان مفعول
هذا الباب مصدر مأخوذ من الخبر مضاف الى المبتدا، بلا حرف مصدري وانه كاف
في اتمام الامر فمع الحرف المصدري وهو المفتوحة تم الامر بالطريق الاولى لان هذا
الباب لا يطلب الا مسندا ومسندا اليه سواء كان منصوبين او لم يكن الا
احدهما منصوبا فمتى صادفهما حصل المقصود والحرف المصدري ساع في حصول
المقصود ومهيد له وتوطئة لسرعته فلا حذف في الكلام هنا اصلا ولا تقدير
ومذهب الاخفش ان المفتوحة مع جملتها مفعول اول والمفعول الثاني
محذوف وان التقدير في علمت ان زيدا قائم عنده علمت قيام زيد حاصلا ومذهبه

ومذهبه هذا مرجوح عند الجمهور اما اولا فلانه قد تبين بالبرهان لا حاجة الى
الحذف فاعتباره بدون الاحتياج اليه خارج عن قضية العقل واما ثانيا فلان
المفعول الثاني لو كان محذوفا فما مقدر الجواز اظهاره وقتا ما اذ ليس ههنا ما يسد
مسده حتى يكون واجب الحذف والاضمار واذ ليس فليس فان قيل انتفاء السد ممنوع
بل ههنا ما يسد مسده وهو الجملة المشتملة على الظرفين والاسناد فذكره اذن
لغو غير محتاج اليه قلنا هذا رجوع الى مذهب سيبويه واعتراف به والطبع السليم
قاض على هذا المعنى واذا تقررت هذه الامور فاعلم ان القول بان المفعول الثاني
في علمت ان زيدا منطلق محذوف مبني على مذهب الاخفش والكلام الذي اشار
ودل على انه غير محذوف مبني على مذهب سيبويه وهو الحق الذي لا عدول عنه واما
ما نحن فيه من ان الجملة المصدرة المفتوحة بتأويل المفرد فلا ينافي مذهب سيبويه
لان مذهبه كما عرفته هو عين هذا الكلام ولان مذهبه ليس انه هذه الجملة مع المفتوحة
جملة حقيقة واقعة موقع الجملة الاسمية التي هذه الافعال داخلة عليها حتى ينافي
ما نحن فيه بل حقيقة مذهبه ان مفعول هذا الباب في التحقيق مفعول واحد هو المصدر
المأخوذ من الخبر المضاف الى المبتدا، غاية الامر ان المفعولين قسمان الاول ما لا يكون
معه حرف مصدري نحو علمت زيدا منطلقا الثاني ما يكون معه حرف مصدري
نحو علمت ان زيدا قائم فكما ان القسم الاول مأول بالمصدر وكاف فكذلك القسم الثاني بل
هو اولى بما معنى هكذا اجيب بهم هذا المقام ولا يصغى الى ما تدهات الاقوام فانه
اللام اي لام الابتداء على خبرها اي خبر ان كسرت لان لام الابتداء ممتنع اجتماعها
مع المفتوحة لان وضع اللام هذه لتاكيد مضمون الجملة وتقريرها فينافي المفتوحة
بخلاف المكسورة فان هذه ايضا موضوعة لتاكيد مضمون الجملة وتقرير معناها كاللام
سواء سواء نحو والله يعلم انك لرسوله فان المكسورة في هذا المقام من متعلقات

خلت

افعال القلوب اذا جاء في خبرها اللام فان تجرد عنها فلا تعليق اذ قد تقرر
ان المنصوبين في افعال القلوب في تأويل المصدر فاذا امكن جعل ان حرفا
مصدريا معمولا لفعل القلب بان يفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر الهمزة
ووجه الضبط في هذا المقام انه يجب الفتح في مظان المفردات ويجب الكسر في مظان
الجمل فلنفصل مظان القسمين حتى يرتفع الشبهة عن البين فنقول من مظان
المفردات موقع الفاعل والمبتدا وما بعد لو ولولا وما بعد باب علمت وقد سبق
تفصيلها ومنها موقع المفعول في غير باب علمت نحو سمعت ان عمرا خارج اي سمعت
خروجه ومنها موقع المضاف اليه نحو فعلت هذا لكراهة انك قايم اي فعلته لكراهة
قيامه ومنها موقع المجرور بحرف الجر نحو عجبت من ان زيدا قايم اي عجبت من قيامه
ومنها ما بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قايم اذ قد تقرر ان ما هذه مصدرية
وانها لا تدخل الا على الفعل فتقديره اجلس ما ثبت ان زيدا قايم ومنها ما بعد حتى
العاطفة او الجارة نحو عرفت امورك حتى انك صالح اي حتى صلاحك وعجبت
من امورك حتى انك تفاخر ومنها ما بعد سد وسدا اي سد انه قايم ومنها ما بعد لا
جرم على رأي قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار ومنها زيد فاسق كما ان عمرا فاسق
ومنها قولهم حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قايم اي في حق وفي جهد رأيي انك
كذا ومن مظان الجمل ابتداء الكلام نحو ان زيدا قايم ومنها وسط الكلام اذا كان
ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقوله انه فاضل كلام مستأنف علة لما تقدمه
قال الله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ومنها ما بعد القول اذا قصد به
الحكاية لا الاعتقاد الشامل للنطق والعلم فان الهمزة تفتح اذن كما بعد العلم والنطق
وانما وجب الكسر فيما بعد القول لانه ابتداء الكلام المحكي ومنها ما بعد الموصول اذ الصلة
لا تكون الا جملة قال الله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولي القوة ومنها جواب القسم

القسم نحو تالله انك لفي ضلالك القديم لان جواب القسم لا يكون الا جملة ومنها
موقع الحال نحو لعيت زيدا وانه راكب قال الله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين
الا انهم ليأكلون الطعام اذ الحال انما هي الجملة نعم قد يقع الحال مصدرا لكن مصدرا
صريحا وهذا مأول بالمصدر ليس بصريح ومنها خبر المبتدا اذا كان المبتدا اسم عين
نحو زيد انه قايم وكان انه قايم واذا كان المبتدا حدثا جاز فتح الهمزة نحو مأولي
انك قايم ومنها ما بعد اما نقول اما في الدار فانك قايم واما بادي بدئ فاني احمد
الله ومنها ما اذا دخل ان على مبتدا في خبره لام الابتداء اذ قد تقرر ان لام الابتداء
لا تجامع الا المكسورة ومنها ما بعد حتى الابتدائية نحو قد قال القوم ذلك حتى ان
زيدا يقوله هذه هي المواضع الخاصة باحد القسمين وههنا قسم ثالث وهو الموضع
الصالح للامرين اي لاعتبار تقدير الجملة وتقدير المفرد ففي هذا القسم يجوز الامران
كسر ان وفتحها فمنه ما بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه فالكسر بتأويل فانه اكرمه والفتح
باعتبار ان المفتوحة مع ما في حيزها مبتدا محذوف تقديره فاكرامي له ثابت ومنه
ما بعد اذا المفاجأة نحو اذا انه عبد القفا فالكسر بتأويل اذا هو عبد القفا والفتح باعتبار
ان المفتوحة مع ما في حيزها مبتدا خبره محذوف تقديره فاذا عبودية قفاه
ثابتة ومنه ما اذا كان هناك هذا او ذلك او ذلكم وبعده واو وبعد الواو
ان قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين فقوله ذلكم خبر مبتدا محذوف
اي الامر ذلكم فالفتح بتأويل عطفه على الخبر اي الامر ذلكم وان الله موهن و
الكسر بتأويل عطف مجموع هذه الجملة المصدرة بالمكسورة على مجموع الجملة المتقدمة
المحذوف مبتدا هاهنا قولهم اول ما اقول اني احمد الله فالفتح بتأويل جعل هذه
الجملة المصدرة بالمفتوحة خبر المبتدا المذكور اي اول مقولي حمد الله والكسر بتأويل
جعل هذه الجملة المصدرة بالمكسورة محكية بعد القول واول مبتدا خبره محذوف

اى اول قولى انى احمد الله ثابت وسنه ما بعد حتى اذا كانت محتملة للابتدائية و
الجارة او العاطفة وقد سبق تفصيله وسنه ما بعد للاجرم بالفتح وجه ظاهر وهو انه
فاعل لاجرم والكسر باعتبار ان فيه قسما عارضا فى الاستعمالات ويدخلها الكافة
على جميعها اى على جميع هذه الحروف وانما لم يقل عليها للتأنيث عود الضمير الى الاقرب
وهو المفتوحة فيكفها اى يمنع ما هذه تلك الحروف عن عملها من الكف وهو المنع وههنا
مقامان الاول ان عمل هذه الحروف يبطل اذا اتصل بها ما الثانى ان عملها يبطل اذا خففت
سوى ليت ولعل وكلا المقامين مفتقر الى تفصيل لعموص مواقعها وعموم منافعها فنحن
نفصل ههنا تفصيلا ينشرح به الصدور وتتجيب بسببه العقول فنقول فى المقام الاول و
بالله التوفيق اعلم ان ما هذه اعنى الكافة اقسام ثلثة القسم الاول ما هو كافة عن عمل النصب
والرفع القسم الثانى ما هو كافة عن عمل الرفع فقط القسم الثالث ما هو كافة عن عمل الجر فقط
اما القسم الاول فهو ما التى تبطل هذه الحروف فانها اذا اتصلت بها جاز ههنا وجهان
الاهمال والاعمال اما الاهمال فتجعل ما هذه كافة مانعة لها عن عمل النصب والرفع واما الاعمال
فبجعلها زائدة وقيه كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله ولما كان الاهمال افصح والكلام
الفصيح ناطق به نحو انما الله اله واحد جزم به المصنف وبه ينبغى ان يعلم انه
اذا اهملت فهذه الحروف يدخل على الجملة الفعلية كما كانت تدخل على الجملة الاسمية اما
الاسمية فكالاية الكريمة واما الفعلية فكقوله تعالى انما يعمر مساجد الله انما ينهيكم الله
كما يشاقون الى الموت وهم ينظرون وهذا مذهب الكوفيين وعليه ابن درستويه
ان ما هذه نكرة اسم مبهم بمنزلة ضمير الشان فى التفخيم والابهام وهو اسم هذه الحروف
والجملة بعده خبرها ومفسرة لضمير الشان فقولنا انما الله اله معناه ان الشان ان الله اله واحد
واما القسم الثانى فهو ما الكافة اللاحقة بالافعال وهى ثلثة فقط بحكم الاستقراء
قل وطال وكثر واذا اتصلت ما هذه بهذه الافعال فهى لا تدخل الا على جملة فعلية

فعليه صرح بالفعل فيها نحو قلما يميل اللبيب الى الخنا وكثر ما يفعل زيد هذا الفعل
وطالما جال فى صدرى خان قيل فاذا كانت هذه الافعال مكفوفة عن عمل الرفع فكيف
حالها فى طلب الفاعل ونحن نعلم ان الفعل لابد له من فاعل قلنا هذه الافعال مكفوفة عن
طلب الفاعل بحسب الصورة واما بحسب المعنى فهى طالبة له فعوا عليها بحسب المعنى مصادر الافعل
الواقعة بعدها فعولنا قلما يميل اللبيب الى الخنا فى معناه قل ميلان اللبيب الى الخنا ولهذا
البصريون شرطوا ان يكون الواقع بعدها افعالا صريحة لئلا يلزم كونه هذه الافعال معللة
بحسب المعنى ايضا ولهذا قال سيبويه فى قول المدار صدوت فاطولت الصدود قلما
وصال على طول الصدود يدوم انما هذا ضرورة شعرية والا فالواجب ان يقع بعد
قلما فعل وعندى انه لا خفاء ههنا لان قوله وصال فاعل سقدر بفسره المذكور اى قلما
يدوم وصال وللنحاة فى هذه الافعال المذنبة بما مذهبان الاول ما ذكرناه آنفا
وهو ان ما هذه كافة كما ذكرنا الثانى ان ما هذه مصدرية وما بعدها مأول بمصدر
هو فاعل لهذه الافعال فحق ما على الاول ان يكتب موصولة وعلى الثانى ان يكتب
مفصولة وعندى ان هذا نزاع لفظى اذ المال واحد واما القسم الثالث فهو باعتبار
ما يتصل به ما هذه قسمان حروف وظروف فالحروف منها رب نحو ربما يود الذين
كفروا ومنها الكاف نحو كن كما كنت وعليه قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة و
منها الباء نحو بما رحمة من الله ويستحق والمحققون على ان ما الكافة فى الموضعين احدثت
معنى التعليل نحو واذكروه كما هداكم اى لهدايتكم وافعل ما فعل كذا اى افعل لفعله
ومنها من نحو مما فعل تفعل واما الظروف فمنها بعد نحو بعد ما فعلت كذا ومنها
بين نحو بينما نحن بالاراك معا اذا تى راكب على حمله وفيه قول اخر وهو ان ما
زائدة وبين مضافة الى الجملة وفيه قول اخر وهو ان ما زائدة وبين مضافة
الى اسم محذوف مضاف الى الجملة اى بين اوقات نحن بالاراك وهذه الاقوال

الثلثة هي مذاهبهم في بنيا بالالف نحو قوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيه فيهم سوقة ليس تنصف وهنا مباحث أخر لا يحتملها الكتاب واما المقام الثاني وهو ابطال العمل بالتخفيف فتفصيله ان المكسورة اذا خففت جاز هناك امران الالغاء نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون فيمن قراء بتخفيف الميم والاعمال نحو وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان الا ان تخفيفها مشروط باللام فرقا بينها وبين ان النافية واختلف في هذه اللام فقال ابو علي الفارسي واتباعه ان هذه ليست بلام الابتداء بل هي لام فارقة فقط وذهب اخرون الى انها لام الابتداء والمخففة المكسورة هذه تحوز دخولها على الفعل لكن بشرط ان يكون هذا الفعل من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر مثل كان وكاد وحسبت واخواتها قال الله تعالى وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليستفزونك الى غير ذلك واما المفتوحة اذا خففت فوجب ان يكون بعدها احد الحروف الاربعة وهي حرف النفي وقد وسوف والسين ليكون عوضا اخذ منها فتقول علمت ان لا يخرج زيد وان قد خرج زيد وان سوف يخرج وان سيخرج قال الله تعالى احسب ان لم يره احد وعلم ان سيكون منكم مرضى والسر في هذا الاشتراط الفرق بين المخففة والناصبة كما كان اللام في المكسورة المخففة فرقا بينها وبين ان النافية والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس توصيفهما بهذا الوصف تنبيه على عملهما وعلى العلة لعملهما وهو ظاهر وهذا الا عمال المبني على هذا التشبيه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يجوزون اعمالهما اصلا بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرأون ما هذا بشرا ولغة العليا لغة الحجاز قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وفي نحو المفتاح ما ولا للنفي في لغة الحجاز شبهوهما

شبهوهما بليس في النفي والدخول على الاسم والخبر من فعوا بهما الاسم ونصبوا بهما الخبر نحو ما زيد منطلقا فزيد مرفوع بانه اسم ما ومنطلقا منصوب بانه خبره ولغة بني تميم هكذا ما زيد منطلق ولا رجل افضل منك وما يدخل على المعرفة والنكرة ولا لا يدخل الا على النكرة وذلك لان ما ولا لما كانا بعملان بسبب المشابهة بليس فكما منهما اشبه به كان ادخل في الانصاف بوصف ليس وما اشبه بليس من لا لان ما المختص بنفي الحال كليس فكان عاملا في المعرفة والنكرة كليس بخلاف لا فانها مختصة بنفي الاستقبال فلقصور شابهته بليس صار مخصوصا بالنكرة قال صاحب المفتاح ولزيادة شبه ما بليس لكونه لنفي الحال كليس اعملوه في المنكر والمعرف ولم يعملوا الا في المنكر فان قيل فيكفي في التنبيه على نقصان مشابهة لا بليس اختصاصه باحد الامرين المعرفة والنكرة فلم خص بالثاني وترك تخصيصه بالاول قلنا اذ التوقف امر زائد على التنكر فعنوا باول المراتب اظهارا للضعف ولان فيه رعاية لما هو عليه في الاعم الاغلب وهو نفي الجنس واذا انتقضت النفي بالا او لكن او قدمت الخبر على الاسم بطل العمل نحو ما زيد الا قائم وما قائم زيد وجه بطلان العمل هنا اذ كلا منهما انما يعمل بسبب المشابهة بليس ووجه الشبه كونهما للنفي مثله لما صار منقوضا بالا زال الوجه الذي كان العمل مبنيا عليه واما ليس فانه فعل موضوع للنفي والا لا يقدر على ابطال فعليته واما في صورة تقديم الخبر فلان كلا منهما ضعيف فاذا تغير اللفظ عن السمت الاصلي الذي هو اصل المشبه به بقيا عن عملها فان قيل قد سبق في الحروف المشبهة بالفعل انها تعمل بسبب شبهها بالفعل في طلب المرفوع والمنصوب الا انهم التزموا تقديم المنصوب هنا اشعارا بالفرعية فجعلوا تغير السمت هناك اية على الفرعية فلم لم يفعلوا كذلك هنا بل جعلوا تغير السمت هنا علما لبطلان العمل قلنا لان المشابهة هناك كانت قوية من جهة انها كانت مشبهة بالفعل

لفظا ومعنى وحسنا لا ولا كذلك ما نحن فيه فليفهم واعلم انه يجوز ادخال الباء
في خبر ما نحو ما زيد بمنطلق لتوكيد النفي ولا يقال زيد بمنطلق كذا في المفصل وروى
الشيخ عبد القاهر عن سيبويه انه يجوز دخول الباء في خبر المبتدا فيجوز زيد بمنطلق
كذا في المفتاح وللاوجه اخر لما كان لا احد الحروف الثمانية وكان هو في باب نفي
الجنس وفي باب ليس لنفي الذات احدا وان كان عمله مختلفا لم يجعل الحروف الماضية
تسعة بل ثمانية اذ الكلام في الحروف والعدد باعتبارها لا في العمل ومن ههنا لا في
بابه لهذا المعنى وهو ان ينصب الاول ويرفع الثاني وذلك اذا كان الاسم مضافا
الى نكرة او مضارعا له اي للمضاف نحو لا غلام رجل كائنا عندنا في المضاف ولا خيرا
من زيد جالسا عندنا في المضارع وترك ههنا تغيير المضارع للمضاف وشبهه بعين ما شبهه
به المضارع بالمضاف في باب النداء تنبيها على ان المضارع بالمضاف ههنا هو ما فسره
هناك وقد بينا هناك على هذا المعنى هناك فلا تغفل وشرطه كون الاسم مضافا الى النكرة
اذ لو كان مضافا الى المعرفة لكان معرفة اذ المضاف الى المعرفة معرفة واذا كان معرفة
امتنع دخول لا هذه عليها لان حق منفيها ان يكون نكرة واما النكرة المفردة فمبنية
معها على الفتح نحو لا رجل في الدار اراد بالمفرد ههنا ما لا يكون مضافا ولا مضارعا له
بقرينة التقابل فتشمل التثنية والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين بصيغة الجمع ولا مسلمات
في الدار فحق العبارة اذن ان يقول واما النكرة المفردة فهي مبنية على ما ينصب به
فنحو لا رجلين مثنية بناؤه على الياء لان نصبه كان به ونحو مسلمين جمع بناؤه كذلك
على الياء لان نصبه كان به ونحو مسلمات جمع مبني على الكسرة لان نصبه كان بالكسرة وللنحاة
في لا مع اقوال ثلثة الاول وهو المشهور وعليه الجمهور ان آخره مكسورة بلا تنوين
كما ذكرناه الثاني انه مكسور مع التنوين وهذا التنوين تنوين المقابلة لا تنوين
التمكن كمعرفة الثالث وعليه المازني ومن تبعه ان آخره مفتوح بلا تنوين نحو لا رجل

لا رجل وفي كلام المص تنبيه بنيه على ان منفي لا في القسمين الاولين وهما المضاف
والمضارع له موجب ويقال له نفي الجنس لان مدخوله في لا رجل انما هو الجنس
ولا نفي له بحسب الصورة فسموه بمحافظة لجانب صورته وان كان المنفي في التحقيق
حكم الجنس فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو لا رجل فيها ولا امراة لانه جواب
عن سؤال هو ارجل في الدار ام امرأة ولا عمل للا ههنا اي في صورة التكرير بل
هو لغو في العمل يفيد معنى النفي فقط نحو لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فيه ستة
وجوه الاول فتحهما معا نحو لا رجل في الدار وهو ظاهر الثاني فتح الاول ونصب الثاني
مع التنوين اي لا حول ولا قوة فلا الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة ذكرت
لتاكيد النفي وليست بعاملة فقوله ولا قوة عطف على محل فلا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذ قد تقرر انه اذا عطف على اسم لا نكرة فلا يجوز فيها الا الاعراب
الثالث فتح الاول وهو ظاهر ورفع الثاني على ان لا زائدة وهو عطف على المحل
مثل لا اب وابن الرابع رفعهما على ان لا ملغاة عن العمل والاسمان مرفوعان
على الابتداء الخامس رفع الاول وفتح الثاني فلا الاولى لنفي الجنس الا انه لغو
في العمل والالغاء مشروط بالتكرير وهو حاصل ولا يلزم بعد الالغاء توافق
الاسمين في الاعراب ولا البناء نحو لا رجل ولا امراة وزعم الفاضل الشارح ان لا في
الاول بمعنى ليس وليس بشيء لان لا بمعنى ضعيف وكذا الكلام في الوجه السادس
على ما صوره فافهم واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعة وهي مكررة
اي لا اول المعرفة مع لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو ووجه الضبط في هذا المقام ان
بعد دخول لا ههنا اقسام ولكل قسم منها حكم خاص الاول ان يكون الواقع بعدها
نكرة واحدة فقط وهذه ايضا اقسام الاول ان يكون تلك النكرة مضافة الى
نكرة اخرى نحو لا غلام رجل كائن عندنا الثاني ان يكون تلك النكرة شبيهة بالمضاف

اى تعلق بهاشئ يكون هذا الشئ من تتمة معناه نحو لا خيرا من زيد عندنا ولا حافظا
للقرآن عندك ولا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين درهما لك الثالث ان يكون
تلك النكرة غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف ولا معرونة بتابع من عطف او وصف
نحو لا رجل في الدار الرابع ان يكون تلك النكرة معرونة بوصف وهذا ايضا قسمان
الاول ان يكون النعت واحدا نحو لا رجل ظريف الثاني ان يتعدد النعت نحو لا رجل
كريم ظريف الخامس ان يكون تلك النكرة معرونة بعطف والمعطوف نكرة نحو لا اب
وابن السادس ان يكون تلك النكرة معرونة بعطف والمعطوف معرفة نحو لا
غلام لك ولا العباس القسم الثاني من اصل الاقسام ان يكون الواقع بعدها نكرة
مكررة نحو لا رجل عندنا ولا امراة الثالث ان يقع بعدها معرفة الرابع ان يفصل بينها
ومن النكرة بشئ نحو لا فيها رجل ولا امراة هذا تفصيل الاقسام في هذا المقام فالقسم
الاول والثاني اعني النكرة المضافة الى نكرة اخرى والمضارع للمضاف حكمها واحد
وهو ان مدخول لا منصوب بلا تنوين اذ التنوين والاضافة
لا يجتمعان والثاني منصوب منون اى هو منصوب واعرابه النصب والتنوين وجوبا البتة
والمص اشار باعراب القسمين بقوله واما النكرة المفردة فمبنية معها على الفتح يعني ان
كلا من الاولين منصوب واشار لوجوب النصب والتنوين وجوبا بقوله لا خيرا من زيد
فالضابطة في هذا القسم انه اذا كان هناك ما يتعلق باسم لا تعلقا ناطقا يكون الثاني
من تتمة الاول فهو المضارع بالمضاف فيجب نصبه وتنوينه والتعلق لا ينحصر في الظرف
كما يشعر به ظاهر عبارة المص كما ذكرنا ولهذا اورد جار الله من امثلة هذا القسم
قولك لا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين درهما لك فان زيدا منصول ضاربا ودر
معمول عشرين اذ قد عرفت في بحث التمييز انه عامل في الدرهم فعشرين ينصب اسم لا
ودرهما تميز عنه وتمامه شبه نون الجمع وهذا بقبيل قولهم لاحقا وجهه لك اذ الثاني

اذ الثاني من تتمة الاول بحسب المعنى ومن هذا القبيل قولنا اللهم لا مانع لما اعطيت و
لا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت والنحاة في مثله مذهبان الاول وهو مذهب
الجمهور وهو المشهور وعليه سيبويه والجمهور بعده ان الظرف في مثله ليس بملغوا بل هو
ظرف مستقر خبر لا ولهذا قال الامام المرزوقي اعلى الله تعالى رتبته في قوله ومن يبغ بالا
عداء لا بد انه سيلقى بهم من مصرع الموت مصرعا ان من في قوله لا بد انه محذوف
والتقدير لا بد من انه فاذا قلت لا بد من كذا فانتصاب بد بلا وخبره من كذا ولم يتعلق
من بيد كما تعلق من بخير في لا خير امنه لك اذ لو كان كذلك لتوون بد ولم يخبر عنه البتة
هذا كلامه الثاني وعليه ابن مالك ومن تبعه ان مثل هذا مضارع معرب الا انه انتزع
تنوينه تخفيفا للمضارعة بالمضاف وهذه جهة دقيقة مقبولة واما قوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله فكل من الظرفين فيه متعلق بمدلول لا عاصم اى لا يعصم اليوم من
امر الله واما قوله جل طوله لا ترتيب عليكم اليوم ففيه وجوه كثيرة لعلنا نذكرها في
شرح لباب الاعراب من اراد الوقوف عليها فعليه بالمراجعة اليه واما القسم الثالث
وهو ان يكون تلك النكرة غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف نحو لا رجل في الدار
فحكمه انه مبني على الفتح كما صرح به المص بقوله فمبنية على الفتح وفي كلامه قصور وقد
عرفته واما القسم الرابع فاحد قسميه وهو النكرة المعرونة بوصف واحد فقط نحو
لا رجل ظريف حكمه ان الموصوف مبني وفي وصفه يجوز الامران من الاعراب والبناء
ويجوز في اعرابه وجهان النصب والرفع وفي نحو المفتاح واذا وصف المبني نحو
لا رجل ظريف جاز فتح الوصف كما ترى ونصبه ورفعه اما اذا فصلت نحو لا رجل
عندي ظريفا او ظريف بطل البناء وحكم الوصف الزائد والمعطوف حكم المفعول
وكذا حكم المكرر كنحو لا ماء ماء ولو قد جوز ترك التنوين هذه عبارته وهي جامعة لكثير
من الاحكام فافهم واما قسمه الآخر وهو ان يتعدد الوصف فحكمه ان الواصف الاول

يجوز فيه الاعراب والبناء واما الوصف الثاني فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب
واما الخامس فحكم ان المعطوف عليه البنية لا يجوز بناؤه وعليه قوله فلا اب
وابنا مثلهم وان وابنه وهذا احد الوجوه في لا حول ولا قوة بجعل الثانية مزيدة
وقد بينا ذلك عليه واما السادس فحكمه ان المعطوف لا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام
لك ولا جارية لك ولا اثر في كلام المص من هذه الاقسام واما القسم الثاني من
اصل الاقسام نحو لا رجل عندنا ولا امرأة فحكمه انه يجوز فيه تكرر لا ويجوز في مدخولها
الفتح والرفع واليه اشار المص بقوله جاز فيه الرفع نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما
الفتح فبالاعمال واما الرفع فبالالغاء والاهمال واما القسم الثالث وهو ان
يقع بعدها معرفة فحكمه انه يجب هناك رفع المعرفة والتكرير نحو لا زيد فيها ولا
عمرو واليه اشار بقوله واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعة وهي مكررة
واجاز المص ومن تبعه الرفع من غير تكرير في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدا
ر ونحو لا رجل عندك فقوله فلا يقع بعدها الا مرفوعة اشارة الى وجوب الرفع
وقوله وهي مكررة اشارة الى وجوب الرفع وقوله وهي مكررة اشارة الى وجوب
التكرير واما القسم الرابع وهو الفصل بين لا وبين النكرة نحو لا فيها رجل ولا
امرأة ولا اثر في كلام المص من هذا القسم ايضا هذا تفصيل الاقسام في هذا المقام
وتفصيل الاحكام لهذه الاقسام ثم ههنا لطائف يجب اصغاء ها واثباتها في
صحيفة الفؤاد الاولى ان لا هذه انما تنصب الاسم الاول وترفع الثاني فحمله على
ليس بجامع على ان بينهما شبها بان ووجه الشبه ان ان موضوعة للتحقيق
الذي معناه المبالغة في الاثبات ولا هذه موضوعة لنفي الجنس الذي معناه
المبالغة في النفي فهما اذن بهذا الاعتبار تتقاضان ومن قواعدهم انهم يحملون
النقيض على النقيض فحملا على ان وجعلا عاملا على نمط عمله وهذا ما قاله صاحب

صاحب المفتاح واما لا فهو لنفي الجنس وهو ملحق بان الحاق النقيض بالنقيض ثم
ان عمل لا مع هذه الشابهة ضعيف من وجهين الاول ان اصلها وهو ان عملها ليس
بالاصالة بل هو بسبب كونها شبيها بالفعل فلا اذن مشبهة بالشبه وفرع للفرع الثاني
وجه الشبه هو التناقض لا التضاد وبهذا التحقيق يظهر ههنا اسرار الاول السر
في انه لا يعمل في المعرفة اذ ليس ههنا نفي للجنس الثاني السر في انه لا يعمل اذا فصل بينه
وبين مدخوله شيء فوجوب الرفع والتكرير بخبر لانتقصان حصل له بسبب ضعفه
وتدارك له الشارع السر في جواز الغائها اذا كررت النكرة معها من غير فصل نحو لا
حول ولا قوة الا بالله وفي وجوب الغائها في المعرفة وفي صورة الفصل مع انه
لا يجوز الالغاء في ان اما الوجوب في المعرفة والفصل فظاهر لانها خارجة عن
وضعه الذي عليه مدار الشابهة بان في المعرفة ولضعفه حيث لا يقدر على العمل
في البعيد في صورة الفصل واما جواز الالغاء في صورة التكرير بلا فصل فلانه
لضعفه لا يقدر على العمل في اكثر من واحد كرجل ضعيف لا يقدر على القيام بمؤنة
زوجتين فصاعدا واما القوي فهو يقوم بالكل وان كانت اربعا فان قيل
فيجب الالغاء اذن فلم يجز العمل قلنا نعم الا ان تكرير النكرة له جهتان جهة كثرة
المعمول حيث جاز الواحد وجهة التكميل في نفي الجنس لان التكرير في النكرة تاكيد
لنفي الجنس ومبالغة في نفيه فالجهة الاولى تقتضي الالغاء والجهة الثانية تقتضي الاعمال
فلما اجتمعت ههنا الجهتان جوز ههنا الوجهان السر الرابع انه بنى النكرة المفردة
على الفتح نحو لا رجل في الدار اشعارا بقصور درجته عن درجة اصله الذي هو ان
كما ان التزام تقديم المنصوب على المرفوع في ان اشعار بحط رتبته عن اصله
الذي هو الفعل وقد عرفت ذلك في الحروف المشبهة بالفعل اذ الفرع لا بد وان يكون
معه ما يشعر بدنوه عنه جريا على قضية التناسب فاذا اعرب مدخول لا ففيه جرى على قضية

اث بهة واذا بنى فقيه اذان بحط رتبة النزع عن الاصل اذ البناء مبنى عن
انه لا عامل هنا حتى يعمل فيه ووجود لا كعدمه لضعفه وفرعية **السر** الخامس انه
بنى الوصف الاول لانه عالم يقدر على العمل في الاوقب وهو الموصوف كان عدم
قدرته على العمل في الابعد بالطريق الاولى **السر** السادس انه لم لا يجوز في المعطوف
النكرة الا الاعراب لان النكرة تنفيها في التحقيق نفي للجنس فعطف على لفظ سه خوله
اشعارا بقوة عمله في هذا المعطوف في الجملة واما اذا كان المعطوف معرفة فهو
بعيد عنه لفظا وصورة ومعنى اذ ليس في نفي المعرفة نفي للجنس فتأمل في هذه الاسرار
ان اشتهيت ان تفوز بالفوائد الابكار **اللطيفة الثانية** انك قد عرفت في
التحقيق المذكور انفا ان لا هذه انما يعمل عملا على طور عمل طرزه وطريقه لانه ينصب
الاسم الاول على انه اسم لا وترفع الثاني على انه خبر لا فتقول لا غلام سليم كما تقول
ان غلاما سليم فالمنصوب اسم والمرفوع خبر فتترك الاسمان على حالهما كما كانا في
باب ان اشعارا بانه كان وهذا مذهب اهل الحجاز فالخبر عندهم مذكورا ومحذوف وكلاهما
جايز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر ولهم في عدم اثباتهم له قولان الاول انهم لا يذكرونه
لفظا بل هو محذوف ومراد معنى الثاني انهم لا يثبتون له الخبر اصلا لا لفظا ولا معنى
فاذا قيل لا اهل ولا مال فمعناه لا اهل موجود ولا مال موجود على الاول ومعناه انتفى
الاهل والمال على الثاني فلا حاجة الى تقدير اصلا والى هذا اشار صاحب المفتاح بقوله
واما مرفوع الباب اعني الخبر فتميم على تركه البتة واهل الحجاز على تركه ان شئت وعندي
ان قولنا لا اله الا الله قاطع بالقول الاول ودافع الثاني اذ لو كان كذلك كان المعنى
انتفى كل آلهة الا الله فوجب نصب ما بعد الا اذن اذ قد تقرر في باب المستثنى ان ما بعد الا
في الموجب لا يكون الا منصوبا البتة واذا تقررت هذه الفوائد فاعلم ان اللغة العليا
لغة الحجاز ولهذه النكرة ترى المص تصدى لبيان الخبر في التمثيل حيث قال لا غلام رجل

رجل كما ين عندنا ولا خبر اصن زيد جالس عندنا فذكر الخبر صريحا نبهنا على ان بيان
الامر على مذهب الحجاز فان قيل فيكفي اذن ذكر الظرف فلاى نكتة اظهر العامل
في الظرف المستقر قلنا نعم الا انه صرح به وبرفعه دفعا لالتباسه بالصفة **اللطيفة**
الثالثة ان قوله فمبنية معها على الفتح يحتمل وجهين الاول ان النكرة ولا كلاهما
كلفظ واحد مبنى الثاني ان المبنى انما هو النكرة فقط فقوله معها على الاول ظرف
لغو عامله مبنية وعلى الثاني ظرف مستقر حال من الستر في مبنية وسبب بنائه
ما ذكرناه وسميناه سرارا بعا والمشهور ههنا على السنة القوم ان علة البناء تضمن
معنى من الاستغراقية لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف
لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح
بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان فلما اراد واالتنصيص على الاستغراق ضمنوا
النكرة معنى من فبنوها ولهذا قال صاحب الكشاف ان قراءة لا ريب فيه بالفتح بو ب
الاستغراق وبالرفع يحوزه هذا ما اشتهر بينهم ولقائل ان يقول لو كان تضمن الحرف
علة للبناء البتة لكان اى مبنيا لانه متضمن لمعنى ان فالسبب عندى ههنا هو الستر
الرابع وقد اطلعناك عليه فان قيل فلم يجوز ان لا رجل في الدار بالرفع بل رجلان
ولا يجوز لا رجل بل رجلان بالفتح وكل منهما نكرة واقعة في سياق النفي فلم كان الفتح
نصا في الاستغراق دون الرفع قلنا بينا ذلك في اللطيفة الاولى على ان لا هذه لكما
البالغة في النفي لانه نفي للجنس عن اصله وضعا كما ان مقابلها وهو ان لكمال الاثبات
وضعا بخلاف لا التي في نحو لا رجل بالرفع فانها ليست كذلك فكل منهما اذن نكرة في
سياق النفي ناطقة بعموم النفي والاول ممتاز عن الثاني بكونه موضوعا لكمال النفي وضعا
بخلاف الثاني فاختصاص لا ذه ب بهذه المزية هو الذي يوجب كونه نصا في الاستغراق
بخلاف لا التي في لا رجل بالرفع فليتأمل فيه دقة غفل عنها الجمهور والله اعلم بحقايق الامور

اللطيفة الرابعة انه قال فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع ثم قال واما المفرد
الموقة فلا يقع بعدها الا مرفوعة وهي مكررة فاوقع المخالفة من الاسلوبين وكل
ذلك تحكم نكتة وذلك انه اذا وقع بعدها موقة وجب هناك الرفع والتكرير فكل من
الامرين قيد ههنا بطريق الوجوب واما الرفع والتكرير فلا يحسن في الاول بل المسئلة
انه ان كرر النكرة بلا فصل جاز النصب والرفع هذا تحقيق هذا المقام بوصف الاختصار
ومن اراد الزيادة عليه فليراجع الى كتابنا شرح لباب الاعراب ففيه البسط والاطناب
والحروف العاملة في الفعل المضارع شروع في الحروف العاملة في الفعل بعد الفراغ
من بيان الحروف العاملة في الاسم تسعة اربعة منها تنصبه وخمسة منها تجزمه
اما الناصبة فقدم الناصبة على الجازمة اذ هي اربعة والاربعة مقدمة على الخمسة و
لان العامل عندهم مؤثرات والتاثير في الناصبة اكثر واقوى اذ الجزم حقيقته هو
السكون الحقيقي الذي لا حاجة الى العوامل الا يرى الى ان الاسماء المعددة لما خلت
عن العوامل بقيت ساكنة الاعجاز فليتامل فهي ان المصدرية ان تفتح الهمزة و
تخفيف النون فسمان تخفيف ان المشددة ومعناه التحقيق وقد سبق ومصدرية
ناصبة للمضارع تحعل ما بعدها في تاويل المصدرية وهي التي نحن فيها فقوله المصدرية
احتراز عن القسم الاول وفي المفصل وان هذه مع فعلها ماضيا او مضارعا بمنزلة ان
مع ما في حيزها اي كلاهما يشتركان في ان الجملة بعدهما في تاويل المفرد فان قيل الحكم بان
ان هذه ناصبة منقوض بقوله تعالى ان يتم الرضاعة بالرفع فيمن رفع ومن هذا القبيل
قول من قال ان تقرآن علي اسماء ويحكما • منى السلام وان لا تشعرا احدا • قلنا هذا
اطلاق آخر فقد تشبه ان بما من جهة ان كلا منهما حرف مصدري تحعل ما بعده بتاويل
المصدر فيرفع ما بعد ان كما يرفع ما بعد ما ذكره جار الله في الكشاف والمفصل ومثله
في نحو المفتاح وقد يمكن فينصب ما بعد ما كما ينصب ما بعد ان كقول من قال لا يظلمون الناس

الناس كما يظلموا اي فما هذه ناصبة تشبيها لها بان والكاف للتشبيه وان هذه اذا
دخل على المضارع جعله نصا في الاستقبال ولهذا ترى القوم سموها حرف الاستقبال
ولن لتاكيد النفي في المستقبل بقوله لا افعل كذا فاذا اردت تاكيده بقول لن افعل
ففي كلام المص تنبيه على انه ليس للتابيد يعني انه تاكيد لا تابيد اذ لو كان تابيد لما صح
ان يكون تاقيتا وقد صح قال الله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وكي للتعليل
هو عند البصرية هو حرف ناصب للمضارع بنفسه كان من غير اضمار وليس هو حرفا جارا
بعد اللام لقوله تعالى كيلا تاسوا اذ لو كان جارا لما دخله الجار فهو حرف ناصب كان
اذا دخلها اللام وليس فيه معنى التعليل بل التعليل مستفاد من اللام واذا جاء بعد
ان فهو حرف جر البتة بمعنى اللام التعليلية وفي المفصل وانتصاب الفعل بعد كي اما ان تكون
بانفسها او باضمار ان واذا ادخلت اللام فقلت لكي تفعل فهي العاملة كانك قلت
لان تفعل يقول احب ان يقوم مثال الاول اي احب قيامك ولن تفعل مثال الثاني
وجئت كي تعطيني مثال للثالث والرابع اذن وهو جواب وجزاء اي هو جواب
باعتبار وجزاء باعتبار كقولك اذن اكرمك بالنصب جوابا لمن قال انا اتيك
فكلامك هذا جواب لكلامه واكرامك هذا جزاء لاتيانه فقوله جواب وجزاء هذه عبارة
سيبويه في كتابه فحملة جمهور النحاة على ان كونه جوابا وجزاء هو معناه الكلي المطرد في
جميع المواقع لا ينفك عن ذلك ومنعه الشيخ ابو علي الفارسي وقال مراده ان اكثري
لا كلي اذ هو منقوض بقولهم اذن اظنك صادقا في جواب من قال انا احبك اذ لا معنى
للجزاء ههنا واما قوله جواب فحملة النحاة على انه جواب لان اولو ظاهرتين او مقدرتين
فالاول كقوله لمن عادني عند العدى بمثلها • وامكنني منها اذن لا اقبلها • وكقول الحماسي
لو كنت من مازن لم تسبح ابلي • هو اللقيطة من ذهل بن شيبان • اذن لقام
نصري معشر خشن • عند الحفيظة اذ ذو لوثة لانا • فان قوله اذن لقام بدل من لم تسبح

وبل الجواب جواب واشباهه نحو ان يقال انيك فتقول اذن اكرمك اى ان اتيتنى اذن
اكرمك قال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق
ولعلا بعضهم على بعض فحيث جاءت بعدها اللام فلو مقدرة قبلها ان لم يكن ظاهرة
كذا قاله الفراء وانما ينصب المضارع اذا كان الفعل بعدها مفرغا لها اى متعلقا بها
ومخصوصا بها فارغا عن غيرها فقوله مفرغا لها اى جعل الفعل خالصا لها فارغا عن غيرها و
حاصل معناه ان لا يعتمد يعتمد على شئ قبلها واليه اشار بقوله اى غير معتمد على شئ قبلها
فان اعتمد بطل العمل المراد بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تتمة ما قبلها وذلك فى ثلثة
مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبر المبتدإ قبلها واليه اشار بقوله كقولك انا اذن
اكرمك وسئله اى اذن اكرمك فقوله اكرمك فى الاول خبر انا وفى الثانى خبر اتى
الثانى ان يكون ما بعدها جزاء لشرط مذكور والجزاء فى الثانى لغواى عمله باطل وهو
معزول عن عمله الثالث ان يكون ما بعدها جوابا للقسم المذكور قبلها نحو والله اذن لا
اخرجن فاذن ههنا ايضا لغو لا عمل له قال كثير لئن عادى عبد العزيز بمثلها و
لتكتنى منها اذن لا اقبلها والمص ترك هذا القسم وكان حق البيان ذكره لان
ظاهر كلامه مشعر بالنصب فيما سوى المذكورات ههنا وليس كذلك وكذا اذا اريد
به اى بالفعل المذكور بعد اذن الحال نحو اذن اظنك كاذبا لمن حدثك بحديث
فلا يجوز النصب ههنا فى اظنك اذا المراد به الحال وشرط عمل اذن الاستقبال ووجه
الضبط فى هذا المقام ما ذكر فى نحو المفتاح وهو ان لاذن ثلثة اوجه وجه ينصب
فيه البتة ووجه لا ينصب البتة ووجه ينصب ولا ينصب اما الاول فموضعه موضع يكون
جوابا سنانا خاليا عن استقبال غير معتمد على مبتداء قبله ولا على شرط ولا على
قسم كنحو اذن ايد خل الجنة فى جواب من يقول اسلمت واما الثانى فموضع موضع
يكون الفعل بعد اذن للحال ومعتمد على احد الثلثة المذكورة كنحو انا اذن اراعيك

اراعيك وان تكرمنى اذن ارضى عنك ووالله اذن لا ازرى واما الثالث
فموضعه ان يقع اذن بين واو العطف او فائه وبين الفعل قال الله تعالى واذن
لا يلبثون خلفك الا قليلا وقال فاذن لا يؤتون الناس نقيرا فان
قيل فى موضع النصب باعراب المنصوب هناك قلنا هو مؤول بالمصدر
ومبتداء وخبره محذوف وجوبا تقديره فى اذن مدخل الجنة دخول الجنة حاصل
او واجب ولا يجوز اظهار هذا الخبر اصلا لان المذهب ان ان مقدرة بعد اذن
وان اذن انما ينصب الفعل بسبب اضمار ان بعده ومن ههنا ذهب بعضهم الى
ان اذن اصله اذ ان فلما كان صلوح هذا للابتدائية بسبب ان وكان ان واجب
الاضمار ههنا البتة كان معنى الابتدائية ههنا فى غاية الخفاء فامتنع كذلك
ظهور الخبر تبعا لامتناع الظهور فى المبتداء ليكون المبتداء والخبر على نمط واحد
هذا والتحقيق الرضى المرضى ان اذن اصله اذ كان كذا فحذفت المضاف اليه وهو الجملة
بعده وعوض منها التنوين اعنى نون اذن اذ قصد جعله صالحا للازمنة الثلثة
بعد ما كان مختصا بالماضى فمعنى اذن اكرمك بعد قوله انا اتيك اذ تأتنى اكرمك
الا انه حذف المضاف اليه لدلالة الفعل السابق عليه وقس عليه غيره وانما عوض التنو
عن المضاف اليه لان اذ فى الاصل لازم الاضافة بحسب الوضع فاذن مثل كل وبعض
الا ان كلا منهما معرب واذ مبنى ويؤيد هذا التحقيق ما ذكر فى نحو المفتاح من ان بعض
الكوفيين يقولون ان اذن اسم منون فاذن على هذا التحقيق يجوز استعماله فى
الماضى وفى الحال وفى الاستقبال بلا تفاوت والسر فى بطلان العمل عند الاعتماد
وانه لو عمل لكان الشئ الواحد معمولا لعاملين مختلفين فان قيل فليجعل من باب
التنازع وليعمل به ما يعمل بالتنازع فى بابه فلاى سر جزموا ببطلان العمل حتى قال
فان اعتمد بطل العمل قلنا التنازع انما يتصور فى صورة التساوى اذ التنازع هو

التعارض وشرطه المساواة ولا مساواة هنا لان اذن ليس بمجلوق على العمل بخلاف
المبتداء والشرط والقسم فانها لا ينفك عن الخبر والجزاء والجواب خلقة وان المصدر
المذكورة من بينها اى من بين الحروف الناصبة المذكورة يدخل على الماضى ويضمر معطوف
عليه فحذاى وان من بينها متفرد بمجموع هذين الوصفين الدخول والاضمار والمراد
بالاختصاص ان كلا من غيرها ليس كذلك فلا ينافى دخول واحد آخر غيره بعد سنة احرف
وهى حتى فان المضارع بعد حتى منصوب باضمار ان لان حتى حرف جر لا يدخل من اسم
ظاهر او مقدر قال المحقق الرضى ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كى او ما او لو ولا
يصح تقدير كى لانها لا تستعمل الا فى مقام السببية ولا يصح تقدير ما ولو لانهما لا ينصبان
فلم يبق الا ان التى هى ام الباب بهذا الكلام فظاهره منقوض بقوله تعالى سواء عليهم
أأنذرتهم وقوله يوم يجمع الله الرسل فان هنا جعلا للفعل اسما بدون الامور المذكورة
ولام الجحود وهى لام زائدة لتاكيد النفى بعد كان قال الله تعالى وما كان الله ليعذبهم
وقال لم يكن الله ليغفر لهم قالوا وكان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت
لهذه الخطة اى مناسب لها وهى يليق بك بمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا
لفعله ولا يليق فى ذلك ولام كى وهى لام تعليلية بمعنى كى وبهذا الاعتبار سميت
لام كى وبهذه اللام حرف جر فاذا دخل على الفعل وجب اضمار ان بعدها ليكون
مأولا بالاسم واو بمعنى الى او الا للغاية هنا فى مثل لالزمنك او تعطينى حقى
عبارات الاول ان او بمعنى الا وعليه سيبويه واتباعه الثانية ان او هنا
بمعنى الى الثالثة ان او بمعنى الى ان والكل صحيح والتخريج مختلف والمال واحد فان
فسر او بالا فالمضارع بعد الا محذوف تقديره لالزمنك الا وقت اعطائك حقى
فاو بمعنى الا والوقت بعده مقدر وان بعده مضمر والاستثناء مفرغ اى لالزمنك
فى جميع الاوقات الا وقت اعطائى حقى وان فسر او بمعنى الى فان مضمر بعده

بعده لالزمنك الى ان تعطينى حقى والوقت ههنا ايضا مقدر اى لالزمنك
الى وقت اعطاء حقى اذ الالزام ممتد فى جميع الاوقات الى وقت الاعطاء فاذا
انتهى الى هذا الوقت انقطع ومن قال او ههنا بمعنى الى ان لا تقول ان ان مضمر
بعدها حتى يعترض عليه بانه يلزم ان يكون التقدير فى المثال المذكور لالزمنك الى ان
ان تعطينى حقى كما زعمه الفاضل الشارح بل يقول ان او ناصب للمضارع وليس قال
ذلك فى هذه العبارة يضمر بعدها ومقصوده ابراز الاضمار واظهار الاعتبار اى
اعتبار ان بعده حتى يظهر حديث الاضمار والا فاو كلمة واحدة والى ان كلمتان
ولن يكون الكلمة الواحدة بمعنى كلمتين الا ان يعتبر هناك سبق التحرف والعطف
الواو فى قولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن تارة يسمى واو الجمع وتارة يسمى واو
الصرف والاسم الاول تنبيه على ان النهى مورده الجمع والمعية وان الانفراد غير منهى
والاسم الثانى تنبيه على ان هذه الواو مصروفة عن اصلها الذى هو العطف ووجه التنبيه هو
ان المضارع بعد الواو وهذه منصوب فهى اذن واو الحال وما بعده مأول بالمصدر وهذا
المصدر مبتدا او خبره محذوف وجوبا تقديره لا تاكل السمك وتشرب اللبن ثابت
او حاصل اى لا تاكل السمك فى هذه الحالة او الواو وهذه بمعنى مع اى لا تاكل السمك
وشرب اللبن كنحو ما صنعت واباك اى لا تاكل السمك مع شرب اللبن والمشهور ان
الواو وهذه عاطفة عطفا للمصدر على مصدر مأخوذ من الفعل قبله اى لا يمكن منك
اكل السمك وشرب اللبن وليس شئ اذ قد ذكرنا ان مصب النهى هو الجمع وان الانفراد
غير منهى وهذا التقدير لا يفيد هذا المعنى نحو سرت حتى ادخلها اى حتى ان ادخلها فان
مضمر بعد حتى والمضارع منصوب بهذا المضمر وقال الشيخ عبد القاهر ههنا مضاف
مقدر اى سرت حتى وقت ان ادخلها نحو اتيك حقوق النجم اى وقت حقوق اى
عروبه وجئتك لتكرمنى مثال اللام كى ولالزمنك او تعطينى حقى مثال لاو بمعنى

الى او الا لا تاكل السمك وتشرب اللبن مثال لواو الصرف وترك المص
مثال لام الجحود لوضوحه لشهرته وفي نحو المفتاح اول نواصب المضارع ان وهو
يفيد معنى المصدر وتخصص المضارع بالاستقبال وانه في الاستعمال يظهر تارة و
يضمر اخرى اما واجبا وذلك بعد لام الجحود وفاء جواب الامر والنهي والتمني
والنفي والاستفهام والعرض وواو الجمع واو بمعنى الا او الى وحتى واما جايزا قياسا
وذلك بعد لام العرض كنحو ائتك لتكرمني اذا لم يكن هناك لا فان كان وجب
الاظهار كنحو لئلا تكرمني او غير قياسي وذلك فيما عداه واما حذفه كنحو قولهم لسمع
بالمعيدي خير من ان يراه فغير ممتنع هذا كلامه وبهذا يظهر ان الاضمار فيما سوى لام
واجب والمص خلط ولم يبينه والسادس من الاحرف الستة الفاء الواقع في
جواب الاشياء الستة وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وجه
الضبط بهنا ان المضارع لا ينصب بعد الفاء الا بشرطين الاول السببية اي
يجب ان يكون ما قبل الفاء سببا لما بعدها الثاني ان يكون قبلها احد الاشياء الستة
المذكورة وكان على المص ان يذكر التخصيص ايضا لانه من جملة الاشياء المذكورة
قال الله تعالى لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الناس رسولا
فنتبع اياتك وان يذكر الترجي ايضا قال الله تعالى لعله تزكى او يذكر فتنفعه الذكرى
فمن نصبه بلكان عليه ان يذكر والسببية ايضا اذ هو شرط كما ذكرنا الا انه لم يذكره بهنا
لانه اشار اليه في آخر هذه المباحث بقوله وعلامة صحة الجواب بانا ان يكون المعنى
ان فعلت فعلت كما تتوقعه بهنا نحو زرني فاكرمك مثال للامر معناه ان زرتني اكرمك
كما صرح به بقوله ان فعلت فعلت ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي مثال للنهي اي لا
تطغوا فيه ان طغيتم فيه غضبت عليكم وما تأتينا فتحدثنا مثال للنفي والمعنى ان
اتيتنا حدثتنا اي انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان قال المحقق الرضي وهذا

وهذا هو القياس في النفي وذلك مبني على ضابطة وهي ان فاء الجزاء في النفي فيما
ان يحل الفعل السابق عليه اعني ما دخله النفي مثبتا ويدخل على هذا المثبت كلمة
الشرط وهي ان ويحل الفاء مع ما بعده جزاء لهذا المثبت المقدر بكلمة الشرط
كما يقال في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل
هذا الكلام وبهذا يظهر السر في وجوب الاضمار اعني اضمار ان بعد الفاء في هذه
الاشياء اذ لو لم يعتبر نصب الفعل بان في نحو زرني فاكرمك مثلا ورفع الفعل
فليس في الكلام ما يدل على السببية ويظهر ايضا ان المضارع المنصوب مؤول باسم
مرفوع على انه مبتدأ وخبره محذوف وان المجموع جزاء الشرط يدل عليه الفعل السابق
كالامر والنهي ومدخول النفي والاستفهام الى الآخر فقوله وما تأتينا فتحدثنا يحتمل
وجوها الاول ان يكون تحدثنا منصوبا باضمار ان الثاني ان يكون مرفوعا فلا
ينصب فهو محتمل لمعنيين الاول ما ذكرناه انفا الثاني ان يكون النفي راجعا الى
الحديث على انه من قبيل نفي القيد اي انتفى اتيان معقب بالحديث اي حصل الاتيان
ولم يحصل الحديث فان قيل فلا يجوز النصب اذن اذ قد تقرر ان النصب بشروط
بشرطين السببية والجوابية ولا سببية بهنا فكيف يجوز نصبه قلنا نعم الا انه
جوز النصب بهنا تشبيها لهذه الصورة بما فيه السببية اي شبه الفاء بهذه بفاء
الجزاء الان كلا منهما فاء داخل على مضارع كائن بعد نفي وعليه قوله تعالى فيكون
وان رفع فهو يحتمل العطف على تأتينا فيكون شريكا معه في النفي فيكون كل منهما
منفيا اي لا اتيان ولا حديث ويحتمل الاستيناف فيكون تحدثنا مثبتا لا
منفيا اي فانت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك واين بيتك فازورك مثال
للاستفهام اي ان عرفتني بيتك ازرك ليت لي مالا فانفقه مثال للتمني
اي ان كان لي مال فانا انفق حاصل قوله مالا بالنصب اسم ليت والظرف خبره

اى ليت مالاحاصل لى والاتنزل فتصيب خيرا مثال للغرض اى ان تنزل
فالاصابة حاصله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت
هذه ضابطة شريفة وقاعدة نافعة فى هذا الباب جدا وتحتها فوائد كثيرة منها
الارشاد الى السببية المعتبرة فى هذا الباب لان كون الشرط سببا وكون الجزاء
سببا امر واضح يعرفه الكل فالتصوير بهذه الصورة تنبيه بينه على وجوب
السببية التى هى الشرط ههنا ومنها التنبيه على ان ذكر الجواب ههنا حيث قال
السادس الفاء الواقع فى جواب الاشياء الستة على الحقيقة يعنى ان معنى الكلام
ههنا هذا وعلى الشرط والجزاء لان ذكر الجواب ههنا مجاز ولان كلام النحاة تجوز
مبنى على المعنى وان التقدير فى زرنى فاكرمك مثلا ليكن منك زيارة فاكرام
مضى كما توهمه بعض القاصرين ومنها الاشارة الحقيقة الى اعراب المنصوب
المصدر بالفاء يعنى انه مأول بمصدر وهو فى موقع الرفع على انه مبتداء وخبره محذوف
وان الفاء وما الجزاء جزاء الشرط دل عليه الفعل السابق وان الجزاء جملة اسمية وان
الفاء داخلة عليها كما مرت الاشارة الى هذه المعانى فان قيل فقوله ان فعلت
فعلت لا ينطبق على هذه الاشارة دلالة على ان الشرط والجزاء كلاهما ماض
ولا ينطبق على كثير من صور هذا الباب ايضا كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا
اذ المعنى ان قضى ما توا بل لا ينطبق على ما ذكره المصنف ايضا من المثال ما تأتينا
فتحدثنا اذ المعنى ان اتيتنا حدثتنا قلنا مراده بقوله ان فعلت فعلت
التنبيه على معنى الشرط والجزاء على وجه يقتضيه المعنى ويناسبه المقام لان هذه
الصورة بعينها معتبرة فليفهم ومنها الاشارة الى ان الشرط فى امثلة النفى
هو النفى فقط كالاتيان مثلا فى ما تأتينا فتحدثنا وكالطغيان فى لا تطغوا
ونحو ذلك لا النفى فقط ولا النفى مع النفى كما توهمه بعض الفضلاء المشهورين

دين فانه غلط لا يقول به من شم رائحة من النحو والجازمة اى والحروف
الجازمة للمضارع لم و لما وكلاهما تنفى الماضى اى كل منهما يدخل على
المضارع وتقلب معناه الى المضى ثم بينهما واصله اى اصل لم عند الخواص
لا جعلنا الالف مبهما وفى لما توقع يعنى ان كلا منهما تنفى الماضى الا ان
لما يمتاز من لم بان فيه ضربا من التوقع والانتظار دون لم وفى المفصل
وكل منهما تقلب معنى المضارع الى الماضى ونفيه الا ان بينهما فرقا وهو ان لم
ينفى نفى فعل ولما ينفى نفى قد فعل ولهذا لم ضمت اليها ما فزادت فى معناها
اى تضمنت معنى التوقع والانتظار واستطال زمان فعلها فقولك ندم
ولم ينفعه الندم معناه لم ينفعه عقيب ندمه وقولك ولما ينفعه الندم معناه
لم ينفعه الى وقته وفى نحو المفتاح وسكت عليه عند الدلالة دون لم فيقال
خرجت ولما ولام الامر هو ايضا يجزم المضارع لانه شبيه بلا فى انه لام
للمضارع وناقل معناه من اى شئ فان ينقل معنى المضارع من كونه مجزوما
به الى كونه مشكوكا فيه ولام الامر منقلة من الاخبار الى الانشاء نحو لينفق
وفى المفصل ولام الامر مكسورة وتجوز تسكينها عند واو العطف وثائه
كقوله تعالى فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى وقد جاء حذفها فى ضرورة الشعر كقوله
محمد نفديك نفسك كل نفس ولا فى النهى نحو لا يفعل فانه ايضا يجزم المضارع
تشبيها له بلام الامر والنهى ضدان وحمل النقيض على النقيض باب واسع
عندهم وان فى الشرط والجزاء المباحث المهمة المتعلقة بالشرط والجزاء خمسة
الاول ما يتعلق بهما باعتبار العامل فيهما الثانى ما يتعلق بهما باعتبار النسبة
بينهما الثالث ما يتعلق بهما باعتبار جواز تقدم الجواب وامتناعه الرابع ما
يتعلق بهما باعتبار تصدير الشرط بالواو الخامس ما يتعلق بهما باعتبار الجزم

والعامل فيها اما **الاول** فقد اختلفت كلمتهم في ذلك الى اقوال الاول
وعليه السيرافي ومن تبعه ان العامل فيها كلمة الشرط اذ هي تقتضي الفعلين
اقتضاء واحدا او يربط احدى الجملتين بالاخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة
فهي كالابتداء العامل في الجزءين وكظننت وان واخواتها حيث عملت في الجزءين
لاقتضائها معا الثاني وعليه الخليل والمبرد ومن تبعهما ان كلمة الشرط عاملة
في الشرط وكلمة معا تعملان في الجزاء لارتباطهما لان حروف الشرط ضعيفة
في العمل فلا يقدر على العمل في شيئين الثالث وعليه الاخفش ومن تبعه ان كلمة
الشرط تعمل في الشرط واما الشرط عامل في الجزاء وهذا مذهب الكوفيين ان الشرط
مجزوم بالاداة وان الجزاء مجزوم على الجوار والقول المختار من هذه الاقوال
هو الاول والباقي ضعيف ووجه ضعفه ظاهر **واما المبحث الثاني** من المباحث
المهمة ههنا فهو ايضا مختلف فيه بينهم وفيه قولان الاول ان الشرط يجب
ان يكون سببا للجزاء ويجب ان يكون الجزاء مسببا عنه وان النسبة بينهما هي
السببية والمسببية وعليه الجمهور ولهذا قال ابن الحاجب وكلم المجازاة يدخل
على الفعلين لسببية الاول ولمسببية الثاني ولما كان هذا القول منقوضا
بصور كثيرة اشتغل الجمهور بتأويلها منها قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
فان كون النعمة حاصلة معنا ليس سببا لكونه من الله عز وجل ومنها قوله جل
طوله ومن كفر فان الله غني عن العالمين فان كفر الكافر ليس سببا لغناه
عز وجل وكذا قوله ومن كفر فان الله شديد العقاب الى غير ذلك فان التنزيل
مشحون به ومنها قوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك فان الاول ليس
سببا للثاني لتقدمه عليه ومنها قوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا ومنها قوله جل طوله قل ان الموت الذين تفرون منه فانه ملاقيكم ثم الى عالم

اذ الفرار ليس سببا للملاقاة وهو ظاهر ومنها قولهم ان اكرمتني الآن فقد
اكرمتك امس الى غير ذلك مما لا تحصى كثرة القول الثاني في ان الشرط يجب ان يكون
ملزوما وان الجزاء يجب ان يكون لازما وهذا القول هو اختيار بعض المتأخرين
فانه لما رأى القول الاول منقوضا بصور كثيرة وكان اللزوم متحققا في الكل
من غير ريبة اعرض عنه واختار هذا القول فان قيل فما تأويل الاولين المتأولين
بوجوب السببية في هذه الصورة المذكورة قلنا التأويل عندهم في الاول الشرط
سبب للاعلام بالجزاء فان الشرط وان كان يجب ان يكون سببا الا انه لا يجب
ان يكون سببا لمضمون الجزاء بل قد يكون سببا للاعلام بمضمونه وكذا الثاني
وتأويل الثالث ان الجزاء محذوف اي وان يكذبوك فلا تحزن فقد كذبت رسل
من قبلك كما اذكروه وعندي ان الامر لا يتم بذلك بالم يتغير فيه الاعلام ههنا
ايضا كالاول بل حديث الاعلام هو المفرق الكلي فليتأمل **المبحث الثالث**
من المباحث المهمة ههنا انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب معنى نحو اكرمك
ان تكرمني ففيه خلاف بين البصرية والكوفية فمذهب البصرية ان هذا المقدم ليس
بجواب للشرط لفظا لان الشرط له صدر الكلام بل الجواب محذوف والمذكور دال
على الجزاء كالعوض منه بمنزلة استجارك في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
في انه يغني عنه ولا يقدر معه جواب آخر كالفعل المذكور في وان احد حيث جعل
المذكور عوضا عن المقدر بحيث اذا ذكر احدهما لا يذكر الآخر اصلا والى هذا اشار
جار الله فعال والشرط كالاستفهام في ان سنا ما في حيز لا يتقدمه ونحو قولك
انيك ان تأتيني وقد سألك لو اعطيتني ليس ما تقدم فيه جزاء سدادا ولكنا المذكور
سد مسد الكلام وارد على سبيل الاخبار والجزاء محذوف في نحو المفتاح ومن شأنه
ان ان يلي الفعل لا محالة ظاهرا او تقديرا وان لا يتقدم عليه شيء مما في حيزه ولهذا

قالوا فان اتيت بان ثانيهما ان الجزاء محذوف وانت قبله كلام وارد على سبيل
وترك الجزم تنبيه على ذلك ومذهب الكوفية ان هذا المقدم جزاء له لفظا الا انه لما
تقدم صورة ترك الجزم والفاء لذلك **المبحث الرابع** من المباحث المهمة ههنا
انه اذا دل على جواب ان بما تقدم عليه فكثيرا ما تقصد ران هذه بالواو فيقال
اكرمه وان شتمني ويقال زيد بخيل وان اعطى مالا وعمرو لئيم واذا اعطى جاهًا
وقد اختلفت كلمة النحاة في هذه الواو الى اقوال الاول وعليه جار الله وابناء
ان هذه الواو حالية وان العامل ما هو كالعوض عن الجزاء اى اكرمه مفروضا شتمه
وهو بخيل مفروضا كونه ذا مال ولئيم مفروضا كونه ذا جاه واعترض عليه الخبزي
بان ان يناقض الحال لانه للاستقبال وليس شئ لان مدار الامر في الحال على عالم
واستقبالية ان باعتبار زمان التكلم فلا تنافي بينهما الثاني ان الواو وهذه
اعتراضية داخلة على جملة اعتراضية والمراد بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
من اجزاء الكلام ذالًا على معنى مستأنف لفظا على طريق الالتفات كقوله
فانت طلاق والطلاق البتة وكثيرا ما يجئ هذه الجملة الاعتراضية في اثر الكلام
وعليه قوله عم انا سيد ولد آدم ولا فخر فعلى الاول يقال زيد وان كان غنيا
بخيل وعلى الثاني يقال زيد بخيل وان كان وجوب الشرط في مثله هو مدلول
الكلام اى ان كان غنيا فهو بخيل فكيف ان كان فقيرا وهذه الجملة اعني قوله
زيد بخيل كالعوض عن الجواب المقدر حتى ان ظهر هذا الجواب المقدر لم يذكر
هناك هذه الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية اصلا لان جواب الشرط
يمتنع ان يكون جملة اعتراضية الثالث وعليه الخبزي ومن تبعه ان هذه الواو
عاطفة والمعطوف عليه جائز واعترض عليه بانه يجب ذكر الفاء اذا قيل زيد و
ان كان غنيا بخيل لانه لا يترك الفاء في الجزاء اختيارا لان الشرط لا يلغى بين

بين المبتدا والخبر اختيارا فالواجب اذن ان يقال زيد وان كان غنيا فبخيل
وفيه بحث وبالجملة فالواجب في مثل هذا الشرط المصدر بالفاء ان يكون نقيض
الشرط المذكور اولى بالحكم المذكور المدلول عليه بما قبله مثلا اكرمه وان شتمني ضد الثر ط
فيه ان لم يشتمني وهو اولى بالاكرام لانه اذا كان الاكرام حاصلا في حين الشتم
فثبوته حين الترك بالطريق الاولى على ما لا يخفى وهذه ضابطة كلية فلتكن على
ذكر منك ينفعك في مواضع لا تحصى **المبحث الخامس** من المباحث المهمة ههنا
هو الذي تصدى المصنف لبيانه بقوله وهما مجزومان الى اخره وتفصيله حقه ستسمعه
منى هناك تقول لم يضرب مثال لم ولما يركب مثال لما وليضرب زيد مثال لام الامر
ولا تفعل مثال للا في النهي وان تخرج اخرج مثال ان وهما اى الشرط والجزاء
مجزومان اذا كانا مضارعين كقوله ان تخرج اخرج ولهذا لم يذكر مثاله فان كانا
ماضيين لم يظهر فيهما الجزم كقولك ان خرجت خرجت فان كان الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا جاز فيه اى في المضارع الذي هو الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلانه
لما حال الفعل الماضي بينه وبين كلمة الشرط بعد المضارع عنها وهو لما صار ممنوعا
من العمل في القريب منها وهو الماضي ضعفت عن العمل في البعيد ولان الجزاء
تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط الاصلية تبعه الجزاء فلم ينجزم بل ترك
على اول احواله وهو الرفع فهو اذن مرفوع لفظا ومجزوم معنى كقولك
يغفر الله لك فانه مرفوع لفظا ومجزوم معنى اى ليغفر الله لك واما الجزم
فلان كلمة الشرط كانت ممنوعة عن العمل في الشرط لوجود المانع وهو الماضوية
ولا مانع في الشرط ولا يلزم من ترك العمل لمانع تركه لا لمانع نحو ان اكرمني اكر ط
واكرمك برفع الاول وجزم الثاني وعليه اى على الرفع قوله اى قول زهير
وان اتاه خليل اى صديق او فقير يوم سأله ويروى يوم مسغبة وكاهما

بحسب المال واحد لان يوم المسئلة يوم الاحتياج بقوله لا غايب مالي ولا
حرم فلا هذه لنفي الجنس وقد تكررت النكرة بعدها فيجوز الرفع اى رفع
الاسمين بعدها كما عرفته في لا حول ولا قوة الا بالله فقوله لا حَرَمَ يروى حَرِمَ
بفتح الراء وكسرها والحرم المنع اى مالي ليس غايبا ولا ممنوعا عنك يقال مالي
حرم اذا كان لا يعطى منه شئ فقوله يقول جزاء الشرط وهو مرفوع ووجه الضبط
ههنا ان الاقسام الممكنة في هذا المقام منحصرة في اربعة الاول ان يكون كل من الشرط
والجزاء مضارعا الثاني ان يكون كل منهما ماضيا الثالث ان يكون الشرط ماضيا
والجزاء مضارعا الرابع ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فالقسم الاول حكمه
الجزم فيهما جزما واليه اشار بقوله وهما مجزومان اذا كانا مضارعين والقسم الثاني
حكمه ترك الجزم جزما واليه اشار بقوله فان كانا ماضيين فلا جزم والقسم الثالث
حكمه جواز الوجهين في الجزاء واليه اشار بقوله جاز فيه الرفع والجزم والقسم الرابع
حكمه جزم الشرط جزما والمص اهمل هذا القسم اهمالا مع انه مهم جدا وهذه هي الاقسام
الممكنة بملاحظة وجوب الفاء في الجزاء وجوازه وامتناعه فهي كثيرة الا ههنا
اصلا بنبغك اولا عليه ثم نلقي اليك تفصيل هذه الاقسام فالاصل ههنا ان كلمة
الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناها او لو لا يكون شرطها الا فعلا غير
معذر بشئ من الحروف سوى لا ولم لان كلمات الشرط شديدة الاقتضاء للافعال
فعال فلشدة اقتضائها لا تنفك عنها اصلا ولا يجوز بينهما فصلا الا لم ولا
فان كلا منهما يجوز ان يعذر بها شرطها فيجوز ان يقال وان لم يكن كذلك والا
يكن كذلك قال الله تعالى والا ترحمني اكن من الخاسرين وقال وان لم ترحمنا ونغفر
لنكونن من الخاسرين اما لا فلانها كثيرة الاحتياج ولانها كثيرة الاحتياج
كثيرة الاستعمال حتى يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال فكانه غير مانع ولا حائل واما

وامام فلانها يقلب معنى المضارع الى الماضي فهي بهذا الاعتبار تاكيد لمعنى
الاداة وتحقيق لمضمونها فصارت كانها جزء منها وبهذا يظهر ان قصد تاثير الشرط
بهذين الحرفين انما هو اذا كان الشرط مضارعا اما اذا كان ماضيا فلا يتصدر بشئ
منهما ولا بشئ من غيرهما فلا يقال ان لا تخرج وان لم تخرج اما لا فلانه قليل
الدخول في الماضي فهذا المقام اولى بعدم الدخول واما لم فلانه يمتنع دخولها على
الماضي وكذا يمتنع ان يقال ان ستقعد وان سوف تقعد وان ما تقعد وان قد
فعلت وان قد تفعد ولما كانت حروف الشرط شديدة الاقتضاء اجبة الايلاء
فعظاكان ارتباط الشرط بالعوامل ظاهرا ولا حاجة بها الى الارتباط واما
الجزاء فلما بعد عن الاداة وبعده جاز وقوعه جملة اسمية وفعلية مصدرة
بحروف كثيرة سيجئ تفصيلها افتقر بهذا السبب الى رابطة تربطه بالشرط
والاداة والرابطة في هذا الباب ستة ان فقط الجزم والفاء واما اذا فهو ملحق
بالفاء لان حاصله ان وجود الشرط يفاجئ الجزاء كما ان معنى الفاء ان الشرط
معقب بالجزاء والجزاء بعضه واذا عرفت هذا فاعلم ان الجزاء باعتبار
الفاء ثلثة اقسام الاول ما يجب فيه دخول الفاء الثاني ما يمتنع فيه دخول
الفاء الثالث ما يجوز الامران الفاء وتركه والمص اشار الى بعض صور القسم
الاول وترك الباقي فقال ويجئ الجزاء بالفاء مجئ الجزاء بالفاء مجمل يتناول
صور الوجوب وصور الجواز والمراد ههنا مجئ بطريق الوجوب فحق العبارة
ان يقال ويجب الفاء في الجزاء ليتميز موضع الوجوب موضع الجواز ففي عبارته
قصور ظاهر اذا كان اى الجزاء جملة اسمية فالجملة الاسمية اذا وقعت جزاء
وجب دخول الفاء فيها ولا يجوز تركها في سعة الكلام اصلا واما قوله من
يفعل الحسنات الله يشكرها فترك الفاء مبني على ضرورة الشعر وهو خارج

عن البحث لان كلامنا فى سعة الكلام كذا ذكره القوم اجمعون فيه نظر اذ لا
تفاوت فى الوزن بالفاء وتركها فلا ضرورة او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا
صريحا اراد بالماضى الصريح ما يكون ماضيا حقيقة يعنى يكون ماضيا لفظا ومعنى
كالمثال الذى ذكره بقوله فقد احسنت اليك امس فانه ماض لفظا وهو ظاهر و
معنى لانه قيده بقوله امس وهو دليل على ان لفظ الماضى باق على ماضويته معنى
ايضا وهو احتراز عن ماض مأول بالمستقبل نحو ان خرجت خرجت فانه من مواقع
الامتناع اى يمتنع دخول الفاء فيه وهذه عبارة وقعت فى المفصل اورد بها المص
تقليدا وليست بشئ لان الماضى الصريح يقابل الماضى غير الصريح والذى يقابله اى الماضى
المأول بالمستقبل نحو ان خرجت خرجت ماضويته صريحة اذ اللفظ موضوع بازائها
والصيغة صيغة الماضى واستقباليته غير صريحة فالعبارة الصحيحة ان يقال
او ماضيا لا فى معنى الاستقبال كما ذكره صاحب المفتاح اللهم الا ان يقال المراد
بالماضى الصريح ماض صرح بماضويته من حيث المعنى بلفظ آخر سوى صيغة الماضى
كلفظ امس مثلا فى مثال المص نحو ان تأتنى فانت مكرم مثال للجملة الاسمية
وان لقيته فاكرمه مثال للامر وان اتاك فلا تهنه مثال للنهى وان فعلت
كذا فجزاك الله خيرا مثال للدعاء وان احسنت الى اليوم فقد احسنت
اليك امس مثال الماضى لفظا ومعنى وعليه قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل وقوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وان كان قميصه قد من
دبر وقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك الى غير ذلك والسبب وجوب
الفاء فى هذه الاشياء ان اداة الشرط لا يقدر على التاثير فيها والمراد بالتاثير جزء منها
لفظا او حرفا معانيها الى معنى الاستقبال معنى وكلاهما ههنا منتف اذ الجملة الطلبية
محضة للاستقبال والماضى الذى صرح بماضويته بلفظ قبل او امس لا يمكن صرفه الى

الى الاستقبال والماضى الذى صرح بماضويته بلفظ قبل او امس فانقطع عن هذه
الاشياء ارتباط اداة الشرط بالتاثير فيجب الفاء اذ هى رابطة تربطها
بالشرط والاداة لان معناها التعقيب بلا فصل فهى ناطقة بان هذه الاشياء
كائنة عقيب شروطها فحصل الارتباط اذ الجزاء مترتب على امر مفروض
فان قيل هذا الاعتبار انما يجرى فيما سوى الماضى الصريح فاما الماضى الصريح
فلا يمكن ان يعتبر فيه التعقب والترتب اذ الجزاء مقدم على الشرط فى مثال المص
لان الشرط مضمونه احسان واقع فى هذا اليوم والجزاء مضمونه احسان واقع امس
ولا يعقل ههنا الترتب ولا تعقب سواء كان ههنا فاء او لم يكن بل الفاء
يزيد فى الاشكال قلنا قد بينا هناك فيما سبق على ان هذا مأول اى ان احسنت
الى اليوم فقد احسنت او وضعت الاحسان فى موضعه الى غير ذلك من الاعتبارات
المناسبة للمقام او بجعل الشرط سببا للاعلام وفى كلام المص فى هذا المقام
اشارات الاولى الاشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة طلبية ولا
انشائية وان الجزاء يجوز والفرق ان الاداة موضوعة على ان يجعل شرطها
معوض الصدق اما فى الماضى كلوا وفى المستقبل كاين وهذا لاعتبار غير جار
فى هذه الجملة واما الجزاء فليس منها معوضا بل هو مترتب على امر مفروض
فجاز وقوعه طلبية وانشائية الثانية الاشارة الى وجوب الفاء فى الجملة
الاسمية على الاطلاق سواء كانت مثبتة كما ذكر او منفية نحو ان يضلل الله
فلا هادى له وسواء كانت مصدرة بحرف الاثبات نحو ان تعذبهم فانهم عبادك
او مجردة كما ذكر فان قيل الحكم بالوجوب مطلقا لقوله تعالى اذا هم يقنطون ولقوله
وان اطعتموهم انكم لمشركون قلنا اما الاول فقد بينا هناك فيما سبق على ان
اذا القوم مقام الفاء فى الارتباط فكانه قيل فهم يقنطون واما الثانى فوجهه

انه مبنى على التقدير بالقسم وتقديمه قبل الشرط وتقديره كذكره الثالثة الاشارة
الى ان الماضي الصريح المصدر بالفاء بشروط بقد ظاهرا او تقديرا والا فلا جواز للفاء
وسره ان قد تحقيق المضمون مدخوله وتاكيد لماضويته واثبات لرسوخه فيه ورد
عليه انه منقوض بقوله ومن يجعل عليه غضبي فقد هوى فانه للاستقبال البتة
ويمكن ان يجاب بانه ماض لفظا ومعنى تنبيها على ان هذا كاين متحقق في الماضي و
بالجملة فمواقع وجوب الفاء في الجزاء كثيرة منها المواضع الخمسة التي فصلها ومنها
النداء نحو ان كان القوم قصدوني فيا زيد اقبل ومنها التمني نحو ان رحت الى
الحج فليت لي مالا انفقه ومنها العرض نحو ان مررت على باب فالانتزال فتصيب
خيرا ومنها التخصيص نحو ان قدم زيد فلولا اكرمته ولو ما اكرمته او هلا اكرمته
او الا اكرمته ومنها الماضي المصدر بحرف ما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان
زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك ومنها المضارع المصدر بلن او سوف او ليس
نحو ان قرأت القرآن فلن اضربك وان حفظته فسوف اعطيك دينارا
والحاصل ان الماضي اذا تصدر بقد لفظا او تقديرا او تصدر بما او لا وجب الفاء والا
امتنع والمضارع اذا تصدر بهذه الحروف الثلثة المذكورة وجب الفاء ومنها
الفعلية الانشائية مثل نعم وبئس وكل ما تضمن انشاء المدح او الذم وكذا ليس
وعسى وفعل التعجب وكذا القسم نحو ان عمل زيد عملا صالحا فنعم اجره وان كفر فبئس حاله
ومن كفر فلبئس في الآخرة نصيب ومن شكر فعسى ان يفوز بفوز عظيم قال الله تعالى
وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا وان كتب زيد كتابا
فما احسن خطه وان لم يرح زيد الى المسجد فوالله آخوه ومنها الجملة الاسمية سواء
تصدرت بحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو
ان زرتني فانت مكرم وقد مرت الاشارة الى ذلك في الاشارة الثانية فلا تنس

تنس والمقصود ضبط مواقع الوجوب بهذا التفصيل مواقع وجوب الفاء في الجزاء
واما مواقع الامتناع فمنها الماضي صورة والمضارع معنى وهو المجرد عن قد لفظا
او تقديرا نحو ان خرجت ومنها المضارع المصدر بكلمة لم نحو ان اطعمني لم اجزك
ووجه الامتناع في القسمين ان الشرط قد اثر في الجزاء بصرف معناه الى الاستقبال
فلا حاجة الى رابطة تربطه بها كالفاء ونحوه ومنها ما يصدر بهمزة الاستفهام سواء
كانت الجملة اسمية او فعلية قال الله تعالى ارأيت ان كذب وتولى الم يعلم بان الله يرى
فان قوله الم يعلم جملة فعلية مستفهمة مصدرة بالهمزة وهي جواب للشرط المذكور
اي ان كذب واما مواقع جواز الامرين الفاء وتركه فمنها المضارع المثبت المجرد
من حروف الاستقبال على ما فصلنا ها في مواقع الوجوب نحو ان قام زيد يقوم عمرو قال
الله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه والحاصل ان المضارع المثبت المجرد من السين
او سوف يجوز فيه وجوه ثلثة الجزم والرفع مع الفاء وتركها قال الله تعالى ان يكن منكم
الف يغلبوا الفين باذن الله ويقول ان اتاه خليل يقول لاغابن مالي وقد مر ان الجزم فوجهه
ظاهر واما الرفع بلا فاء فقد مر وجهه فيما سبق واما الفاء فقيه خلاف فمذهب سيبويه
ان الفاء مبنى على تقدير المبتدا ليكون جملة اسمية ومذهب المبرد انه لا حاجة اليه وقال
بعضهم مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لما دخل
عليه الفاء ورد بانه قد يتعذر تقدير المبتدا نحو ومن عاد فينتقم الله وتقدير ضمير الشان
مستبعد جدا وبان المضارع وان كان صالحا للجزاء بنفسه الا انه لما بعد عن الاداة بحيث لو
الشرط ولم يعمل الاداة فيه بهذا السبب ظاهرا جازا دخال الفاء الرابطة تذكرة
للربط وتاكيدا له ومنها المضارع للنفي بلا نحو ان اطعمني فلا اضربك وان انعمت علي
فاشكرك قال الله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقال لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم فذكر الفاء مرة وترك ذكره اخرى ومنها الجزاء

المصدر بحرف الاستفهام وهو هل نحو ان اكرمتك فهل تكرمني وان تركتك
فهل تعذرني قال الله تعالى قل ارءيتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فهل يهلك
الا القوم الفاسقون وسنها الجزاء المصدر بمن الاستفهامية فانه يجوز الفاء
ههنا وتركها قال الله تعالى قل ارءيتم ان اهلكني الله ومن معي او رحمنا فمن يجير الكافرين
من عذاب اليم وقال قل ارءيتم ان اصبح ماؤكم غورا فمن ياتيكم بماء معين وقال ان
كنت على بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني من الله وقال قل ارءيتم ان كان
من عند الله ثم كفرتم به من اضل ممن هو في شقاق بعيد وزعم بعض من اشتهر بالمهارة
في هذه الصناعة ان الفاء ههنا واجب وعد ذلك من مواقع الوجوب وليس بشئ
والحاصل ان الجزاء المصدر بكلمة الاستفهام فيه تفصيل فان صدر بالهمزة فهو من مواقع
الامتناع كما ذكرنا على ما مر جوابه وان صدر بهل او من فهو من مواقع الجواز واما
الجزاء المصدر بكلمة الشرط نحو ان جاءني زيد فان جاءني عاكست طلسه منه اكرمه فلم يتعرض
له احد والظاهر انه من مواقع الوجوب كالمصدر بلن وسوف والسين هذا تفصيل الكلام
في هذا المقام وانت اذا تتبعت كتب القوم يتقرر عندك انه لم يفصله على هذا النمط
احد من الانام وينجزم اي المضارع بان حال كونها مضمرة اي مقدرة في جواب
الاشياء متعلق بينجزم التي يجاب بالفاء اي الاشياء الستة ذكرها المص سابقا
الا النفي فانه لا ينجزم المضارع في جوابه مطلقا اي ينتفي انجزامه هنا انتفاء مطلقا
غير مقيد بموضع دون موضع فقوله مطلق صفة لمصدر محذوف مستفاد من انتفاض
الاثبات بالا كما قدرنا والنهي في بعض المواضع دون البعض ففي كل موضع يستقيم
المعنى يصح جزمه وفي كل موضع لا يستقيم لا يصح والحاصل ان كل ما يجاب بالفاء وينتصب
المضارع بتلك باضمار ان يصح ان يجعل ذلك المضارع مجزوما باضمار ان اذا وجد هناك
شرط هو قصد السببية اي اذا قصد ان مضمون الاشياء الستة المستثنى منها النفي

النفي والنهي سبب لمضمون هذا المضارع المجزوم واما اذا لم يقصد السببية فالمضارع
هناك مرفوع لا غير اما استئناف كقولهم فم يدعوك الامير او ضعه كقوله تعالى فهب
لي من لدنك وليا يرثني واما حال كقوله تعالى ذرهم في خوضهم يلعبون فهذا الشرط
هو مهم لان مدار الامر عليه وقد تركه المص نحو زرني اكرمك بالجزم اذ هو جزاء شرط
مقدر دل عليه الامر اي زرني فانك ان زرتني اكرمك وابن بيتك ازرك اي
ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك ولا تضعف تكن خيرا لك اي ان لا تضعف تكن خيرا
فهذا نهي ويصح الجزم في جوابه لانه يستقيم المعنى وليت لي مالا انفقه اي ان كان لي مال
انفقه والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا ولا يجوز في النفي ما تاتينا تحدثنا
بالجزم اذ المعنى يصير ان لم تأتنا تحدثنا وهذا فاسد لعدم الاتيان ليس سببا للحديث
ولا يدنو من الاسد اي لا يقرب منه يأكلك بالجزم اي لا يجوز هذا في النهي اي المعنى
اذ ان لم يدن منه يأكلك وهذا فاسد لان عدم الدنو ليس سببا للاكل فهذا من
المواضع التي لا يستقيم المعنى في النهي لان النفي لا تدل على الاثبات تعليل لامتناع
وعدم الجواز في المثالين قال جار الله وحق المضمر ان يكون من جنس المظهر فلا يجوز
لا يدنو من الاسد يأكلك بالجزم لان النفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع الاضمار
في النفي فلم يجز ما تأتينا يأكلك بالجزم وفي هذا اخلاف الكوفي فانه اجاز ذلك في النفي و
النهي اعتمادا على ظهور المعنى قال ابن الحاجب ويجب عند اهل التحقيق ان يكون
فعل الشرط على حسب القرينة في الاثبات والنفي فلا يكون لا تكفر يدخل النار لان القرينة
في الكف فصار المعنى ان لا تكفر يدخل النار وهذا فاسد انتهى وعندي انا نقول
الكسائي ههنا حق لان مدار الامر على القرينة والقرينة لا تنحصر في المذكور حتى
يجب ان يعتبر المقدر من جنسه بل المقام قرينة على المراد واعلم ان جزم المضارع في جواب
هذه الاشياء مختلف فيه فعند الخليل ان الجزم انما هو بهذه الاشياء لا باضمار ان بعدها

قال جار الله قال الخليل ان الجزم الذي هو بهذه الاشياء باضمار هذه الاوايل كلها فيها
معنى ان فلذلك الجزم الجواب والمشهور ان الجزم انما هو باضمار ان لا بهذه الاشياء
لان الفعل لا يجزم الفعل وكلام المص قائل بالمذهب المشهور الذي عليه الجمهور والتحقيق
ما قاله الخليل لانه يسبق ان الاسماء المتضمنة لمعنى ان الجزم فعلين فاي استبعاد في
ان يكون الفعل المتضمن لمعنى ان اجازيا بفعل واحد ومن السماعية اسماء يجزم المضارع
على معنى ان بعني انها متضمنة لمعنى ان ولتضمنها لمعناه يجزم المضارع ويكون
بينه وبين ان فارق مع تضمنها له موجب وعاكانت هذه الاسماء متضمنة لمعنى ان
وجب ان يكون مثل ان في العموم والابهام الا ان العموم والابهام في الشرط الواقع
بعد ان عبارة عن احتمال الوجود والعدم وفي هذه الاسماء مع احتمال كل الشرط
فبالاعتبار الاول وجب استعمال هذه الاسماء فيما يحتمل الوجود والعدم على نحط ان فلا
يجوز استعمالها في الامر المتيقن الجزوم والحاصل ان الشرط يجب ان يكون مشكوكا بينا
ايضا كما في ان وبالاعتبار الثاني يحصل بينا ايجاز واختصار لا يحصل في الاتوضيحه
انك اذا قلت من يضرب اضرب كان اصله ان يضرب زيدا اضرب زيدا او ان يضرب
عمرا او ان تضرب خالدا اضرب به الى غير ذلك مما لا يحصى كثيرة ولا يمكن كثيرة تفصيله
الا انهم وضعوا من موضع كل انسان فكانه قيل كل انسان فعل كذا افعل كذا تحصيلا
للايجاز وبيانا من الاكثار واظهارا للعجز عن التفصيل فانه متعذر وهي شبيهة من
وهي مخصوصة بذوي العلم وقد يعتبر فيه التغليب فيطلق على غير ذوي العلم ايضا و
ما وهو عام ويستعمل في الاكثر في غير العالم واي وستي ومهما واين واني وحيثما
واذما ذكر معها ما اذ بها لا يجزمان الا معه كما صرح به المص في اخر هذه المباحث
بقول من يكرمني اكرمه فقوله من مرفوع المحل على انه مبتدا واما ان خبره ما هو فيه
خلاف وفيه قولان الاول ان الخبر هو الجملة الجزائية وحدها اعني قوله اكرمه واما

واما الشرط وهو يكرمني فهو من صلة المبتدا ونتمن له الثاني ان الخبر هو مجموع
الشرط والجزاء كانه قيل انسان ما ان يكرمني اكرمه وجواز ما يمكن اخرج فابد للثاني
اذ لا ضمير في الجزاء فكيف يكون خبرا ورد بانه يجوز ان يجعل الضمير محذوفا فكانه قيل شيء
ما ان يمكن اخرج معه وعلى تقديره الا انه حذف لظهوره وما تصنع اصنع وايهم يكرمني
اكرمه ويكون اي ابدا واحدا من اثنين او جماعة لان وضعه على ذلك فيجب اضافته
الى ما هو متعدد معنى ويدل على كونها اسماء انك اسندت مكرم الى ضمير ما يخوص
تكرمني وايهم يكرمني وعود الضمير بان قاطع على الاسمية قال الله تعالى وقالوا مهما تاتنا
من اية لتسحرنا بها فانه قد عاد ضمير به الى مهما وقال صاحب الكشاف عاد اليها ضمير به
وضمير بها حملا على اللفظ والمعنى انتهى والظاهر ان ضمير بها راجع الى الاية لا الى مهما
ويدخل حرف الجر عليها ودخول حرف الجر من خواص الاسم كما عرفته في صدر الكتاب
ويبنون بعضها والتنوين مخصوص بالاسم وبتصغيره والاضافة من خواص الاسم
فهذه ادلة اربعة ذكرها المص وهي جيدة الا انها مخصوصة بالبعض لان اذما
وحيثما خالية عن هذه الادلة والظاهر ان دعواه كانت عامة لان هذا المعنى
هو المتبادر الى الفهم من عبارته ويدل على كونها اسماء فيكون الدليل اذن قاصرا
عن الدعوى فالدليل الشامل للكل انها دالة على معان متصورة استقلالها بانفسها
مع قطع النظر عن المجازات بخلاف ان فان معناها ليس بهذه المثابة وايضا
هذه موبات محلية والحروف لا حظ لها من الاعراب بوجه من الوجوه واعتبار
من الاعتبارات نحو بمن تمر امرر شامل لما دخله حرف الجر واما شامل عود الضمير
فقد ذكره اولا بقوله من يكرمني وايهم يكرمني فلذلك تركه وبنه على سبعة وبضيفة
بقوله اسندت يكرم وايهما شامل للاضافة واياما تدعوا شامل للتنوين واني
لكن اكتفى رجوع الى اول الكلام واشتغال بتمثيله وهو لا سود الاحوال واني بنا

ليس بظرف ومتى تخرج اخرج فانه لعموم الازمنة لان متى للزمان وحيثما مثل اين في
كلامنها ظرف مكان الا ان اين مبهم وحيث معين لوجوب اضافته الى جملة معلقة
عند السامع واذما مثل متى في ان كلامنها ظرف زمان واما بجزمان الفعل اى حيث
واذا واذ اكان معهما ما اذ يجامعون ما مضافان واياها والاضافة منافية لمعنى
المجازاة اذ هي مقتضية للابهام كما بينهناك عليه والاضافة مقتضية للمعلومية المنافية
للابهام فاذا اتصل بهما ما انقطع عن الاضافة فيعاوده كافة لهما عن الاضافة مهيئة لهما
لمعنى المجازاة ومنها اى من العوامل السماعية اسماء تنصب اسماء منكرة على انه
اى على ان هذا الاسم النكرة تمييز عن تلك الاسماء وهي اربعة بحكم الاستقراء
اولها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة نحو احد عشر رجلا وتسعة عشر رجلا
اسماء الاعداد مبهمة لانك اذا قلت اربعة او ثلثة او احد عشر فهذه كلها
مبهمة اذ لا يدرى ان المقصود ما هو وهي اذن لابهامها مقتضية لما يزيل ابهامها
ومن ما هو المقصود منها وهذه الازالة والتبيين قد يكون بطريق الاضافة
اى بان يضاف هذه الاسماء الى ما يزيل ابهامها نحو ان تقول ثلثة رجال وقد
يكون بطريق ذكر المزيل بعدها منصوبا نحو ان يقول احد عشر رجلا والطريق
الاولى طريق العشرة فما دونها والطريق الثاني طريق الاعداد المركبة على نمط
شبه المص فذكر المص ههنا الطريق الثاني دون الاول لانه يذكره في الباب الخامس
وسنسمع شرحه هناك وانما قال الى التسعة لانه اذا جاوزها صار عشرين وقد سبق
حكمه فان قيل قد جعل الاسم التام مطلق من العوامل التيسية في الباب الثاني
وما نحن فيه من انواعه لان التنوين ههنا مقدر لان احد عشر دونها اصله احد و
عشرة فكيف جعل ذلك من السماعية قلنا كانه جعل الغلبة على الاطلاق اولا من
التيسية ثم جعل بعض انواع الافعال من السماعية كما يقول بعد ذلك ومن السماعية

عينة انواع اربعة من الافعال منها النافصة الخ ووجه الحصر في الكل انه قد ينضم الى
بعض الانواع خصوصية بحيث يصير هذا النوع بهذه الخصوصية سماعيا ولا بعد في
ذلك فتأمل واشار الى كم في الاستفهام عن العدد نحو كم رجلا عندك وكم يوما سرت
كانك قلت اعشرون رجلا عندك ام ثلثون واعشرين يوما سرت ام ثلثين قوله
عشرون في الاول وعشرين في الثاني تنبيه على ان كم في الاول مبتدأ وعندك خبره
وفي الثاني ظرف وسرت عامله وكم الخبرية يضاف الى المميز مفردا او جمعا وهي بخلافه
رب يقول كم رجل لقيته وكم رجال لقيتهم والقول الفصل ههنا ان كم ضربان استفهامية
وخبرية فالاستفهامية معناها اى عدد واليه اشار بقوله في الاستفهام عن العدد والخبرية
معناها كثير واليه اشار بقوله وهي بخلافه رب وهما يشتركان في خمسة ويفترقان في
خمسة فالخمسة الاولى هي الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير
والخمسة الثانية احدها ان الكلام المصدر بها قد يكون انشائيا وبالخبرية خبريا محتملا
للصدق والكذب وثانيها ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر وبالا
ستفهامية يستدعي ذلك لانه مستخبر مستفهم وثالثها ان الاسم المبدل من الخبرية لا يعرى
بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في الخبرية كم عبيدٍ لي خمسون بل مئون وفي الا
ستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلثون وارابعها ان تمييز الخبرية مفردا ومجموع وتمييز
الاستفهامية لا يكون الا مفردا خلافا للكوفية وخامسها ان تمييز الخبرية واجب الحفظ الا اذا
تقدرت الاضافة بان يقع بينها فاصل نحو كم في الدار رجلا وتمييز الاستفهامية واجب
النصب ولا يجوز جره اصلا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج الا ان يكون كم مجرورا
بحرف الجر فحينئذ يجوز في تمييزه وجهان النصب وهو الكثير والجر خلافا لهذا الملخص الكلام في هذا
المقام والمص اشار الى الخمسة التي هي ما به الاشتراك فجعلها من الاسمية وهذا تنبيه
على الاشتراك في الاسمية وحكمها بانها تنصبان اسما نكرة على انه تمييز وهذا تنبيه على الابهام

والافتقار الى التمييز وتسكين اخرها تنبيه على البناء والاسئلة في الغرض كلها تنبيه على لزوم
الصدارة ومثال الاستفهامية وذكر تمييزه فيه بلفظ المفرد والمنصوب تنبيه على ان تمييزها
لا يكون الا مفردا منصوبا والتصريح بالاضافة والافراد والجمع تنبيه على ان تمييز الخبرية مجرور
وجوبا ويكون مفردا ومجموعا فان قيل فقوله وكم الخبرية يضاف الى المميز مناف لما ادعاه
اولا حيث قال ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز قلنا الذي جعله من الباب
انما هو كم الاستفهامية وهو المقصود بالذكر في قوله والثاني كم في الاستفهام وتعبيره الاول
حيث قال وكم الخبرية يضاف ولم يقل وكم الخبرية عطفا على كم الاستفهامية تنبيه منه على
ذلك ولو سلم فصدر كلامه تغليب وفي كلام المص تنبيه على ان اعراب كم يدور
على مميزه وعامله يعني ان اعرابه انما هو بملاحظة الامرين معا فلو قيل كم يوما ضربت
كان كم منصوب المحل على انه ظرف على نمط كم يوما سرت مع ان الفعل تقتضي المفعول به
والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو
بحسب الفعل والمميز بحسب المميز فان التعيين للظرفية ناشئ من ذكر يوما حتى لو قيل
كم رجلا ضربت كان كم منصوبا بكونه مفعولا به ولو قيل كم ضربة ضربت كان كم مفعولا
مطلقا وبالجملة فكم مطلق اسم وكل اسم في التركيب لا بد له من اعراب والاعراب ثلثة
رفع ونصب وجر فهو اذن يكون تارة مرفوعا وتارة منصوبا وتارة مضافا اليه وذكر
هذه المواقع على التفصيل ههنا تطويل لا يليق بهذه المختصر وعلى الاجمال ما ذكره جار الله
حيث قال وتقع كم في وجهها مبتداة ومفعولة مضافا اليها المعمول في المبتداة كم درهما
عندك وكم غلام لك على التقديرين اي عدد من الدراهم حاصل عندك وكثير من الغلمان كائن
لك وفي المفعول كم رجلا رأيت وكم غلام ملكت وبكم رجل مررت وعلى كم جذع بيت
بنك وفي الاضافة رزقني كم رجل اطلعت ورزقني كم رجل عينت انتهى والثالث
كاي فانه ايضا اسم منصب اسما نكرة على انه تمييز لانه تم بالتنوين فاستغنى عن الاضافة وهي

وهي في معنى الخبرية فكاي كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا
قطعت عن الاضافة واي في الاصل كان معربا الا انه بعد الله كيب ههنا اضمحل عن الجزئين
معناهما الافرادي وصار المجموع اسما مفردا بمعنى كم الخبرية وصار كانه مبني على السكون
آخره نون ساكنة كمن لا تمكن ولهذا كتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة
لها خطا اذ التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا جرى رسم المصاحف
على انهم يكتبونه بالنون نحو كاي رجلا عندي اي كثير من الرجال عندي فهو مبتدا خبره
قوله عندي فهو شارك كم الخبرية في امور هي الابهام والافتقار الى التمييز والبناء
ووجوب التصدير وافادة معنى التكثير وكون مميزه مجرورا بمن في الاكثر قال الله تعالى
وكاين من نبي قاتل معه ربيون وكاي من قرية هي اشد قوة من قريتك التي اخرجتك
وكاين من دابة لا تحمل رزقها وزعم بعض النحاة ان جر مميزها بمن واجب وردها قوله
وكاين رجلا رأيت ومقارقها في امور هي لا يقع استفهامية عند الجمهور وجوزها ابن
قتيبة وابن عصفور والثاني ان كاي لا يقع مجرورا خلافا لهما فانهما اجازا
بكاين تتبع هذا الثوب الثالث ان خبر كاي لا يكون مفردا اصلا والمص قد اشار
الى ما به الاشتراك بقوله في معنى كم الخبرية اي في معناها ابهاما وافتقارا الى التمييز وبناء و
تصديرا وتكثيرا وامتناعا كونها استفهامية واشار في ضمن التمثيل الى ما به الامتياز بقي
الجر ونفي الافراد في الخبر الا انه عرض لنصب المميز لنكتتين الاولى الاشعار بنفي وجوب
الجر بمن كما ادعاه بعضهم اظهارا لما خفي واعراضا عما ظهر الثانية المطوي على ما هو
فيه فليتأمل وفيه عشر لغات اي فيها خمس لغات كاين وكائ بوزن كاع وكبي
بوزن كبع وكاء بي بوزن كعي وكاء بوزن كع كذا في المفصل واستعمالها اي استعمال
كاي وكم الخبرية مع من كثير نحو كم من ملك وكاي من قرية تكرير للاشارة الى نفي
وجوب جر مميز بهما بمن كما زعمه والاولى ان يقول وجر مميز بهما بمن كثير والرابع كذا اذا كنى

جنتك

به عن العدد

الكناية ضد الصريح لغة واصطلاحا والمراد بالكناية لفظ مبهم اريد به معنى مبهم وكذا
من هذا القبيل ولا بهامه يطلب تمييزا او نصبه فكذا كلمة ركبت من كاف التشبيه واسم
الاشارة وهو ذا كان هو اشارة الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع
فاذا ركبت اضمحل عنى الجزئين معنى التشبيه والاشارة فصارت هذه الكلمة عبارة عن
عدد مبهم حتى اذا قيل عندي كذا درهما فمعناه عندي عدد ما او عدد مبهم درهما ولهذا قبل
ان المجموع اسم مفرد بمعنى كم الخبرية فاذا قيل ان كذا مالك فمعناه ان عددا كثيرا مالك
فقوله اذا كني به عن العدد تنبيه على ان كذا قد يكون كناية عن غير العدد كما يقول قال فلان كذا
والتقييد به احتراز عنه لانه بمعنى هذا المعنى لا يطلب تمييزا بنصبه كما يقول عندي كذا
درهما فكذا الابهامه يطلب اسما نكرة يفسره كما يقول عندي عشرون درهما مثلا يعني
كما ان عشرون لابهامه يطلب تمييزا نصبه كذلك كذا اورث في التثنية عشرون اذ هو
مناسب له من حيث الدلالة على العدد غير ان العدد فيه مكنى وههنا مصرح فقوله
كما يقول في الاول معناه كقولك فما مصدرية او المعنى كما يقول فما موصولة وفي الثاني
صفة لمصدر محذوف اي قولا مثل قولك عندي عشرون فهو من قبيل تشبيه القول
بالقول ووجه التشبيه اشتمال كل من القولين على مبهم يطلب تمييزا ونصبه وقوله مثلا
حال من القول الثاني او مصدر لمحذوف اي امثل لك مثلا اي تمثيلا على نمط ويتمثل اليه
متمثلا والمقصود انه انما ذكرت هذا بطريق الحصر والتخصيص ومن السماعية العامة
في الاسماء كلمات يسمى اسماء الافعال والسر في ذلك اي في انهم جعلوها اسماء لا افعالا
ولم يجعلوها افعالا مع انها تفيد معاني الافعال ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها
لا تصرف تصرفها وان اللام يدخل في بعضها وان التنوين يدخل في بعضها وان بعضها
بحسب الظاهر ظرف وبعضها جار ومجرور فحكموا عليها بالاسمية وهي مبنية وسبب بنائها
قد ذكرناه في مباحث المبني والموجب وجميع هذه الاسماء مع كثرتها ثلثة اقسام الاول

فعال

الاول ما يكون منقولا عن المصدر الاصلي او المصدر الذي هو في الاصل صوت الثاني
ما يكون منقولا عن الظرف الثالث ما يكون منقولا عن الجار والمجرور ثم انها مع كثرتها تنحصر في
قسمين الاول ما كان بمعنى الامر الثاني ما كان بمعنى الماضي ولهذا فسرها الشيخ ابن الحاجب
بانها هي التي بمعنى الامر والماضي ثم ان جميع هذه الاسماء سواء كانت بمعنى الامر او الماضي
ابلغ واوكد من الافعال التي هي بمعناها ففيها نوع من المبالغة وضرب من الايجاز
ليست في مسمياتها فهذه الفائدة هي فائدة العدول اولها رويد وهو اسم لامهل
اشارة الى القسم الاول وهو ما كان منقولا عن المصدر الاصلي وهو الآن بمعنى الامر
وقدم هذا القسم لانه اكثر وهو منقول عن المصدر واستعماله على اصله اكثر يقال رويد
زيد بالاضافة ويقال رويدا زيدا اكفف بازيد او بجعل صفة المصدر مذكورا يقال سرت
سيرا رويدا او ينصب على الحال فيقال سرت رويدا اي حال كونه مرودا فقوله
لها امهلهم رويدا يحتمل ان يكون مصدرا وان يكون صفة للمصدر وان يكون حالا
واما عبارة مع باذ بناء المسمى لا بناء في اعراب الاسم الا ان يقال ان مراده انه اسم
وضع موضع امهل فيكون مبنيا شذ فليتأمل وبله اسم لدع اي اترك يقال بله زيدا
اي دعه وهذا ايضا منقول عن المصدر واستعماله على اصله واقع يقال بله زيد بالا
اضافة وقد يسوى فيها اي في رويد وبله الواحد والجمع والمؤنث والمذكر يقول
يا رجل رويد زيدا اي اتركه ويا رجال رويد زيدا او ترك التثنية لظهورها لانه اذا
علم الطرفان فقد علم الوسط ويا امرأة رويد زيدا الى الآخر وكذا بله على هذا القياس
وهذا اعني حديث التسوية اشارة الى فائدة الايجاز والاختصار واما المبالغة
فهي ناشية من ذكر المصدر ووجوب حذفه قياسا سماعا انه ابلغ من ذكرهما معا لان فيه
اشارة الى ان المحذوف لغاية ظهوره لدى كل احد كانه مذكور ولفظ المصدر يؤدي
معنى اللفظين فافهم ودونك اسم لخذ اشارة الى القسم الثاني وهو ما يكون منقولا

ع الظرف فانهم يقولون دونك زيدا وكان اصله دونك زيدفخذه فقد امكنك
ومثله امامك زيدا اى امامك زيدفخذه فانه مفسر لك فغير الى ما ترى اختصارا او
قطعا لطوله ففيه من المبالغة والاختصار مالا يخفى وعليك اسم لازم اشارة الى
القسم الثالث وهو المنقول عن الجار والمجرور يقال عليك زيدا اى خذه اوالزمه وكان
اصله وجب عليك اخذ زيد ولزومه فغير الى ما ترى وفيه من المبالغة والاختصار
مالا يخفى وكذا قولهم اليك عني اى ضم رحلك اليك واذهب عني فغير الى ما ترى و
في الكل اختصار وتاكيد لا يخفى وها اسم لخذ يعني انه متعد وفيها لغات الاولى ما ذكر
بقوله وها اسم لخذ يعني اللغة الاولى ها بالالف الساكنة بعد الهاء ويستوى فيها الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث الثانية هاء بهمزة متحركة بعد الالف الساكنة الهمزة
فيها كالكاف في ذاك يعني ان هذا الكاف كاف الخطاب وهو حرف ككاف ذلك
وتصرف هاء تصرفها اى تصريف ذلك فيقال هاء هاء هاءم كما يقال في ذلك ذلكما
ذلكم وها يا امرأة هاء هاءا هاءن اللغة الثالثة هاك والية اشار بقوله وموضع الكاف
موضع الهمزة فيقال هاك الى هاكن اللغة الرابعة الجمع بين الكاف والهمزة والية اشار
بقوله ويجمع بينهما فيقال هاءك مثل هاعك الى هاكن وفي الصحاح هاء بكسر الهمزة بمعنى
هات وبفتحها بمعنى خذ وهات معناه اعطه وهو من اسماء الافعال وتصرف بحسب
المأمور ثم قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين وجهلا الصلوة والتهديد
اى ائت اى عجل ولقد اجمل المص ههنا اجمالا التفصيل ان حي وحده من اسماء الافعال
ومعناه اقبل وتعدى بعلى وسنه قول المؤذن حي على الصلوة اى اقبل عليها ثم انه
تركب مع هلا وحده معناه اسرع واستعجل وسنه قول مجنون العامرى • الا
ايلغا ليلى وقولا لها هلا • وقد ركبت امرا اغر محجلا • فاذا ركب وقيل جهلا ففيه
لغات الاولى جهلا بالتنوين الثانية جهلا بالالف الثالثة جهل الرابعة جهل بسكون الهاء

ق

الهاء وفتح اللام الخامسة جهلا ثم ان هذا المركب في هذه اللغات تعدى بنفسه
فيقال جهل الشريد اى ائت وتعدى بالى بمعنى اسرع اليه فيقال جهل الى الشريد وتعدى
بالباء للتعدية كذهبت به وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فجهلا بعمر اى اذكروه واسرعوا
بذكره وبهذا يظهر ان ما ذكره المص بعض لغاته وان ما ذكر من انه بمعنى ائت بعض
تعديته ففي كلامه اجمال بل ابهام بل اخلال وبهيهات الامر اى بعد شروع في القسم الثاني
وهو ما كان بمعنى الماضي بعد ما فرغ من القسم الاول وهو ما كان بمعنى الامر وشتان زيد
وعمرو اى افترقا وتقتضي شيئين اى يطلب فاعلين فصاعدا كافترق فسره اولا
بالافتراق ثم عقبه بالاقتضاء ردا على من ذهب ان شتان تثنية شت وهو المفترق
وان النون مكسورة وعليه الاصمعي ومن تبعه والحق ما ذهب اليه الجمهور وان النون
مفتوحة وهو الذي اشار المص اليه وبنى كلامه عليه وقد يقال في شتان زيد وعمرو
شتان ما زيد وعمرو فما هذه زائدة وقد يقال شتان ما بين زيد وعمرو وعليه قول من
قال • لشتان ما بين اليزيدين في الندى • يزيد سليم والاغر بن حاتم • وسرعان ذا اباله
اى سرع فقوله سرعان بمعنى سرع وذا فاعله واباله نصب تمييز على نمط كرم زيد رجلا
واباله الشحم المذاب فقوله وسرعان ذا اباله مثل يضرب في كل من يجز بالشيء قبل
اوانه واختلفت الرواية في اصل المثل فقيل اصله ان بعض حفي ابوب اشترى شاة
في غاية الهزال ليسيل رغامها من انفها فلما جاء بها الى بيته قال له بعض اهله لم اشتريها
وهي عجفاء فقال اذ ما ترى اهالها يسيل من انفها فقيل له ذلك وقيل اصله ان اعرابيا
ذهب الى راع فقال له هل لك شاة سمينة جيدة بلغت النهاية في السمن فقال نعم
فذهب الاعرابي ومكث طويلا ثم جاء بشاة لا حركة من غاية الهزال يسيل الرغام
من منخريها فقال له هذه شاة كما تريد فقال له ابن الشحم واللحم فقال اما ترى يسيل الدسم
من منخريها من غاية السمن فقال له ذلك فصار مثلا وفي هذه الثلثة اى بهيهات

وشتان وسرعان مبالغة ليست في مسمياتها اشارة الى ما يذهب المحققون
من ان كل ما كان بمعنى الخبر من هذه الاسماء ففيه معنى التعجب فمعنى ما يهيهات ما ابعده
ومعنى شتان ما اشد الافتراق ومعنى سرعان ما اسرعه والتعجب هو هذه المبالغة
فان قيل قد سبق ان جميع هذه الافعال فيها مبالغة ليست في مسمياتها معنى
الاختصار فاوجه التخصيص بهذه الثلثة قلنا كانه اراد ان المبالغة في ما ذكر
قبل هذه الثلثة كانت ظاهرة مع الاختصار وههنا كانت خفية فاراد بهذا البيان
ازالة الخفاء ههنا فلا حصر ولا تخصيص فليس المراد من السماعية انواع اربعة من الا
فعال منها الافعال الناقصة وهي ثلثة عشر فعلا اي المشهور في الالسنة
والمذكور في كتب الائمة هذا العدد والا فالتخصيص انه لا حصر قال جار الله ولم
يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن مما لا
يستغنى عن الخبر قال المحقق الرضي حقق الله رضاه والظاهر انها غير محصورة ويجوز
تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة فيقال لهم التسعة بهذا عشرة
اي بعشير عشرة تامة ويحمل زيد عالما اي صار عالما كاسلا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا
سويا اي صار مثل بشر سوي وقال فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقال ابن
الحاجب الموصول بالاتم جزء الا صلة وعائد وبالجملة فالتضمين باب واسع
كان وصار واصبح واسمى وظل وبات ومازال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام
وليس وهو حرف عند الشيخ ابي علي الفارسي في احد قوليه واصل ليس ليس كما يقال
علم في علم واجبوا اسكان الياء وترك قلبها الفا مع ان مقتضى القياس
ذلك اذ هو فعل غير متصرف عند الجمهور وعليه سيبويه فهذه ترفع الاسم وتنصب الخبر
يعني انها تقتضي اسمين مرفوعا ومنصوبا ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا
فان قيل لم يسمى المرفوع فاعلا مع انه فاعل ولم سموه اسما ولم يسمى المنصوب

المنصوب مفعولا بل سموه خبرا قلنا اذ قد تقرر ان فاعلها في التحقيق مصدر
خبرها مضافا الى اسمها وهذا معنى قولهم هي لتقرير الفاعل على صفة ولهذا لا يجيء
اخبارها مطلقا عند بعضهم والا قليلا عند بعضهم ونقصانها انها لا تتم بالمرفوع
او قد عرفت آنفا ان المرفوع ليس فاعلا حقيقة حتى تتم بمرفوعها كسائر الافعال التامة
بل الفاعل هو مصدر الخبر مضافا الى الاسم فكل من الاسم والخبر شئ لابد لها منه
وقد يقال نقصانها انه سلب منها الدلالة على المصدر بل هي تدل على الزمان فقط
وليس بشئ لان كان في كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق و
خبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله مجيء اولا بلفظ دال
على حصول تام ثم عين ذلك الحاصل بالخبر على نمط الاجمال اولا والتفصيل ثانيا
فكانه قيل حصل شئ ثم يقال حصل القيام فهذا الباب كباب ضمير الشان مع فائدة
اخرى هي الدلالة على تعيين زمان ذلك الحصول بخلاف ما لو قيل قام زيد فليس فيه
الا ان الفائدة ثان معا والفرق بين كان وصار ان صار تدل على وجود معنى
الخبر اي حصول مضمونه في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك
المعنى وكان يدل على الزمان الماضي فقط من غير تعرض لثبوته او انتفائه في الحال
فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي
الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة
الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن وحاصله انه لم يكن ثم كان فقوله يدل على الوجود
ومعنى الخبر اي حصوله وحدوثه كالغنى في صار زيد غنيا والمراد بالزمان الثاني زمان
الحال او الزمان الذي كلامهم فيه وهم بصدد بيانه وحق العبارة ان يقال والفرق
بين كان وصار ان صار يدل على ان مضمون خبره كان مستقبلا ثم وجد وكان يدل
على وجوده فقط الا ترى انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم يصح صار لم يزل ولم يصح

صار الله عليما حكيما لانه لم يرد ان تتنول ذلك في مقام المنع ايضا فليتأمل فيه دقة
لانه يدل على الانتقال من حال الى حال والله تعالى عنه منتعال وكان يجئ تامة بمعنى
تثبت نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة اى ان ثبت ووجد وضبط الكلام ههنا
ان كان اربعة اقسام ناقصة وقد مرت وتامة بمعنى وقع ووجد كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن وعليه قولنا ما شاء الله كان ومالم يكن قال الله كن فيكون او زائدة لمجرد
التاكيد نحو قولهم ان من افضلهم كان زيدا ومن هذا القبيل قولهم في فاطمة وليت
فاطمة بنت الخرشب الكاملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم والقسم الثاني ما يكون
اسمه ضمير الشان وخبره الجملة بعده نحو كان انت خير من زيد اى كان الشان انت خير
منه واختلف في هذا القسم فقيل هي ناقصة كما ذكرنا وقيل هي تامة بمعنى وجد والاول
اولى فقوله تعالى من كان له قلب ينطبق على الاقسام الاربعة واما قوله جل طوله كيف
نكلم من كان في المهد صبيا فقيل هي زائدة وقيل تامة وعندي انها ناقصة الا انها
من قبيل وضع الماضي موضع المضارع على ما هو العادة المستمرة في التنزيل اذ المراد
التحقق والحصول والثبوت ويجئ في افعال المدح والذم ان الماضي ادل على التحقق
والثبوت لان لفظ المضارع مشترك بين الحال والاستقبال اى كيف نكلم من يكون
في المهد صبيا فان يكون للحال والمراد كيف نكلم من كان في المهد صبيا امس وهذا القدر
من الماضوية كاف في استعمال كان وهذا معلوم بقرينة المقام والله اعلم بالمرام
فقوله وكان يجئ تامة مشعر اشعارا ظاهرا بان اصلها ان يكون ناقصة اى كان اصلها
ان يكون ناقصة ويجئ تامة والناقصة قسمان الاول ان يكون بمعناها الثاني ان يكون
ناقصة وكذا اصبح واخواته يجئ تامة اذا اريد بها الدخول في الاوقات الخاصة وهي
الازمنة التي يدل عليها هذه الافعال بتراكيبها لا الازمنة التي تدل عليها بصيغها
اعني الازمنة الثلثة التي هي الماضي والحال والاستقبال وضبط الكلام ان هذه الثلثة

الثلثة اعني اصبح واسى واضحى قسمان ناقصة وتامة والناقصة قسمان الاول
انها بمعنى صار مطلقا مع قطع النظر عن اعتبار الاوقات الخاصة وهي الصبح والمساء
والضحى بل باعتبار ازمنة الصيغة الثاني بمعنى كان في الصباح والمساء والضحى فيتقيد
في هذا المعنى مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بازمنة تركيب الفعل وازمنة
صيغته معا فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارته مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى
امسى عمرو فقيرا ان فقره مقترن بالمساء في الزمن الماضي وكذا اضحى والقسم الثاني
ان يكون هذه الثلثة تامة فمعنى اصبح اذن دخل في الصباح وكذا غيره ومن هذا القبيل
ما ورد في الدعوات المأثورة اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله وهذا القسم
هو الذي اراده المص بقوله وكذا الصبح واخواته اذا اريد الخ وفي المفصل اذا اريد
بها الدخول في الاوقات الخاصة كانت هذه تامة يسكت عليها فوعها كما ظهر واعلم اى
دخل في الظهيرة وهو نصف النهار ودخل في الغيمة وهو وقت العشاء فقوله واخواتها
اى اضحى واسى على نمط قوله تعالى فقد صغت قلوبكما فلا قصور في العبارة وما في ما
واخواتها وهي الالفاظ المصدرة بما على ما سبق تقديرها سوى ما دام بقرينة قوله و
ما في ما دام مصدرية ناقصة ومعناها استغراق الزمان لان نفي النفي اثبات فمعنى
ما زال زيد اميرا استمرت الامارة وداومت لزيد منذ قبلها واستأهل لها وهو
وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه فقوله استغراق الزمان معناه ان مصدر الخبر
ثابت للاسم ثبوتا مستمرا في جميع الازمنة من زمان القبول اى الحصول له فان قيل
الاثبات ههنا ظاهر لا خفاء فيه لان نفي النفي اثبات واما الاستغراق فغير لازم فمن
اين يستفاد الاستغراق قلنا الاصل في الثبوت هو البقاء الى ان يقوم دليل
على الانتفاء فالاستغراق ناش منه ههنا وفي المفصل والتي في اوايلها الحرف النافي
كلها في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه فاراد بالفعل مصدر الخبر مضافا

زال

الى الاسم واراد بالناقص اسمها وما كان في هذه العبارة ضرب من الخفاء عدل عنها
المصنف الى ما ترى واعلم ان حرف النفي قد يحذف من اوايل هذه الافعال قال الله تعالى
تالله تفتؤ تذكر اى لا تفتؤ تذكر ومنه قول امرئ القيس فقلت لها والله ابرح قاعدا
اى لا ابرح وقول الاخر تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وقول الاخر
نزال جبال بيرمات اعدها اى لا نزال وما في مادام مصدرية ومعناها التوقيت
اى توقيت فعل مدة مدة ثبوت مصدر خبرها للاسم الذي يجيء توضيحه في المثال تقول
ما زال زيد عنيا مثال لما في اوله ما حيث ادعي فيه الاستغراق اى لما يأت عليه زمان
من الازمنة من وقت حصول الغنى له الا وهو غني فيه اظهارا لما ادعاه من معنى
الاستغراق واجلس مادام زيد جالسا اى مدة جلوسه اى مدة ودام جلوسه فقوله
ودام زيد وقد بينا لك مرارا على ان القانون في الافعال الناقصة ان اسمها هو المصدر
الجزء المضاف اليه فمصدر جالسا اذن يجب ان يضاف الى اسمه فتقديره اذن ودام
جلوس زيد واما المدة فشاشية من قاعدة اخرى هي ان المصدر يقع ظرفا بتقدير
الوقت كقولهم آتيك خفوق النجم وقدوم الحاج اى وقت خفوقه وقدومه فتقدير
اذن اجلس مدة دوام جلوس زيد وقد ذكرنا فيما سبق ان للنحاة في مثله قولين الاول
ان المصدر نفسه منزل منزلة الوقت اذ قد ثبت ان عادتهم انهم ينزلون الاوقات مقام
الاحداث وينزلون الاحداث مقام الاوقات فلا حاجة اذن الى تقدير الوقت والمدة
وما يجري مجراهما الثاني ان الوقت مقدر كما ذكرناه آنفا وعلى كلا التقديرين بالمصدر منصوب
على الظرفية وكلام المصنف مبني على القول الثاني حيث قال اى مدة جلوسه الا ان حق العبارة
ان يقال اى مدة دوام جلوسه كما بينا لك عليه وليس لنفي الحال فاذا قيل ليس زيد منطلقا
فمعناه نفي الانطلاق في الحال ولا يجوز ان يقال ليس زيد منطلقا امس او غدا الا بتأويل
فقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس معدودا عنهم من قبيل تنزيل المستقبل منزلة الحال تنبيها

ع

على تحقق وقوعه على ما هو العادة السابقة في التنزيل الا كهنى فقوله ليس لنفي الحال
معناه لنفي مضمون الجملة في الحال وللنحاة فيه قولان الاول انه لنفي الحال وهو المشهور
وعليه الجمهور الثاني انه للنفي مطلقا وكلام المصنف مبني على الاول ولنختم مباحث الباب
بفائدة جليلة وهي انه هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها كلها اسمائها مطلقا وفي
تقديم اخبارها على انفسها هي ثمانية اقسام قسم يجوز وهو ما ليس في اوله ما وقسم لا يجوز
وهو ما في اوله ما وقسم مختلف فيه وهو ليس فالبصريون يجوزونه والكوفيون يمنعونه
وهو اختيار المتأخرين والنوع الثاني افعال المقاربة وهي اربعة عسى وكاد و
كرب واوشك ومنها يهمل واولى بمعنى قارب وتسميته هذه الافعال بافعال
المقاربة منعه عن تعريفها اى هذه افعال تدل على قرب الخبر في الجملة سواء كان ذلك
من جهة الرجاء او الحصول او الاخذ فيه فعسى ترفع الاسم وخبره ان مع الفعل المضا
في تقدير مصدر منصوب بعسى زيد ان يخرج كانك قلت قارب زيد الخروج
وله وجه آخر وهو ان يقال عسى ان يخرج زيد كانك قلت قرب خروج زيد وكاد
يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع في تقدير اسم فاعل منصوب فانك اذا قلت
كاد زيد يخرج كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه لم يستعمل وقد استعمل الاصل المنقو ض
وما كدت آيبا فالفعل المضارع في هذا الاستعمال بمعنى المصدر على نمط سمع بالمعدى
والمصدر بمعنى اسم الفاعل ويجيء كاد بمعنى قرب الشبه نحو كاد العروس يكون اميرا
فان معناه ان قربه بان يكون شبيها بالامير حاصل لان قربه بالامارة حاصل
والفرق واضح وليس في عسى هذا القرب بل هو موضوع لدنو الخبر رجاء وكرب
يستعمل استعمال كاد واوشك مثل عسى في وجهيها نحو اوشك زيد ان يخرج
واوشك ان يخرج زيد وهذا كله ظاهر لا يحتاج الى شرح والنوع الثالث فعلا
المدح والذم وهما نعم وبئس فانهما يدلان على المدح العام والذم العام اى

لانتسابهما ورسوخهما في نفس الممدوح والمذموم بحيث لا يتصور هناك
انتقال ولا يختص بذلك زمان دون زمان بل جميع الازمنة في ذلك سواسية
ولهذا السر التزموا فيهما لفظ الماضي اذ الماضي اول على الثبوت والتحقق اذ المضا ع
لاشتراكه بين الحال والاستقبال على شرف الزوال والانتقال يقتضيان اسما
معرفا بلام الجنس او مضافا اليه اي الى المعرف بلام الجنس وبعده اسم آخر مرفوع
نحو نعم الرجل زيد او غلام الرجل عمرو وبئس الرجل عمرو او غلام الرجل عمرو وسمي
المرفوع الاول اي المعرف باللام او المضاف اليه فاعلا وسمي المرفوع الثاني
المخصوص بالمدح اذا كان مستعملا مع نعم او الذم اذا كان مستعملا مع بئس
وفي كلامه تنبيه على ان اللام في نعم الرجل للجنس لا للاستغراق كما ذهب اليه الشيخ
ابو علي الفارسي ومن تبعه ولا للعهد الخارجي ولا للعهد الذهني كما ذهب اليه
ابن الحاجب وتبعه الاذ ليس فان قيل فاذا كان اللام للجنس فكيف صح تفسيره
بمعين قلنا المراد الجنس ادعاء ومبالغة يعني ان زيدا هو جنس الرجل لكونه جامعا
لجميع كمالات هذا الجنس فكأنه هو وكلام المص جيد في حق المرفوع الاول لانه اشعر
بانه فاعل فاما في حق المرفوع الثاني فكلامه قاصر لان بيانه لا يدل على وجه اعرابه
وكان ينبغي ان يشير اليه اشارة ما ولو بالجملة ففي اعرابه وجهان مشهوران الاول
انه مبتدأ وخبره الجملة المتقدمة عليه فكأنه قيل زيد نعم الرجل فان قيل خبر المبتدأ
اذا كان جملة وجب ان يكون فيها عائد الى المبتدأ ولا عائد ههنا قلنا ههنا وجهان
الاول وهو الذي اخرجه المحقق الرضي بقوة قريحته ان هذه الجملة بمعنى المفرد فلا حاجة
له الى الضمير فكأنه قيل زيد رجل جيد فالخبر في التحقيق اسم جامد مفرد الثاني ان لام
الجنس في معنى عائد وههنا تحقيقات شريفة وتدقيقات منيفة ذكرناها في شرح الالفية
فليطلب هناك والوجه الثاني من وجهي اعرابه انه خبر مبتدأ محذوف فكأنه لما قيل نعم

نعم الرجل سئل عن تفسيره من هو فقيل زيد اي هو زيد وقال بعض المدققين
المبتدأ اذا المقدر ههنا لفظ الممدوح والتقدير الممدوح زيد وحذفه واجب لان نعم الرجل
سادّ مسدّه ودال على معناه وههنا وجه ثالث ذكره ابن عصفور وغيره وهو
ان زيدا مبتدأ والمحذوف هو الخبر والتقدير زيد ممدوح وعندي ان كل ذلك تكلف والكل
بعض للغرض والحق ان زيدا عطف بيان الرجل فلا حاجة الى التكلفات التي اعتبرها القوم
من التقديم والتأخير واعتبار الربط وكيف لا وتقدير هم هذا التثويت للاجمال
والتفسير الذي اجمع عليه الاولون والآخرون فيما اوجبناه من القوة الى الفعل
تقرير له فان قيل قد تقرر ان المخصوص قد يحذف وهو كثير في التنزيل وقد يدخل
عليه لو اصبح المبتدأ او الخبر مقدما ومؤخرا نحو نعم الرجل كنت نعم الرجل وقد يقدم وان
كان قليلا نحو زيد نعم الرجل فلو كان عطف بيان لما حذف لان حذفه غير معهود ولان
الغرض منه الايضاح والحذف اخلال به ولما دخل عليه الناسخ ولما جاء تقدمه قلنا
قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون ذلك من خواصه وكيف لا وهذه الامور
المذكورة كلها كما لا يلايم كونه عطف من باب الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير
مع ان القوم كلهم مجمعون عليه فدل ذلك على انه مخصوص بامور لا يجري في غيره
ويضمر الفاعل ويفسر بنكرة منصوبة تحريكا لسلسلة الاجمال والتفسير اذ السامع لما
ورد عليه مضمر لا يعرفه تحرك سلسلة طلبه فيشتاق اليه فيقال حينئذ نعم رجلا زيد اي
نعم الرجل رجلا زيد وكذا بئس لانه للذم العام كما ان نعم للمدح العام والمبالغة
في الطرفين محمودة واضمار الفاعل وتفسيره بنكرة منصوبة ايضا من خواص هذا
الباب اذ هو مشعر بالمبالغة المطلوبة فلا يجوز جاءني رجلا ولا غيره فضله وكذا
بئس لتصريح بالمقصود ودفع لتوهم تخصيص الحكم بنعم والا فلا حاجة اليه وملحق
حبذا بنعم لانه في معناه وساء بيئس لانه مرادف له وبمعناه يقال حبذا الرجل

زيد كما يقال نعم الرجل زيد وحبذا رجلا زيد كما يقال نعم رجلا زيد وكذا ساء يقول
ساء الرجل زيد كما يقال بئس الرجل زيد وساء مثلا بئس كما يقال بئس رجلا زيد
قال الله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا بايات الله وفي كلام المص تنبيه بل
تصريح بان حبذا فعل كنعم وساء كبئس وان اعراب المرفوعين هنا كاعرابهما في نعم
وبئس ففيه رد على من يزعم ان حبذا اسم وهذا هو الصحيح من المذهب والباقي
تطويل طائل والنوع الرابع افعال الشك واليقين اذا قلت زيد قايم فظر فا
النفي والاثبات ان يساويا فهو شك والا فان دفع الجزم باحدهما فالجزم
يقين والا فالراجح ظن والمرجوح وهم وبهذا يظهر ان تسمية هذه الافعال
بافعال الشك واليقين ليست على ظاهرها بل الظاهر ان يقال افعال الظن واليقين
واللايقين فكانهم ارادوا بالشك ما يقابل اليقين اي ما ليس بيقين و
الاوجه انه من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فكانه قيل افعال القلوب وهي ستة
حسبت وخلت وظننت وعلمت ورايت ووجدت وزعمت ومنها عدّ و
جعل لان كلا منهما لاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع
قال الله تعالى وجعلوا الملايكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا كونهم
على صفة الانوثة اعتقادا غير مطابق للواقع ويقال كسب اعدّ فلانا فقيرا فاغناه
غنيا اذا كانت الاربعة الاخيرة وهي علمت ورايت ووجدت وزعمت بمعنى
معرفة الشئ اي المبتدا بصفة هي مضمون الخبر فان هذا الباب من دواخل المبتدا
والخبر تقتضي مفعولين بالضرورة لان معنى علمت زيدا فاضلا علمته على هذه الصفة
فلابد لها اذن من مفعولين حتى يكون احدهما موصوفا والآخر صفة واذا كان
علمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت من الابصار وهو الرؤية بالعين ولهذا
قالوا البصيرة للقلب بمنزلة البصر للعين ووجدت الضالة اي صادفها وزر

وزعمت اي قلب لم تقتض المفعول الثاني او معنى يا المتعلق بها الاستدعى شيئين
فان قيل ان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا قايم واحد فكيف يقال ان عرفت
لا تقتضي الثاني وعلمت تقتضيه وايضا ان رايت بمعنى ابصرت قد نصب المفعولين قال
الله تعالى رايتهم لي ساجدين قلنا اما الاول فوجهه ان هذا موكول الى اعتبار العرب فانهم
قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر مع اتحادهما في المعنى فهذا
مبني على حكمهم دون فرق معنوي كما ذكروه ولا يخفى ضعفه بل المراد بالمعرفة هو العلم
المتعلق بالمفرد وهو الذي سماه المنطقيون تصورا فانه لا تقتضي مفعولين واما
عرفت ان زيدا قايم فليس من هذا القبيل فانه علم متعلق بالنسبة وهو الذي سموه
تصديقا فبين المعنيين فرق جلي معنوي وكلام العرب مزة عن تحكمات غير معقولة
واما الثاني فوجهه ان راي العلمية ملحق برأي العلمية في نصب المفعولين لانه اشارة غيبية
مخبرة عن عالم الغيب ومحدثة في القلب علما واعتقادا نحو حسبت زيدا فاضلا شروع في
الاستلة بعد تعديد الافعال وعلمت زيدا اخاك ويستعمل ارى الذي لم يسم فاعله
من ارى عاملا عمل ظن الذي هو معناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ارى بمعنى علمت
قال جار الله ويستعمل اريت استعمال ظننت فيقال اريت زيدا منطلقا وارى عمرا
ذاهبا وان ترى بشرى جالسا ومن هذا الباب تقول فانهم يستعملونه استعمال ظن
الا انه مشروط بان يكون مصدرا بكلمة الاستفهام وفي المفصل ويقولون في الاستفهام خاصة
منى تقول زيدا منطلقا والتقول عمرا ذاهبا والكل يوم يقول عمرا منطلقا بمعنى تظن
ثم قال وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت ومن هذا الباب اتخذت وصيرت
وما يراد فيها بجعلت وتركت ومنه قولهم فقد تركيك ذا مال وذا نشب فان كل هذه جارية
مجرى هذه الافعال في نصب الجزئين والدخول على المبتدا والخبر واما ضرب المثل ففيه خلاف
فقوم يجعلونه من هذا الباب بمعنى صير وعليه الا ترى ليسي ومن تبعه وآخرون يجعلونه ضرب

بمعنى بين فقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا على الاول معناه صير وشيء مفعول ثان
وعبدا مفعول اول اى جعله مثلا وعلى الثانى معناه بين وهو متعد الى واحد وعبدا
عطف بيان لمثلا ومن هذا الباب علمت وفقدت يقال علمتنى وفقدتنى ومن
خصايصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين هذا هو القول المشهور وفى المنون
هو المسطور الا ان التحقيق ان الاقتصار جائز قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا
فى سبيل الله وكيف لا والمفعولان ههنا هما المبتدا والخبر وحذف احدهما اذا كان
هناك قرينة جائز شايع الا ان الحذف ههنا قليل وسبب القلة ههنا انهما معا كاسم
واحد اذ المفعول به هو مضمونهما فان معنى علمت زيدا قليلا علمت قيام زيد فحذف احد هما
كحذف جزء الكلمة والغاؤها اى ابطال عملها متوسطة بين المفعولين او متأخرة عنهما
نحو زيد علمت منطلق مثال للمتوسط وزيد منطلق علمت مثال للمتأخر والتعليق
بالاستفهام او اللام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كقوله تعالى لنعلم
ايّ الحزبين الفرق بين الالغاء والتعليق ان الالغاء ابطال العمل العارض جوازا
وهو التوسط والتأخر مع جواز الاعمال والتعليق ان يمتنع الاعمال لعارض
لزوما وبهذا ما قاله صاحب المفتاح ورفع المفعولين ههنا اذا توسطهما الفعل
او تأخر عنهما جائز ويسمى الغاء وواجب اذا دخل عليهما لام الابتداء او الاستفهام
او حرف النفى ويسمى تعليقا وفى المفصل ومن خصايصها انها اذا تقدمت اعلمت ويجوز
فيها الاعمال والالغاء متوسطة ومتأخرة وههنا مباحث اخر شريفة ذكرنا ها
فى شرح الارشاد فلتطلب هناك والتعليق مأخوذ من قولهم امراة معلقة وهى
التى زوجها مفقود فهى ليست بذات بعل اذ هو غايب ولا بلا بعل اذ هى لا تقدر
على الزوج بزوج آخر فهى معلقة امرها بين بين اذ هو ليس بعامل لفظا لوجود المعلق
ولا بلا عمل اذ الجملة الاسمية بعده بتأويل مصدر منصوب على انه مفعول للفعل المعلق
المعلق معنى حتى لو عطف جملة منصوبة المحل على هذه الجملة الاسمية لجاز نحو علمت
لزيد قايم وبكرا قاعد او لكان هذا من باب العطف على المحل وبهذا يظهر فرق آخر
بين الالغاء والتعليق وهو ان الالغاء ابطال للعمل لفظا ومعنى والتعليق
ابطال للعمل لفظا لا معنى وسر الابطال بالاستفهام واللام ان الاستفهام واللام
تقتضيان صدر الكلام وما قبلهما لا يعمل فيما بعدهما وكذا حرف النفى نحو علمت ما زيد
بمنطلق واطلاق الاستفهام حيث لم يقل والتعليق بحرف الاستفهام ليتناول الاسم
والحرف فيندرج نحو ازيد عندك ام عمرو واى الحزبين وارادوا باللام لام الابتداء
كما يشهد به شأنه بصريح النداء وههنا مباحث الاول انه كيف يصح علمت ازيد عندك
ام عمرو وانه مشتمل على التناقض اذ الاستفهام شك وعلمت جزم وتعلقهما واحد
وهو مضمون الجملة فكيف يجتمعان الثانى ان كلام المص وكذا كلام القوم ههنا صريح
فى ان التعليق من خصايص هذا الباب لا يجرى فى غيره وفى ان الجملة المعلق عنها
اعم من ذلك وظاهر التشبيه ايضا شاهد بالامرين قال الله تعالى اولم يتفكروا ما
بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسئلونك ايأكلون يوم الدين اذ يقولون اقتلا
ايهم يكفل مريم وكذا اقولهم عرفت من ابوك فان الجملة فى الاول فى موضع المفعول
لانه يقال فكرت فيه وكذلك الثانية اذ يقال نظرت فيه وكذا الثالثة اذ يقال سألت
عنه والكل تعليق لانى هذه الافعال وقال الله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا فانه ايضا
تعليق مع انه ليس فى هذه الافعال الثالث ان كلام المص ههنا مشعر بان التعليق مخصوص
بما ذكر وليس كذلك بل التعليق قد يكون بان المكسورة المقطوعة الكسرة وهى المقرونة
بلام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقايم وعليه قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله ووجه
التعليق ههنا ان ما قبل ان لا يعمل فيما بعده واما اذا لم يكن معها لام الابتداء فلا قطع
بانها مكسورة فالاولى الفتح والاعمال وقال ابن الحاجب واما قولهم علمت ان زيدا قايم

فامكن اعمالها وجعل ان مفتوحة فيكون مفعولا فى موضع نصب فلا يعدل الى
التعليق مع امكان الاعمال والتقديم كما لا تعلق فى علمت زيد منطلق لامكان
الاعمال مع التقديم وقد يكون التعليق بالقسم نحو علمت والله ان زيدا قايم فان اى
ههنا مكسورة اذ الجملة التى هى جواب القسم لا محل لها من الاعراب فيجب الكسر ههنا نحو ليس
والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ويجرى مجرى القسم علم الله وما يجرى مجراه وقد يكون التعليق
بهمزة الاستفهام وقد يكون بالاسم المتضمن الاستفهام نحو علمت انى جلست ومنى خرج
ويكون بالاسم المضاف الى الكلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون بحرف النفى
وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قايم وان زيد قايم ولا زيد فى الدار ولا رجل فى الدار
الرابع ان كلام المصنف مشعر بان خصايصها انما هى ما ذكره وليس كذلك بل لها خاصة اخرى
وهى دخول ان المفتوحة فى مفعولها يقال علمت ان زيد قايم وهذا شايع وبها يجيبه
والاخفش خلاف فى مثله فمذهب سيبويه ان ان مع اسمها وخبرها ساد مسد المفعولين
لان جانب المعنى يقتضى منسوبا اليه وهذا حاصل فلا حاجة ههنا الى تقدير ولا حذف
ومذهب الاخفش ان ان مع جزئها مفعول اول والمفعول الثانى محذوف تقديره
علمت قيام زيد حاصلا والحق هو الاول والجواب عن الاول ان فيه وجهين الاول
وهو الذى اختاره اكثر المحققين كالامام المرزوقى وابن الحاجب وسنبينهما
ان المضاف محذوف من الجملة الاستفهامية تقديره علمت جواب ازيد عندك ام عمرو
فاندفع التنافى والثانى ان الاستفهام ههنا مستعمل فى مطلق الاستفهام لا فى استفهام
المتكلم حتى يكون تنافيا وتناقضا وان المعنى علمت الشكوك الذى هو مضمون
الجملة والعدول عن التصريح بالمعلوم المجزوم مبنى على نكتة متعلقة بقصد المتكلم اذ
المتكلم قد يبهم شيئا على المخاطب مع انه بنفسه عالم به لنكتة له فى ذلك كالابهام
فى قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين وكذا جميع ادوات الاستفهام

الاستفهام قد يرد لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم فان قيل فما تقول فى
قولهم شككت ازيد فى الدار ام عمرو فان الفعل المعلق كيف يعمل فيما بعده معنى على
قانون التعليق قلت حرف هذا اما على قانون الجواب الاول فظاهر اذ المعنى شككت
فى جواب هذا الكلام اى لا ادرى جوابه واما على قانون الجواب الثانى فوجهه انه اوقعت
الشك فيما هو مشكوك فيه مطلقا والجواب عن الثانى ان الكل مبنى على التضمين اعنى
تضمين هذه الافعال معانى افعال القلوب وان الجملة المعلق عنها سادة مسد
المفعولين فلا اشكال واما كلام صاحب الكشاف ففى مثله مضطرب لانه قال فى قوله
تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا فى سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار
من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واسمع
ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم هذا كلامه فى سورة هود ثم
قال فى سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما
يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو والا يرى انه لا يفرق الحال بعد تقدم
احد المنصوبين بين مجيئها صدرا وغيره ولو كان تعليقا لافترق كما افترقا فى
علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق هذا كلامه فى سورة الملك ولا يخفى ان ظاهر
كلاميه متنافيان **الباب الرابع فى العوامل المعنوية** قد مضى الآن ضربا من
العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقى الضرب المعنوى قدم العوامل اللفظية
على المعنوية اذ هى كثيرة بخلاف المعنوى فانه قليل ولان اللفظى اقوى من المعنوى الا ترى
انه لا يجتمع اللفظى والمعنوى الا وقد غلب اللفظى على المعنوى الا ترى الى قولهم حسبك
درهم والى قولهم ما جاءنى من احد فقوله الآن ظرف لقوله وقد مضى نظرا الى الجزء
الاخير او تنزيلا للبعيد منزلة القريب تنبيها على فطانة السامع او جملا لمضى بعض
انقضى فليتأمل والمراد بالعامل المعنوى ما ليس بملفوظ ولا منطوق به وهذا ما يقال

هو الذى لايكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب والعامل المعنوى
عندهم صنفان الاول مايكون ماخوذا من ملفوظ كالظرف والوف وغيرهما والثانى
ماليس ملفوظا ولا ماخوذا من ملفوظ والمراد ههنا هو القسم الثانى وكانه اشار اليه
من قال هو الذى لايكون للسان فيه حظ اى لاحظ فيه للسان بوجه ما اصلا لانه
يجاب عليه وهو شيان عند سيبويه وثلاثة عند ابى الحسن الاخفش من البصريه
فالاول الابتداء وهو تعريه الاسم اى اخلاوه عن العوامل اللفظية للاسناد اليه
متعلق بالتعريه اى يجب ان يكون التعريه لاجل الاسناد اليه وهذا القيد ضرورى
اذ لو لم يعتبر هذا القيد لكان فى حكم الاصوات قال جار الله والتجريد مشروط بالاسناد
اذ لو جرد للاسناد لكان فى حكم الاصوات التى حقها ان يلفظ بها غير معربة اذ الاعراب
لايتصور الا بعد العقد والتركيب وكون المبتداء والخبر مجردين للاسناد هو رفعهما
اذ هو معنى قد تناولهما تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لايتصور بدون طرفين
لمسند ومسند اليه ونظير ذلك معنى التثنية فى كان فانه لما اقتضى مشبهها ومشبها به كان
كان عاملا فى الجزئين معا والى هذا المعنى اشار بقوله وهذا المعنى عامل فيهما معا و
هذا عند البصريين واما الكوفيون فهم يقولون ان المبتداء والخبر ترافعا وبسبب
الاسم الاول مبتداء ومسندا اليه والثانى خبرا وحديثا ومسندا وههنا
فوايد وجب التنبيه عليها والاشارة اليها الاول انه فسر الابتداء بتعريه وشرط ان يكون
المبتداء اسما وهو منقوض بنحو يسمع بالمعيدى خير من ان يراه وبقوله تعالى انذرتهم
ام لم تنذرهم الى غير ذلك الثانية انه شرط ان يكون المبتداء مجردا عن العوامل اللفظية
وهو منقوض بنحو بحسبك درهم فانه مبتداء مع انه مجرور بالباء وهو عامل لفظى
الثالثة ان التعريه امر عدمى والامر العدمى لايصلح ان يؤثر فى شئ فكيف يكون عاملا فى شئ
فضلا عن شيئين الرابعة ان العامل ما به يقوم المعنى المقتضى للاعراب واذا كان

كان العامل ههنا الابتداء كان الشئ الواحد منقوما بنفسه اذ المقتضى للاعراب
انما هو الابتداء لا غير الخامس ان ذلك منقوض بنحو لاحر ظريف فى الدار
برفع الصفة حملا على محل المبتداء فان لا مع ما عملت فيه وخبرها مرفوع بها واسمها
منصوب بها وهو مبتداء بعمل العامل اللفظى اذ لو لم يكن مبتداء لما جاز الحمل
على موضعه بالرفع والجواب عن الاول ان استثناء ذلك مؤول بالاسم اى سماعك
خبر وانذارك وعدم انذارك سيان وعن الثانى ان العوامل اللفظية
ههنا مفسرة هو الابتداء وهى كان وان وظن واخواتها وكاد وكاد كذا ذكره
جار الله فى المفصل فلا اشكال ولو سلم فالعامل ينبغى زائد والزائد فى حكم العدم
ويرد على هذا انه اذن يتوجه الاشكال الخامس وغاية التفصى عنه ان رفع الصفة
باعتبار الحمل على محل المركب الذى هو لا مع اسمها بجعل المجموع كاسم واحد تكلفا كذا
ذكره ولا يخفى ضعفه وعن الثالث ان العوامل فى كلام العرب علامات فى الحقيقة
لا مؤثرات والعدم المخصوص يصح ان يكون علامة لشئ مخصوص وعن الرابع
ان العامل هو الابتداء والمعنى المقتضى هو الشبه بالفاعل فشبه المبتداء به انه
مثله فى انه مسند اليه وشبه الخبر انه جزء تام من الجملة وعمدة وحق الاول اى المبتداء
ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وقد يجئ نكرة
مخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك اذ التخصيص اخرجه عن
المجهولية الى المعلومية وحق الثانى ان يكون نكرة اذ الكلام الخبرى موضوع
لفايدة الخبرى ليعلم السامع اتصاف معلوم بما ليس معلوما عنده وهذا المعنى انما
يتحقق اذا كان الاول معرفة الثانى نكرة وقد يجيئان معرفتين اذ يجوز ان
يكون كل من الطرفين معلوما ويكون النسبة مجهولة نحو قولنا الله الههنا واحد
محمد نبينا فان كان النسبة ايضا معلومة فالمراد التفاخر والثانى اى الشئ الثانى

من الضرب المعنوي هو رافع الفعل المضارع وهو وقوعه موقعا يصلح للاسم و
ذلك انك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب فيضع المضارع موضع
الاسم الثاني او يضرب زيد فيضع المضارع موضع الاسم الاول والى القسمين
اشار بقوله لوقع الفعل موقع الاسم اي موقع الاسم الثاني والاول وفي كلامه
تنبيه بل تصريح بان الاتحاد في المعنى غير لازم بل المجرد الصلوح كافٍ والا لما صح
وضع المضارع موضع الاسم الاول وهو ظاهر الصلوح شرط للاعراب فيما يقبل
الاعراب فلا ينتقض بالماضي بمجرد الصلوح والثالث من الاشياء الثلثة عند الاخفش
عامل الصفة وهو ان ترفع الصفة لكونها صفة لمرفوع وتنصب وتجر لكونها صفة
لمنصوب او مجرور والحاصل ان العامل عند الاخفش في الصفة المرفوعة انما هو كونها
صفة لمرفوع وفي الصفة المجرورة انما هو كونها صفة لمجرور وكذا المنصوب وهذا اي
كونها صفة معنى مجرد تعرف بالقلب لا لفظ اذ لا حظ فيه للسان اصلا فان قيل فعبارة
المص اذن غير منطبقة على مذهبه حيث قال وهو ان ترفع فان ضمير هو للعامل والفعل
مع ان معنى المصدر فتقديره اذن والعامل الرفع وليس بمستقيم قلنا ههنا وجهان الاول
ان يعتبر ههنا مضاف محذوف تقديره العامل طالب الرفع في الصفة المرفوعة وطالب
الرفع هو كونها صفة لمرفوع الثاني ان قوله وهو ان ترفع لكونها صفة لمرفوع بيان
للعامل وكون هذا الكلام بيانا يكون بطريقين الاول ان يكون المحمول على ما هو عاملا
الثاني ان يكون العامل مأخوذا من هذا الكلام والمراد ههنا هو الثاني لانه اذا قيل
كون الصفة مرفوعة انما هو لكونها صفة لمرفوع دل ذلك على ان العامل هو كونها
صفة لمرفوع ولوضوحه بقرينة المقام اعتمد على اخذه من مجموع الكلام وعند سيبويه
العامل في الصفة هو العامل في الموصوف فاذا قلت مررت برجل كريم فالجار في
كريم هو الجار لرجل غير انه جر الاول بلا واسطة والثاني بواسطة فان الصفة تخبر له

بمنزلة الجزء من الموصوف والعامل شامل لهما معا كمن حمل ماء فانه حامل
لهما معا وكذا الرافع والناصب ويصح للاول اشارة الى ما استدل به الشيخ
ابو علي الفارسي في اثبات مذهب الاخفش واختياره له بقولهم يا عمر الجواد
برفع الجواد في انه لو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما في الاعراب والبناء لو
صح ذلك انه يقول نحن نجد بعض الصفات مخالفا لموصوفها يا عمر الجواد فان
المنادى مضموم مبني وصفته مرفوعة فلو كان العامل فيهما واحدا لما اختلف
الحركتان اعرابا وبناء وانما قال برفع الجواد اذ لو نصب لما كان حجة له اذ يجوز ان
يقال العامل واحد الا انه عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه
النصب لفظا حيث كان معربا كذا ذكروه **الباب الخامس في فصول مختلفة**
متنوعة **من الغريبة** اي من علم اللغة العربية وعلم العربية علم يحترز به عن الخطل
في كلام العرب لفظا او كتابة ذكره جار الله وغيره وفسره صاحب المفتاح بانه
عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع انواع الخطاء في العربية لفظا ومعنى خطابا
واستدلالا فعلم المنطق على هذا داخل في علم العربية ولهذا قال معنى واستدلالا لا
فعلم الاستدلال علم يحترز به عن الخطاء في الافكار واقسام العربية مشهورة
وذكرها ههنا اطالة لا يليق بهذا المختصر وغرض المص من هذا الاخبار ان هذا
الباب ليس كسائر الابواب المتقدمة فان كلامنها موضوع لامور مخصوصة
كلها داخلة تحت ضابطة كلية هي الغرض من وضع الباب بخلاف الباب
فانه ليس كذلك بل المذكور فيه امور متفرقة غير مناسبة ولا تحت ضابطة كلية
غير داخلة فوجه تأخير هذا الباب عن سائر الابواب على هذا التقدير ظاهر و
بسبب هذه الامور المتفرقة الى ما هو اعم من علم النحو لان بعضها لا تختص
به وان كانت متعلقة بعلم العربية فليتامل فان قيل الالف واللام في الباب

للعهد الخارجي اشارة الى ما سبق في الخطبة والمعهود سابقا هو الباب الى
الذي في فصول من العربية فذكر الخبر هنا لغو كانه قيل الباب الخامس الذي في
فصول من العربية في فصول من العربية وهو لغو الكلام ولهو الحديث قلنا
نعم الا انه اعاد الخبر لبعد العهد وطول الفصل كانه نسي ما قدمت يداه ويجوز ان
يجعل الخبر محذوفا ويجعل المذكور اشارة الى وجه العهد لطول الفصل كانه قيل
الباب الخامس الذي في فصول من العربية هذا على حذف الموصول مع بعض صلته
عند من جوزه او على وجه الحكاية واعادة العبارة بعينها فليتامل الفصل الاول
في المعرفة والنكرة المعرفة والنكرة في الاصل مصدران جعل كلها منهما في الاصطلاح
اسما لقسم خاص من اقسام الكلمة واليه اشار بقوله المعرفة ما وضع ليدل على شيء
بعينه والنكرة بخلافه وقدم المعرفة على النكرة اذ هي الاصل بالنظر الى الفائدة
وان كانت النكرة اصلا بالنظر الى السبق وطريان فقوله ما وضع ليدل على شيء
بعينه دون ان يقول ما وضع لشيء بعينه كما قال الشيخ ابن الحاجب تنبيها على ان الشيء
المعين يجب ان يكون مدلوله عند الاستعمال وان لم يكن مقصود الواضع حال
الوضع فاندرج فيه جميع الاقسام فان قيل تعريف المعرفة بما ذكر منقوض بالعلم المنكر
نحو رب سعادٍ وبالضمير في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وبالضمير الراجع الى النكرة
فان كل هذه نكرات قلنا جميع ذلك مجاز والكلام في الحقيقة مع ان المنكر من حيث
انه معلوم معرفة فقوله ما وضع اي وضعا واحدا او قوله ليدل اي عند الاستعمال وهي
اي المعرفة بالمعارف ست اي خمسة اقسام المضمر قدمه على سائر المعارف اذ المضمر
اعرف نحو انا وانت حصرها بالذكر لانها اعرف مما عداها وقدم المتكلم لانه اعرف
من المخاطب والكاف في علامتك وهو ملحق بانت ولذا عقبه به والثاني
العلم الخاص كزيد وعمرو والتقييد بالخاص احترازا عن الاعلام المنكرة نحو لكل

فرعون موسى وكم من زيد لقيته واحترازا عن علم الجنس ايضا نحو اسامة و
عقب المضمر بالعلم اذ هو اعرف المعارف بعده واثنانا ما فيه لام التعريف للجنس
نحو للرجل خير من المراة والفرس خير من الحمار والعسل حلو والخل حامض
او للعهد الخارجي نحو فعل الرجل كذا اذا كان هناك قرينة حالية بان الرجل
اشارة الى المعهود الخارجي المعين وتقييد اللام بالجنس مبني على ان اللام
موضوع لذلك وتوضيح ذلك ان اللام بالاجماع للتعريف ومعنى التعريف
الاشارة والتعيين والتميز فاشار اليه ان كان نفس الحقيقة بحيث لا يتبادر
الى افراد فهو الذي سماه المصنف لام الجنس وسمته القوم تارة لام الجنس وتارة لام الحقيقة
والماهية وتارة لام الطبيعة وان كان اشار اليه حصة معينة من الحقيقة فهو
المسمى بلام العهد الخارجي وان لوحظ فيه حصة ما في الجملة نحو ادخل السوق فهو الذي
سموه لام العهد الذهني وان لوحظ فيه الافراد بلا قرينة على البعضية فهو الاستغراق
احترازا عن رجح بعض الافراد المتساوية على البعض وقد صرح المحققون بان اللام
لتعريف العهد والحقيقة والعهد الذهني والاستغراق من فروعها ولهذا اشتهر
المصنف بهذين القسمين دون غيرهما وفي كلامه اشعار بان الجنس مقدم على العهد و
تكثير الاشكال تحقيق على معنى الجنس والرابع المبهم وهو شيآن اسماء الاشارة
نحو هذا وهؤلاء والموصولات كالذي والتي وما ومن فانها اي الموصولات
لا تتم الا بصلة وعائد وهي اي الصلة احد الجمل الاربع الماضية في صدر الكتاب
وفي كلامه اشارة الى ان المبهمات في الاصطلاح اذا اطلق فالمراد بها اسماء الاشارة
والموصولات فان قيل اسماء الاشارة والموصولات معارف لانها بصدد
تقييد المعارف والمعرفة على ما فسره آنفا ما يكون مدلوله معينا عند الاستعمال و
التعيين والابهام متنافيان ولا يجتمعان فكيف يصح ان يسمى هؤلاء مبهمات

فلنا التسمية تنبيه على ان لها ابهاما من حيثية وان كان لها تعين من حيثية
اخرى واذا اختلفت الحيثية اندفعت المنافاة ووجه الحيثية ان اسم الاشارة
ان اعتبر افسارها عند الاستعمال بالاشارة الحسية فلا ابهام وان لم يعتبر فمدلوله
مبهم عند المخاطب لان حصره المتكلم اشياء كل منها يحتمل ان يكون مشارا اليه والموصول
ان اعتبر فيها اقتران بالصلة والعايد فلا ابهام والا ففيها ابهام والحاصل ان في
كل منهما ابهاما يزول في الاول بالاشارة الحسية وفي الثاني بالصلة والعايد ولهذا قال
فانها لا تتم الا بصلة فكما ان الموصولات مشروطة بالصلة كذلك اسماء الاشارة
الحسية فحق البيان اوان يقول فانها لا تتم الا بالاشارة الحسية كما قال في جانب
الموصولات الا انه ترك اعتمادا على ان لفظة شيء تفيد هذا المعنى وكان على المصنف ان يذكر
ههنا قيدين اخرين بان يقول فانها لا تتم الا بصلة وعايد وهي احدى الجمل الاربع خبرية
اذ الانشائيات لا يجوز ان تقع صلة لان شرط الصلة ان يكون مضمونها معلوما
للمخاطب ولهذا ترى القوم يقولون العلم بالصلة والصفة شرط والانشائيات
بمعزل عن ذلك والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية نحو غلامك
وغلام زيد وغلام الرجل وغلام هذا الرجل وغلام من عرفته وتقييد الاضافة
بالمعنوية ضروري اذ الاضافة اللفظية لا يكون سببا لكون المضاف معرفة وهذا
ظاهر والنكرة ما شاع في امته اي في جنسه نحو جاءني رجل وركبت فرسا فانه لا دلالة
لا على التعيين ههنا **الفصل الثاني** في التذكير والتانيث التذكير والتانيث
معنيان من المعاني لا بد لكل منهما من علامة يكون مشتهرة بهما الا انه لما كان المذكر اصلا
والمؤنث فرعا افتقر المؤنث الى العلامة دون المذكر فجعلوا التاء دون غيرها من العلامة علامة
له والية اشار بقوله والمذكر ما ليس فيه تاء التانيث قدمه لانه اصل ولان التعريف
عدمي والعدم سابق على الوجود في الحادث وهي الموقوف عليها بالذكر تفسير لتاء التانيث

ثم اعلم ان المراد بتاء التانيث عندهم تاء واقعة في آخر الكلمة كلما اراد وان تقفوا
عليها صارت هذه التاء هاء مخرجة وفيه احتراز عن تاء اخت وبنت فانها بدل
عن الواو وليست للتانيث الا ان ابدالها جعلها مختصا بالتانيث والوقف على
اخت وبنت بالتاء لا بالهاء وتفسير تاء التانيث مبني على ان هذا هو اللغة العليا والا
فبعضهم تقفون على تاء التانيث بالتاء ايضا لا بالهاء ولا الفه المقصورة اي المذكر
ما ليس فيه تاء التانيث ولا الفه المقصورة او الممدودة والمؤنث ما فيه شيء من ذلك
كعرفة مثال للتاء وحبلى مثال للالف المقصورة وصحراء مثال للممدودة وحق البيان
ههنا ان يقال المذكر لفظ مجرد عن علامة التانيث لفظا ومعنى والمؤنث ما فيه علامة
لفظا او تقديرا لان كل ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا سواء كان تانيثه حقيقيا
فهو مؤنث اصطلاحا وكل ما ليس كذلك فهو مذكر اصطلاحا فالحقيقي الظاهر العلامة
نحو ضاربة ومنتسأة وحبلى وغير الحقيقي كذلك نحو عرفة وبشرى وصحراء والحقيقي المقدر
العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي كذلك نحو نار ودار ولا يقدر من جملة العلامة
الا التاء لان وضعها على العوض والانتساك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر معنى بخلاف
الالف فان وضعها على اللزوم فلا يحال ههنا لا حذف وهو اي المؤنث حقيقي ظاهر
وهو الخلق الذي خلقه الله عز وجل كذلك كالمراة والناقة والجمل وغير حقيقي
وهو المؤنث اللفظي اي ما في لفظه علامة التانيث لفظا او تقديرا كالطلحة والبشرى
وظاهر تفسير الحقيقي ينتقض بنحو الانثى من النحل فان توقيفه صادق عليه مع انه غير
حقيقي اصطلاحا فالطريق ان يقال الحقيقي ما يرى انه ذكر من الحيوان واللفظي بخلافه
فالتقييد بالحيوان اخراج لانثى النحل والحقيقي اقوى وهذا واضح لا يخفى ولذا الاولى
للحقيقي اقوى امتنع ان يقال جاءت هند باسناد الفعل الى ظاهر الحقيقي بل يجب ان يقال
جاءت هند بالتانيث وجاز طلع الشمس جواز غير مشوب بما ينافي الحسن وتانيث

البهايم دون تانيث الآدميين اذ هي غير متمايزة تمايز الآدميين بل كمعها صورة
واحدة فاشبهت تانيثها تانيثا غير حقيقي ولذا سار الناقة ولم يجز سار المراة والمونث
اللفظي علامته اضرب الاول ما فيه التاء ظاهرة كالغرفة والظلمة او تقديرا كالشمس
والنار والدار ودليل وجود التاء تقديرا ظهورها في التصغير فيقال شميسة
ونويرة والثاني ما فيه الف التانيث ممدودة او مقصورة كحمراء وصحراء وحبلى
وبشرى والثالث الجمع كله الا ما فيه الواو والنون اي الا الجمع الذي فيه الواو و
النون خارجا كونه سالما للعقلاء سواء كان واحده مذكرا حقيقيا كالرجال فان
واحده رجل وهو مذكر حقيقي او لا كالنسوة وترك قسيمه اعتمادا على المثال وظهور
المعنى اختصارا نحو جاء الرجال وجاءت الرجال وفي التنزيل اذا جاءك المؤمنات
وقال نسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة وهي اسم
لجماعة النساء كذا ذكره جار الله وههنا قولان آخران الاول انه قال قال نسوة
على تاويل جمع من النساء الثاني انه على تاويل جماعة من النساء وتانيث الجماعة ليس
بحقيقي واما انث مثل هذا الجمع لانه ناسب التانيث في انه ثان للواحد كالتانيث
فانه ثان للتذكير لما حكم بان كل جمع مونث سوى الجمع بالواو والنون اراد ان يقيم
البرهان على ذلك برهانا يليق بالخطابيات وحاصل برهانه واضح لا شبهة فيه وانما لم
يؤنث نحو مسلمون اي الجمع بالواو والنون لاختصاصه بذكر العقلاء وانه اي ولانه
معطوف على المجرور لم يستانف له صيغة اخرى بخلاف جمع التكسير فانه استوفت
له صيغة اخرى والحاصل ان كل جمع سوى الواو والنون اذا اسند الى ظاهره فقيه وجهان
التانيث والتذكير واما التانيث فلانه بمعنى الجماعة واما التذكير فلان تانيث الجماعة
غير حقيقي هذا كله اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر واما اذا اسند الى المضمر فالتانيث
واجب اذ ضمير الجماعة نحو الرجال جاءت بالتانيث اذ جاؤا بضمير الجماعة والنساء جاءت

جاءت او جئن والجذوع انكسرت او انكسرن والناس والانام والرهط والنفر
مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع للانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا وانما
جمعه اناسين فالناس اسم مذكر ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى
الجمع وكذلك الانام والنفر والرهط قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان سوء نشا
لقيل تسع رهط وفي الصحاح الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميين
مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل فيها الهاء وانما يلحق تاء التانيث
فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم والابل يذكر كلامه وهو صريح
في انه لم يفرق بين القوم وبين اخوانه المذكورة والنص قد خالفه في ذلك وفرق
فقال والقوم يذكر ويؤنث قال تعالى كذبت قوم نوح وكذبت به قومك وظاهر
التنزيل مساعد لما ذهب اليه النص ونحو النخل مما يفرق بينه وبين واحدة التاء مذكر
ويؤنث اما التذكير فبملاحظة جانب اللفظ لان لفظه مذكر في صورة الواحد وان
افاد معنى الجمع واما التانيث فبملاحظة جانب المعنى لانه يفيد معنى الجمع مع ان له واحدا
فاشبه سائر الجموع فقوله ونحو النخل مبتدا خبره يذكر ويؤنث كما في التنزيل كانهم
اعجاز نخل خاوية واعجاز نخل منقعر فان خاوية ومنقعر وصف للمضاف اليه لا
للمضاف والنخل باسقات اعلم ان المونث اللفظي اي الذي في لفظه علامة التا
قد يكون مدلوله ذكرا وقد يكون انثى والتعويل في هذا الباب على الوصف الا ان
لفظ ما كان بالتاء جاز ان يعتبر جانب لفظه فيؤنث الفعل المسند اليه وجاز ان يعتبر
جانب معناه فيذكر فيقال واحة ذكر ودجاجة انثى وحمامة ذكر وحمامة انثى و
يقال طارت حمامة ذكر وعندي ثلث من البط ذكور فقوله تعالى فالت نملة يجوز
ان يكون من قبيل طارت حمامة ذكر فالنملة اذن ذكر الا انه اعتبر لفظه وتانيثه
فانث ما اسند اليه وههنا مباحث اخر شريفة ذكرناها في شرح الارشاد فلتطلب

بهناك وتأنيث العدد من الثلثة الى العشرة عكس تأنيث جميع الاسماء حيث
تؤتى بالتاء التى هى علامة التانيث فى المذكر وتترك فى المؤنث والغاية داخلتان
تحت الحكم واليه اشار بقوله تقول ثلث نسوة وثلاثة علمة وفى التنزيل سبع
ليال وثمانية ايام لما كان الليالى جمع ليلة ذكر السبع بترك التاء ولما كان الايام
جمع يوم ذكر ثمانية بالتاء فاذا جاوزت العشرة اسقطت التاء من العشرة
مع المذكر واثبتها مع المونث نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة بكسر الشين عند
بنى تميم وسكونها فى الحجاز واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة واثنى عشر رجلا و
اثنتا عشرة امراة والاسمان اعنى احد عشر وثلث عشر مبنيان على الفتح لعلة بنيا
فى البنيات الا اثنى عشر فانك تعربه اعراب مسلمان تقول فى حالة الرفع اثنا عشر وفى حالة
النصب والجر اثنى عشر فقوله اذا جاوزت العشرة تصريح بان الغاية اعنى العشرة فى قوله
الى العشرة داخلة كما ان المبتداء اعنى قوله من الثلثة كذلك وفى كلامه اشارة الى ان
ممير العدد من الثلثة الى العشرة مجموع ومجرور وفيما زاد على العشرة منصوب ومفرد
الى المائة واما اذا زاد على المائة فالكل مجرور ومفرد ووجه الضبط على الوجه الايسر الاخصر
يرشدك اليه هذا ان البناء بيت ممير از عدد برسه جهت دان • زسه تا ده همه
مجموع ومجرور • زده بر ترهمه منصوب ومفرد • زصور ترهمه مفرد مكسور • •

الفصل الثالث فى التوابع وهى خمسة اضرب تاكيد وبدل وصفة وعطف بيان و
عطف بحرف اعلم انهم اختلفوا فى تفسير التوابع ففسرها صاحب المفتاح بانها عبارة عن
الموطات التى لا يقبل الاعراب الا بعد ان يكون غيرها قد قبله وفسرها جار الله بانها الاسماء التى
لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وفسرها ابن الحاجب بانها كلمات باعراب
سابقة من جهة واحدة وههنا مباحث الاول ان احد هذه التوابع التاكيد وهو قسمان
واحد قسمية التاكيد بصريح التكرير والقوم كلهم متفقون على انه هذا جار فى اصناف الكلمة كلها

كلما قال جار الله التاكيد بصريح التكرير جار فى كل شئ فى الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر
والمضمر تقول ضربت زيدا زيدا او ضربت ضربت زيدا او ان زيدا منطلق وجاءنى زيد
جاءنى زيد وما اكرمنى الا انت وحينئذ فهذه التوابع كلها منقوضة بتاكيد
الفعل والحرف والجملة اذ لا حظ لهذه من الاعراب حتى يكون اعرابها تابعا لاعراب غيرها
اللهم الا ان يقال المقصود بالتفسير تفسير التوابع المعربة لا مطلق التوابع وظاهر كلام القوم
يدل على خلافه الثانى ان التعريف الاول منقوض بخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان لان
كلا من ذلك يصدق عليه انه لا يقبل الاعراب الا بعد ان يكون غيره قد قبله وهو ظاهر الثالث
ان التعريف الثالث منقوض بالاخبار المتعددة لمبتداء واحد وبالمفاعيل المتعددة وبالا
حوال المتعددة فانه يصدق على الكل انه ثان باعراب سابقه من جهة واحدة اذ الجهة واحدة
وهى ان كلا منها خبر ومفعول وحال والجواب عن ذلك ان المراد كل ثان باعراب سابقه
من حيث انه ثان لسابقه فاندفع النقض بالامور المذكورة لان قيد الحيثية مفهوم من العبارة
فلا حاجة الى ذكره فالقول بانه بحث عليه ان يقول لاجله لتندفع النقوض المذكورة ليس بشئ
والتعريف الصحيح عندى ان يقال التوابع الفاظ يكون اعرابها مع كونه واقعا فى محله تابعا لاعراب
غيره او يكون الثانى عين الاول لفظا ومعنى اما التاكيد فمختص بالمعرفة لان النكرة
سدلولها ادبهم غير معلوم ولا طائل تحت تاكيد ما هو غير معلوم فان قيل ما لا
خصاص فاسد قال الله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وقال عرم فنكاحا باطلا
قلنا ههنا وجهان الاول ان التاكيد المعنوى وهو ما لا يكون بتكرير الاول مخصوص بالمعرفة
لا يجرى فى النكرة وبهذا يشعر ظاهر كلام المفصل فانه قال ولا يقع كل واجمع تاكيدين
للنكرات لا لقول رأيت قوما كلهم ولا اجمعين واجاز الكوفيون فيما كان محدودا كقوله
قد صرت البكرة يوما اجمعا وبهذا صرح فى المفتاح حيث قال ومن شان المؤكد اذا
كانت منكرا ان لا يؤكد بكل واجمعين الا المحدود منه عند الكوفيين نحو يوما اجمع فقوله

طل

اما التاكيد فمختص بالمعرفة اذ معناه اما احد قسمي التاكيد فمختص بالمعرفة الثاني ماذكره
بعض المتاخرين من ان التاكيد مطلقا لفظيا كان او معنويا مخصوص بالمعرفة وان الاسم اذا
كان منكرا لا يؤكد مطلقا وعلل ذلك بان التاكيد لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى
المتبوع او عن عموم نسبة لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء هو
اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة
ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ففي الوجه الاول انتقض بالاية والحديث وهو ظاهر واما في
الوجه الثاني فيرد عليه النقض بهما فاجاب صاحبه بان هذا مستثنى اي يستثنى من الحكم
المذكور المنكرة الخبر فانه يجوز تاكيده واذا كان مبتدا او غيره فلا هذا كلامه ولا يخفى ان النقض
بالاية اذن وارد على ان تعليل المسئلة باذكره ضعيف فان مبنى كلام المص على الوجه الثاني
فالامر ظاهر وان بنى على الاول فمعناه ماذكرنا ولا يخفى على المصنف ان ظاهر كلام المص
مائل الى الوجه الثاني وهو المنع مطلقا وحينئذ اشكل تقسيمه الى القسمين بقوله ويكون
التاكيد بالتكرير الصريح نحو جاءني زيد زيد وبغيره اي بغير التكرير الصريح نحو جاءني زيد
نفسه وعينه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون اكتعون ووجه الاشكال انه يلزمه
تخصيص التكرير الصريح بالمعرفة مع انه جار في الالفاظ كلها وههنا مباحث الاول ان التاكيد
الصريح ظرفي الاولى ان يكون باعادة اللفظ الاول بعينه نحو ضرب زيد زيد وجاءني جاءني زيد
وان ان زيدا قايم قال الله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا الثاني ما يكون مذكر اللفظ
ثان يؤيد معنى الاول ويوافقه في الحرف الاخير كما يقال حسن بسن خبيث نبيث ويقال
في الفارسية كوشت موشت استخوان مستخوان واشال ذلك في جميع اللغات كثيرة و
اللفظ الثاني قد يكون له معنى كما يقال ينبئك مربئك وقد لا يكون له معنى اصلا الا انه يذكر
تزيينا للكلام لفظا وتقوية للاول ويسمى هذا الضرب من التاكيد اتباعا الثالث
ان الغرض الذي وضع له التاكيد احد امور ثلثة الاول ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع الثاني

ان يدفع المتكلم ظن السامع انه غلط فيه الثالث ان يرفع المتكلم عن نفسه ظن السامع
به تجوزا او قد تقرر انه اذا قصد المتكلم احد الامرين الاولين فالداعي هناك اذن الى التكرير اللفظي
باعادة اللفظ الاول بعينه والتاكيد المعنوي غير نافع ههنا وح فاي مانع ان يقال جاءني رجل
رجل وقصد الغرض الاول او الثاني وح فلا وجه لمنع تاكيد النكرة كما يذهب اليه القائلون بالوجه
الثاني من وجهي اختصاص التاكيد بالمعرفة فالحق ما يشعر به كلام الشيخ جار الله والسكاكي
الصفة وهي الاسم الدال على بعض احوال الذات تخصيصا له في النكرات نحو جاءني
رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقد يجيء لا للتخصيص ولا للتوضيح بل
لمجرد الثناء والتعظيم ومن هذا القبيل الاوصاف الجارية على الله سبحانه وجل نحو قولنا بسم
الله الرحمن الرحيم وقد يجيء لمجرد الذم والتحقير كقولنا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقد يجيء
لمجرد التاكيد نحو امس الدابر كان يوما مباركا وهي اما فعلية تتعلق باحد الجوارح كالقايم
والقاعد او حلية ظاهرة مدركة بالبصر كالطويل والاسود او غريزة اي حلية باطنة
لا يدرك بالبصر بل بالتدرك بالتجربة والتفكر كالفهم والكريم والعاقل او نسبة كهاشمي
وبصري فان الاسم المحض اذا ادخل عليه ياء النسبة ونسب اليه الخط في سلك الوصف
لانه اذن مؤول بالوصف فان معنى هاشمي منسوب الى هاشم ومعنى بصري منسوب الى
البصرة وبهذا الاعتبار يرفع الفاعل فيقال رأيت رجلا قيسيا ابوه قال الامام المرزوقي
النسبة يرفع الفاعل لان معنى قيسي ابوه تعبس ابوه واما الوصف باسماء الاجناس
المراد باسم الجنس ههنا ما يصح اطلاقه على القليل والكثير ولا يصح وصف الذات
به كما يمثل لمال مثلا فالمانع اي تيسر بوسيلة ذو وهو اي ذو شيء ومجمع
ويذكر ويؤنث فيقال جاءني رجل ذو مال حالة الافراد والرفع وذوا مال في
المثنى رفعا ورأيت ذوي مال في التثنية حالة النصب وذو ومال حالة الرفع
في الجمع وذوي مال حالة الجر في الجمع وذات مال في المؤنث رفعا وذوا مال

في المثنى المؤنث رفعا وذواتي مال حالة النصب في المؤنث وذوات مال
حالة الرفع في الجمع والمؤنث وذواتِ مال بالكسر في حالة الجر والنصب كلمات
وجميع ذلك ظاهر لاخفاء فيه وكل صفة يتبع موصوفها اي يجب المطابقة بين
الموصوف والصفة في عشرة امور اذا كانت الصفة فعلية لا سببية ثم اشار الى
تلك العشرة بقوله تذكيرا وتانيثا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا و
اعرابا اي رفعا ونصبا وجرا فصارت عشرة اذا كانت الصفة فعلا له اي
لموصوفها بان لا يكون سببية واما اذا كانت فعلا سببية اي متعلقة فانها
يتبعه في خمسة من هذه العشرة فقط واليه اشار بقوله في التعريف والتنكير والاعراب
اي الرفع والنصب والجر فصارت خمسة فحسب فقط ومنه قوله تعالى القرية الظالم
اهلها فان الظلم ليس صفة للقرية بل صفة لاهلها والثالث من التوابع البدل
وهو على اربعة اوجه بدل الكل من الكل وهو الذي يكون الثاني عين الاول نحو
رايت زيدا اخاك وبدل البعض من الكل وهو الذي يكون بعض الاول نحو ضربت
زيدا رأسه فان الرأس بعض زيد وبدل الاشتمال وهو الذي بينه وبين
الاول ملابسة ما غير الكلية والجزئية اي لا يكون الثاني عين الاول ولا بعضه بل يكون الاول
مشتملا على الثاني اشتمال الاجمال على التفصيل بحيث يكون النفس مشتاقة بعد
سماع الاول الى ذكر الثاني اشتياقا ما من الاجمال الى التفصيل وفي الاشتمال تفصيل
ذكرناه في شرح الارشاد فليطلب هناك نحو سلب زيد ثوبه فان سلب زيد فيه
ضرب من الاجمال تفصيله قوله ثوبه وفي التنزيل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
اي يسئلونك عن قتال الشهر الحرام فقوله فيه بدل عن الشهر الحرام واعجبني زيد ضربه
او علمه التمثيل بالامثلة الثلثة تنبيه على ان الثاني اعم من ان يكون وصفا للاول كالثاني
الاخير او شيئا ملاصقا له كالمثال الاول او لا هذا ولا ذاك كالمثال الثاني ففي كلامه

كلامه ايماء الى ان مثل نظرت الى القمر فلكه والى الماء حوضه والى الجامع بلده من قبيل
بدل الاشتمال لا من قبيل بدل الكل من البعض على ما توهمه بعضهم قائلين بانه قسم خامس
اهملة النحويون ولهذا السر بالغ المص في تكثير الامثلة في هذا القسم دون غيره وبدل
الغلط نحو مررت برجل حمار فانه اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى ان قال
برجل غلطا فاستدركه وقال حمار فان قيل لم لا يجوز ان يكون حمار وصفا للرجل بمعنى
البلاهة والغباوة فلا يكون غلطا قلنا هذا اعتبار اخر ولا كلام فيه وكلامنا فيما
اذا وقع الاول غلطا وما ذكره المص مثال فلا يضره احتمال وههنا امور دقيقة يجب
ان ينبه لها الاول ان كلا من البدلين اعني بدل البعض والاشتمال اذا كان ظاهرا فلا بد فيه
من ضمير يعود الى الاول ليكون ذلك الضمير تنبيها على ان كلا منهما متعلق بمتبوعه وانه ليس
ببدل الغلط وكلام المص تنبيه على هذا المعنى فيهما واما ان هذا الضمير هل يجوز حذفه
او لا فظاهر كلام بعض المتأخرين انه لا يجوز حذفه الا اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول
كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود اشتهار قصتهم وانهم سلاؤا الاخدود
نارا والظاهر ما عليه الجمهور من انه يجوز الحذف مطلقا اذا كان هناك قرينة مشعرة به نحو
قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اي منهم الثاني ان المعتبر في بدل
الكل من الكل هو كون الثاني عين الاول وان كان مفهوما هما متغايرين وكلام
المص اشعار بهذا المعنى فلا حاجة اذن في هذا القسم الى اعتبار الضمير لان اعتباره انما
هو لاجل الربط واظهار التعلق والعينية مغنية عن ذلك ومصداق ذلك
الجملة التي هي خبر المبتدا ونحوه فانها غير محتاجة الى الضمير الثالث ان المبدل منه هل هو
في حكم الطرح ام لا فيه خلاف فقال المبرد وتبعه كثيرون هو في حكم الطرح والمقصود
هو الثاني ولهذا تراهم يفسرون البدل بانه تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه والذي
اختاره المتأخرون وعليه اكثر المحققين ان المطروح ليس الا بدل الغلط فقط ولهذا

قال جار الله وقولهم انه في حكم تنحية الاول ابدا انهم باستقلاله بنفي ومفارقته التاكيد
والصفة في كونها تتميمين لمتبوعهما لان يعنوا ابدا الاول واطراحه الاتراك
تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يتبين السداد
كلامك هذا الكلام ثم قال والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه انه في حكم تكرير العامل
بدليل مجئ ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم وقوله لجعلنا لمن
يكفر بالرحمن لبيوتهم وهذا من بدل الاشتمال انتهى الرابع ان الاضافة في قولهم بدل
الغلط ليست كالاضافة في قولهم بدل الكل وبدل البعض فان الاضافة فيهما في
الظاهر بيانية وفي التحقيق من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله اى ابدال الكل من الكل
وابدال البعض من الكل ولا كذلك قولهم بدل الغلط ولهذا تراهم لا يذكرون متعلقه
كالاول بل الاضافة هنا لامية ومعناها بيان الملابسة اى بدل شئ هو غلط اذ
الغلط في الاول لا الثاني عطف البيان هو اسم غير صفة يجري مجرى التفسير قوله
يجري مجرى التفسير اى يذكر للبيان والتفسير وهو احتراز عن التاكيد والبدل والعطف
بالحرف اذ الثلثة ليست لايضاح المتبوع فلم يبق الا الصفة فقوله غير صفة
اخراج لها وظاهر كلامه مشعر بان فائدة عطف البيان منحصرة في الايضاح وليس
كذلك اذ قد يكون للمدح لا الايضاح كقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فان
البيت الحرام عطف بيان للكعبة وفائدة المدح لا الايضاح كذا في الكشاف
وقوله يجري التفسير تنبيه على ان الثاني لا يلزم ان يكون اوضح بل يجوز ان يحصل
الايضاح من الاجتماع نحو جاءني ابو عبد الله زيد اذا كان مشهورا بالاسم او زيد
ابو عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية ليكون الثاني توضيحا للاول او مفيد الايضاح
عند الاجتماع اعلم ان العلم ثلثة اقسام اسم ولقب وكنية فالاسم ما لا يقصد به
مدح ولا ذم كزيد وعمرو ونحو ذلك واللقب ما يقصد به المدح كالمصطفى والمرتضى

والمرتضى وفخر الدين وفخر الاسلام ونحو ذلك من الاعلام او الذم كبطة وقفة
وعائذ الكلب ونحو ذلك والكنية علم صدر بالاب او الام او الابن او البنت نحو
ابو عمرو وام كلثوم وابن فلان وبنت فلان فاذا عرفت ذلك فقد تبين لديك
ان زيدا اسم وان ابو عبد الله كنية والعطف بالحرف هو تابع صدر بواحد من حروف
العطف وحروف العطف تسعة وقد يعد منها اى فصارت عشرة الواو والفاء و
ثم وحتى واو ام ولا وبل ولكن قدم الواو اذ هي اعمها معنى واكثرها استعمالا فالواو
للجمع المطلق الجمع المطلق معناه اشتراك التابع والمتبوع في الحصول سواء كان ذلك
بطريق الترتيب الذكري او عكسه او بطريق المعية ومعنى الاطلاق شموله للاحتمالات
الثلثة وسكوته عن الدلالة على واحد منها بخصوصه وعلى هذا البصرية كلهم والكوفية
فان قيل قد نقل عن الشافعي انه قال الواو يفيد الترتيب قلنا هذه قرية عاضدها مرية
ولو سلم فمعناه ان المتبادر الى الفهم من مثله مع قطع النظر عن الامور الخارجية هو
الترتيب ولهذا قال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب كثير وعكسه قليل
ولو سلم فهنا تفصيل وهو ان هذا امر مختلف فيه فبعضهم منعوه وبعضهم اوجبوه
قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا يفيد
الترتيب وزيفه كثير من المتأخرين بان قوله هذا امر وداذ قال يا فادها للترتيب
فطرب والربعي والفراء وثعلب وابو عمرو الزاهد والهشام وكيف لا وقد قال
بذلك الشافعي وهو من اعلام العلم وقال المحقق الرضي قال بالترتيب الكسائي والفراء
وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء ودليل الجمهور استعمالها فيما
يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو ويقابل زيد وعمرو ثم ايد القول
بالترتيب بانه لقائل ان يقول استعمال الواو في مثله مجاز وكذا في قوله تعالى واسجدي
واركعي واصلها الترتيب الا انه استعمل مجازا لوجود المانع من الحقيقة نحو جاءني

زيد وعمرو والفاء للترتيب مع التعقيب اى جعل الثانى عقيب الاول بلا مهلة
نحو جاءنى زيد فعمرو اى جاء عمرو بعد مجئ زيد فى الزمان من غير مهلة والمراد بالتعقيب
التعقيب الزمانى وقد يكون للتعقيب الذكرى دون الزمانى وعليه قوله تعالى
ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله جل طوله واورثنا
الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين ومن هذا القبيل عطف
التفصيل على الاجمال قال الله تعالى ونادى نوح ربه فقال ان ابنى من اهلى اذ التفصيل
انما يكون بعد الاجمال فى الذكر ومن هذا القبيل قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا لان ما بعد الفاء فى موضع التفصيل للاهلاك ومنه قولهم اجبته
فقلت لبيك والمراد بالتعقيب ما يعد تعقيبا فى العرف والعادة لا ما يكون على سبيل
المضايقة فيندرج تحته قوله تعالى فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم للترتيب مع التراخى اى مع المهلة نحو رايت زيدا
ثم عمرا وليس منه قول سيبويه فى مررت بزيد ثم عمرو ان المراد بهما مرورا ان فان قيل
فكيف يصح اعتبار الترتيب والتراخى فى قوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وآمن
وعمل صالحا ثم اهتدى فان الاهتداء مقدم على ما قبله قلنا المراد بالاهتداء الدوام
والاستقامة عليه والمراد بالترتيب والتراخى ما تكون بحسب الزمان وقد يجئ ثم
لمجرد الترتيب الذكرى كالفاء فى فبئس مثوى المتكبرين كقوله من قال ان ابنى من
ساد ثم ساد ابوه • ثم قد ساد قبل ذلك جده • وقد يجئ ثم لمجرد الاستبعاد
وقال الله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون واو لاحد الشيئين او الاشياء نحو جاءنى زيد او
عمرو ويقال انها للشك فى الخبر وللتخيير والاباحة فى الامر نحو جالس الحسن وابن
سيرين اعلم ان او فى الخبر يجئ لمعان اربعة الاول الشك الثانى التشكيك الثالث

الابهام الرابع التفصيل واذا كان فى الامر فهو يجئ لمعنيين الاول التخيير
الثانى الاباحة فانك اذا اخبرت عن احد الشيئين فان لم تعرفه بعينه فهو شك
وان عرفته بعينه فان قصدت ايقاع المخاطب فى الشك فهو تشكيك وان قصدت
ان تبهم الامر عليه حتى لا يعرفه بعينه لنكتة لك فى ذلك فهو ابهام فقولك جاءنى
زيد او عمرو بالاعتبار الاول شك وبالاعتبار الثانى تشكيك وبالاعتبار الثالث
ابهام فقوله تعالى انا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين ابهام لا تشكيك لان
ذلك لا يليق به تعالى وكذا قول من قال وهل انا الا من رسعة او نضر ابهام واما
التفصيل فهو اذا لم يقصد الشك ولا التشكيك ولا الابهام كقولهم هذا اللفظ اما
ان يكون اسما او فعلا او حرفا اذا قصد هناك الاسند لال على احد هذه الثلثة واما
التخيير والاباحة فالفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين لا بالنظر
الى مدلول اللفظ بل بالنظر الى الامر الخارج ويجوز الاكتفاء باحدهما واما التخيير فهو
ان يجب فيه احد الامرين لا على الجمع ولا يجوز الجمع بينهما فاذا عرفت هذه التفاصيل
عرفت ان كلام المصنف فيه اجمال واجمال واما فهو بمنزلة او فى المعنى الا انه يجب ان
يسبقها اما اخرى نحو جاءنى اما زيد واما عمرو والمشهور ان هذا ايضا من حروف العطف
وانما سكت المصنف عن ذكرها جريا على التحقيق لانه ان اعتبر الاول فهو يمتنع ان يكون
عاطفة اذ لا مجال للعطف هناك وان اعتبر الثانى لزم الجمع بين حرفى العطف
ولهذا ذهب الشيخ ابو على الفارسى الى انها ليست من حروف العطف وقال المحقق الرضى
والحق ان العاطفة هى الواو واما مفيدة لاحد الشيئين وليست بعاطفة اصلا
وام للاستفهام متصلة نحو أزيد عندك ام عمرو اى ايهما وسنقطعة نحو ازيد عندك
ام عمرو وانها لابل ام شاء اى بل أهى جاء ضبطه هذا المقام ان ام قسمان متصلة
وسنقطعة فالمتصلة مشروطة بثلثة اشياء الاول ان يكون مسبوقة بهمزة الاستفهام

نحو ازيد عندك ام عمرو او يكون مسبوقة بهمزة التسوية كقوله تعالى سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم يستغفر لهم سواء عليهم اجزعنا ام صبرنا مالنا من محيص وبهذا الاعتبار
يرى بعض النحاة ان المتصلة ضربان مسبوقة بهمزة الاستفهام ومسبوق بهمزة
التسوية والفرق بين الضربين ان الضرب الاول يطلب جوابا ويستحقه اذ الاستفهام
هناك على حقيقته بخلاف الضرب الثاني اي المسبوق بهمزة التسوية فانه لا يستحق
جوابا اذ الكلام قابل للتصديق والتكذيب والاستفهام ههنا فرق آخر بين الضربين
وهو ان الضرب الاول يقع بين المفردين وهذا هو الكثير الشايع قال الله تعالى أأنتم
اشد خلقا ام السماء وبين جملتين ليستا بتأويل المفردين ويكونان فعليتين
واسميتين واما الضرب الثاني فلا يقع الا بين جملتين ولا يكون الجملتان الا
بتأويل المفردين ويكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين نحو سواء عليهم
ادعوتموهم ام انتم صامتون الشرط الثاني من شروط المتصلة انه يجب في المتصلة
المشتملة على الاستفهام ان يكون المستفهم عنه احد شيئين او اشياء ثبت عليه عند
المتكلم والمقصود طلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي وسئلهم بايّ عن التعيين
فيجب ان يكون المعطوف والمعطوف عليه كلاهما جميعا بتقدير استفهام واحد
اذ قد تقرر ان المجموع بمعنى اي فجوابه اذن بالتعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو
فجوابه ان يقال زيد او عمرو ولا يقال في جوابه لا او نعم بخلاف او فانه يصح ان
يجاب بلا او نعم لان او ليست بقاطعة على ان العلم بوجود احدهما حاصل
وام قاطعة الشرط الثالث من شروط المتصلة انه يجوز ان يقع بعد المتصلة
المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يجوز ان يقع بعدها الا الجملة الا ان هذه
الجملة قد تذكر كلا جزئيها نحو ازيد عندك عمرو وقد تذكر احدهما نحو ايها لابل ام
شاة وقال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام ليلا

لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا التباس ههنا واما المنقطعة فهي التي
ليست مع ما قبلها بمعنى اي ولا تقتضي العلم باحد الامرين ولا يطلب بها التعيين
بل المنقطعة مع ما دخولها كلام وما قبلها كلام فهما كلامان لان ام هذه مع ما بعدها
اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستأنف قال المحقق الرضي فهي
اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة
او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى آخر لا لانه اراك الغلط كقوله
تعالى ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى
الهمزة الاستفهامية نحو انها لابل ام شاة او الهمزة الانكارية نحو يقولون افتراه
وقد يكون بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى
للاستفهام ههنا ومن هذا القبيل ام التي جاء بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى
ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم انتهى والحاصل
ان ام المنقطعة لا تنفك عن الاضراب قطعا الا ان هذا الاضراب قد يكون مجردا
عن اعتبار الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور اذ الاستفهام
لا يدخل على الاستفهام وكقوله ام جعلوا لله شركاء او المعنى على الاخبار عنهم
باعتقاد الشركاء قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون
بل انت رجل ظالم وقد يكون هذا الاضراب متضمنا للاستفهام الانكاري كقوله تعالى
ام له البنات ولكم البنون فان تقديره بل ألَه البنات ولكم البنون اذ لو كان ام ههنا
للاضراب المحض لزم المحال وقد يكون الاضراب متضمنا للاستفهام الطلبي نحو انها لابل
بل ام شاة اذ التقدير بل أهي شاة وقال ابو عبيدة وقد يجيء ام المنقطعة بمعنى الاستفهام
المجرد كقول الاخطل • كذبتك عينك ام رأيت بواسط • غلس الظلام من الرباب خيالا • اذ المعنى هل رأيت بواسط وقد نص بعض المحققين من النحاة

على ان البصرية باسرهم مجمعون على ان ام المنقطعة يكون ابدا بمعنى بل والهمزة
جميعا وعلى ان الكوفية خالفوهم فى ذلك فان صح هذا النقل فالحق ههنا فى جانب
الكوفية لان دعوى البصرية منقوضة بقوله تعالى انا خير من هذا الذى هو مهين و
قوله ام جعلوا لله شركاء اذ لا معنى للاستفهام هنا اصلا وبقوله تعالى ام هل يستوى
الظلمات والنور وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقوله امن هذا الذى هو جند لكم والا
لزم اجتماع الاستفهامين اللهم الا ان يقال ان ام زائدة فى الآية الاولى كما
ذهب اليه ابو زيد والاستفهام معتبر معها فى الآية الثانية وهذا المقصود انكار
المجموع واحد الاستفهامين تاكيد للاخر فى الايات الباقية وما كان هذه التوجيهات
تكلفات ظاهرة وأى المتأخرون ضعفها اعرضوا عن دعوى البصرية واجمعوا على
ان المنقطعة بمعنى الاضراب لا ان هذا الاضراب اقسام ثلثة اضراب محض و
اضراب مع الطلب واضراب مع الانكار وان الاضراب هذا اعم من ان يكون اضرابا
هو انتقال محض كالاضراب القرائنية او اضرابا هو تدارك لغلط سابق فاذا عرفت
هذه التفاصيل ظهر عليك ان كلام المص كلام ليس له حاصل اما اولا فلانه بنى القول
اولا بان ام للاستفهام ثم قسمها الى المتصلة والمنقطعة وهو ليس بشئ اذ قد عرفت
ان المنقطعة قد يكون بمعنى بل وحده من غير اعتبار الاستفهام مطلقا كالايات
المتلوة واما ثانيا فلان كلامه مشعر بان المنقطعة يكون بمعنى بل والهمزة البتة وقد
عرفت من التفصيل السابق ان ذلك ليس بلازم اللهم الا ان يجعل ذلك مبنيا على
مذهب الاولين كما نبهنا عليه اشارة الى ما عليه المتأخرون واما ثالثا فلان كلامه مشعر
بان المنقطعة تكون مسبوقة بالجزء المخصص البتة وهذا ايضا ليس بلازم والتفصيل
ههنا ان المنقطعة اقسام ثلثة مسبوقة بالجزء المخصص قال الله تعالى تنزيل الكتاب
لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بهمزة غير استفهامية

سية قال الله تعالى اللهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها فان الهمزة ههنا
انكارية بمنزلة النفى ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة قال الله تعالى هل يستوى الاعمى
والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور فقوله منصلة ومنقطعة يجوز ان يكون منصوبا
ويكون نصبها على الحالية اى ام للاستفهام حال كونها متصلة ومنقطعة ويجوز ان
يكون مرفوعة ويكون رفعها على انه خبر لمبتدا محذوف اى هى متصلة ومنقطعة وعلى كل
تقدير فالمقصود تقسيمها الى القسمين وقوله بمعنى اى بهما اشارة الى تحقق معنى الا
تصال وتنبيه على وجه التسمية بالمتصلة يعنى ان المعطوف والمعطوف عليه بهما استفهما
واحد والمجموع بمعنى اى فلهذا سميت متصلة تنبيها على كمال الاتصال بينهما وان
احدهما لا يستغنى عن الآخر ولهذا الشرط جاز ان يقع بعد المتصلة المفرد واذا او
قع بعدها الجملة فهى فى تقدير المفرد الا يرى انهم اتفقوا على ان الفعلين فى نحو سواء
عليهم اءنذرتهم امهم تنذرهم تأويل المفرد اى انذارك وعدم انذارك فلما امل
وقوله اى بل هى شاء اشارة الى تحقيق معنى الانقطاع وتنبيه على وجه التسمية بالمنقطعة
يعنى ان المعطوف والمعطوف عليه ههنا كلاما احدهما منقطع عن الآخر فلهذا سميت
منقطعة فقوله بل اى شاء اشارة الى ان شاء فى قوله ام شاء خبر مبتدا محذوف
وان بعد ام جملة لا مفرد تحقيقا لمعنى الانقطاع اذ لو كان مفردا لكان مستغنيا
عما قبله والعبارة الصحيحة فى هذا المقام الوافية بالمرام ان يقال ام ضربان متصلة و منقطعة
فالمتصلة هى المسبوقة بهمزة الاستفهام او التسوية الطالبة للتعيين بعد ثبوت
احدهما الواقعة مع متبوعها كلاما واحدا استفهاميا بمعنى اى والمنقطعة هى التى
تكون اضرابا عن الكلام الاول وشروعا فى كلام مستانف اضرابا محضا او اضرابا
مع الطلب او اضرابا مع الانكار انتقالا كان هذا الاضراب او تداركا لغلط سا بق
ولا للنفى بعد الاثبات يعنى ان لا لنفى الحكم بعد اثباته للمتبوع كما جاءنى زيد لا عمرو

فقوله بعد الاثبات اشارة الى ان شرط لا العاطفة ان يتقدمها اثبات فلو تقدمها نفي
فليست بعاطفة فلا يقال ما جاءني زيد لا عمرو فاذا قيل جاءني زيد لا عمرو فلفظة
لا ههنا ليست عاطفة والا لزم اجتماع العاطفين بل العاطفة هي الواو ولا
متمحضة لمعنى النفي والتوكيد وعلى هذا النمط قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
قال المحقق الرضي ولا يجيء لا العاطفة الا بعد موجب نحو جاءني زيد لا عمرو وامر
نحو اضرب زيدا لا عمرا فلا يجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتخصيص ونحو
ذلك ولا يعطف بها الا اسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لان
لا موضوعة لعطف المفردات وقد يقال اقوم لا اقعد على قلة اذ المضارع مشابه
للاسم انتهى وحاصل الكلام ههنا ان لا مشروط بشروط الاول ان يكون مسبوقا
بالاثبات الثاني ان لا يكون مقرونا بعاطف الثالث ان يتعاند المتبوع والتابع
فيهما فلا يجوز جاءني رجل لا زيد جاءني رجل لا الا مرأة وبل للاضراب عن الاول
والاثبات للثاني نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني بكر بل خالد جعل بل اولا للاضراب
وفسر الاضراب ثانيا بابطال الحكم السابق واثبات ذلك الحكم للثاني ثم عمم الحكم فذكر
لذلك مثالين حكم احدهما مثبت وحكم الآخر منفي وكان ذلك تصريحا بان نحو جاءني زيد
بل عمرو معناه ان الحكم الاول غلط وان المجيء غير ثابت لزيد بل المجيء ثابت لعمرو وان
نحو ما جاءني بكر بل خالد معناه ان الحكم المنفي ليس ثابتا لبكر بل وقع غلطا وان الحكم المنفي
انما هو ثابت لعمرو وهذا في جانب الاثبات مسلم الا انه في جانب النفي مختلف فيه فعند
بعضهم ان نحو ما جاءني زيد بل عمرو معناه اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد
قال ابن الحاجب ما جاءني زيد بل عمرو اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد ويحتمل ان يكون
ساكتا عما كان نسب اليه المجيء المنفي او لاشك في الاثبات وقال المحقق الرضي ما جاءني زيد
بل عمرو معناه ان الحكم على زيد بعدم المجيء سكوت عنه يحتمل ان يجيء وان لا يجيء كما ان

ان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو مسكوت عنه يحتمل مجيئه وعدم مجيئه
ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول مسكوتا عنه نفيا كان الحكم الاول او اثباتا
واذا وقع بعد بل جملة ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى و
قد يجيء للغلط انتهى وقال ابن الحاجب كلمة بل قد تاتي في الخبر بمعنى ترك الاول
والاخذ فيما هو اهم منه قال الله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق انتهى وقال
ابن مالك ان كلمة بل في التنزيل لا يكون الا انتقالية قال الله تعالى قد افلح من
تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الاولى ولدينا كتاب ينطق بالحق
لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا انتهى ورد قوله بانه منقوض بقوله تعالى
وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم مكرمون فان معنى
بل ههنا الاضراب بمعنى الابطال لا الانتقال اذ الحكم بل بالنسبة الى ما قبلها واما
حكمها بالنسبة الى ما بعدها فان وقع بل بعد النفي او النهي ففيه مذهبان الاول
وعليه الجمهور انه حرف اثبات فان معنى ما جاءني زيد بل عمرو اثبات المجيء لعمرو وكانه
قيل ما جاءني زيد بل جاءني عمرو الثاني وهو المبرد ان الغلط في الفعل فقط لان
النهي فكانه قيل ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو ولكن للاستدراك بعد النفي نحو
ما جاءني زيد لكن عمرو ومعنى الاستدراك رفع توهم ناشئ من الكلام رفعا شبيها
بالاستثناء فان معنى ما جاءني زيد لكن عمرو ان عدم مجيء زيد باق بحاله لم يقع غلطا
وفائدة لكن رفع وهم المخاطب انه عمرو ايضا يجيء كزيد والى هذا اشار بقوله و
الفرق بينهما اي بين الاضراب والاستدراك انك تبطل بالاضراب الحكم
السابق وبالاستدراك لا تبطله وابطال الحكم السابق باطل بمعنى انه غير واقع
جزما الا انه في التحقيق يتبناو اجعل الاول في حكم السكوت يحتمل ان يصح وان لا
يصح لان نقله من الجزم به الى السكوت عنه ضرب من الابطال بخلاف الاستدراك فانه

تنبيه على ان الاول باق بحاله البته وقوله بعد النفي اشارة الى ان ما قالوا من ان
لكن العاطفة مشروط بان يتقدمها نفي نحو ما قام زيد لكن عمرو وهذا الكلام اجمالي
والتفصيل ههنا ان لكن ان وقع بعدها مفرد فهي عاطفة بشرطين الاول ان يتقدمها
نفي كالمثال المذكور او نهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو فان قلت جاءني زيد لكن عمرو فليس
بصحيح خلافا للكوفية الشرط الثاني ان يكون مجردة عن الواو فان اقترنت بالواو
نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيه اقوال اربعة الاول وعليه يونس واتباعه ان لكن
غير عاطفة والواو عاطفة لمفرد على مفرد الثاني وهو الذي ذكره ابن مالك
ان لكن ليست بعاطفة وان الواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها
وان التقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ما قام زيد ولكن قام عمرو وفي ولكن
رسول الله ولكن كان رسول الله وسر ذلك ان الواو لا يعطف مفردا على مفرد
مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفين فيجوز تخالفهما نحو
ما قام زيد ولم يقم عمرو والثالث وهو الذي ذكره ابن عصفور ان لكن عاطفة
وان الواو زائدة غير لازمة الرابع وهو ابن كيسان ان لكن عاطفة والواو
زائدة لازمة وان وقع بعد لكن جملة فان كانت مجردة عن الواو فلكن اذن
حرف ابتداء مستغنى عنه في الاستدراك المحض وليست بعاطفة اصلا نحو ما جاءني
زيد لكن عمرو حاضر وان اقترنت بالواو فالجمهور على انه استدراك محض لا عاطفة
قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين وزعم بعضهم انها في هذه الحالة
عاطفة وان هذا هو ظاهر مذهب سيبويه وقال المحقق الرضي لكن مع الواو
ليست بعاطفة اتفاقا وبدون الواو ان وقع بعدها مفرد فهي عاطفة خلافا
ليونس وان وقع بعدها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري ولكن
مخففة حرف ابتداء وهو مذهب الجزولي انتهى فاذا تبين حقيقة المسئلة على

على التفصيل ظهر ان في كلام المص اجمالا وايهاما واخلالا فالعبارة المنقحة في هذا المقام
ان يقال ولكن للاستدراك في المفرد بشرطين تقدم نفي او نهي لا واو والفاقا
وفي الجملة على خلاف فليتأمل **الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي**
المراد بالاعراب الاصلي هو الاعراب الحاصل للمشبه به وبغير الاصلي الاعراب الحاصل
للمشبه على ما اشار اليه المص بعيد ذلك بقوله وما سواه فلحق به والحاصل ان الاعراب
الثابت للملحقات غير اصلي ولاصولها اصلي الكلام مداره على ثلثة معان الفاعلية
والاضافة قد سبق في مباحث المصدر ان كل اسم يمكن ان يعتبر فيه معنى المصدرية
بالحاق الياء المشددة في آخره ياء التأنيث فيقال في زيد زيدية اي كونه زيدا وفي
العالم عالمية اي كونه عالما وقس على هذا ويسمى هذه الياء ياء مصدرية ولما كان الفاعل
والمفعول اريد بهما معنى المصدرية الحق بهما ذلك ولما كان المصدر الاضافة مصدرا
بنفسها غير محتاج الى ذلك تركت على حالها ولما كان المقصد الاقصى والمطلب الاعلى
في علم النحو مباحث الاعراب وكان اعراب الكلم مرجعه الى امرين المعاني المقتضية و
العوامل التي هي عبارة عما يقوم به المعاني المقتضية وكانت العوامل مستقصاة
في الابواب الماضية حاول الآن ان يذكر المعاني المقتضية فحاصل كلامه ههنا ان
المقتضي للاعراب هو لوازم المعاني المختلفة على الكلم بسبب التركيب فان تلك
المعاني الطارية عليها امور خفية لا يمكن الاطلاع عليها الا بدلايل وامارات
منصوبة على ظواهر يستدل بتلك الامارات الظاهرة على تلك المعاني الخفية
فهذه المعاني الخفية لاستتارها وخفائها تقتضي تلك الامارات فههنا اذن ان
الدلايل والامارات وهي الاعرابات المختلفة على الرفع والنصب والجر والمعاني
المقتضية وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فالفاعلية مقتضية للرفع والمفعولية
مقتضية للنصب والاضافة مقتضية للجر والى هذا اشار المص بقوله فالرفع علم الفا
عليه

والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة يعني الرفع علامة دالة على كون
المرفوع فاعلا والنصب علامة دالة على كون المنصوب مفعولا والجر علامة دالة
على كون المجرور مضافا اليه ولما كانت الفاعلية امرا معنويا صفة للفاعل والمفعولية
كذلك صفة للمفعول الحق الياء المصدرية مع التاء بآخرهما تنبيها على ان هذه الحركات
اعلام لتلك المعاني لان الرفع علم للفاعل والنصب علم للمفعول فان الفاعل ظاهر
مذكور والمفعول كذلك مذكور فهما لظهورهما مستغنيان عن العلامة الدالة عليهما
انما المحتاج الى العلامة هو المعنى الخفي المستور وهو صفتهما التي هي كون اللفظ فاعلا
وكون اللفظ مفعولا وكذا الامر في جانب الاضافة وهذه الصفات مع انها هي
المحتاج الى الامارات هي المقاصد التي يقصدها المتكلم في الكلام دون الذوات القائمة
هي بها فحق الدلائل اذن ان يكون مضافة الى ما هو المقصود بالذات فان قيل الخفي
على احد ان مدار الكلام على المسند والمسند اليه فقط سواء كان ذلك فعلا وفاعلا او
مبتدا وخبرا لان كلا من الامرين ركن للكلام لا تحقق له بدونه واما المفعول وغيره
فهو فضلة ليس الكلام دائرا عليه فكيف يصح قوله الكلام مداره على ثلثة معان قلنا
مدار الشئ ما يدور عليه ذلك الشئ والمدار بهذا الاعتبار قد يكون بحسب التحقق وقد يكون
بحسب قصد المتكلم واعتباره والمدار ههنا اعم اذ قد يكون المقصود من الكلام قيوده فقط
فصح كون هذه المعاني الثلثة مدارا فقوله فالرفع للفاعل الخ اشارة الى ما ذكره على حسب
قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض و
ما يجري مجراه فقوله وما شبه به معطوف على المبتدا تقديره الفاعل وما شبه به رفع او
الخبر على الثاني محذوف اي وما شبه به كذلك على نمط قولهم زيد منطلق وعمرو ويروى ان
واحدا من الادباء كتب الى الخليل بن احمد والتمس منه ان يجمع له جميع اصول النحو في
كلمات معدودة فكتب اليه ما بعد فان الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول

والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه
ولما كانت الاصول معلومة حاول المصنف ان يشير الى تفصيل الفروع فقال وما سوى
ذلك ملحق بها فالملحق بالفاعل خمسة المبتدا فانه شبيه بالفاعل اذ هو مسند اليه
كالفاعل فان قيل كلا من المبتدا والفاعل مسند اليه وركن للكلام يدور عليه
فلم جعل الفاعل اصلا والمبتدا فرعا ولم يعكس الامر قلنا اذ الاصل في الاسناد
السابق في الاعتبار هو الفعل وغيره فرع عليه فيه وجه الشبه بينه و
الفاعل ان كلا منهما جزء ثان من الكلام وركن يدور عليه الكلام وخبره هو في
التحقيق راجع الى خبر المبتدا في حاله واسم كان هو ايضا كخبره واسم ما ولا المشبهتين
بليس وخبر لا التي لنفي الجنس فان كل ذلك راجع الى خبر المبتدا ويرد على ظاهر
كلام المصنف ان هذه المعدودات زائدة على عدد الخمسة اللهم الا ان يجعل بعض ذلك
راجعا الى البعض والكلام مع ذلك غير تمام فلتتأمل والمفعول خمسة المفعول
المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هذه هي الاصول
والملحق به اي بالمفعول سبعة الحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كاد واسم
انه واسم لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المجازيتين منهما بمعنى ليس والتقييد
بالمجازية تنبيه على ان عملهما انما هو في لغتهم وقد سبقت المسئلة بتفصيلها فيما
سبق فلا تنس والجر الاصل للمضاف اليه فقط شروع فيما يتعلق بالجر من الاصل
والفرع فبين ان الاصل ههنا هو المضاف اليه فقط اما بالحرف نحو مررت بزيد
او بالاضافة المعنوية نحو غلام زيد وتعيين الاصل بهذا النمط ذهاب الى ما ذهب
اليه الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه من ان المضاف اليه كالاسم نسب اليه شئ بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا فيتناول نحو مررت بزيد ونحو غلام زيد وقد عرفت
في باب الاضافة تحقيق هذا المقام فلا تنس وغير الاصل اما بزيادة حرف الجر

في المرفوع نحو بحسبك درهم فانه مبتداء دخل عليه الباء فهو مرفوع معنى مجرور
لفظا فقد اجتمع فيه العامل اللفظي والمعنوي وغلب اللفظي على المعنوي اذ اللفظي
غالب فما من لفظ اجتمع فيه العامل اللفظي والمعنوي الا وقد غلب اللفظي على
المعنوي وكفى بالله شهيدا فانه فاعل دخل فيه الباء فهو مرفوع معنى مجرور لفظا
او في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فانه مفعول دخل عليه الباء فهو
منصوب معنى مجرور لفظا او بالاضافة اللفظية اي غير الاصلي اما بزيادة حرف
الجر او بالاضافة نحو ضارب زيد تقديره ضارب زيدا او حسن الوجه تقديره حسن
وجهه فيكون المجرور لفظا في التقدير منصوبا اي منصوبا في التقدير كالمثال
الاول او مرفوعا كالمثال الثاني حاصل كلامه ههنا ان المضاف اليه قسمان الاول
ما يكون حرف الجر فيه ظاهرا وكان حرف الجر غير زائد الثاني ما يكون حرف الجر فيه مقدرا
او كانت الاضافة فيه معنوية فالقسم الاول من المضاف اليه اصل وفرعه وما شابهه
به كل ما صدر بحرف جر زائد والقسم الثاني اصل وفرعه وما شبه به المضاف اليه في الا
ضافة اللفظية هذا خلاصة كلامه ههنا وهذا جيد في القسم الثاني اذ لا جهة للجر في
المضاف اليه بالاضافة اللفظية الا انه شبه بالمضاف اليه في الاضافة المعنوية
فالاول اصل والثاني فرعه واما اعتبار الفرعية في المجرور بحرف الزائد بهذا النمط
فهو ممنوع لان جهة الجر في ذلك ظاهرة وهي انه دخل عليه حرف الجر فجعله مجرورا لان
كل حرف جر كعلى مدخوله مجرور البتة سواء كان ذلك الحرف زائدا او غير زائد فليس
لنا ان نقول انك بحسبك مثلا مجرور لانه شبه بزيد في مررت بزيد فانه لا معنى لهذا القول لم نقول
انه مجرور لانه لحرف الجر مدخول واعتبار الفرعية انما يجري في موضع لا وجه له الا التشبيه فليتأمل
واعراب الفعل غير حقيقي كله اذ ليس فاعليته ولا مفعوليته ولا اضافته لان وضع الاعراب في
انما هو لاجل التمييز اي لاجل ان يميز بين المعاني المختلفة الطارية على الكلم بحسب مواقعها او محل

ومحال تواردها انما هو الاسم اذ الافعال تدل على معانيها المختلفة بصيغها
المتفاوتة فالفعل الاعراب له اصلا خارج عن المبحث واما الذي له اعراب
كالمضارع فانما هو بسبب مضارعته للاسم لوقوعه موقعه كما سمعته
مرارا به عارضي لا اصلي واما الحروف فلا حظ لها من الاعراب حتى ينازع
في انه اصلي او غير اصلي فقوله كله تاكيد لاعراب الفعل او للفعل فهو على الاول
مرفوع وعلى الثاني مجرور وعلى كل تقدير فحق العبارة ان يقال واعراب الفعل
كله غير حقيقي وقوله اذ ليس فيه فاعليه الخ معناه ان الاعراب ملزوم لهذه
المعاني وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم والمقصود من هذا الكلام
ان الاعراب حق للاسم ووصف له بالاصالة فان وجد في غيره فهو على سبيل
التشبيه والعارية ففيه انجاز للموعود في اول الفصل بقوله الفصل الرابع في الاعراب
الاصلي وغير الاصلي وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح شروع في تقسيم
آخر للاعراب غير التقسيم الاول اعني تقسيمه الى الاصلي وغير الاصلي يعني ان
ههنا ضربا آخر من التشبيه يعني انه شبه بالاعراب ما ليس في التحقيق اعرابا
وسمي باسمه وتحقيق ذلك وتفصيله ان حقيقة الاعراب كما بينه المص في فصله
هو اختلاف الاخر باختلاف العوامل واختلاف الصيغة ليس باعراب
الا ان اختلاف الصيغة لما كان شبيها بالاعراب من حيث الدلالة على التميز
المطلوب من الاعراب سموه اعرابا مجازا وتشبيها ووجه الدلالة على التميز
ان لفظ هو كناية عن اسم مرفوع فاذا قيل هو فعل كذا فلفظ هو كناية عن اسم
مرفوع واذا قيل اياك اعني فلفظ اياك كناية عن اسم منصوب فلما
كانت هذه الاسماء المضمرة نائبة مناب الاسماء الظاهرة ومجزية عن
اوصافها اعني حركاتها التي هي الرفع والنصب سموها اعرابا وصفوها بصفات

هي مجموعة عنها ومبنية منها والا فهذه الاسماء المضمرة مبنية والدليل القاطع
قايم على بنائها فكيف يتصور اعرابها والاعراب والبناء لا يجتمعان في لفظ
واحد فقوله فالصريح اما بالحركات او بالحروف وقد ذكر اشارة الى الاباحث
المحقق المبين في فصل الاعراب المفسر باختلاف الآخر باختلاف العوامل
كما اشرنا اليه ثم اشار الى ما هو شبيه بالاعراب وليس باعراب فقال ز
غير الصريح ان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص وما ذاك الا في المضمرات
الا ترى ان انت وضع للمرفوع واياك للمنصوب ولا رفع في اللفظ ولا نصب
والحاصل ان الاعراب الاصلي فيهما ان اصالة باعتبار المحل واصالة باعتبار
نفسه وذاته فالاصالة باعتبار المحل ان يكون في لفظ هو مورد للمعاني الطارية
التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة وذاك الا الاسم والاصالة باعتبار
الذات ان يكون ما سميناه اعرابا اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل بالحركة
او بالحرف فالاعراب اذا وجد في غير الفاعل والمفعول او المضاف اليه فالتجوز و
التشبيه هناك راجع الى المحل وان اعتبر في غير الاختلاف فالتشبيه والتجوز
هناك راجع الى الذات ولما كان غير الاصل بالاعتبار الاول هو الذي يدل
عليه كلمة واضع الصيغة واشتهر هذا النوع وكان مراد النحو عليه استغل
المص ببيان ذلك اولا وبين الاصلي ومقابله لانه هو الاصل السابق
في الاعتبار وله القدم الراسخ في الاشتهار ولما كان القسم الثاني ايضا ممكنا
وكان واقعا مذكورا في لسان الاوايل من ائمة هذه الصناعة وكان فيه
ضرب من الدقة والغموض استغل بعد بيان الاول ببيان ذلك ايضا
تتميما للاصالة بنوعها وتكميلا للفرعية بقسميها فاذا قيل الاعراب الاصلي
فهو متناول للاصلين واذا قيل غير الاصلي فهو شامل للفرعيين وهي التي المضمرات

المضمرات عاطفين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فسر المتصل الاصطلاحي
بالاتصال اللغوي فلا دور وهو اي المضمر المتصل ثلثة اي ثلثة صيغ صيغة مرفوع
صيغة للمنصوب وصيغة للمجرور وكل منها اي من هذه الثلثة بارز اي ظاهر
ملفوظ الا مرفوعه اي مرفوع الضمير اي الا الضمير المرفوع فانه يجيء مستكنا ايضا
يعني ان الاستكنان والاستتار من خواص الضمير المرفوع واما المنصوب والمجرور
فلا يكونان الا بارزين البتة والضمير المستكن هو المنوي الذي لا يمكن التلفظ
به بوصف الاستكنان نحو هو في زيد ضرب اي ضرب هو فقوله وكل منها بارز
الا مرفوعه عبارة قلقة ملقة وحق العبارة ان وكل منها بارز دائما الا المرفوع
فانه بارز ما او غير بارز تقسيم للمستكن الى اللازم وهو وصف لقوله مستكنا
اللازم في اربعة افعال افعل بصيغة الامر فان انت مستكن فيه اي افعل
انت وافعل اي انا ونفعل اي نحن وتفعل اي انت اذا كان للمخاطب المذكر
احترز عنه اذا كان للمؤنث نحو تفعل هند فانه لا يجب الاستكنان هناك
فاذا اظهرت هذه الضمائر فالظاهر تاكيد للمستتر لا نفسه وغير اللازم في فعل
ويفعل والذي يفصل بين اللازم وغير اللازم ان لازم الاستكنان يمتنع ان
يسند الى فاعل ظاهر فانه يمتنع ان يقال افعل زيد بصيغة الامر وكذا
اخواته المذكورة وغير لازم الاستكنان ما يجوز اسناده الى فاعل ظاهر
فانه يجوز ان يقال فعل زيد ويفعل زيد فان قيل دعوى اللزوم في الامر
منقوض بقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك معطوف
على المستتر في اسكن وشرط صحة العطف صحة اقامة المعطوف
مقام المعطوف عليه فتقديره اذن اسكن زوجك وهذا اسناد الى الفاعل
الظاهر قلنا كونه معطوفا على المستتر ممنوع بل هو بتقدير الفعل عطف على ما قبله

تقديره اسكن انت ولتسكن زوجك ولوسلم فهو تغليب والتغليب
من باب المجاز وكلامنا في الحقيقة فليتأمل وكذا الاستكنان غير لازم في اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لتصور هذه الصفات في القمة عن
الافعال فانه يقال زيد ضارب جيرانه ومضروب اخوانه وحسن ضيعانه
فانه لا ضمير في هذه الصفات في هذه الحالة اذ هي مسندة الى الظاهر واليه
اشار بقوله واذا رفعت بها اي بهذه الصفات اسما ظاهرا بقيت هذه
فارغة اي حالية عن الضمير والمنفصل كالمظهر في استغنائه وفي انه يمكن التلفظ
به ابتداء شروع في تفسير الضمير والمنفصل بعد الفراغ عن تفسير الضمير المتصل يعني ان
المنفصل هو المستقل في التلفظ فهو اي المنفصل يكون للمرفوع والمنصوب
ولا مجرورا له اذ الجار والمجرور لشدة اتصالهما لا يمكن ان ينفصل بينهما بشيء
ولا كذلك المرفوع والمنصوب فانه يجوز ان يقال ماضرب الا هو كما يقال
ماضرب الا زيد وان يقال ماضربت الا اياه كما يقال ماضربت الا زيدا او
عدد الفاظ المنفصلة سبعة واربعون لفظا المرفوعة منها اثنى عشر لفظا
انا للمتكلم الواحد نحن للجمع وللتثنية وانت انتما انتم انتن في جمع المؤنث هو هي
هما هم هن وهذه الالفاظ وان كانت في الظاهر احدى عشر الا ان نحن في
الحقيقة لفظان فانه باعتبار كونه للجمع لفظ وباعتبار كونه للتثنية لفظ فصار
المجموع اثني عشر والمنصوبة كذلك اي هي ايضا اثنا عشر لفظا نحو اياي اياي انا اياك
بفتح الكاف واياك بكسر الكاف اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن
فهذه اربعة وعشرون لفظا والمتصلة ثلثة وعشرون والمرفوعة منها احد
عشر فعلت بضم التاء لانه متكلم واحد فعلنا فعلت بفتح التاء فعلت
بكسر التاء فعلتما فعلتم فعلتن بفعلين للواحد المؤنث فعلا فعلوا فعلن في

في جمع المؤنث والمنصوبة اثنا عشر اكرمني اكرمنا اكرمك بفتح الكاف
اكرمكِ بكسر الكاف اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم والفظ
المجرور كالفظ المنصوب فيقال غلامي غلامنا غلامك غلامكِ غلامكما غلامكم
غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن كما يقال اكرمني الى اكرمهن على
تفصيل المذكور الا ان ياء المتكلم في المنصوب له نون عماد نحو ضربني واكرمني
فانه لا يقال ضربني بي واكرمي حفظا للفعل عن الكسرة ثم حمل على الفعل ان
واخواتها فيقال انني وفي المجرور لا يلتبس بنون العماد نحو غلامي ولي وبي و
اشباهه ذلك الا في سني وعني وقدني وقطني بمعنى حسبي لان هذه الحروف
مبنية على السكون وفي ذلك ايقاع لسكونها ونا للمتكلم واذا كان معه غيره اي
في نحو اكرمنا وغلامنا الى غير ذلك ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع في المنصوب
يكون ناقصا على حاله يعني ما هو الماضي باق على فتحته في المنصوب وساكن في المر
فوع نحو اكرمت واكرمناه ودعوت ودعونا ورميناه واعطيناه في المنصوب
اكرمني واكرمنا ودعانا واعطانا وانما قال باقيا على حاله ولم يقل على فتحته
ليتناول المعتل نحو دعانا واعطانا ولهذا العرض له في التمثيل والستر في الاكمال
في المرفوع وفي الالتباس في المنصوب انا الفاعل كالجزء من الكلمة فلو ابقى آخر الماضي
في المرفوع لزم توالي اربع حركات في كلمة واحدة في نحو ضربنا بخلاف المنصوب
فانه ليس كالجزء فلا بأس هناك باجتماعها **خاتمة الكتاب** جعل المصنف طائفة
من المتأخرين مفوزة فمن امثالها وسمها باسم على حدة واختار في هذا
الاسم اسما ينبئ عن وصف مناسب للمقصود وهو ختم الكتاب فقال
خاتمة الكتاب كما انهم يسمون المتأخر بالفصول والابواب او المراد انه
وصف للاسم والموصوف محذوف اي مسئلة خاتمة الكتاب واسناد

المتم اليها مجاز عقلي اذ المتم لا المسئلة فلفظ المتمة على التقدير الاول اسم
بل بعض اسم والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلى الثاني هو وصف
والموصوف مقدر والاضافة لفظية من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وعلى كل تقدير فوق الكلام حذف اى هذه خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر
العامل لما كانت الضمائر المرفوعة المستكنة في افعالها على التفصيل المذكور
في افعالها وكان الفاعل معمولا للفعل وكان صورة الاستكنان والاستتار
صورة الاضمار بمعنى الحذف والتقدير وكان تكثير الاشلة في هذا الباب
تحقيقا لاضمار المعمول وتقريرا له على البت واليقين حاول ان يذكر اضمار
العامل بهذه المناسبة فجعل الاول لظهوره وقوة العلم به بالاشلة المذكورة
المنكرة مشبها به وجعل الثاني مشبها فيها وكما ان اضمار المعمول ثابت ومحقق
كذلك اضمار العامل والمعتبر في هذه التشبيه هو جانب الصورة فقط كما اشرنا
اليه والا فهذا اضمار وذاك والمقصود تكثير الفائدة فقوله وكما بالواو
وهذه الواو استينافية واقعة في صدر الكلام من غير ملاحظة عطفها
على شيء على نمط قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله على احد جوابه فان هذه الواو
استينافية والا لزم عطف الخبر على الانشاء ومن هذا القبيل الاية الاخرى
ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فيمن رفعه ومن هذا القبيل قولهم على
الحكم المأتي يوما اذا قضى قضية ان لا يجوز ويقصد وذلك في السماعية
قليل منه اضمار اذا الناصبة للمضارع بعد الحروف الستة التي هي حتى ولام
الجحد ولام كي واو بمعنى الى وواو الصرف وقد مرت المسئلة على التفصيل
في الباب الثالث ومنه اضمار ان الجازمة مع فعل الشرط فيما يجاب
بالفاء الا ما استثنى كما حققه في الباب الثالث حيث قال هناك او ينجزم بان

بالفاء مضمرة في جواب الاشياء التي يجاب بالفاء الا النفي ومنه اضمار رب
بعد الواو والفاء وبل في قوله وبلدة لا يرام حالفه اى رب بلدة قرب
بعضهم بعد الواو وعليه قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشبه
الاعلام لماع خفق فقوله وقاتم مجرور باضمار رب بعد الواو لكثرة الا
ستعمال وعليه البصريون او بالواو لتنزلها منزلة رب وعليه الكوفيون
والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق كالافراد وجمع فرد والابحاث جمع
بحث على سبيل الشبه والالحاق بباب فلس في الصحاح العمق والعمق
ما بعد من اطراف المفاوز ويروى الاغماق بالغين المعجمة والمعنى واحد
كذا في شرح الابيات لاصطلاح المنطق والخاوي من خوى الربع اذا خلا
المخترق الطريق والمر والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق و
خفق اضطرب والمراد به السراب الخافق وجواب رب محذوف
اى قطعته او سلكته وقول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
مثال لاضمار رب بعد الفاء ومصراعه الثاني فالهيتها عن ذي تمايم
محول والحبلى جمع حبالى والطارق الاتيان بالليل لا غير والمرضع
امرأة ترضع ولدها والبصريون في مثله مذهبان فعند الخليل انه على حذف
كلا بل وتامره عند سيبويه انه متناول بانسان مرضع نحو حايض اليهيتها
اى شغلتها والتمايم جمع تميمة وهي التعويذة المعهودة للصبيان ومحول اى
الذي اتى عليه حول واحد والخطاب في مثلك لعنزة محبوبة امرئ القيس
ومعنى البيت لا تلمني يا عنزة على فكم امرأة حبلى مثلك قد طرقتها و
اشهلتها ليلا وشغلتها عن رضيع لها عليه تعاويذ قد حال عليه الحول وقول
الاخر بل بلدي صعد واصباب مثال لاضمار رب بعد بل والصعد جمع صعيد

كطرق جمع طريق وكذا الصعدات كطرقات والصعيد التراب على وجه الارض
قال الله تعالى فتصبح صعيدا زلقا والاصباب جمع صبب وهو ما انحدر من
الارض كذا في الصحاح ومن ذلك اى من قبيل اضمار العامل قولهم الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ذكر سيبويه في
اعرابه وجوها اربعة الاول ان ينصب الاول ويرفع الثاني اى ان كان عمله
خيرا فجزاه خير باضمار كان مع اسمها لان حرف الشرط قرينة مشعرة به و
باضمار المبتداء من الثاني بدلالة الفاء الجزائية المشعرة بالجملة الاسمية
الثاني ان يرفعا معا باضمار كان واضمار خبره في الاول واضمار المبتدا في الثاني
تقديره ان كان في عمله فجزاؤه خير الثالث ان ينصبا معا تقديره ان كان عمله
خيرا فهو يجزى به خيرا او فكان جزاؤه خيرا الرابع ان يرفع الاول وينصب الثاني
تقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا واحسن هذه الوجوه هو الوجه
الاول ولهذا خصه المص بالذكر وهذه السماعية لا تضمر الا مع شئ آخر يدل
عليه يعني ان العامل السماعي اذا اضمر فلابد هناك من قرينة لفظية
مشعرة بالمحذوف كما ترى في اضمار ان الناصبة من الحروف الستة وفي اضمار
الجازمة من فعل الشرط والفاء وفي اضمار رب من الواو وبل والفاء
وفي اضمار كان من حرف الشرط ولهذا تراهم يحكمون للشئ وذا اضمار الجار
في قولنا الله لافعلن اذ لا شئ هناك في اللفظ يدل عليه فقوله وهذه السماعية
اى هذه العوامل السماعية والعوامل القياسية لا يضمر الا بدلالة الحال او ما
سبق من الكلام فاضمار السماعية مخصوص بالقرينة اللفظية واضمار
القياسية غير مخصوص بها بل قرينتها اعم من ان يكون حالية او مقالية والسبق
ليس بلازم كما يشعر به ظاهر كلامه قولك هو مبتدا خبره محذوف تقديره فمن

من الاول قولك يرشدك الى ذلك قوله ومن الثاني قوله تعالى للمتهيئ
اى لمن يتهيأ للسفر مكة وللمستهلكين اى لجماعة يطلبون الهلال قرينة
باضمار مريد في الاول اى مريد مكة وباضمار ابصر في الثاني لدلالة الحال
على ذلك فان المقام قرينة وليس في اللفظ قرينة لفظية مشعرة بالمحذوف
ومن الثاني اى من قبيل المحذوف بالقرينة اللفظية قوله تعالى بل ملة
ابراهيم حنيفا باضمار نتبع لدلالة قوله كونوا هودا او نصارى في قوله
تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى قل بل ملة ابراهيم حنيفا لانه لما
اضرب عن قولهم كونوا هودا او نصارى ونصب الاسم بعد حرف الاضراب
كان ذلك قرينة على ان المراد نتبع والاضمار اى اضمار القياسية بدون
ذلك اى بدون القرينة الحالية والمقالية لا يجوز والمراد اضمار
السماعية والقياسية بدون ما ذكرنا من القرينتين لا يجوز وقريب
من هذا الاضمار الاضمار على شريطة التفسير لان الدال عليه لفظ ايضا
الا انه يعقبه وفي الاول الدال هو ما سبق يعني ان الاضمار على شريطة
التفسير مثل القسم الثاني من قسمي الاضمار في ان القرينة في كل منهما لفظية
الا ان بينهما تفاوتا من وجه وهو ان القرينة اللفظية فيما سبق سابق
سابقة على المضمر المقدر وفي الاضمار على شريطة التفسير متأخرة عنه وبهذا
بينهما تناسب من وجه وتفاوت من وجه جعل هذا قريبا منه فقوله لان
الدال عليه لفظ ايضا ليس كما ينبغي لان قوله ايضا قيد الاضمار على شريطة
التفسير للفظ فحق العبارة ان يقال لان الدال عليه ايضا لفظ ومن قبيل
الاضمار بدلالة الحال ما اورده سيبويه في كتابه وهو جمل اى امور متفرقة
منها قولهم اخذته بدرهم فصاعدا واخذته بدرهم فزائد اكانه قيل فزاد

الثمن صاعدا وزايدا فقوله فصاعدا وقوله وزايدا انصب باضمار فعل
متروك اظهاره لكثرة استعمالهم للمنصوبين ومنها قولهم دواليك
اذ هي مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب كانه قيل اذكر دواليك الا
انه لما ذكر اذكر لدلالة الحال عليه ولكثرة استعمال المنصوب في كلامهم
هذه عبارة سيبويه في الكتاب ثم قال ومن العرب من يرفع الدار
والدار كانه يقول تلك دار وتلك ديار قال عمرو بن الى ربيعة ربع
قواء اذاع المعصرات به تقديره ذاك ربع ومثله قوله هل تعرف
اليوم رسم الدار والطللا كما عرفت بجفن الصيقل الخللا دار لمرة
اذ اهلي واهلهم بالكانسية برعي اللهو والغزلا اى تلك دار
ومنها قولهم كليهما وتمرا تقديره اعطني كليهما وتمرا حذف الفعل لدلالة
الحال عليه ومنها قولهم كل شئ ولا شتيمة حرا اى افعل كل شئ ولا تفعل
شتيمة حرا ولا يرتكب حذف الفعل لدلالة الحال عليه ومنها قولهم كليهما
وتمرا اى لي كليهما وزد لي تمرا وبالجملة فهذا باب واسع وفيما ذكرنا
كفاية فان من لم يستضئ بمصباح لم يستضئ بالصباح فمن لم يجعل الله
له نورا فما له من نور فليس من شانه ان تطلع على حقايق الامور فلنقبض
عنان القلم في هذا المقام حامدين لله ذي الاحسان والانعام ومصلين
على افضل رسله سيد الانام وعلى اله واصحابه مشيدي الدين والاسلام
وعلى من تبعهم باحسان الى يوم القيام ما طلع بدر او تهلل غمام
فلقد وفق الله عز سلطانه وجل برهانه عبده الضعيف الشيخ علي بن محمد
الدين محمد بن مسعود بن محمود الشاه رودي البسطامي وفقه الله لما
يحبه ويرضاه وحقق مسؤله ومامول في اولاه واخراه وجعل سعيه هذا

هذا سعيا مشكورا وعمله عملا مبرورا وحط عنه بذلك اوزاره
واثقاله وحقق بفضله الواسع اماله واصلح بكرمه الكريم افعاله و
اعماله لتحرير هذه الفوايد وتحقيق هذه الغرايد بعبارات رايقة
وسعارات شايقة مع اضافات شريفة ونصرفات
غريبة عجيبة صار قاريها شابا وعنفوان عمري الى تكميل
هذه الامور قاطعا النفاتي عن مواقع الظلمة الى مواقع النور حين
كان اترابي مشتغلين بلذات الدنيا مشتغلين من لذاذ بلتذ به
ويهوى راجيا من الله ذي الفضل والاحسان ان يبيض وجهي يوم
تبيض وجوه وتسود وجوه ولقد قضى ذلك في غرة شهر الله المبارك
شوال سنة اربع وعشرين وثمانمائة من الهجرة النبوية على صاحبها
الصلوة والتحية بالمدرسة المباركة المشهورة الموسومة بالمدرسة
الغياثية الواقعة في بطن دار السلطنة هراة حماها الله عز وجل
من جميع الافات والعاهات ولقد كان هذا الفقير يومئذ ابن احدى
وعشرين سنة فلله الحمد اولا واخرا وظاهرا وباطنا يا ناظرا سئل
بالله مرحمة على المصنف واستغفر

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]